دين مصر

دين مصر
أمراء الدم والفيديو
د. ياسر ثابت
غلاف : محمد عيد
رقم الإيداع : 25086 /2014
I.S.B.N: 978- 977- 488- 329-3

دار اكتب للنشر والتوزيع



الإدارة: 10 ش عبد الهادي الطحان من ش الشيخ منصور، المرج الغربية، القاهرة.
المدير العام: يحيى هاشم
هاتف: 01144552557 - 01147633268
E – mail :daroktob1@yahoo.com
Facebook : دار اكتب للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى، 2014م

دين مصر

أمراء الدم والفيديو

د. ياسر ثابت



دار اكتب للنشر والتوزيع



مقدمة

دين مصر أحق بأن نفرد له مساحة من القراءة الهادئة والتأمل الجاد والمراجعة المستنيرة.

ذلك أن دين هذا البلد هو مرآته العاكسة وربما بوصلته الضائعة التي نحن أحوج ما نكون إليها هذه الأيام.

ولعلنا ونحن نخط هذه السطور، ننظر إلى المشهد برؤية شاملة ونرسم صورة أعم وأعمق للظواهر والتصورات الدينية الحاكمة أو المؤثرة في المجتمع المصري على وجه التحديد.

إن هوية مصر هي أنها مصر، التي شهدت أقدم دولة في تاريخ البشرية، وسعت إلى معرفة الله قبل الأديان الإبراهيمية، ووجد فيها سبعة أنبياء قبل الإسلام، ولم يُعجزها احتواء مختلف الديانات والمذاهب والطوائف والفرق، فظلت على حالها وهويتها الراسخة: مصر.

في خلفية الملف الديني في بلدٍ بحجم مصر، تكمن إشكالات كبرى. هناك أولاً الجانب الديني المتمثل في القراءات التخمينية المتزمتة لدى البعض لنصوص قرآنية منتقاة مفصولة عن سياقها التاريخي وأسباب نزولها، وفي أشكال من الفكر الفقهي المتخلف والذي لأسباب دنيوية ألبسه أصحابه أثواب القداسة، وفي التاريخ الطويل للتوظيف الانتهازي للدين ورموزه في صراعات الحاكم والسياسة والاستحواذ على الغنائم.

هناك ثانيـــاً ثقافة التسلط والقمع في البيت والمدرسة والمسجد والحزب ومؤسسات المجتمع والحُكم المؤدية إلى سلوكيات الطاعة العمياء والاتكالية والخوف، وتبرير كل ذلك من خلال ترديد الأمثال الشعبية الشائعة المتجذرة المتلاعبة بحقول الإيمان والغيب والأخلاق والأوهام والتطلعات والأشواق الروحية في الإنسان.

هناك ثالثـــاً الحزازات والولاءات القبلية والطائفية المذهبية والعائلية والمناطقية التي لم يستطع لا الإسلام الجامع ولا قيم الحداثة الديمقراطية محوها من حياة العرب السياسية والاجتماعية. جميع تلك الإشكالات، وغيرها الكثير من الموضوعات والسلوكيات المشوهة لإنسانية الإنسان ومجتمعاته، والتي جميعها تقف وراء ظاهرة جنون الجهاد التكفيري، لن تكفي لمواجهتها عبارات الشطب والغضب المؤقت والقلق الكاذب المنافق عند هذه الحكومة أو تلك أو عند هذه الجهة الاستخبارية أو تلك.

على مر نحو نصف قرن، تعرضت مصر الرسمية لعملية غسيل مخ، لتخرج بعدها دولة مقتنعة ومؤمنة ومعبأة بفكرة أنها جزء سياسي وأساسي من سُنة الشرق الأوسط. في تلك

الفترة، شهدنا محاولات، بمختلف أدوات الدعوة والإرشاد والتوجيه والتمويل، لفرض طبيعة جديدة محل طبيعة مصر وشعبها.

اختار هؤلاء لمصر اعتناق نهج متشدد من أفكار السُنة وممارساتها، في محاولة جريئة ونموذجية لتغيير معتقدات شعب وطريقة حياته والعلاقات بين أفراده وعلاقات دولته بالدول الأخرى. لم يتحقق كل ما أرادوا، بل فشلوا. الآن يدفع المصريون ثمن استسلام العديد من أفراد نخبهم الدينية والسياسية لغزو أفكار ومشروعات وهبات وهدايا موقعة بخاتم "السُنة المتطرفة".

بل إننا نضع في شهادة الميلاد وفي بطاقة الرقم القومي خانة الديانة. ثم نشكو بعد ذلك من التعصب الديني، ونحن الذين نبدؤه من الأوراق الرسمية، ونعززه في دروس الدين في المدارس، المسيحية للمسيحيين، والإسلام للمسلمين دون درسٍ واحدٍ في القيم الدينية المشتركة مثل المحبة والسلام والتسامح والعدالة الاجتماعية. لتنشأ الفرقة الدينية منذ الميلاد.

إن قرارات الدولة وسياساتها وممارساتها إزاء كل واقعةٍ أو أزمة ذات بُعدٍ ديني أو طائفي، تشي بفشلها في استيعاب دروس الماضي وعجزها عن تطبيق مبدأ المواطنة ومواد الدستور والقانون بشكل فعال وطريقةٍ عادلة.

في المقابل، خرج خبراء الدين وتجار التراث من مخابئهم، ونفضوا الغبار والتراب المتراكم منذ سنين، وأسرفوا في التحليل والتنظير، بعيدًا عن أرض الواقع ومعطيات اللحظة.

ازدهرت فتاوى التكفير والتحريم والتحليل وخلط الجهل بالدين والخوف بالتخلف. توسعت دائرة التحريم لتشمل الموسيقى والغناء، وصوت المرأة أو حتى خروجها من المنزل إلا بصحبة محرم، وتحية المسيحيين وتهنئتهم في أعيادهم، ومشاركة الشيعة أحزانهم وتهنئة غير المتدينين بوصفهم "كفرة" أو "علمانيين" أو "ملحدين".

دائمـــًا هناك حلولٌ مؤقتة لا تزيل أسباب الأزمة ولا تقتلع جذور الفتنة، ودائمـــًا هناك بطء في التحرك وقصور في العلاج. وفي كل هذه الحالات وغيرها، فإن الولع بالسياسات العامة القريبة للقلب والبعيدة عن العقل هو الطريق المضمون للفشل المؤكد.

أصبحنا بين نارين؛ بين طبعات وحشية من الدولة، وطبعات أكثر وحشيةً من الدين.

فالدين يضربُهُ نفرٌ ممن يؤمنون به، ويشتغلونَ بالفقهِ والدعوةِ، ويدّعُون أنّهم أصحابه ومالكوه، وكم من العلماء الذين أقروا أنّ أكثر من يُسيءُ إلى الدين هم من يحملُون راية الدين شعارًا برّاقــًا لهم، يمنحهم سلطةً ما، وللأسف أنّ هؤلاء لا يتبعون الأولوياتِ، وتركوا أنفسهم نهبــًا للتفاسيرِ الشاذةِ والمهجُورةِ والمغلُوطة. فالحسن البصري يقولُ لنا: العاملُ على غيرِ علمٍ كالسَّالكِ على غيرِ طريقٍ، ومن قبله قال عليّ بن أبي طالب: حدِّثوا الناسَ بما يعرفُون، ودعُوا ما يُنكرُون، تريدون أن يكذب الله ورسوله.

حيرة مزمنة أم فشل محكم؟!

هذا هو سؤال اللحظة.

إذا كان إعادة إنتاج الأخطاء خطيئة لا تغتفر، فإن التمتع بإعادة إنتاج هذه الأخطاء هو أم الخطايا.

وإذا كانت مصر تضار حين تمتنع المجموعات النافذة فكريــًا ودينيــًا وسياسيــًا وإعلاميــًا عن قبول الرأي الآخر، وتتورط في التخوين والتعريض والتشويه أو حتى التكفير عند الاختلاف، فإن مصر تضار أيضــًا حين تُعطل ذات المجموعات النافذة عقلها الجماعي وترفض رؤية الحقائق وإدراك معانيها ومدلولاتها أو تصمت عن ضرورة التعاطي معها بإيجابياتها المحدودة وسلبياتها الكثيرة.

إذا كنا في مصر نريد المواجهة الجادة لفكر التطرف ونبحث عن دحض مقولاته التي تستدعي الدين زيفــًا لتبرير الإرهاب والعنف، فإن واجب مؤسسات وأجهزة الدولة والمجتمع والمصالح الخاصة هو الاعتراف بأن المواجهة الأمنية بمفردها لن تنجح، والإقرار بأن أزمة السلم الأهلي ووضعية الاستقطاب المجتمعي والسياسي المتصاعدة تحدان كثيرًا من إمكانيات مواجهة التطرف بنجاح، والاقتناع بأن كل هذا يتعارض مع فرض الرأي الواحد وإماتة السياسة كنشاط تعددي سلمي ديمقراطي يبتغي الصالح العام.

ربما حان وقت التسليم بأن جهد المؤسسات الدينية "الرسمية" في تفنيد فكر التطرف يشكل مكونــًا واحدًا ضمن منظومة مجتمعية أشمل يتعين أن تبث قيم الحرية والتسامح والإنسانية وتروج لها بين الناس.

إن كل مكان ثقافي في مصر، سواء كان دار أوبرا أو مسرحــًا أو قصر ثقافة أو مكتبة، عندما يضاء تنطفئ بجواره عشرات البقع والأوكار الإرهابية.

نحن نعاني أزمة عميقة في الفقه السياسي الإسلامي، وسيظل خط الإنتاج السلفي الجهادي التكفيري، يفرِّخ وينشط، طالما هناك فكر معلول سائد، وتخبط سياسي رسمي

وبطالة فقهية مؤسسية، تعجز عن تصحيح معنى الجهاد، ومقولة أهل الذمة، وتفرّط في إعادة الإسلام إلى دائرة الروح والرحمة والعدل والمحبة، وتتجاهل أن الإسلام هو إسلام المقاصد، لا إسلام أشخاص أو علماء، أدخلوا في تأويل الإسلام رغباتهم وظروفهم التاريخية.

قد ينشأ الخطأ في العلاقة بين الدين والسياسة أساساً من الثنائية المتعارضة بمنطق "إما... أو"؛ إما التوحيد أو الفصل بينهما. وقد مرت كثير من المجتمعات بالتجربتين معاً فما استراحت للحلين، لا التوحيد، ولا الفصل.

ولعل الخطورة في التوحيد بين الدين والسياسة هي تبرير أحدهما للآخر لتحقيق نفس الهدف وهو السلطة أو بمعنى أدق التسلط. الهدف واحدٌ وإن اختلفت الوسيلة، مرة الدين، ومرة السياسة. وخطورة الفصل هو عيش الإنسان في عالمين لا صلة بينهما.

ونحن في مصر بحاجةٍ إلى جهاتٍ عدة، وعقول حكيمة وعمل مؤسسي مستدام للانشغال في مسألة صيانة الدين في أزمنة التغيير، ومن معالجة المأزق الذي أدخله فيه جمود البعض عند عتبة الماضي وعنف بعض جماعات الإسلام الحركي.

إن تجديد الخطاب الديني يبدأ بحياة الناس والواقع الاجتماعي، ما يقبله وما يرفضه. وهو منهج الاستقراء القديم الذي يحصي العلل المتحكمة في السلوك لمعرفة الأسباب.

لن تنهض مصر قبل أن يعود الدين إلى لعب دوره الروحي بعيدًا عن استغلاله بواسطة من يحتكرون الحديث باسمه، أو مؤسسات دينية أو رجال سياسة يستخدمونه كأداة للحشد أو التعبئة أو التأثير.

خيط البداية قد يكون بتفكيك الخطاب التكفيري ونزع الشرعية الدينية والأخلاقية عنه لتجريده من عوامل الجذب والاحتضان الشعبي الذي يطيل وجوده ويوسع دائرته، ولن يحدث هذا بعلماء دين موالين للسلطة وفاقدين للمصداقية بسبب صمتهم عن قول الحق وتزلفهم للحكام.

نحتاج إرادة سياسية، تزيل الفساد والظلم، وتجدد الفقه والفكر، وتنوّر العقول، وتعتبر أن كل نفع يعود على الناس هو جهاد. نريد أن يفتح المجال العام على التنوع الديني والسياسي؛ لأن تضييقه كارثي في الحرب مع الإرهاب.

الحُكم الرشيد من مقتضيات مواجهة الإرهاب في الداخل والخارج على حدٍ سواء.

مع غياب مصر، بثقلها المعنوي، تختل الموازين وتتداخل المفاهيم، وينتعش مناخ الفتنة المذهبية، فتسقط السياسة. ومن دون سياسة، تسود مفاهيم دينية مضللة، وتختلط الأمور على الناس، كما حالنا هذه الأيام.

الذئب في البيت.. منذ زمن.

ربما حان وقت إعادة ترتيب البيت، بعقولٍ متفتحة ووعي سليم وإرادة قوية.

أرجو لكم قراءة تجمع بين الفائدة والمتعة.

ياسر ثابت

القاهرة

Email: yasser.thabet@gmail.com

7 نوفمبر 2014



توظيف الدين

منذ ثلاثينيات القرن العشرين ونحن نعيش ظاهرة جديرة بالمتابعة، وهي توظيف الدين سياسيـــاً.

في مصر تتداخل بشدة السياسة مع الدين والمسائل الغيبية في أحيان كثيرة، وهي مسألة لعبت الدولة نفسها دورًا في صنعها، وليست مسؤولية التيارات الإسلامية وحدها.

وفي بلدٍ تقول الإحصاءات إن عدد المساجد والكنائس فيه يصل إلى 100 ألف وإن عدد المدارس يصل إلى 50 ألفـــاً، بما في ذلك المدارس بجميع أنواعها، حكوميـــاً وأزهريـــاً وخاصـــاً ودوليـــاً[1]، وفي مجتمع يرى فريق كبير منه أن في بناء دور العبادة طريقـــاً إلى الجنة أكثر من بناء مدارس أو مستشفيات، فإنه يمكن فهم مدى أهمية العامل الديني أولاً، وخطورة توظيف الدين لأغراض سياسية ثانيـــاً.

هكذا تبوأ الحكام والسياسيون الصدارة من خلال صور إعلامية تكرس فكرة القائد أو الحاكم الورع، التقي، المتدين. هنا يصير مشهد صلاة الجمعة ضمن آليات حشد التأييد الشعبي له.

فجأة، خرجنا من إطار التعبد الصرف والشعائر الدينية إلى الطقس السياسي والاتصال الجماهيري، متناسين أن الدين في مصر يُخدم ويُصان على مر العصور، وهو في أفضل المراتب وأعلاها، لكن يجب ألا يكون وسيلة لحصد الأصوات أو كسب تأييد المواطنين.

إذا تناولنا السياق المصري للعلاقة بين الدين والسلطة سنجد ثلاثة ملامح رئيسية؛ الأول أنه لم يحدث أبدًا في تاريخ الجمهورية أن ادعت الدولة أو إحدى مؤسساتها أنها تسعى إلى فصل الدين عن السلطة، بل عكف رؤساء الجمهورية عبر عقود طويلة إلى إظهار جوانب تدينهم، كلٌ منهم بأسلوبه. أما الملمح الثاني فهو أن الدولة والإخوان المسلمين تنافسا منذ خمسينيات القرن العشرين على احتكار الدين وتوظيفه سياسيـــاً. وإذا افترضنا أن الأمر الأخير تهمة فهي لا تخص الإخوان وحدهم، ولكن تخص أيضـــاً الدولة، التي سعت دومـــاً إلى تأميم المؤسسات الدينية وضمان ولاء قادتها لتأمين جانب خطابها، للدرجة

---

[1] د. ماجد عثمان، مساجد.. كنائس.. مدارس، جريدة "الشروق"، القاهرة، 20 إبريل 2014.

التي دعت السادات إلى عزل البابا المختار كنسيــاً بقرار رئاسي، في الأزمة الشهيرة في 1981.

لم يحدث قط أن حاولت الدولة حقــاً في أي مرحلة من مراحل الجمهورية على الأقل أن تمايز بين الدين والسلطة، لكنها سعت فقط إلى تأميم هذه المساحة واحتكارها لمنع خصومها من الفعل ذاته.

أما الملمح الثالث فهو أنه لم يحدث أن ادعى تيار سياسي مصري معتبر أنه تيار علماني أو دعا إلى ذلك صراحة، وربما يعود هذا إلى الخوف من الاصطدام بالجماهير (المتدينة بطبعها)، وهو ما دعاها والغالبية العظمى من أقطابها إلى التحايل على المصطلح باستخدام مفردات أخرى كالليبرالية والمدنية.. إلخ.

وإذا ما نظرنا للفترة من 2011 وحتى خلع محمد مرسي في 2013، سنجد أنها تميزت باستخدام مكثف للدين من أجل ترويج سياسات أو الدفاع عن أخرى، كما أن العديد من المؤسسات الدينية ورموزها تورط في الترويج لهذا المرشح أو ذاك، ولعل واحدة من أهم الانتقادات التي وجهت إلى مرسي أنه حاول إعادة إنتاج صورة "الرئيس المؤمن" وقام وجماعته بخلط الدين والسياسة، إلا أن المتابع للتطورات منذ 30 يونيو 2014 وحتى لحظة كتابة هذه السطور يستطيع بسهولة أن يصل إلى نتيجة مؤداها أن معادلة الدين والسلطة مرشحة للاستمرار في مصر.

وربما كان صحيحــاً ما أوردته صحيفة "الغارديان" البريطانية من أن "الخطاب الديني لايزال يقود مصر في مرحلة ما بعد الإخوان، وذلك على الرغم من أن حدته باتت أكثر هدوءًا"؛ إذ ترى الصحيفة أن "الدين يُستخدم للترويج للإذعان للدولة. فقد أُرسل الدعاة لتبرير تصرفات الحكومة، وأصبح التحكم في محتوى الخطب في المساجد يتم بصفة مركزية، ومُنع آلاف ممن يعتبرون من أنصار الإخوان المسلمين من العمل في المساجد التابعة للدولة. كما ساعد كل من شيخ الأزهر وبابا الكنيسة الأرثوذكسية على دعم مواقف الحكومة، متجاهلين انتهاكات حقوق الإنسان المسؤولة عنها"[2].

ومضت الصحيفة تقول: "وحتى الرئيس عبدالفتاح السيسي يستخدم خطابــاً دينيــاً لحشد تأييد الجنود والمواطنين على حد سواء، فالدولة تأخذ على عاتقها مهمة توجيه المسار

---

[2] Patrick Kingsley, Religion still leads the way in post-Morsi Egypt, London: The Guardian, 18 September 2014.

الديني للمصريين، وذلك بهدف تعزيز سلطة الدولة في عيون المتدينين من الشعب وإنهاء فكرة جماعة الإخوان".

من هنا يُتوقع أن تستمر السلطة في محاولة احتكار الدين وتأميمه والحديث باسمه لإرضاء "جمهور المتدينين" من ناحية، ولتفويت الفرصة على الخصوم السياسيين لتوظيف الدين في صراعهم السياسي من ناحية أخرى.

ظهر هذا المنحى بوضوح عبر أربعة مؤشرات: الأول: هو أنه تم استدعاء مؤسستي الأزهر والكنيسة منذ اللحظة الأولى لعزل مرسي، عبر دعوة شيخ الأزهر وبابا الكنيسة الأرثوذكسية لإعلان 3 يوليو 2013. صحيح أن الأمر ظهر في البداية وكأنه عمل وطني بحيث تجمع عليه الأمة ومن ثم كان تمثيل الأزهر والكنيسة مُهمـاً، إلا أن الأيام التالية أظهرت بوضوح استدعاء المؤسستين في مناسبات مختلفة لتمرير رسائل سياسية شديدة الوضوح برداء ديني.

ثانيـاً: حرص الإعلام الخاص والحكومي على استخدام رجال الدين بكثافة جزء من عملية الترويج لخارطة الطريق ومسار 3 يوليو، وفي هذا لبس بعض رجال الدين عباءة المذيعين وقدموا برامج وسددوا ضربات سياسية هنا وهناك تارة بالعباءة المدنية وتارة بالدينية مرة يستدعون لقب "الشيخ" وأخرى يستدعون فيها لقب "الأستاذ" النجم حسبما تقتضي الظروف.

ثالثـاً: حرصت السلطة منذ 3 يوليو على التحالف مع بعض الأحزاب ذات المرجعية الدينية وسمحت لها ولرموزها باستخدام خطاب ديني إقصائي للآخر دون رد فعل يُذكر في مؤشر على الرضاء أو على الأقل الرغبة في عدم استعداء جمهور هذا التيار رغم ضربه للمواطنة في مقتل.

وأخيرًا، فقد ظهرت إرهاصات واضحة منذ بدء حملات الانتخابات الرئاسية للعام 2014 أن عبدالفتاح السيسي لا يجد غضاضة في خلط الدين بالسلطة، أو بمعنى أدق أنه يرى تحديد السلطة لمساحة الدين في المجتمع والدولة من خلال مسؤوليتها عن "دين الدولة" وعن القيم والأخلاق، كما صرح في أحد اللقاءات التليفزيونية[3].

خلال فترة الترويج لدستور ثورة 30 يونيو، توسع نطاق خلط السياسة بالدين في الخطاب الرسمي، وبلغ الأمر ذروته في الأيام السابقة على الاستفتاء، حيث سمعنا ما يُدهش

---

[3] د. أحمد عبد ربه، المستقبل.. هل ينفصل حقـاً الدين عن السلطة؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 18 مايو 2014.

عندما ربط مسؤولون في الدولة وسياسيون قريبون منها بين حلول ذكرى المولد النبوي الشريف وبدء الاستفتاء في اليوم التالي لها. وأضاف آخرون، ضمن مزايا دستور 2014، حلول عيد ميلاد المسيح عليه السلام قبل أسبوع فقط على بدء الاستفتاء عليه، رغم عدم وجود أي علاقة بين رسولي الإسلام والمسيحية والدستور المصري.

وإذا كان جائزًا فهم أن يخطئ وزراء وسياسيون من باب التعود فيخلطون السياسة بالدين في بداية مرحلة نتطلع فيها إلى وضع حد لهذا الخلط وغيره من الأخطاء، فقد كان واجبـًا على الرئيس المستشار عدلي منصور أن يتوخى الحذر حتى لا يبدو أنه يمضي في الاتجاه نفسه في كلمته بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف. فقد ربط دون مبرر بين انتخاب مجلس النواب ومبدأ الشورى الإسلامي، وقال: "سيكون لمصر مجلس نيابي يحقق مبدأ الشورى الإسلامية بشكل عصري"، وحتى الرئيس الذي سيُنتخب قال عنه إنه "سيستلهم هدي الرسول وسيرته".

لا يصح أن يستمر هذا الخطاب الذي يستسهل بعض علماء الدين، وغيرهم، اللجوء إليه ردًا على ما تردده جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها. ولا مجال للعبور حقـًا وصدقـًا إلى المستقبل إذا بقي هذا الخطاب وكل ما يعبر عن خلط السياسة بالدين شائعـًا في المجال العام، بعد إصدار دستور يمنعه بوضوح لا التباس فيه[4].

وليتنا لا ننسى أن جماعة الإخوان المسلمين تمددت خلال العقود الماضية لأسباب من أهمها أنها تمكنت من دفع الدولة إلى اللعب على ملعبها والتعامل معها بمنهجها. فكان خلط السياسة بالدين في خطاب الدولة الرسمي وممارساتها بمنزلة رصيد يُضاف إلى حسابها إلى أن وقعت هذه الدولة كلها بين يديها أو كادت.

من المعلوم أن الحكومات في النظم غير الديمقراطية تتجه إلى استعمال دين الأغلبية كأداة لتحريك الرأي العام، وتكثر القيادات من استعمال الخطاب والمصطلحات الدينية ـــ حتى وإن جاءت سياساتهم بعكس ما يوصي به الدين.

مع بدء حملتي المرشحين الوحيدين في الانتخابات الرئاسية المصرية في 2014، تكررت نغمة استدعاء الدين في الخطاب السياسي وكأننا لم نمر بتجربة شديدة الإيلام من أول استفتاء 19 مارس، مرورًا بالانتخابات التشريعية ثم الرئاسية عامي 2011 و2012. في كل تلك المناسبات كان تزيين أي خيار يأتي مقرونـًا بأنه الأفضل للدين، حتى وصلت إلى

[4] د. وحيد عبدالمجيد، السياسة والدين.. واللعب على ملعب "الإخوان"!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 يناير 2014.

السلطة جماعة الإخوان المسلمين، التي احتكرت الدين لحسابها وكان من أمرها كل ما كان[5].

في البرنامج الانتخابي للمرشح الرئاسي حمدين صباحي، تجد أن أولى الكلمات في هذا البرنامج، هي الآية القرآنية الكريمة: "وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِنْدِ اللهِ"، وتلك الآية نفسها تتكرر في كل صفحة من صفحات البرنامج. وقد كان صباحي حريصـًا على أداء الصلوات في المساجد التي زارها ضمن جولاته الانتخابية. وفي مطلع مايو 2014 استغل زيارته لأحد المساجد في الدلتا وألقى خطبة في أنصاره.. أما الصورة التي تصدرت الموقع الإلكتروني لحملته الانتخابية فقد أظهرته وهو يرفع يديه بالدعاء لله في ميدان التحرير وسط حشود من مناصريه.

بدت مسألة التوسل بالعواطف الدينية أكثر وضوحـًا عند المرشح الرئاسي الآخر عبدالفتاح السيسي، الذي التقى وفدًا من رجال الأعمال في مايو 2014، فقال لهم "أعاهدكم أن أخشى الله فيكم"، بعدما كان التقى مع وفدٍ من أعضاء الطرق الصوفية، وقال لهم "يا رب يكون لنا أجر إن إحنا حمينا الناس في مصر وحمينا الإسلام كمان"، قبل أن يتوقع للإعلاميين النزيهين "دخول الجنة" في حوار تليفزيوني آخر[6].

ولعل ما شجع على توظيف الدين توظيفـًا واسعـًا في العملية الانتخابية ذلك الحضور القوي للمفردات الدينية سواء في خطاب السيسي أو في خطابِ بعض من عرفوه عن قرب. ففي حوار العميد متقاعد سيد غنيم، ذكر أن "السيسي رجلٌ متدين بطبيعته، ويداوم على صيام يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع، وكنا نُحِبُّ أن نصوم معه"، و"كنا نلجأ للمشيرِ السيسي لنسمع منه رأيه الديني في بعض القضايا التي نحتاج استشارة فيها"، و"دائمـًا ما يستمع للقرآن الكريم في منزله وفي مكتبه وحتى في سيارته "السيات" الصغيرة"، فضلاً عن أنه "فِي الوحدة العسكرية كان إما في مكتبه أو بالمسجد أو يمارس الرياضة البدنية خصوصـًا تمارين الكفاءة البدنية، أو بيقرأ سور القرآن أو الكتب والصحف"[7].

عميد متقاعد آخر، قدم نفسه في تسجيلٍ دعائي مصور على أنه صديق طفولة عبدالفتاح السيسي، حكى حكاية أثارت جدلاً عن الورقة التي كتبها له الرجل بقراءة

---

[5] د. نيفين مسعد، عن مسلسل تديين السياسة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 8 مايو 2014.

[6] ياسر عبدالعزيز، كفوا عن استخدام الدين في السياسة، جريدة "الوطن"، القاهرة، 22 مايو 2014.

[7] هاني بدر الدين، العميد متقاعد سيد غنيم يتحدث عن "المشير" الإنسان والضابط: السيسي"متدين بطبعه ولم يكن "إخوانيـًا"، مجلة "الأهرام العربي"، القاهرة، 15 مارس 2014.

سورة الفاتحة أو آية الكرسي أو "سبحان الله" بتعداد 999 ألف مرة.. لتتغير بعدها الدنيا إلى غير رجعة.

بمعزل عن الجانب الديني أو الزاوية الغيبية في هذه الحكاية، التي وافق السيسي على أن تخرج ضمن حملته الدعائية، في أول فيديو رسمي يصدر عنها، فإن هناك من أبدى تخوفه من أن يظن السيسي "أن حُكمه لن يثمر إلا بعد الانتهاء من الخطة التي سيضعها بحذافيرها، وأننا لن نجني الثمار إلا بعد العدة رقم 999 ألفـاً.. أو بعد الخطوة الأخيرة من الخطة".

ويضيف أحمد الدريني قائلاً: "أخشى أن يقال إن من يقاطعه في قراءته الغيبية/ خطة حكمه.. سيبدو شخصـاً متطاولاً على الوعد السماوي المنشود.. أخشى ألا يلتفت إلينا خالطـاً بين العطاء الإلهي الموعود (وفقـاً للرواية الغيبية التي تبناها) وبين حُكم البلاد وإدارة شؤونها بالسياسة"[8].

تحدث السيسي عن أهمية الدين في أكثر من مناسبة، ولم يترك مجالاً للشك حول التزام بلاده تجاه الإسلام. وجبهته بها علامة الصلاة من أثر السجود. وذكر أن مصر تعهدت "بتصحيح الخطاب الديني" وتحريره من التعصب، وقد اتسق نمط الإسلام الذي تروج له الشؤون المعنوية في القوات المسلحة مع أهداف نظام السيسي، الذي بدا أنه يحاول فرض صيغة معتدلة للإسلام، حيث تحالفت الإدارة مع الأزهر لمواجهة الأيديولوجيا المتطرفة، ونشر الفكر الوسطي المستنير.

من الجليّ أن محاولة السيسي السيطرة على المجال الديني في البلاد تجاوزت أي رئيس سابق لمصر.

ويمكن الإشارة إلى بعض خطوات الحكومة في عهده إزاء المساجد، ومنها إغلاق الزوايا الصغيرة المخصصة للصلاة، وحظر إلقاء الخطب لغير الدارسين بالأزهر. وعلى الرغم من تبرير المسؤولين تلك الخطوات بأن هدفها تضييق الخناق على التطرف الذي يشكل قلقـاً قائمـاً في المنطقة، فإن الحملة بها شبهة انتهازية سياسية؛ إذ إن القوانين الجديدة – كما تقول مجلة "إيكونومست"– "يتم استخدامها لسحق المعارضين الإسلاميين، ومنع تجمع أعضاء جماعة الإخوان في المساجد، حيث إن الخطب ضد الشيعة، على سبيل المثال، لا تزال مستمرة دون رادع من قبل الحكومة"[9].

---

[8] أحمد الدريني، 999 ألف مرة، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 27 إبريل 2014.

[9] Islam in Egypt: Manipulating the minarets, The Economist, London, August 2, 2014.

إن القيود الجديدة تشكل قلقـًا كبيرًا، وقد تؤدي إلى نتائج عكسية، ففي الماضي نتج عن تضييق الخناق على المساجد حالة من الغضب، ما دفع المتشددين إلى العمل تحت الأرض، وهذا ليس ما تحتاجه مصر في مرحلة ما بعد قرارات 3 يوليو 2013.

اللافت أن القوانين والمبادرات الجديدة، التي أعلن غالبيتها الرئيس المؤقت السابق عدلي منصور قبل تسليم السيسي السلطة رسميـًا، تحمل نفس الرسائل المتعلقة بالاستقامة والأخلاق. كما أعلنت وزارة الشباب والرياضة أنها ستحارب الإلحاد بين الشباب. دخلت مؤسسات الدولة الدينية على الخط ونسبت بعض الصحف إلى الأزهر الشريف مشروعـًا لمواجهته عن طريق تنظيم حملات "للقضاء على الإلحاد"، ونُسِب أيضـًا إلى بعض رجال الدولة مباركتهم لهذا العمل.

وحظرت وزارة الداخلية وضع الشعارات الدينية على السيارات، كما أعلن وزير الداخلية أيضـًا عن تشكيل إدارة جديدة للتعامل مع قضايا التحرش والاعتداء الجنسي. كما أظهر السيسي بالفعل اهتمامه الشخصي بالقضية، وذهب لزيارة سيدة تعرضت لاعتداء جنسي على يد متحرشين في ميدان التحرير بالقاهرة، أثناء الاحتفال بتنصيبه رئيسـًا[10].

أما المؤسسة العسكرية التي قادها السيسي لفترة، قبل انتخابه رئيسـًا، فإن مجلة "فورين أفيرز" الأميركية ترى أن "الحقيقة البسيطة التي غالبـًا ما يُساء فهمها، من قبل المراقبين الخارجيين، هي أن المؤسسة العسكرية المصرية، في شكلها الحالي، ليست قوة علمانية، وذلك لأن الإسلام داخل نسيجها، كما هي الحال في المجتمع المصري ككل".

وأضافت المجلة، في تقرير بعنوان "جيش الله المصري" أن "الجيش المصرى يعتبر نفسه وريث قوات القائد الإسلامي صلاح الدين الأيوبي، كما يستخدم المصطلحات الدينية في معاركه بانتظام"، مشيرة إلى إطلاق اسم "بدر" على أحد أكبر تدريباته ومناوراته، وذلك تشبهـًا بـغزوة بدر في القرن السابع الميلادي بين المسلمين وقبيلة قريش، فضلاً عن استخدام الجنرالات ألفاظـًا مثل "الله، القرآن، الرسول" لتعزيز الروحانيات فى خطبهم. وتابعت: "على الرغم من أن الرئيس عبدالفتاح السيسي لم يشرع في صحوة دينية داخل

[10] Marina Ottaway, Egyptians uncertain about future under President Sisi, BBC online, 2 July 2014 http://www.bbc.com/news/world-middle-east-28126198

الجيش، فإنه بلا شك يشجعها، فبعد فترة وجيزة من وصول الرئيس السابق محمد مرسي إلى الحُكم تحدث الإعلام المصري عن أن اختيار وزير الدفاع يرجع إلى تدينه"[11].

يمثل الدين أحد المداخل المهمة لفهم شخصية عبدالفتاح السيسي. الرجل يصر على استحضار الدين في خطاباته بشكل واضح، ويعتبر ذلك جزءا من شخصيته. على سبيل المثال، يقول في حوار مع الصحفي، ياسر رزق، إن الرسول محمد، صلي الله عليه وسلم، قدوته ومثله الأعلى. ويقول، في موضع آخر من الحوار نفسه، إنه تأثر بالشيخين، متولي الشعراوي وصادق العدوي. وفي مناسبات أخرى، فإن لغة السيسي وجزءا من تفكيره لا يخلوان من نزعة تدينية واضحة، ما يثير تساؤلات عدة بشأن مفهوم الرجل للدين، ورؤيته دور الدين في المجال العام.

يمكن القول إن "تدين" السيسي جزء من ظاهرة "التدين" المحافظ، والتي انتشرت، طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في مؤسسات كثيرة في الدولة المصرية، بما فيها الجيش والشرطة. وهي ظاهرة طقوسية شكلانية، تقوم على فهم بسيط وشعبوي للدين، ساهمت في انتشاره الفضائيات الدينية التي انتشرت وترعرعت، في العقد الأخير من حُكم حسني مبارك، وكان لها تأثيرٌ قوي على شرائح اجتماعية مختلفة. وهو ما يسميه باحثون "الدين الشعبي" أو "دين العوام". ويعكس هذا النمط التديني، أيضـــا، التحولات في الثقافة الشعبية والعامة في مصر، والتي غلب عليها الطابع المحافظ والمنغلق، لأسباب كثيرة، ليس أقلها الانسداد السياسي إبان عهد مبارك [12].

ولعل أهم ما يميز هذا النوع من التدين، أو المحافظية، تركيزه على الشكل دون المضمون، وافتقاده القيم لحساب السلوك. وهو لا يخلو من مسحةٍ نفعيةٍ مجتمعيـــا ومعنويـــا؛ لذا، ليس غريبـــا أن تجد هذا النمط من التدين منتشرًا داخل مؤسسات معروفة ببطشها واستبدادها، كوزارة الداخلية التي يحافظ كثيرون من كوادرها على أداء الفروض من صلاة وزكاة وصوم وحج، ولكن، ليس لديهم مانع في قمع معارضي النظام السياسي وقتلهم؛ أو موظف الحكومة الذي يترك عمله من أجل الصلاة، ولكنه لا يمانع في الحصول على رشوة للقيام بوظيفته. هذا التدين الانفصامي الذي يفصل بين القول والفعل

---

[11] Gilad Wenig, Egypt's Army of God, Foreign Affairs online, October 31, 2014. http://www.foreignaffairs.com/articles/142327/gilad-wenig/egypts-army-of-god

[12] د. خليل العناني، في حضرة "الإمام" السيسي، موقع "العربي الجديد" الإلكتروني، 29 إبريل 2014.

وبين القيم والسلوك كان، ولا يزال، من أهم ملامح الثقافة الدينية التي انتشرت في مصر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومن يقرأ بحث التخرج الذي كتبه السيسي، وهو في الأكاديمية العسكرية في الولايات المتحدة، قبل عقد، يقع على تركيزه على البعدين الديني والثقافي في فهم مسألة الديمقراطية.

لذا، لم يكن غريبـــاً أن تثق قيادات "الإخوان المسلمين" في السيسي، باعتباره شخصـــاً "ورعـــاً وتقيـــاً" و"يواظب على صيام النوافل، وعلى البكاء في الصلاة"، كما عرفنا لاحقـــاً. لم يفطن "الإخوان" إلى شخصية السيسي إلا بعد أن انقلب عليهم من كان يصفه بعضهم بالشخص "الصوام القوام".

خلال حملته الانتخابية، حاول عبدالفتاح السيسي توظيف تدينه، ومغازلة الشريحة نفسها من المتدينين والمحافظين. وهو يفعل ذلك عن قناعةٍ، وإيمان مطلق بدوره في تصحيح الوعي الديني للمصريين. ولم تخل لقاءاته الانتخابية من إقحام الدين بها، كما حدث في لقائه ممثلين عن تيارات سياسية ومؤسسات مختلفة.

في حواره التليفزيوني الأول كمرشح رئاسي، ألقى السيسي بضع كلمات لم يلتفت لها كثيرون، وهما إسلام الدولة وإسلام الفرد. فهو يعتبر إسلام المواطن العادي غير إسلام الجماعة وغير إسلام الدولة كلها، هناك أشياء يمكن أن يتقبلها الفرد ويتعايش معها في ظل معتقداته، ولا أحد يستطيع أن يجادله فيها، لكن في إسلام الجماعة نحن أمام مجموعة التقت على أفكار هم أحرار فيها، لكن لا تستطيع أن تسحب إجماعها على أمر ما وتجبر الناس عليه، وهذه هي الإشكالية الموجودة في إسلام الجماعة؛ لأنه لا يمتد إلى إسلام الدولة الذي هو أكثر اتساعـــاً ومرونة؛ لأن حجم الاجتهاد في كل الأحوال لن يضر لأننا لو أصبنا في هذا الاجتهاد فسنحصل على أجرين[13].

إنه يضع فهمه الخاص للإسلام، ويسير خلف ما يعتقده أنه صواب، حتى لو خالفه في ذلك الجميع.

في الحوار التليفزيوني الأول له بصفته مرشحـــاً رئاسيـــاً، وصف السيسي نفسه بأنه "مصري مسلم، يحب بلده، ودينه، والناس". فإذا أضفنا هذا إلى ما سبقت الإشارة إليه، وقوله خلال لقاء جماهيري موجهـــاً حديثه لأبناء الشعب: "أعدكم أن أخاف الله فيكم"[14]، فإنه يمكن رصد أسس التصور الديني عن السيسي، ونلخصها في النقاط التالية:

---

[13] د. محمد الباز، السيسي يقابل الله مرتين، جريدة "الفجر"، القاهرة، 8 مايو 2014.

[14] محسن سميكة ورشا الطهطاوي ومحمد طارق، السيسي في مؤتمر جماهيري: أعدكم أن أخاف الله فيكم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 11 مايو 2014.

أولاً: يُظهر السيسي درجة من الورع واضحة، ويبدي التزامـاً صارمـاً بأداء الشعائر، ويحض عليها، ويسعى إلى إعطاء القدوة لمصاحبيه في التمسك بها.

ثانيـاً: سيمكن وصف "إسلام السيسي" بأنه "إسلام مصري" يتسم بالاعتدال والالتزام الشعائري غير المتكلف، ويختلف عن "الإسلام الوهابي" المتشدد، و"الإسلام الجهادي" الراديكالي، و"الإسلام الأوروبي" المنفتح، الذي لا تجد انعكاساته في المظهر والسلوك اليومي، و"الإسلام السياسي" الذي يرى الحُكم شأنـاً دينيـاً، ويعتبر الدولة استحقاقـاً إسلاميـاً.

ثالثـاً: يفخر السيسي بالإسلام، لكنه يقدم نفسه بوصفه مصريـاً قبل أن يكون مسلمـاً، وبالتالي فهو لا يشارك "الإسلام السياسي" اعتقاده أن "الإسلام وطن"، كما أنه في الوقت نفسه، لا يشارك بعض العلمانيين دعواهم بـ"ضرورة فصل الدين عن المجتمع"، وإن وافقهم على أهمية ألا يكون وسيلة للوصول إلى الحُكم، أو طريقة يجب أن تُحكم بها الدولة.

رابعـاً: لا يعتقد السيسي أن الإسلام الصحيح يمكن أن ينطوي على ضرر بالمواطنين غير المسلمين في الدولة التي سيحكمها، وهو ينظر إليهم باعتبارهم مواطنين كاملي الحقوق والواجبات، لكنه يعتبر أن الإسلام يجب أن يكون موجهـاً للإطار الثقافي والأخلاقي والتشريعي للمجتمع.. وهو يراه "الإطار الأصلح والأنسب" للمصريين بطبيعة الحال.

خامسـاً: ينظر السيسي إلى الإسلام باعتباره قوة خير دافعة للعمل والإصلاح، ومصدرًا لـ"كل قيمة نبيلة"، لكنه يُعول على أثر التقوى في "إدراك البركة"، و"الدعم الرباني للمؤمنين"، و"الإشارات الإلهية" الملهمة لـ"الأتقياء من ذوي الصلة".

سادسـاً: يحِبُّ السيسي الناس كما يقول أو يعتقد، لكنه يحب دينه أكثر، وسيتعامل مع علماء الدين، والإسلاميين، والمتأسلمين، وعرّابي الطقوس والشعائر، ومحترفيها، باحترام، لكنه سيُسكتهم بصرامة وخشونة إذا تجاوزوا الحدود إلى محاولة صنع السياسة أو الافتئات على الدولة.

أعطى هذا انطباعـاً بأن السيسي سيجسد تصوره الديني الخاص، الذي يأخذ من العهد الناصري انتصاره للقيم، وانفصاله عن الحُكم، ومن العهد الساداتي بعض المظهرية والرطانة الدينية، وسيزيد عليهما نزعة "التعويل على التأييد السماوي"، لكنه لن يسمح بتغول أي تصور ديني على الدولة، كما حدث في عهدي المجلس العسكري ومرسي[15].

---

[15] ياسر عبدالعزيز، "إسلام السيسي"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 11 مايو 2014.

ويكشف تفكيك الخطاب الديني للسيسي وتحليله عن عدة أمور. أولها أنه خطابٌ ديني شعبوي، يعتمد على اللغة البسيطة، تتخلله مسحة إيمانية، لا تخلو من الافتعال والادعاء، ولكنْ، لها صدى وتأثير لدى رجل الشارع العادي. ولم يكن مفاجئـــاً أن يتحدث السيسي عن أهمية الدين في نشأته وتكوينه وحياته، إلى درجةٍ جعلته يتجسد في أحلامه. وهنا، يبدو السيسي أقرب للرئيس أنور السادات الذي كان يسمي نفسه "الرئيس المؤمن"، من أجل كسب تعاطف الشارع الإسلامي، في معركته مع الناصريين والشيوعيين.

ثانيها، أنه خطابٌ ديني "دولتي" بامتياز. فنشر الوعي الديني مسؤولية الدولة، وهنا يقول السيسي إن جميع أجهزة الدولة مسؤولة عن نشر "الوعي الديني الصحيح" بين المواطنين المصريين، من أجل مواجهة الفكر المتطرف. وهذا هو خطاب مبارك، الذي كان يرى الدولة مسؤولة عن صياغة أخلاق مواطنيها، والحفاظ على تدينهم.

ثالثها، أنه خطابٌ ديني سلطوي، يحتكر مفهومـــاً بعينه للدين، ويحاول فرضه على المجتمع. وهنا يقول السيسي إن الخطاب الديني السائد أضر بالسياحة والاقتصاد والمرأة، ما يتطلب ضرورة تغيير محتوى هذا الخطاب، لكي يتناسب مع تصور السيسي لما ينبغي أن يكون عليه[16].

من هنا، لم تكن إحدى خلفيات الصراع بين السيسي و"الإخوان" سياسية، وإنما دينية أيضـــاً، في محاولة كل طرف السيطرة على "سلاح" الدين، واستخدامه في المجال العام، وتوجيهه في إطار يتناغم مع فهمه وتصوراته؛ لذا، لم يكن غريبـــاً أن ينقلب الرجل على جماعةٍ من المفترض أنها دينية، ورئيسها شخص ملتحٍ، لكي يستأثر هو باستخدام الدين في خدمة مشروعه السلطوي. وربما لم يكن مفاجئـــاً أن نجد السيسي يسعى، بعد وصوله إلى الرئاسة، إلى فرض فهمه، وتصوره، للخطاب الديني على المجتمع.

وعلى هامش زيارته لنيويورك لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، هاجم السيسي بضراوة الذين يتاجرون باسم الدين، قائلاً: "الدين مش كده خالص، إحنا عندنا مشكلة كبيرة جدًا من 300 سنة وهؤلاء الناس (في إشارة للمتطرفين)، لا يريدون إلا شيئـــاً واحدًا، أن نؤمن بأفكارهم أو يقاتلوننا، ربنا مش عايز كده خالص"[17].

اللافت للانتباه أنه في انتخابات الرئاسة 2014، انخرط رجال الدين في حملة التعبئة والحشد، سواء لحث المصريين على المشاركة في التصويت، أو لدفعهم إلى التصويت لصالح

---

[16] د. خليل العناني، مصدر سابق.

[17] عماد الدين حسين، السيسي: سأقول لأوباما "سيب وأنا أسيب"، جريدة "الشروق"، القاهرة، 25 سبتمبر 2014.

عبدالفتاح السيسي. إن رجال الدين الذين شاركوا في حملة التعبئة السياسية المغلفة بالدين لا يمثلون أنفسهم، ولكنهم يمثلون مؤسسات مُقدَّرة تنسب نفسها إلى الرسالات السماوية، ويفترض أنهم يتمتعون بدرجة من الورع تجعلهم يخشون الله، الأمر الذي يحصنهم ضد مداهنة السلطان أو التزلف له[18].

غير أننا شاهدنا في انتخابات الرئاسة المذكورة عروضـًا كثيرة من جانب هؤلاء، الذين وظفوا الأديان في اللعبة السياسية، فابتذلوها، وتطوعوا للانضمام إلى جوقة المهللين، واصطفوا إلى جانب حملة المباخر مُعرضين عن دور حملة الرسالات.

لقد تابعنا جدلاً عقيمـًا بين من أفتى بحرمة المشاركة في التصويت على الانتخابات وبين من هبوا يدافعون عن المشاركة في العملية محذرين من غضب الله الذي ينزل بعباده "المارقين" الذين قاطعوا والعصاة الذين لم يصوتوا للسيسي، وهو ما لا بدَّ أن يجد بعض المتدينين الذين قد يكتشفون أنهم صاروا آثمين، سواء شاركوا وآثمين إذا لم يشاركوا.

ليس خافيـًا أن الدين يوفر طاقة إيمانية قوية، يمكن استخدامها في النهوض والتقدم، كما يمكن توظيفها في نقيض ذلك تمامـًا. والمشكلة التي تترتب على الاستخدام السلبي للدين ينبغي أن تُنسب إلى الطرف الذي يسيء الاستخدام وليس للتعاليم. كما أن"البيئة التي تتفاعل فيها السياسة مع الدين تختلف باختلاف ما إذا كان المجتمع يعيش في ظل نظام ديمقراطي حُر تشيع فيه قيم المواطنة والتسامح والعدل، أم نظام استبدادي تقمع فيه الحريات ويذل الجميع"[19].

لا يغيب عن البال في هذا الصدد أن توظيف الدين في المعركة السياسية ما كان له أن يأخذ ذلك المنحى إلا بعدما شجعته السلطة بصورة أو أخرى، وانفتحت أمامه المنابر الإعلامية التي تصورت أنها باستدعاء أهل الأديان تسهم في الحشد والنصرة، وبذلك تكتسب مباركة السلطة ورضاها. وفي زماننا يكثر "ترزية" الفتاوى الذين هم أشد مراسـًا من ترزية القوانين؛ لأن أدوات الأولين التي تستند إلى المرجعية الدينية أكثر مضاء وأبعد أثرًا.

وفي مصر، أثبتت التجربة أن الفصل بين الدين والسياسة يكون مطلوبـًا فقط في حالة السياسة المعارضة، أما تلك الموافقة فهي مرحب بها ومطلوبة، من هذا الباب تابعنا خلال الانتخابات الرئاسية عام 2014 سيل الفتاوى التي كان أغلبها داعيـًا إلى الإقبال على التصويت، وحذرت المقاطعين من غضب الله. وبعضها أعلن انحيازه إلى السيسي "حبيب

---

[18] فهمي هويدي، أهل دين أم هواة سياسة؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 28 مايو 2014.
[19] فهمي هويدي، عن الدين والسياسة، "الشروق"، القاهرة، 6 أكتوبر 2014.

الله" بعدما أضاءت وجهه آثار السجود التي رصعت جبهته، في حين أن حمدين صباحي لم ينل تلك المرتبة.

الذين أفتوا بحرمة التصويت قالوا إنه تأييدٌ لمنكر تمثل في الانقلاب على الحاكم الشرعي، والذين قالوا بضرورة التصويت استدعوا الحديث النبوي الذي اعتبر من مات وليست في عنقه بيعة بأنه مات ميتة جاهلية، كما أنهم استدعوا النص القرآني الذي يحذر المؤمنين من كتمان الشهادة.

في السياق نفسه، جرى حث الأقباط – على الهواتف المحمولة– على التصويت للسيسي استجابة لدعوة يسوع. لم يكن معلومـاً دور الكنيسة وعلاقتها بمثل هذه الدعوة التي أطلقت عامة دون إشارة إلى مصدرها.

في المقابل، صمتت الأحزاب والحركات الليبرالية والديمقراطية والمدنية عن الزج المنظم بالدين إلى مشهد الانتخابات الرئاسية. وسط ضجيج المعركة الانتخابية، خرج عددٌ من علماء الدين الإسلامي ومن آباء الكنائس المصرية على الرأي العام بأقوال التأييد لترشح السيسي وبإعلان دعمه في الانتخابات الرئاسية، بل وتطوع البعض منهم بإضفاء المضامين الدينية على هالة البطل المنقذ المحيطة به. ووظفت المؤسسات الدينية الرسمية، الإسلامية والمسيحية، لتبرير السياسات والممارسات المرتبطة بها المرشح الرئاسي حينذاك.

ولا ننسى هنا أن حزب "النور" السلفي حين أعلن تأييده رسميـاً للسيسي مرشحـاً لرئاسة الجمهورية، قال في حيثيات التأييد إن "السيسي يتمتع بشخصية استقلالية وليس تابعـاً لأميركا، بالإضافة إلى تمتعه بالذكاء والكفاءة، كما أنه متدين ويصلي ومؤيد لحظر انتشار الفكر الشيعي في مصر وغير معادٍ للشريعة الإسلامية"[20].

لم يستدعِ هذا ولو إشارات قصيرة أو تحذيرات سريعة من قبل أحزاب وحركات تحمل لافتات وشعارات الليبرالية والديمقراطية والمدنية بشأن خطورة الزج بالدين إلى المشهد الانتخابي.

صمتت هذه الأحزاب والحركات عن التوظيف المتكرر للالتزام الديني/ للتدين الشخصي/ للفكرة الوصائية (دور رئيس الجمهورية القادم في حماية الدين ومكارم الأخلاق والعادات الحميدة) من قبل المرشح عبدالفتاح السيسي، ولم تر في ذلك ما يستدعي إطلاق صافرات الإنذار بشأن مسألة تديين المساحة العامة والمشاهد السياسية والانتخابية، وبشأن

---

[20] حمدي دبش وياسر علي، النور: السيسي متدين ويصلي.. واجتمعنا به سرًا قبل دعمه، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 مايو 2014.

التداعيات الخطيرة الممكنة على الحقوق والحريات والمساواة بين المواطنات والمواطنين كافة[21].

ولا أحد يدري هل هؤلاء الذين وظفوا الدين لخدمة السياسة هم أهل دين أم لاعبون في حلبة السياسة.

في 14 مارس 2014، كان عبدالفتاح السيسي وعدد من قيادات القوات المسلحة يؤدون صلاة الجمعة في مسجد دار الدفاع الجوي، وألقى الخطبة د. علي جمعة، مفتي الجمهورية السابق. نقل التليفزيون الرسمي شعائر الصلاة، وهي عادة حرص عليها السياسيون والرؤساء المصريون، فقد اعتدنا رؤية صور محمد نجيب وجمال عبدالناصر ومن قبلهم الملك فاروق وهم يؤدون صلاة الجمعة. ثم جاء "الرئيس المؤمن" أنور السادات وكرس هذه الصورة تكريساً، من خلال التغطيات الإخبارية، التي تراجعت إلى حدٍ ما أيام حسني مبارك، لكنها ظلت موجودة، حتى يوقن العامة أن الرئيس "صالح ويخاف الله".. وهو ما أراد محمد مرسي إبرازه بكثافة منذ بداية حُكمه دون جدوى، فكان الحديث عن صلاته للفجر حاضرًا دون حراسة شخصية وبكائه أثناء خطبة الجمعة، إلى آخره[22].

ويطلق أحمد المسلماني، المستشار الإعلامي للرئيس المؤقت عدلي منصور، على الأخير لقب "الرئيس المؤمن"، فيقول إنه كان يخلو إلى نفسه ويقرأ القرآن كل يوم، ويضيف: "لقد كان لافتاً لي مشهد الرئيس السادس وهو يصلي ويتلو القرآن داخل مكتبه ودون أن يراه أحد، ومشهد رئيس آخر كان يصلي تحت الأضواء ويتلو أمام الكاميرات. فارقٌ كبير بين الأيدي المتوضئة في سكينة والأيدي المتوضئة في ضجيج.. بين أن يكونَ "اللهُ غايتُنا" على صعيد "الإيمان".. وأن يكون "اللهُ غايتُنا" على صعيد "الشعار"[23].

الدين، ورفع لواء حمايته، ظل إذًا، من الأمور السائدة والمألوفة في عالم الحُكم في مصر.

في المقابل، بدا التعامل مع الإلحاد على أنه مرض يجب "القضاء عليه" حسب التصريحات المنسوبة لبعض رجال الدولة ورموز المؤسسات الدينية خطأ كبيرًا، فالإلحاد أو اللادينية هي من قضايا حرية المعتقد التي نص عليها الدستور المصري في ٢٠١٤، وليس مطلوبـاً من العلماء ورجال الدين أن "يقضوا عليه".

[21] د. عمرو حمزاوي، عن ضرورة تحرير الدين من التوظيف السياسي والانتخابي.. كان زمان!، جريدة "الشروق"، القاهرة، 22 مايو 2014.

[22] داليا شمس، في حضرة مولانا، جريدة "الشروق"، القاهرة، 23 مارس 2014.

[23] أحمد المسلماني، الرئيس السادس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 16 يونيو 2014.

بدلاً من ذلك، يمكن للعلماء إيضاح بعض القضايا المتلبسة أو الغامضة دينيـاً، والإجابة على الأسئلة الصعبة التي يوجهها الكثير من الشباب لهم ولا يجدون إجابات محددة غالبـاً على طريقة "لا تناقش ولا تجادل". فالنقاش الصريح الجرىء مع الشباب هو وحده القادر على التعامل مع الظاهرة، التي تقول دراسة أجراها الأزهر على ٦ آلاف شاب مصري إن نسبة 12.3% من الشباب ملحدون[24]. أما سيطرة الكهنوتية والمسحات المقدسة عند التعامل مع الأسئلة التي يفرضها تطور العصر ونمو العقل لدى الشباب نتيجة للحداثة والتقدم، فلن يؤدي إلا إلى المزيد من عدم الثقة بين الطرفين.

ويبقى السؤال: لماذا تتدخل الدولة في هذه القضية؟

للأسف، تدخل الدولة المباشر أو غير المباشر في مثل هذا الأمر يعود بنا إلى نظرية سياسية قديمة ترى أن للدولة "وظيفة عقيدية"؛ حيث ترعى الدولة العقيدة وتحرسها، إلا أن التطورات الكثيرة الحادثة في العالم الآن قد جعلت الأمر معقدًا، فالدولة أصبح بداخلها عشرات المعتقدات والتحيز لحماية عقيدة على حساب أخرى غير مقبول لمجرد أن المعتقدين بها أكثر عددًا. كما أنه لا يمكن أن ندعي أن الدولة ستحمي كل المعتقدات لأن بعضها ببساطة يناقض البعض الآخر. والأهم من كل ذلك أن الدولة في النهاية لن تحمي العقيدة بشخصيتها الاعتبارية ولكن ببساطة ستحميها عن طريق نظام سياسي، به ساسة ورجال دولة لديهم أجندات ومصالح وشبكات سياسية معقدة، وهو حتمـاً (وقد كان بالفعل في التاريخ) مدعو لتحويل "حماية العقيدة" من هدف روحي إيماني إلى أداة للتعبئة السياسية، ومن هنا كان النفاق الديني وكبت الحريات التي تنتهي (وقد انتهت بالفعل في تجارب مشابهة) بموجة إلحاد أكبر[25].

الثابت مجتمعيـاً أن غياب فسيفساء سكانية شديدة التشظي كتلك الحاضرة في عدد من دول المشرق والخليج العربية، مكَن الحُكم المصري من الابتعاد عن تخصيص استبداده طائفيـاً أو مذهبيـاً أو عرقيـاً أو قبليـاً. والثابت ثقافيـاً أن التركيبة المصرية التي استوعبت التنوع الديني (الإسلامي ــــ المسيحي ــــ اليهودي) والامتدادات المحدودة للتنوع الطائفي والمذهبي (السني ــــ الشيعي) بقدر معتبر من التسامح واحترام الاختلاف حمت المجتمع من شيوع التطرف ورفض الآخر وباعدت بين الحُكم وبين توظيف واسع النطاق للتنوع لتمرير الاستبداد. نعم حضر دومـاً شيء من هذا، فهجر على سبيل المثال

---

[24] مصطفى السيد، "جمعة": "الدين الموازي" وراء ظهور داعش.. وفض رابعة لم يكن بالقوة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 9 سبتمبر 2014.

[25] د. أحمد عبد ربه، مصر بين الإيمان والإلحاد، جريدة "الشروق"، القاهرة، 24 أغسطس 2014.

اليهود المصريون قسريـــًا في خمسينيات القرن العشرين، وتجاهل الرئيس أنور السادات التوترات الطائفية والتحريض ضد الأقباط في السبعينيات، واستخدم نظام الرئيس الأسبق مبارك فزاعة اليمين الديني لضمان تأييد الأقباط وإخافتهم من الديمقراطية. إلا أن الحُكم المصري ظل في المجمل رافضـــًا لتقديم الولاءات الطائفية أو المذهبية أو العرقية أو القبلية على الهوية الوطنية، تمامـــًا كما ظل رافضـــًا لتخصيص الاستبداد أو ممارسة احتكار السلطة والثروة بعيدًا عن ثنائية الولاء للحُكم والانتماء للنخب الاقتصادية والمالية والإدارية المتحالفة معه في مقابل المعارضة ومن ثم التموضع في خانات المغضوب عليهم (دنيويـــًا)[26].

في المقابل، ومنذ صعود نجم "الرئيس المؤمن" أنور السادات، ونحن نشهد حلقات متعاظمة من التداخل الغامض بين الدين والسياسة، وبين الدين والشأن العام، والدين والشأن الخاص.. في الصحافة والتليفزيون والإجراءات القانونية والفتاوى حسب الطلب. في كل هذه المجالات، تغازل الدولة ذاك التدخل على طريقة من يحتاج إلى سند يقيه شرّ ضعف الشرعية الحقيقية.

يبدو أن السادات كان يدرك أن المفردات الدينية هي بوابة سحرية لنيل استحسان الجماهير. في المقتطف التالي، وهو من خطاب السادات في مجلس الشعب المصري، 9 نوفمبر 1977، نجد مثالاً ساطعـــًا لتوظيف الدين في الخطاب السياسي. ويكفي أن نشير إلى أن السادات في هذا المقتطف استطاع الحصول على تصفيق حار في كل مرة ذكر فيها اسم الله عز وجل؛ في سياق حديثه عن الضرائب، قبل أن ينال تصفيقـــًا استمر 18 ثانية في نهاية المقتطف[27]:

"أود أن أكون واضحـــًا أمامكم أيها الأخوة والأخوات.. في قانون الضرائب الجديد لا بدَّ من أن تحقق العدالة الاجتماعية كما أرادها الله سبحانه وتعالى. في سورة الحديد، يقول الله سبحانه وتعالى "آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ".

المال في شريعتنا مال الله. من أجل ذلك أنا أدعوكم كما أراد الله سبحانه وتعالى لنا لعمران هذه الأرض.. أراد لنا أن نكون مستخلفين على هذا المال.. أريدكم أن تضعوا الحدود التي تسوي وتوزع ما بين الناس بحق الله سبحانه وتعالى.

---

[26] د. عمرو حمزاوي، مصر والنموذج الديمقراطي الغائب، جريدة "الشروق"، القاهرة، 21 يونيو 2014.

[27] د. عماد عبداللطيف، لماذا يصفق المصريون؟، دار العين، القاهرة، 2009، ص 145– 146.

وليكن هذا هو أساس فلسفة قانون الضرائب.. على الغني أن يتحمل أعباء لا يستطيع أن يتحملها الفقير. وأقول لكم بصراحة إنني أعي مسؤوليتي وأخاف الله سبحانه وتعالى.. وأخاف أن أذهب إليه فيحاسبني: لماذا كما نصت الشريعة لم آخذ من فضول الأغنياء.. لأساعد الفقراء"[28].

وفي فترة من الفترات، كانت الدولة، مقابل ملاحقة الإخوان أمنيــاً بسبب المظاهرات والعمل السياسي، تتحرك بأجهزتها التعبوية لتعزيز تلك النقطة التي تأخذها على الجماعة؛ أي تديين السياسة وإضفاء ثوب الدين على تشبثها بالسلطة. ومن أشكال هذه التعبئة نذكر الفتوى التي أصدرها مفتي الديار المصرية بتحريم المظاهرات[29].

نقطة البداية في تلاقي السادات مع الجماعات الدينية كانت في العام 1972.

ويرى محمد حسنين هيكل أن آثار حالة "اللا سلم واللا حرب" في العام 1971 وصولاً إلى العام التالي، انعكست على تحركات واتجاهات وتصرفات بدت مسايرة لكلِ ريح حتى وإن اختلفت مصادر هذه الرياح. ومن بين هذه الآثار التي توقف الكاتب طويلا أمامها مسألة ظهور التيار الديني في مواقع مختلفة على الساحة، بتأثير من السعودية؛ إذ يقول "إن الملك فيصل في لقاءات متعددة مع الرئيس السادات أشار عليه بصلح مع جماعة الإخوان المسلمين التي دخلت في صراع دموي أثناء حقبة جمال عبدالناصر، وكان رأي الملك فيصل لا يفرق بين من يسميهم (الناصريين) ومن يسمهم (الشيوعيين)، وكانت نصيحته للسادات أن يتخلص من الفريقين، فكلاهما عدو له وليس فيهم صديق. وبالفعل فإن الرئيس السادات عقد اجتماع مصالحة شهير في استراحة شركة (جاناكليس) حضره عدد من زعماء الإخوان المسلمين، بينهم الأستاذ عمر التلمساني (المرشد الثالث للجماعة) والدكتور سعيد رمضان، كما حضره ممثل الملك فيصل.

"وكان رأى الملك فيصل، وكذلك اقتنع الرئيس السادات، أن التيار الدينى هو الذي يستطيع التصدى للتيار القومي، والذي هو في حقيقة أمره ـــ في تقدير فيصل ـــ شيوعى، ثم كان أن اتخذ الرئيس السادات لنفسه لقب (الرئيس المؤمن)"[30].

لعلنا نذكر أن الجماعات الإسلامية فــي مصر –وإن كانت نواها ظهرت في العام 1969 تحت مسمى "لجنة التوعية الدينية[31]– بدأت تظهر بشكل فعال فــي عام 1972

---

[28] جريدة "الأهرام"، القاهرة، 10 نوفمبر 1977.

[29] دلال البزري، مرجع سابق، ص 407.

[30] محمد حسنين هيكل، أكتوبر 73 السلاح والسياسة، دار الشروق، القاهرة، 2004.

بعد أن أفرج السادات عن قيادات الإخوان المسلمين بالمعتقلات، وقرر التحول عن التوجه الاشتراكي للدولة. وفي حوار أُجري معه بعنوان "النبوي إسماعيل وزير الداخلية الأسبق يكشف لأول مرة: اعتقالات سبتمبر ناقشتها لجنة رباعية.. "أنا والسادات ومبارك وأبو غزالة".. والسادات صاحب القرار"، سئل النبوي إسماعيل: "من أشار على السادات بخروج الجماعات من السجون؟" فرد قائلاً: "عثمان أحمد عثمان ومحمد عثمان إسماعيل الذي تولى محافظ أسيوط"[32].

ففي عام 1972 تأسست جماعات إسلامية على يد محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط الأسبق وصديق السادات، عقب تشاور رباعي بين السادات وعثمان أحمد عثمان ويوسف مكاوي ومحمد عثمان إسماعيل.

يقول اللواء فؤاد علام نائب رئيس جهاز مباحث أمن الدولة سابقـاً: "حذرنا السادات من أن محمد عثمان إسماعيل كان من الإخوان وله صلات وطيدة بقياداتها مثل المرحوم محمد عبدالعظيم لقمة وعمر التلمساني ومصطفى مشهور وغيرهم، فقد كان محمد عثمان إسماعيل عضوًا قياديـاً نشطـاً في شعبة الإخوان في أسيوط"[33].

لكن السادات تجاهل كل ذلك وعيَّنه محافظـاً لأسيوط، وجدد له لثلاث فترات متتالية، وعيَّنه برتبة وزير، رغم أن المحافظين وقتها كانوا برتبة نائب وزير، وقبل ذلك كان قد عيَّنه أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكي في 1 يوليو 1972.

ويواصل فؤاد علام قائلاً: "حدث اجتماع في مقر الاتحاد الاشتراكي حضره السيد محمد إبراهيم دكروري ومحمد عثمان إسماعيل واتخذ القرار السياسي بدعم نشاط الجماعات الدينية ماديـاً ومعنويـاً.. واستخدمت أموال الاتحاد الاشتراكي في طبع المنشورات وتأجير السيارات وعقد المؤتمرات وأيضـاً شراء المطاوي والجنازير"[34].

ويتوقف كثيرون عند اجتماع شارك فيه رؤساء اللجان الدائمة بمجلس الشعب، فـي أعقاب المظاهرات التي اندلعت بالجامعات احتجاجـاً على سياسة حكومة د. عزيز صدقي،

---

[31] د. سلوى محمد العوا، الجماعة الإسلامية المسلحة في مصر (1974-2004)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006، ص 67.

[32] د. ياسر ثابت، فيلم مصري طويل، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2010، ص 154.

[33] فؤاد علام، الإخوان.. وأنا: من المنشية إلى المنصة، دار أخبار اليوم، القاهرة، 1996، ص 250.

[34] المرجع نفسه، ص 251.

وكان يتزعم الطلاب قوى اليسار والناصريين؛ إذ كانت تسيطر على اتحاد الطلاب واللجنة الوطنية العليا بجامعة القاهرة.

في هذا الاجتماع اقترح بعض الأعضاء، مثل عثمان أحمد عثمان ويوسف مكاوي ومحمد عثمان إسماعيل، إنشاء تنظيم للجماعات الإسلامية في الجامعات بهدف الرد على جماعات اليسار والاشتراكيين، وبادر بعض أعضاء اللجنة بالتبرع بالأموال اللازمة لإنشاء هذا التنظيم. وتم إنشاء تنظيم "شباب الإسلام" بجامعة القاهرة –ظهر أولاً في كلية الهندسة[35]– وجامعات أخرى، وحظي هذا التنظيم بمساندة صريحة من الأمن واستُخدِمَ لمواجهة وتصفية قوى اليسار. بدأ تنظيم "شباب الإسلام" بالقيام بالعديد من الأنشطة داخل الجامعة من معسكرات صيفية وتنظيم لرحلات الحج والعمرة وذلك بتمويل مباشر من الدولة.

عملت جماعة "شباب الإسلام" على تغيير بعض أنماط وأشكال الحياة الجامعية، مثل تغيير البرنامج الدراسي ودعوة الطلاب إلى الاشتراك في الأنشطة ودروس القرآن والحديث وفرضت وقف المحاضرات والأنشطة الأخرى في أوقات الصلاة، والفصل بين الجنسين في قاعات المحاضرات ومنعت إقامة الحفلات الموسيقية والراقصة وأي صور أخرى للهو داخل الجامعات.

صحيح أن "شباب الإسلام" حركة مصنوعة، ولكن باحثين يرون أنها ليست هي نفسها حركة الجماعة الدينية التي اكتسحت اتحاد الطلاب، والتي تحولت إلى الجماعة الإسلامية فيما بعد[36].

دخل عام 1974 على الحياة الطلابية وقد تغير اسم الجماعة الدينية في القاهرة إلى الجماعة الإسلامية، ليمتد التغيير بعد ذلك تدريجيـاً إلى الجامعات الأخرى، وليصبح طلاب الحركة قوة مؤثرة في اتحاد الطلاب وتحتل أسماء معروفة مراكز قيادية فيه؛ ففي أعوام متتالية انتخب عصام العريان أميناً لصندوق اتحاد طلاب مصر، وانتخب عبدالمنعم أبو الفتوح رئيساً لاتحاد طلاب جامعة القاهرة، وأبو العلا ماضي رئيس اتحاد طلاب جامعة المنيا ونائباً أول لرئيس اتحادات طلاب مصر، وحلمي الجزار أميرًا لأمراء الجماعة الإسلامية (أي المتحدث باسمها لدى اتحاد الطلاب)[37].

---

[35] وائل عثمان، أسرار الحركة الطلابية (1968– 1975)، مطابع مدكور، القاهرة، 1976.

[36] د. سلوى محمد العوا، مرجع سابق، ص 74.

[37] المرجع نفسه، ص 75.

توسع نشاط الجماعة الإسلامية الطلابية واتحدت صفوفها على مستوى القُطر من خلال اتحاد الطلاب، في حين شهدت تلك الفترة أيضاً نشأة الجماعة الإسلامية (الجهادية)، وتحديدًا مع الانفصال داخل الجماعة الإسلامية الطلابية بانضمام بعض قادها ومؤسسيها إلى الإخوان وإيثار البعض الآخر للتغيير السريع بالعنف، على أساس من تحفظاتٍ كانت لهم على الإخوان في ذلك الوقت مرجعها توجه الإخوان السلمي الإصلاحي التدريجي.

خارج الجامعة، كانت هذه هي الفترة التي شهدت عملية الفنية العسكرية (1974)، ومحاكمة منفذيها (92 شخصاً)، وبدء الانتشار النسبي لفكر التفكير، ثم انحداره السريع بعد إعدام شكري مصطفى مؤسس "جماعة المسلمين" –المعروفة إعلامياً باسم "التكفير والهجرة"– وقائدها في عام 1977[38].

من جهة أخرى، كانت جماعة الإخوان المسلمين قد بدأت تتوجه للجامعة، وسرعان ما حققت إنجازًا كبيرًا في جامعة القاهرة، ثم غيرها من الجامعات بضم عدد من رواد الحركة الطلابية الإسلامية إلى صفوفها، مثل: عصام العريان وعبدالمنعم أبوالفتوح في القاهرة، وأبو العلا ماضي في المنيا، وكان للأولين من التأثير فيما بعد ما أدى إلى انقسام الحركة الطلابية بعد التخرج إلى إخوان وغيرهم.

على أية حال، كان ارتباط الطلاب الإسلاميين بالجماعات الناشطة خارج الجامعة أمرًا حتمي الوقوع؛ لأن النجاح الذي حققوه في الجامعة كان جديرًا بأن يفرض نفسه على حياقم المستقبلية فيما بعد التخرج، ويدفعهم للبحث عن متسع لممارسة نشاطهم الإسلامي.

في الجنوب، يذكر كمال حبيب أن التيار السلفي كان غالباً على حركة الجماعة الإسلامية وقد نقله إليها –على ما يقال– أسامة حافظ، الذي كان من جيل المؤسسين[39]، وإن كان حمدي عبدالرحمن ينفي أن يكون هذا الكلام دقيقاً على إطلاقه، كما ينفيه أسامة حافظ، مؤكدًا أن التيارات الإسلامية التي استمدت منها الحركة أفكارها الدينية كانت شديدة العموم والتنوع[40].

---

[38] Saad Eddin Ibrahim, "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological Notes and Premilinary Findings, in International," Journal of Middle Eastern Studies, Cambridge University Press, New Tork, 1980, pp. 423-453.

[39] كمال السعيد حبيب، الحركة الإسلامية المعاصرة: رؤية من الداخل، مجلة "المنار الجديد"، القاهرة، العدد الأول، يناير 1998.

[40] د. سلوى العوا، مرجع سابق، ص 78.

كانت الجماعة الإسلامية قد بدأت التورط في صور من العنف ضد المجتمع عُرفت فيما بعد بـ"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" بهدف تحقيق المثال الإسلامي، والحصول على متسع لعمل الإسلاميين الذين كانت تستفزهم مظاهر التبرج والحانات، وتضايقهم الدعوة إلى التحرر من قيود الدين التي كان يمارسها اليساريون.

لا مفر من القول إن عملية نزع السياسة من المجتمع ساهمت في صعود الإسلام السياسي، ومن ثم كان المَعْلم السائد هو إلغاء الممارسة الديمقراطية، ليصبح خطاب المسجد مع خطاب السلطة هما الخطابان الوحيدان المسموح بهما في الفترة الناصرية، وازداد الأمر كثافة في عهدَي السادات ومبارك[41]. واستُخدِم هذا الخطاب لإيقاف صعود أي بديل سياسي، خاصة في ظل تدهور الظروف المعيشية للمواطنين وغياب العدالة الاجتماعية.

وحتى عام 1977 كانت الجماعات الإسلامية التي تساندها الدولة ماليـًا وأمنيـًا هي الطرف المسيطر على الجامعات المصرية، بعد أن تمكنت هذه الجماعات بمساعدة الأمن من منع أي نشاط للجماعات اليسارية داخل الجامعات، وجرى منع واستبعاد أعضاء تيار اليسار من الانضمام إلى اتحادات الطلاب، وذلك إما بالشطب أو الاعتقال أو التصادم المباشر.

في العام المذكور، تكونت النواة الأولى للشباب السلفيين تحت اسم "المدرسة السلفية" بعد انسحاب هؤلاء الطلاب المتأثرين بالمنهج السلفي من الجماعة الإسلامية، التي هيمن عليها طلاب الإخوان "وفرضوا منهجهم". وتعتبر المدرسة السلفية كغيرها من الجماعات الإسلامية، من الأطراف المستفيدة من الحرية التي أعطاها السادات لتلك التيارات، حتى ظهر ما كان يُعرف بالجماعة الإسلامية (الطلابية) التي شكلت وعاءً جامعـًا للطلاب الإسلاميين، حتى عادت جماعة الإخوان، وظهرت الجماعة الإسلامية، وفي المنتصف بينهما ظهرت المدرسة السلفية[42].

غير أن الطلاق وقع بين الدولة والجماعات الإسلامية فـي نهاية عام 1977، وتحديدًا بعد زيارة الرئيس السادات للقدس ومحادثات السلام مع إسرائيل، لتبدأ تلك الجماعات رحلة المواجهة مع نظام الحُكم، وعقد مؤتمرات وتوزيع نشرات ضد الحكومة والمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية.

---

[41] د. سمير أمين، التحدي الذي يواجه مصر في اللحظة الراهنة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 أغسطس 2013.

[42] ماهر فرغلي، سراديب السلفيين: محاولة لفهم الحالة السلفية، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 38.

هكذا عادت الضربات من جديد، حيث استهدفت جماعةٌ أطلقت على نفسها "الناجون من النار"، وزيري الداخلية الأسبقين، النبوي إسماعيل، وحسن أبو باشا، واستمرت عمليات استهداف وزراء الداخلية في عهد الرئيس الأسبق، حسني مبارك، حيث أطلقت مجموعات من أعضاء الجماعة الإسلامية النار على زكي بدر، وزير الداخلية الأسبق، بعد توجيهه السباب لأعضاء الجماعة.

كان عام 1979 قد أهلَّ على طلاب الجماعات الإسلامية وقد تخرج أكبرهم سنـــاً وأوشك آخرون على التخرج، وبدأ الإخوان منهم أنشطتهم بإدارة جماعتهم، وذلك بعد أن تركوا اسم "الجماعة الإسلامية" نهائيـــاً لمجموعة الجنوب –بعد صراع مرير على الاسم بين الطرفين– ولم تعد تربط المجموعتين، بخلاف التوجه الإسلامي، سوى علاقات اجتماعية من قرابة أو صداقة أو نسب.

استمرت الجماعة الإسلامية في مواجهاتها مع مجتمع الجنوب، وبدأت تسبب إزعاجـــاً لجهاز الأمن؛ لما في أعمالها من طابع عنف يدخلها في نطاق الجريمة. وتطالعنا صحف تلك الفترة بأخبار كثيرة عن اعتداءات على محال الأقباط، ومشاجرات بلغت حد الاقتتال مع أقباط المنطقة أيضـــاً، وهو ما يُعرف بأحداث المنيا 1979، واعتداءات متكررة على محال الفيديو وأماكن بيع الخمور، وعلى المارة في الشوارع.

مع تورط الكثير من شباب الجماعة –حينذاك– في أعمال عنف ضد الأهالي –من المسلمين والأقباط– بالإضافة إلى معارضتهم المتصاعدة لسياسات الحكومة، جاء عام 1981 وأكثرهم هارب أو مطارد أو مطلوب أمنيـــاً، ثم شمل عددًا منهم قرار التحفظ الشهير الذي أصدره السادات في سبتمبر 1981 ليتخلص به من معارضيه على الساحة.

في نقطة ما تقع بين عامي 1979 و1981، التقى كرم زهدي، رئيس الجماعة الإسلامية، مع موظف في جامعة القاهرة يُدعى محمد عبدالسلام فرج، الذي كان مرتبطـــاً بعدد من الشباب الذين قرروا أن يتخذوا الجهاد المسلح ضد الدولة منهجـــاً مبنيـــاً على خلاصة فهم فرج لفتوى الإمام ابن تيمية بشأن التتار، تلك التي لخصها في كتابه "الفريضة الغائبة".

تقول أوراق الحكم في قضية تنظيم الجهاد المعروفة باسم بقضية "الجهاد الكبرى"، إن التعارف بين محمد عبدالسلام فرج وكرم زهدي حدث في القاهرة في صيف عام 1980، أثناء هروب الأخير من القبض عليه إثر حوادث الفتنة الطائفية بالمدينة الجامعية في القاهرة. وتشير الأوراق إلى أن فكرة تأسيس التنظيم السري (تنظيم الجهاد) أثيرت في أحد اللقاءات التالية بين الاثنين "ثم سافر كرم زهدي إلى أسيوط، وعرض فكرة التنظيم السري على

قيادات الجماعات الإسلامية وهم ناجح إبراهيم عبدالله، وفؤاد الدواليبي، وعلي محمد الشريف، ومحمد عصام الدين دربالة، وعاصم عبدالماجد محمد ماضي، وحمدي عبدالرحمن عبدالعظيم، وأسامة إبراهيم حافظ، وطلعت فؤاد قاسم، كما عرض عليهم الهدف من تأسيس تنظيم، وحبذوا جميعــاً الفكرة وأيدوا الهدف ووافقوا على الاشتراك معه في تأسيس التنظيم وإدارته"[43].

كانت تلك المجموعة أقل عددًا وعدة من الجماعة الإسلامية الأكثر انتشارًا في ذلك الوقت، ومع ذلك فقد تم الاتفاق بين المجموعتين على التعاون في الجهاد لتغيير أوضاع الدولة التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، واتخذت مجموعة فرج "تنظيم الجهاد" اسمــا لها.

انتهت مرحلة المهادنة بين السلطة والجماعات الإسلامية على ورقة طلاق في حادثة المنصة، حين اغتيل السادات في 6 أكتوبر 1981 على يد خالد الإسلامبولي –بدعم من محمد عبدالسلام فرج– ورفاقه، وهو الحادث الذي علّم المصريين أن التلاعب بالدين لتحقيق مكاسب سياسية له تاريخ من التأثير العكسي.

بعد رحيل السادات، بدأت صفحة جديدة من صفحات العلاقة بين التيارات الإسلامية والسلطة.

لم تكن أدوات مبارك والتيارات الإسلامية المتشددة في قتل معنى الوطن تتمثل في أكثر من تكريس الجهالة والتغييب، ثم الابتزاز النفسي للمصريين باسم المؤامرة على الدولة أو الدين.

يرى البعض أن نظام مبارك شارك –ولو بالصمت– في نشر التنطع باسم الدين، بل استثمر الفوضى الناتجة عنه لصالح بقائه. فهو النظام ذاته الذي أنشأ البيئة الطاردة والمطاردة لكل تنوير والحاضنة لجماعات التغييب، وذلك ما أوصل مصر إلى مرحلة تردى فيها الأمن القومي من "الانكشاف" إلى "الاستباحة"، ثم ما لبث أو أوشك على أن "يبدد" بالكلية[44].

يتهم البعض الأجهزة الأمنية في عهد مبارك بالوقوف وراء انتشار التيار السلفي كي يصنع توازنــًا مع جماعة الإخوان المسلمين في الشارع، وقد لوحظ أن نظام مبارك غض الطرف عن نشاط السلفيين وإغراقهم الأسواق بكتب ومطبوعات تُعنى بقضايا المظهر

---

[43] عبدالعزيز الشرقاوي، قضية تنظيم الجهاد: أسباب الحكم في قضية الجناية رقم 48 لسنة 1982م أمن دولة عليا، دون ناشر، القاهرة، 1985.

[44] د. مصطفى حجازي، عن "الأمن القومي"..!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 8 سبتمبر 2014.

(اللحية وتقصير الثوب والعمامة والسواك وشؤون المرأة) مع التشديد على الطاعة ورفض الخروج على الحاكم[45].

تصاعدت الحرب بين وزارة الداخلية والجماعات الإسلامية في 1990، بعد مقتل المتحدث الإعلامي باسم الجماعة الإسلامية، علاء محيي الدين، في 2 أغسطس 1990، فقررت الرد عليه باغتيال وزير الداخلية محمد عبدالحليم موسى، لينجو منها ويموت رئيس البرلمان، د. رفعت المحجوب، الذي تصادف مرور موكبه من الطريق نفسه.ثم ساد هدوء نسبي عقب اغتيال المحجوب في 1900 وحتى 1992، ثم كسرته أحداث ديروط (صنبو) العنيفة التي استمرت في صورة أحداث قتل متوالية من 9 مارس 1992 حتى 1 يناير 1994.

وعاد تنظيم الجهاد لفكرة الاغتيالات؛ إذ وجد وزير الداخلية الأسبق، حسن الألفي، نفسه هدفـــاً لإحداها في 1993.

اتخذت الشرطة في عقد التسعينيات إجراءات مشددة مع أعضاء الجماعات الإسلامية، وكل من يمت لهم بصلة، وتوسعت الاعتقالات حتى بلغ عدد أعضاء الجماعة الإسلامية ومسانديها المعتقلين عشرات الآلاف، وتوقف تحويل أي متهمين إلى محاكم مدنية، وأصبحت قضايا الإسلاميين تُنظر أمام محاكم عسكرية فقط، وسط اعتراضات كثيرة في منابر عدة على محاكمة مدنيين أمام تلك المحاكم، وساءت معاملة هؤلاء المعتقلين بشدة وسط تقارير عن تعرضهم للتعذيب[46]، في حين لاحظت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في تقرير صدر في نوفمبر 1997 أن "ملابسات مقتل بعض الضحايا تشير إلى أنهم ربما يكونون قد أُعدموا خارج نطاق القضاء"[47].

"ولم تغلق بعد ملفات العشرات من الأفراد الذين "اختفوا" في التسعينيات، ومعظمهم اقتادتهم الشرطة أو قوات الأمن إلى الحجز"[48].

وبينما اعتمدت أجهزة الأمن سياسة "الضربات الوقائية"، وكثفت عمليات الاعتقال والتصفية ضد أعضاء الجماعات الإسلامية، ردت تلك الجماعات بعنف، واغتالت عددًا

---

[45] ماهر فرغلي، سراديب السلفيين: محاولة لفهم الحالة السلفية، مرجع سابق، ص 23.

[46] التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1987، ص 382.

[47] مراقبة حقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 1999: مصر
http://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/wr99/egyp3.htm

[48] المصدر نفسه.

من رجال الشرطة، لعل أبرزهم اللواء رؤوف خيرت، المسؤول عن النشاط الديني في جهاز أمن الدولة، والمقدم مهران عبدالرحيم الذي قُتِل وهو في طريقه لأسيوط في مارس 1993.

بحلول العام 1997 بدأت جهود مبادرة وقف العنف بين الجماعات الإسلامية والدولة، وتتالت مراجعات فكرية وفقهية من داخل تلك الجماعات.

في هذه الأثناء، كان الإخوان المسلمون، رغم المضايقات الأمنية، يواصلون عملهم السياسي على الأرض، ويحققون مكاسب في الانتخابات النقابية والتشريعية، بفضل قوة بيانهم التنظيمي وحرصهم على العمل الخيري الذي منحهم تأييدًا في الريف وفي صفوف الطبقات الفقيرة.

وعندما هبّت مصر في ثورة 25 يناير، اختلطت بعض الحقائق وربما اختفت بفعل فاعل.

الأكيد أن الإخوان المسلمين لم يؤدوا دورًا يذكر في تكوين هذه الثورة أو الإعداد لها، لا في السر ولا في العلن. وندرك أيضًا أن التنظيمات الثورية والشبابية -مثل حركة "كفاية" وحركة "6 إبريل"- وحركات عمالية مثل عمال الغزل والنسيج في المحلة، على سبيل المثال لا الحصر، بذلت جهودًا هائلة استغرقت سنوات في التمهيد ليوم 25 يناير 2011، فيما كان الإخوان المسلمون يمارسون عملية التقرب إلى نظام حسني مبارك ومفاوضته من أجل دور لهم مهما كان جانبيًا، حتى بعد أن حرمهم من انتصار انتخابي في 2010. وفي الحقبة القصيرة من 25 يناير حتى 11 فبراير، كان الشبان الثوريون والجماهير الثورية بشكل عام يبذلون أقصى جهودهم حتى تنحى مبارك عن الحُكم. في الوقت نفسه تبين لقادة الإخوان المسلمين أنهم إما أن ينضموا إلى الثورة أو يخاطرون بأن تصبح ضدهم بقدر ما هي ضد حسني مبارك ونظامه[49].

لهذا كان قرار قادة التنظيم الإخواني بأن ينضموا إلى صفوف الثورة. وهنا لم يلاقوا أية عراقيل من قبل الثوريين، بل قوبلوا بالترحيب شأنهم شأن الشبان المصريين العاديين الذين لا ينتمون إلى أية تنظيمات سياسية ثورية محددة المعالم والأهداف. وحرص الإخوان على إبقاء شعرة معاوية مع نظام مبارك، وكانوا أول من وافق على الجلوس مع عمر سليمان، بالرغم من الاتفاق مع رفاق الثورة أنه لا حوار مع النظام إلا بعد الرحيل.

ما الذي حدث بعد ذلك؟

فور نجاح ثورة 25 يناير في إزاحة مبارك عن الحُكم، استغل الإخوان المسلمون قدراتهم التنظيمية وخبراتهم السياسية لتحقيق هدف واحد: الاستيلاء على الثورة. لا أحد ينسى

[49] سمير كرم، ثمن الثورة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 15 مايو 2013.

صفقات الإخوان المسلمين مع المجلس العسكري عقب الثورة مباشرة، ونحسب أن التعديلات الدستورية، وجمعة الوقيعة خير شاهد ودليل. ولا أحد ينسى صمت الجماعة المطبق أثناء مذابح ماسبيرو ومحمد محمود الأولى ومجلس الوزراء واستاد بورسعيد ومحمد محمود الثانية.

وبين عامَي 2011 و2013 ومع بلوغ حركات وتيارات اليمين الديني، الإخوانية والسلفية، مواقع الأغلبية في السلطة التشريعية (مجلس الشعب ومجلس الشورى ثم المجلس الثاني بمفرده بعد حل الأول من قبل المحكمة الدستورية العليا في صيف 2012) والجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وفوز د. محمد مرسي مرشح الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية، تصاعدت وتائر الترويج للفكرة الوصائية ووظف الخلط المرفوض بين السياسة والدين لتبريرها.

هنا أصبح، زيفـاً، التصويت لصالح اليمين الديني في الانتخابات البرلمانية والرئاسية ضرورة يمليها "صحيح الدين" على الشعب المصري "المتدين بطبعه" وحتمية تقتضيها أهداف الخبز والأمن والاستقرار. هنا أصبحت، زيفـاً، موافقة الأغلبية على دستور 2012 الذي سيطر الإخوان والسلفيون على صياغته، ترجمة مباشرة لقبول الناس لوصاية اليمين الديني على الدولة والمجتمع ولاعترافهم لهم بامتلاك ناصية الحقيقة المطلقة.

هنا أصبح، زيفـاً، النص في دستور 2012 على دور الدولة في حماية مكارم الأخلاق والتقاليد والعادات والطابع الأصيل للأسرة المصرية، وعلى دور المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر الشريف) في تعيين حدود الخير / الشر والصواب / الخطأ والمقبول / المرفوض للسلطة التشريعية، وعلى إخضاع الحقوق والحريات الشخصية والمدنية لقيود مصدرها فهم رجعي للدين وخلل في التمييز بين الثابت والمتغير في الأنساق القيمية الدينية إقرار لإرادة شعبية باحثة عن الوصاية بقدر عزوفها الدائم عن الحق في الاختيار والحرية.

هنا أصبحت، زيفـاً، معارضة أغلبية اليمين الديني في السلطة التشريعية والجمعية التأسيسية للدستور وأصبح الوقوف في وجه سياسات وممارسات سلطوية تورط بها محمد مرسي (من الإعلان الرئاسي في نوفمبر 2012 إلى انتهاكات حقوق الإنسان والحريات) بمنزلة "خروج مذموم" عن الإرادة الشعبية القابلة والمسلمة بوصائية اليمين الديني. خروج لا تمارسه إلا مجموعات وجبهات فاسدة ينبغي تكفيرها وإقصاؤها وإلغاء حقها في الوجود، حسب هذا التصور الإقصائي[50].

---

[50] د. عمرو حمزاوي، عن الوصائية وإلغاء حق المواطن في الاختيار، جريدة "الشروق"، القاهرة، 10 مايو 2014.

في صيف 2012، "قال المتحدث باسم الإخوان إن مواجهة خطرة تنتظر الشعب والجيش في حال الإعلان عن فوز (أحمد) شفيق برئاسة مصر يوم غد الخميس"، كما نقلت وكالات الأنباء تصريحات القيادي الإخواني محمود غزلان، يوم 20 يونيو 2012. زالت نذر المواجهة الخطرة بفوز مرسي، مع ملاحظة أن غزلان وضع الشعب مع الجيش في ناحية من المواجهة، والإخوان في ناحية.

نائب المرشد سبق يوم 14 يونيو 2012 بحديث للصحفي ديفيد إيغنيشاس من "واشنطن بوست"، قال فيه إن "الشعب لن يقبل شفيق رئيسًا، وسيعود الشعب للتحرير فور الإعلان عن ذلك. إذا كان خيار الشعب هو الاحتجاج، فنحن معه". وحذر خيرت الشاطر المجتمع الدولي من اتخاذ خطوات متسرعة للاعتراف بشفيق. "الثورة المقبلة ستكون أقل سلمية، وأكثر عنفًا من تلك التي أطاحت بمبارك. سيكون من الصعب السيطرة على الشوارع، بعض الأطراف، وليس من بينها الإخوان، قد تلجأ لمزيد من العنف والتطرف، عندما يجدون باب التغيير السلمي موصدًا".

كرَّت حبات السبحة، حتى فاز مرشح الجماعة بمنصب الرئيس؛ ليبدأ مسلسل التمكين والأخونة، وإقصاء المخالفين في الرأي، وشن حروب على القضاء والإعلام، وإصدار إعلانات دستورية تعطيه صلاحيات مطلقة، دون تحقيق تطلعات المصريين ومطالب الثورة.

قبل شهور قليلة من عزله، حاول محمد مرسي أن يستخرج شهادة من نقابة الأشراف تشير إلى أن نسبه ينتهي إلى نسب النبي محمد صلى الله عليه وسلم، اعتقادًا منه أن نسبه الشريف وحده يمكن أن يقربه من المصريين، الذين يذوب هواهم في هوى آل بيت النبي، لكن المحاولة فشلت، بعد أن كشفتها بعض وسائل الإعلام.

لقد حكمت مرسي فكرة "المرشح البديل" و"الرئيس البديل"، ليذهب إلى مصائره وهو لا يمتلك من أمره شيئًا. دعا معارضوه في تظاهراتهم إلى "سقوط حكم المرشد" ولم يهتفوا لسقوطه هو، كأنه رئيس بين قوسين، لا جماعته عاملته كرئيس ولا معارضوه اعترفوا برئاسته. "صعد للرئاسة بغير قدرات تزكيه وأزيح من فوقها بأخطاء غيره في مكتب الإرشاد، لكن هذا لا يعفيه من مسؤولية حُكم تصدر لها"[51]. وجهت إليه اتهامات خطيرة، حتى أسقط الشعب الجماعة من الحُكم، ليبدأ مسلسل جديد من عنف الجماعة وحلفائها وأخطائهم القاتلة.

في الطريق إلى مليونية "إسقاط الرئيس" مرسي في 30 يونيو، حاول المعسكر المدافع عن النظام الإخواني توظيف سلاح الدين في المعركة ونعت المناوئين للنظام الحاكم بالكفر والإلحاد والخروج على حاكم مسلم لديه مشروع إسلامي يسعى لوضعه موضع التطبيق.

---

[51] عبدالله السناوي، المتهم الذي لم يكن رئيسًا، جريدة "الشروق"، القاهرة، 4 نوفمبر 2013.

غير أن هذا التكتيك لم ينجح لأسباب عدة، أهمها الموقف الحاسم لكل من شيخ الجامع الأزهر والمفتي الذي أكد أن الخروج يوم 30 يونيو للتظاهر وللاحتجاج على الحاكم عمل سياسي لا علاقة له بالدين ولا يعد خروجـًا على قواعده وأحكامه[52].

أضف إلى ذلك أننا لمسنا موقفـًا حاسمـًا لعدد من فصائل تيار الإسلام السياسي قرر بعضها المشاركة في مظاهرات 30 يونيو للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة، في حين قرر بعضها الآخر الامتناع عن الانضمام إلى المعسكر الداعم للرئيس احتجاجـًا على سياساته الإقصائية وعدم كفاءته في إدارة شؤون الدولة.

وقبل عزل د. مرسي بأربع وعشرين ساعة، تحدث نقيب الصحفيين عن "تهديدات من القوى الإسلامية والإخوان بسيناء والصعيد، في حالة سقوط مرسي". ثم هتفت المسيرات الإخوانية بعد العزل "اوعى يا سيسي تنسى اللي فات، ع المنصة مات السادات. وهدد أنصار الإخوان في مسيراتهم من أول يوم، وشكرًا لذاكرة يوتيوب، بموجة إرهاب تليق بالألفية الجديدة: "يا سيسي اعرف أنك صنعت طالبان جديدة، وصنعت قاعدة جديدة في مصر، كل الجموع دي حتتفرق جماعات استشهادية، وهيدمروك، وهيدمروا مصر، وانت اللي دمرت مصر"[53].

جاءت أخيرًا صيحة محمد البلتاجي من على منصة رابعة، دليلاً نهائيـًا على أن الإخوان في قلب الدائرة مع جماعات العنف: "ما يحدث في سيناء، ردًا على الانقلاب العسكري، سيتوقف في الثانية التي يعلن فيها السيسي أنه تراجع عن هذا الانقلاب".

لا شك أن الجماعة تتحمل عبر قادتها مسؤولية أخلاقية وسياسية عما وقع. فالجماعة ومنذ 3 يوليو 2013 تبحث عن المظلومية التي ستمكنها من الحفاظ على تماسكها وتنظيمها حتى لو على حساب البشر، وهو ما كان؛ تعبئة للبشر عبر رسائل وخطب خزعبلية خلطت الأوراق وروجت للأكاذيب وداعبت الحالمين بالجنة وبالاستشهاد؛ فجبريل نزل لرابعة والرئيس مرسي يؤم الأنبياء والمرسلين. خطب أسرت البشر والأتباع، حتى راحوا يستسهلون الشهادة في سبيل تنظيم أخفق في كثير من القرارات والممارسات، وقيادات تتمتع بغباء سياسي وانتهازية إنسانية منقطعة النظير[54].

هكذا اختلط الدين بالسياسة، فكان ما كان.

---

[52] د. حسن نافعة، يوم فاصل في تاريخ مصر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 30 يونيو 2013.

[53] محمد موسى، بعد التحية وشرب القهوة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 23 أكتوبر 2013.

[54] د. أحمد عبد ربه، "كف رابعة" ومستقبل الوطن، جريدة "الشروق"، القاهرة، 3 نوفمبر 2013.

خطاب الكراهية

يقول د. نصر حامد أبو زيد إن للخطاب الديني خمس سمات (يسميها آليات) هي: التوحيد بين الفكر والدين، ورد الظواهر إلى مبدأ واحد، والاعتماد على سلطة التراث والسلف، واليقين الديني والحسم الفكري، وإهدار البعد التاريخي. ويقصد بهذه السمات على التوالي: (1) إلغاء المسافة بين الذات والموضوع (أو بعبارة أخرى التوحيد بين النصوص وتفسير هذه النصوص). (2) إلغاء القوانين الطبيعية والاجتماعية ومصادرة أية معرفة لا سند لها من الخطاب الديني. (3) المبالغة في تقديس ما قاله أو فعله القدماء واعتباره جزءًا من الدين. (4) ادعاء امتلاك الحقيقة الشاملة والمطلقة ومن ثم المسارعة بتجهيل الخصوم أحيانًا وتكفيرهم أحيانًا أخرى. (5) تصدر التطابق بين مشكلات الحاضر وهمومه وبين مشكلات الماضي وهمومه، وافتراض إمكانية صلاحية حلول الماضي للتطبيق على الحاضر[55].

غير أن د. جلال أمين يرى أن هذا النقد من جانب د. نصر حامد أبو زيد للخطاب الديني يلمس نصف الحقيقة فقط؛ لأنه وإن كان ينطبق الخطاب الديني الراهن فى بلادنا فهو لا ينطبق على الخطاب الديني علي مر العصور. ففي فترات ازدهار الحضارة الإسلامية كانت هذه السمات أقل وضوحًا أو غائبة؛ إذ كان المفكر أو الداعية أكثر استعدادًا للاعتراف بأنه يقدم تفسيرًا من عدة تفسيرات ممكنة للنص الواحد (رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب)، ولم يكن الاعتقاد بالإرادة الإلهية وراء كل الظواهر يُفهم بمعنى يتعارض مع الاعتراف بالقوانين الطبيعية والاجتماعية والبحث عنها واكتشافها، وكان الكتاب والمفكرون الإسلاميون أكثر جرأة في التعامل مع السلف وأكثر تواضعًا، كما كانوا أكثر استعدادًا للاجتهاد وإقبالاً عليه للوصول إلى حلول جديدة لما يجد من مشكلات[56].

تبقى رؤية د. نصر حامد أبو زيد لها وجاهتها في السياق العام للمجتمع المصري وعلاقته بالدين.

وفي ظل تصاعد وتيرة التشدد الديني وتمدد تيارات التكفير والإقصاء والعنف باسم الدين، تفاوتت الآراء والتقديرات بشأن سبل المواجهة الأنجع، وطرق المزج بين الأدوات

---

[55] د. نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، دار سينا، القاهرة، 1992.

[56] د. جلال أمين، نصف الحقيقة الغائب في العلاقة بين الدين والسياسة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 28 أكتوبر 2014.

العسكرية والأمنية وبين الأدوات التنموية والمجتمعية الاخرى، وبشأن النجاحات الممكنة على المدى الزمني القصير وتلك التي يتعين ضمانها على المدى الزمني المتوسط والطويل، والتوازن الضروري بين توظيف الأدوات العسكرية والأمنية وبين احترام سيادة القانون والامتناع عن العصف بالحقوق والحريات، وبشأن خطورة القرارات والإجراءات الاستثنائية وجدوى سياسات أخرى ذات صلة.

الشاهد أنه في الفترة التي تلت ثورة 25 يناير، تصاعدت حدة خطاب الكراهية وإقصاء "الآخر" وتقييد الحريات الدينية، بطريقة قرعت الأجراس بشدة.. وما من مجيب.

ولعل البعض يتذكر كيف وصف الشيخ محمد حسين يعقوب، أحد أبرز الوجوه السلفية، نتيجة الاستفتاء على 6 من مواد الدستور المصري، بأنها "غزوة الصناديق"، قائلاً: "وقالت الصناديق للدين (نعم)"، قبل أن يضيف:"الدين هيدخل في كل حاجة، مش دي الديمقراطية بتاعتكم. الشعب قال نعم للدين، واللي يقول البلد ما نعرفش نعيش فيه أنت حُر، ألف سلامة، عندهم تأشيرات كندا وأميركا"[57].

يمكن القول إن احترام الحرية الدينية خلال عهدَي الرئيس الأسبق محمد مرسي والرئيس المؤقت السابق عدلي منصور كان ضعيفـــاً، وهو ما تزامن مع تصاعد وتيرة العنف متمثلاً في الهجوم على ٤٢ كنيسة ومقتل ما لا يقل عن ٦ مسيحيين، بسبب هويتهم الدينية، وكذلك مقتل عدد من الشيعة بينهم القيادي الشيعي حسن شحاتة في منطقة أبو النمرس بالهرم، في جريمة طائفية مكتملة الأركان.

وإذا كنا نتحدث عن مصر جديدة بعد انتخاب الرئيس عبدالفتاح السيسي، فإنه يتعين التحذير من أوجه التقصير والمناطق الرمادية التي تفتح عمل الشيطان.

على سبيل المثال، فإن المادة 64 من دستور 2014 تؤكد أن الدستور يكفل حرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية، لكنه لم يوضح موقفه مثلاً من الشيعة والبهائيين وغيرهم. وفي المادة 93 يؤكد الدستور التزام الدولة بالعهود والمواثيق الدولية لحقوق الانسان، لكنه لم يوضح كيف نتصرف إذا تعارضت هذه المواثيق مع التفسيرات السائدة للشريعة الاسلامية التي يؤكد الدستور أن مبادئها هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهي مجرد أمثلة على ما يحويه الدستور من تناقضات تفتح الباب أمام تفسير بنوده بأشكال مختلفة ومتباينة.

اللافت للانتباه أنه مازالت هناك قيود مفروضة على الحق في اختيار المعتقد الديني، فضلاً عن الحصانة التي يتمتع بها مرتكبو العنف ضد الأقليات؛ إذ لم تتخذ الحكومات

---

[57] ماهر فرغلي، سراديب السلفيين: محاولة لفهم الحالة السلفية، مرجع سابق، ص 80.

المتعاقبة إجراءات كافية لمواجهة مثل هذه القضايا، في ظل عدم توافر إرادة سياسية لاقتلاع هذه المشكلات من جذورها، ومن يراجع جرائم العنف الطائفي سيجد أن مسلسل إفلات الجناة من العقاب لايزال مستمرًا، وبالرغم من تعرض المجتمع لعشرات من الجرائم الطائفية التي سقط فيها مئات المسيحيين والمسلمين، فإنه لم يتم الحُكم إلا على عددٍ قليل منهم، في مقدمتهم حمام الكموني، بعد مقتل ستة مسيحيين ومسلم في نجع حمادي في يناير ٢٠١٠.

الثغرة الأساسية التي نفذ منها خطاب الكراهية تمثلت في تأثيرات الثقافة السلفية التقليدية في صورها التي تتوسع في تكفير الآخر وإنزال حد الردة حتى بالمخالفين المسلمين. وقد احتجت الأصوات المعبرة عن هؤلاء في دفاعها عن ممارسات جماعات الكراهية بأدبيات ونصوص تعلموها على أيدي بعض شيوخ السلفية والتطرف هنا وهناك. ورأينا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي نماذج لرسائل أولئك الشيوخ التي قيل إنها تُدرس في مدارس تيارات السلفية الجهادية وجماعات العنف ومجالسهم، وهي التي استندوا إليها في الإعلان عن "الأحكام الشرعية" بحق خصومهم ومعارضيهم ومخالفيهم، حسب تصورهم الخاص.

أخفق كثير من وجوه التيارات الدينية، وخاصة الحركات الإسلامية في اختبار قبول المختلفين معهم دينيـًا أو أيديولوجيـًا، علمـًا بأن اثنين من الباحثين المعروفين سبق لهما أن قالا في العام 2005 "إن مستقبل الحركات الإسلامية سوف يظل مرتبطـًا بعدة عوامل داخلية تتعلق بمدى انفتاحها ومرونتها وقدرتها على التغلب على التكلس أو التحجر الفكري المتعلق بأيديولوجيتها، التي لا تكاد تخلو منها أي حركة أو منظمة سياسية طال عليها الزمن، ومدى قدرتها على قبول الآخر والانفتاح عليه وقراءة الواقع ومقاربة هموم الشارع وطموحاته"[58].

غير أن الفشل فاق النجاح، والتعثر هيمن على الأداء، حتى تفشى خطاب الكراهية.

الوضع خطير وشائك.

من هنا، يجب أن نقرأ الانتقادات والملاحظات بروح منفتحة، بعيدًا عن لغة التشنج والرفض والتخوين، أو حديث المؤامرة، بغرض ممارسة النقد الذاتي وتصويب المسار إن لزم الأمر.

إن المجتمعات السليمة نفسيـًا، التي شُفيت من التشوهات الفكرية والنفسية، تتسع للجميع وترحب بالتنوع الديني والمذهبي ولا تمارس ضد أي من أفرادها التمييز الطائفي ولا التفرقة البغيضة التي تتبعها الكراهية.

---

[58] د. رفعت سيد أحمد ود. عمرو الشوبكي، مستقبل الحركات الإسلامية بعد 11 أيلول/ سبتمبر، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2005.

في تقريرها السنوى عن العام ٢٠١٣، وجهت الخارجية الأميركية، انتقادات لوضع الحريات الدينية في مصر، تستحق القراءة والتعقيب عليها.

ذكر التقرير أن كُلاً من المواطنين المسيحيين والمسلمين الشيعة في مصر واجهوا هجمات "عنيفة وقاتلة ومميتة"، مشيرًا إلى استهداف مجموعات منظمة للكنائس والمنازل والمباني المملوكة لمسيحيين ونهبها وحرق محتوياتها، وأضاف: "تحت قيادة إسلاميين متشددين نفذت مجموعات غوغائية أعمال عنف وترهيب وتهجير للمسيحيين"[59].

ورأى التقرير أن الحكومة في عهدَي مرسي ومنصور فشلت في منع تكرار تلك الحوادث، مرجعـًا السبب إلى القصور في التحقيق أو المحاكمة، وهو ما عزز ثقافة "الإفلات من العقاب"، حسب التقرير.

وتابع التقرير: "فشلت إدارة مرسي بشكل روتيني في إدانة خطابات الكراهية، بما في ذلك خطابات معاداة السامية ومعاداة المسيحية في خطب المساجد وقنوات الدعاة، ورغم ذلك، فإن الحكومة المؤقتة تعهدت بتنفيذ تدابير جادة لوقف ذلك النهج. وكانت هناك مؤشرات من التحسن الطفيف في الممارسات الحكومية".

وأوضح التقرير أنه استند إلى معلومات موثقة وتقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية، لافتـًا إلى أن هذه الهجمات تركزت في الفترة بين 14-١٧ أغسطس ٢٠١٣، وهي الفترة التي أعقبت فض اعتصامَي رابعة العدوية والنهضة لعناصر الإخوان والتي استتبعتها هجمات على الكنائس، حيث تم الاعتداء على ما لا يقل عن ٤٢ كنيسة في أنحاء مصر، فضلاً عن مدارس ودور أيتام وغيرها من المرافق التابعة لكنائس، وتبين نهب وتدمير ٣٧ كنيسة بينها.

وانتقد التقرير تعرض البهائية والشيعة والمسيحيين في مصر لتمييز عنصرَي جماعي، وعلى وجه الخصوص في مجال الوظائف الحكومية وفي قدرتهم على بناء وتجديد وإصلاح أماكن عباداتهم. واستطرد قائلاً: "استمرت الحكومة في مضايقة فئة الشيعة وحظر التحول عن ديانة الإسلام".

نفتح هنا قوسـًا لنقول إن مصر الرسمية رأت منذ قيام "الثورة الإسلامية" في إيران أن طهران استخدمت التشيع واجهة لتشكيل خلايا للتجسس ونشر النفوذ. ففي عام ١٩٧٩ حلت مصر "جمعية أهل البيت" الشيعية وصادرت ممتلكاتها، وفي ١٩٨٧ تم رصد

---

[59] بسنت زين الدين، واشنطن تنتقد احترام الحريات الدينية في عهدي مرسي ومنصور، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 30 يوليو 2014.

تمويل إيراني (100 ألف جنيه) لخلايا بالشرقية ووسط الدلتا، وفي ١٩٨٨ قُبِضَ على خلية شيعية، وأغلقت دارا نشر:"البداية" الممولة من إيران، و"البلاغة" اللبنانية، وجرى ترحيل محمود مهدي، القائم بالأعمال الإيراني، وفي ١٩٨٩ قُبِضَ على تنظيم من ٥٢ فردًا بينهم ٤ خليجيين وإيراني. وفي ١٩٩٦ تم الكشف عن تنظيم آخر يضم ٥٥ عضوًا يسعى لتكوين "حسينيات" بخمس محافظات يجمعهم "المجلس الشيعي الأعلى بمصر".

وفي ٢٠٠٢ قُبِضَ على خلية وضُبطَت مطبعة بمركز ديرب نجم بالشرقية. وفي مايو٢٠١١ جرى ترحيل الدبلوماسي الإيراني محمد قاسم الحسيني بتهمة التجسس، على نفس الطائرة التي حملت وفدًا شعبيـــا مصريـــا إلى طهران. وفي أوائل يناير ٢٠١٣ زار قاسمي سليمان رئيس جهاز المخابرات الإيرانية القاهرة سرًا للاتفاق على آليات دعم حكم الإخوان. وفي الجلسة الثانية من قضية "التجسس والتخابر" ٢٣ فبراير ٢٠١٤ اتهمت النيابة الرئيس الأسبق محمد مرسي و٣٥ من قيادات الإخوان بتسريب أسرار الدفاع الوطني للحرس الثوري الإيراني[60].

بالعودة إلى تقرير الخارجية الأميركية، سنجده يقول إن الدستور الجديد الذي أقر في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٢ كفل حق الحرية الدينية، لكن نصوصـــًا دستورية وقوانين وسياسات وممارسات حكومية حدت من هذه الحرية، وكذلك الحال في الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري عقب الإطاحة بمرسي.

وأضاف التقرير أن الدستور الجديد نص على أن "حرية الاعتقاد مصونة" وعلى أن الدولة تكفل "حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة للأديان السماوية"، قائلاً إن الدستور جعل هذه الحقوق مشروطة بجملة غامضة تقول: "وذلك على النحو الذي ينظمه القانون".

وتابع التقرير: "الأقليات الدينية المعترف بها وغير المعترف بها مارست شعائرها دون مضايقة في أغلب الأحوال، إلا أن الحكومة فشلت عمومـــًا في منع جرائم ضد أبناء الأقليات الدينية، خاصة المسيحيين الأقباط أو التحقيق فيها أو مقاضاة مرتكبيها، ما عزز مناخ الإفلات من العقاب".

الشاهد أنه "في بعض الحالات كان رد فعل السلطات الحكومية بطيئـــًا أو غير حاسم عندما هوجم مسيحيون وممتلكاتهم، ما جعل الأمر يبدو وكأن الحكومة شجعت مسيحيين على ترك منازلهم".

[60] جمال طه، التمدد الإيراني الشيعي.. وأمننا القومي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 28 سبتمبر 2014.

ورأى التقرير أن مسيحيين وشيعة وبهائيين وأقليات أخرى واجهوا تفرقة شخصية أو جماعية، خاصة في التوظيف الحكومي.

في تقديرنا أن التقصير جريمة.

تتحمل الدولة جانبـــاً كبيرًا من المسؤولية عن هذا التقصير في مواجهة الخطاب الطائفي والتحريضي وما نتج عنه من قتل وترويع للمسيحيين والشيعة ومن انشقاقات في المجتمع.

إن مشروع "الدولة" ينهض على القانون، لا على مكارم الأخلاق، ودينه القانون لا العبادات واستقامة العقائد. وفي حال عدم تطبيق القانون، يتغول البعض على البعض الآخر من جسد الوطن. وجود "الدولة" وحده يضمن القوة الكافية لسلامة البنيان الداخلي، والقدرة على كسر أي عدو، وفي غياب "الدولة" تُهدرُ قيمة الإنسان، وتنمو بذرة سامة اسمها الطائفية.

إن تفعيلِ القانون بنزاهة، كفيل بالتعامل مع من خرق القانون. وتفعيل القانون لكي يكون مجديـــاً ومقنعـــاً يجب أن يكون على الكل، بحيث نحاسب ونحاكم كل من قتل ومن حبس ومن عذب ومن حرض ويحرض.

إن لم يحدث هذا، ستظل الثغرة في جدار الوطن والسلام الاجتماعي موجودة، ومرشحة لمزيد من الاتساع المقيت.

أمراء الدم والفيديو

"جوهر الداعشية ليس العنف، ولكن ما يُقال في تبريره. بذرها تكمن في النسق الثقافي المغلق. إنه نسقٌ يرتكز على شعور بالأفضلية المطلقة لدين مُعين، أو بالأحرى أحد مذاهبه. بهذا المعنى الواسع، فإننا جميعـاً – ويا للمأساة– دواعش على نحو ما!"[61]

لعل أخطر ما في تجربة جماعات الإسلام السياسي يتمثل في ذلك المنطلق الأيديولوجي الإقصائي الذي يحاول تفسير الدين بطريقة توافق أهواء ومعتقدات تلك التيارات الدينية، بحيث يتحول الفكر الديني على يد هؤلاء إلى استلاب وطاقة تعبوية لفئات وطبقات وأفراد ضد الدولة والسلطة[62] بل وباقي أفراد الشعب ممن يخالفون هؤلاء في الرأي والفكر والتوجه.

إن مشكلة عامة المسلمين اليوم مع الإسلاميين هي نتيجة قياساتهم الخاطئة التي تنتج أفكارًا وأفعالاً يعتبرونها دينـــا ويعتبرها جمهرة علماء المسلمين تقليدًا لاجتهادٍ مضى عهده، ولا يمكن أن نطبقه على حياتنا اليوم. إن المأساة الكبرى التي صنعها الإسلاميون هي تحويل الإسلام إلى أيديولوجيا ومشروع سياسي يصارعون به خصومهم ويفسرون به كل مواقفهم بتأصيل شرعي واستدلال فاسد أهان الدين ورخّصه في عيون الناس[63].

الشاهد أن مصر عرفت الإرهابَ باسم الدين في لحظات الصدام الوجودي الحادّ بين الدولة المصرية من جهة، وحلم إقامة دولة أو خلافة إسلامية من جهة أخرى.

تكرّرت موجاتُ الوحشيّة باسم الدين في عدة مراحل تاريخية فاصلة، تخسرُ فيها الدولة المصرية بعض المعارك، ولكنها – في كل موجة وحشية– كانت تكسبُ الحرب في نهاية المطاف[64].

وإذا كان فقهاء الإسلام يعتبرون "حفظ النفس"، أي نفس، من الضرورات الخمس في الإسلام، فإن البعض أتى ليخرق في الدين والفقه والشريعة خرقـاً لم يرتق حتى اليوم.

---

[61] جمال أبو الحسن، جوهر الداعشية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 أكتوبر 2014.

[62] رضا الزواري، في نقد الأيديولوجيا: الدين– السلطة– الماركسية والديمقراطية، عيون، الدار البيضاء، 1988، ص 88.

[63] د. مصطفى النجار، متى يُشفى الإسلاميون من قياساتهم الخاطئة؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 9 سبتمبر 2014.

[64] أنور الهواري، مُقدّماتٌ في فهم منابع الوحشيّة الدينية أو ما يسمّى الإرهاب!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 26 أكتوبر 2014.

بعضهم أباح القتل على الجنسية مثل "القاعدة" التي أباحت قتل الأميركان واليهود.. وبعضهم أباح القتل على المذهب مثل المليشيات الشيعية و"داعش" ومن سار على دربها.. وبعضهم أباح القتل على الاسم مثل المليشيات الشيعية.. أو القتل على الوظيفة مثل المجموعات التكفيرية التي تنتشر في مصر، وفي مقدمتها "أنصار بيت المقدس" التي تقتل ضباط وجنود الشرطة والجيش المصري حتى دون أن تعرفهم، فيكفي وظيفتهم لتكون مبررًا لقتلهم[65].

ومثل هذه الجماعات في غالبيتها ظواهر سياسية، تولدُ بقراراتٍ انتهازية رخيصة، ولكنّها لا تموتُ بسهولة؛ لأنّها تلتحفُ بعباءة الدين المقدس، ولأنها تتغذى على ينابيع الفقر والجهل والاستبداد.

الوجه الآخر من المسألة هو أن تلك الجماعات المسلحة تحولت بفعل صناعة الخوف الراهنة في مصر والخطاب الرسمي الذي يُغيب الكثير من المعلومات والحقائق بشأن التنظيمات الإرهابية وجماعات العنف، إلى كائنات أسطورية على الناس أن يخافوا منها ويتحوطوا لخطرها ويتركوا عبء مواجهتها لمنظومة الحُكم ويقبلوا مقايضة الحرية بالأمن.

بين هؤلاء وهؤلاء، بدا الخطر عظيمـًا والغموض كبيرًا.

في هذه المساحة الرمادية، للأرقام دلالاتها.

وما إحالة النائب العام هشام بركات 200 من قيادات وأعضاء تنظيم "أنصار بيت المقدس" إلى محكمة جنايات القاهرة، سوى مؤشر واضح على الصدام الحاصل بين الدولة والتنظيم الذي واجه اتهامات بالتخطيط لتنفيذ أعمال عدائية ضد مصر وترويع المواطنين، والقتل العمد، وتخريب المنشآت داخل البلاد،

بوضوح لا لبس فيه، أسندت النيابة إلى المتهمين من "أنصار بيت المقدس" جرائم التأسيس والانضمام إلى جماعة إرهابية تهدف إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون، ومنع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها والاعتداء على حقوق وحريات المواطنين، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي[66].

---

[65] ناجح إبراهيم، جناية الميليشيات الشيعية والتكفيرية على الفقه الإسلامي، جريدة "الشروق"، القاهرة، 30 أغسطس 2014.

[66] أحمد شلبي وفاروق الدسوقي، "أنصار بيت المقدس" في قبضة الجنايات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 11 مايو 2014.

في المقابل، بدا التنظيم كما لو أنه يبحث عن التعاطف الديني والقبلي في أكثر من مناسبة، ومن ذلك بيان منسوب للتنظيم جرى توزيعه على أهالي سيناء وحمل عنوان "إلى أهلنا وأحبابنا في سيناء"[67].

في هذا البيان بدأ التنظيم بتوجيه كلمات للمواطنين جاء فيها: "رأينا في أعينكم بعض التساؤلات فأردنا أن نجيبكم عليها، فلعلكم تتساءلون: من أنتم؟ نحن أبناؤكم المجاهدون من أنصار بيت المقدس، رجال من هذه البلاد، شيبــاً وشبابــاً. فربما نكون جيرانكم أو أقرباءكم، ولكننا نحمل همَّ هذه الأمة، فأردنا لها الخير وأبينا الذل والاستعباد، وأن نُحكم بغير شرع الله".

وتابع البيان: "لماذا تجاهدون؟ نجاهد لكي تكون كلمة الله هي العليا وهذا يتمثل في عدة أمور منها: أن نُحكم بشريعة الرحمن التي فرضها الله على عباده، والتي لا ينصلح حال دينهم ودنياهم إلا بها وإقامة دولة الإسلام التي يؤمر فيها بالمعروف ويرفع فيها الظلم وينهى عن المنكر وينشر فيها العدل وتبسط فيها الشورى، ورد عادية المعتدين من يهود ونصارى وعملائهم في بلادنا عن أمة الإسلام، والسعي إلى فك الأسرى من أبناء المسلمين الذين أخذوا ظلمــاً وعدوانــاً والقصاص لمن قُتِلَ منهم".

واختتم البيان بالقول: "هل تستطيعون؟ نستطيع ما دمنا نسير في ظلال القرآن الكريم، نستطيع لأننا نستمد القوة والمدد من الله سبحانه وتعالى، نستطيع لأن النصر وعد الله، حتى متى؟ حتى يحكم شرع الله، حتى نصلي في الأقصى، حتى تُزال الحدود وتقام دولة الخلافة، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، فإلى أهلنا جميعــاً، إلى الشيوخ والشباب والنساء وحتى الأطفال، كونوا معنا كي نقيم دين الله فلسنا أكثر منكم شجاعة ولا عطاء ولكن الأمة تحتاج منكم المزيد وإن لم تكونوا معنا فلا تكونوا مع أعدائنا، فإننا ماضون بهذا الطريق ولن تأخذنا فيه لومة لائم".

نشأ التنظيم على الأرجح في بيئة متشددة وبجوار تنظيمات أخرى كانت لها بصمات واضحة على شبه جزيرة سيناء منذ سبعينيات القرن العشرين، وظهرت جلية في تفجيرات دهب وطابا وشرم الشيخ.

ويمكن القول إن جماعة "أنصار بيت المقدس" هي الفرع المصري لتنظيم غزي الأصل تكفيري الفكر، وهو يختلف فكريــاً وعمليــاً وتنظيميــاً مع حركة "حماس".

---

[67] أحمد أبو دراع وخالد محمد، التنظيم يبحث عن التعاطف بتوزيع منشورات على الأهالي: "نحن أبناؤكم"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 6 سبتمبر 2014.

هذا الفرع المصري يعد امتدادًا لجماعة "التوحيد والجهاد" التي نشأت في عام 2000 وأسسها طبيب أسنان اسمه خالد مساعيد مع مجموعة من شمال سيناء، خاصة رفح والشيخ زويد. وقعت تفجيرات طابا ودهب، وكانت تستهدف السياحة الإسرائيلية، وبعدها قبضت السلطات المصرية على أكثر من 400 من أفراد الجماعة وقادها، لكن قائدها الرئيسي ومساعديه العسكريين هربوا، ونفذوا أكبر تفجير شهدته مصر وقتها وهو تفجير شرم الشيخ الذي كان يستهدف المنطقة السياحية والفندقية، غير أن التشديدات الأمنية حالت دون ذلك، ففجروا السيارة في حي مكتظ بالعمال المصريين من الدلتا والصعيد، وأدى إلى مقتل 84 شابـًا مصريـًا وجرح العشرات في مأساة مروّعة.

بعدها قام الأمن المصري ولأول مرة في تاريخه باقتحام جبل الحلال وتكبّد خسائر كبيرة، ولكنه استطاع الوصول إلى كل قادة "التنظيم" وقتلهم وقبض على بعضهم وصدرت عليهم أحكام بالإعدام[68].

في أثناء ثورة 25 يناير هرب كل قادة "التوحيد والجهاد" من السجون المصرية بعد اقتحام السجون مع مجموعات أخرى من تنظيم "جند الله". واستتبع انهيار الشرطة المصرية وأجهزها السيادية انهيارًا كاملاً للأمن في سيناء، وتم اقتحام معظم أقسام شمال سيناء والاستيلاء على أسلحتها ورفع علم "القاعدة" عليها، وإعلان سيناء إمارة إسلامية مستقلة. وكان قسم ثالث العريش يتعرض للقصف المدفعي أو الصاروخي يوميـًا ودون انقطاع، وكان يتم خطف ضباط وجنود الشرطة أو قتلهم أو عمل كمائن لهم باستمرار، ولكن مصر المشغولة بالثورة وتداعيها، حكومة وشعبـًا، أهملت كل هذه الأخبار.

انفتحت سيناء على الدنيا كلها وبنيت آلاف الأنفاق لكل الأهداف، سواءً للتجسس أو إدخال أو إخراج أسلحة أو مجموعات هاربة أو أغراض سياسية أو تجارية أو مخدرات أو تهريب سيارات ووقود.

تدفّق جزء كبير من السلاح الذي تم تهريبه من ليبيا إلى سيناء، ومنها إلى أماكن كثيرة، وبعضه بقي في سيناء وكانت فيه أسلحة نوعية متطورة منها صواريخ "سام" أرض- جو، وهي التي أسقطت بها "أنصار بيت المقدس" الطائرة العسكرية المصرية بكل سهولة.. ومنها آلاف قذائف (R.B.J) وصواريخ وقذائف متطورة أخرى. وامتلك التنظيم كل هذه الأسلحة المتطورة.

---

[68] د. ناجح إبراهيم، "أنصار بيت المقدس".. النشأة والفكر والتطور، جريدة "الوطن"، القاهرة، 27 أكتوبر 2014.

انضم أفراد كثيرون من الجماعات التكفيرية القديمة مثل جماعات "الشوقيين" ومجموعات المطرية وإمبابة وبولاق وبنى سويف والفيوم والشرقية إلى حركة "حازمون" التي جندت أيضـــًا كثيرًا من الشباب الجدد. وهؤلاء جميعـــًا انضموا بالتبعية إلى جماعة "أنصار بيت المقدس"، التي تلقت قبلة الحياة بهذا الكم الهائل من الأتباع، مع توفر الأسلحة التى لم يخطر ببالها أن تمتلكها، وتحققت لها سيولة مالية ضخمة في ظل الفوضى التي حدثت بعد ثورة 25 يناير وانهيار معظم مؤسسات الدولة.

وتشير تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا[69] إلى أن توفيق محمد فريج زيادة أسس وتولى زعامة الجماعة وتواصل مع تنظيم القاعدة لمبايعة زعيمه أيمن الظواهري، كما تواصل مع ألوية الناصر صلاح الدين الفلسطينية بقطاع غزة لمد الجماعة بدعم مالي وعسكري ولوجيستي للقيام بعمليات إرهابية في مصر، مستغلاً الأوضاع الأمنية في أعقاب ثورة 25 يناير 2011.

أسس زيادة هيكلاً تنظيميـــًا للجماعة قائمـــًا على إنشاء خلايا عنقودية تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى، تلافيـــًا للرصد الأمني، وتولى ضم عناصر للجماعة من معتنقي الأفكار التكفيرية من الهاربين من السجون في 28 يناير 2011، وممن تلقوا تدريبات عسكرية على يد عناصر تنظيم القاعدة بالخارج وآخرين تم استقطابهم.

أعد قائد "أنصار بيت المقدس" لأعضائها برنامجـــًا من 3 محاور، أولها فكري من خلال عقد لقاءات دورية لدراسة الأفكار التكفيرية ومطالعة المواقع الجهادية على شبكة المعلومات الدولية ودراسة كتيبات فقه الجهاد، والثاني محور حركي تمثل في دراسة أساليب رفع المنشآت وكشف المراقبة وكيفية التخفي باتخاذ أعضاء الجماعة أسماء حركية والتسمي بها فيما بينهم وحلق لحاهم واستخراج بطاقات شخصية جديدة وقطع صلتهم بمحيطيهم وتغيير أرقام هواتفهم المحمولة، وعدم الصلاة في مساجد بعينها، والثالث عسكري؛ إذ أنشأ معسكرات بسيناء والإسماعيلية لإعداد عناصر الجماعة من خلال دورات عسكرية لتأهيلهم بدنيـــًا ورفع قدراتهم القتالية، حيث يتم تدريبهم على كيفية استخدام الأسلحة النارية وحرب المدن والشوارع وإعداد وتصنيع العبوات المفرقعة وكيفية استخدامها، تمهيدًا لتنفيذ عمليات إرهابية.

استعان فريج بالقياديين في الجماعة محمد علي عفيفي بدوي ناصف الذي كلفه بتأسيس خلايا الجماعة خارج نطاق سيناء ومدن القناة وإدارتها والإشراف عليها، بـــمعاونة محمد

[69] التحقيقات تكشف قصة تأسيس جماعة بيت المقدس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 12 مايو 2014.

بكري محمد هارون والمتوفى محمد السيد منصور حسن إبراهيم الطوخي، كما أصدر تكليفات إلى محمد أحمد نصر محمد بتأسيس خلية أخرى منبثقة عن الجماعة أطلق عليها "كتائب الفرقان"، بمعاونة هاني مصطفى أمين عامر محمود، كما كلف وائل محمد عبدالسلام عبدالله شامية بتدريب أعضاء الجماعة وتأهيلهم بدنيـــا، وأسند إلى سلمي سلامة سليم سليمان عامر مهمة التسليح والدعم اللوجيستي لها، وعهد إلى محمد خليل عبدالغني عبدالهادي النخلاوي بتولي مسؤولية الجانب الفكري لها، وتولى هشام علي عشماوي مسعد إبراهيم وعمادالدين أحمد محمود عبدالحميد التدريب العسكري لأعضائها، كما تولى الحركي "ياسر" تجهيز وتصنيع المفرقعات تمهيدًا لاستخدامها عمليات الجماعة، وتم تكليف "أبو عماد" بمسؤولية الإعلام والتواصل مع تنظيم القاعدة.

جهز فريج بعض عناصر الجماعة لتنفيذ عمليات انتحارية تستهدف منشآت حيوية وشخصيات بمواقع قيادية بالدولة عقب تأهيلهم نفسيـــاً وفكريـــاً لذلك، بإقناعهم بشرعيتها وتدريبهم بدنيـــاً وعسكريـــاً تمهيدًا لتنفيذها.

وكلف فريج المدعو محمد علي عفيفي بدوي ناصف بتأسيس خلايا للجماعة بعدد من المحافظات، استعان الأخير بكل من محمد بكري محمد هارون ومحمد السيد منصور حسن إبراهيم الطوخي، حيث تمكنوا من إنشاء عدة خلايا عنقودية أولاها خلية بالقاهرة الكبرى -المنطقة المركزية - وجمعت محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية.

والخلية الثانية بمحافظة الإسماعيلية وضمت 20 فردًا واستعانت بمحمود عبدالعزيز السيد أحمد الأعرج لتوفير مقار اجتماعات ووسائل معيشة لعناصر تلك الخلية، كما شاركهم في تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية.

والخلية الثالثة بمحافظة الدقهلية وتولى مسؤوليتها أحمد محمد السيد عبدالعزيز السجيني.

والخلية الرابعة بمحافظة كفر الشيخ، وتولى مصطفى حسني عبدالعزيز الكاشف، قيادتها وضمت 6 آخرين.

والخلية الخامسة بمحافظة الشرقية وتولى إبراهيم عبدالرحمن السيد عوض، مسؤوليتها وضَمّت 14 آخرين، وضمت الخلية السادسة بمحافظة بني سويف 5 أعضاء على الأقل، فيما ضمت الخلية السابعة بمحافظة الفيوم شخصين فضلاً عن خلية أخيرة تم تأسيسها بمحافظة قنا.

وسط فوضى الأحداث السياسية خلال سنوات الثورة الأولى، حاصرت "حازمون" مقر وزارة الدفاع، ومعها بعض القوى السياسية الأخرى، وعلى رأسهم الاشتراكيون الثوريون، ثم فضت "الصاعقة" المصرية هذا الحصار بعد إطلاق عدة مسلحين النار على رقيب ضمن حراسة وزارة الدفاع فأردوه قتيلاً. أسقطت عملية الفض عددًا من الجرحى والقتلى في

صفوف المحاصرين، وكان معظمهم من التكفيريين الذين اتبعوا الشيخ حازم أبو إسماعيل، وانضموا تحت لواء "حازمون".

توقع بعض المحللين وقتها أن التكفيريين بدأ ثأرهم مع الجيش المصري، بعد أن كانت كل عملياتهم قبل ذلك موجّهة للشرطة فحسب. ويعتقد هؤلاء أن مذبحة رفح الأولى كانت ردًا على عملية الفض. رغم أن حصار وزارة الدفاع المصرية كان سُبة في جبين من حاصرها؛ إذ إن هذه السابقة لم تحدث في تاريخ مصر كله. كما أن التكفيريين نسوا وقتها أنهم الذين بدأوا بالحصار لأكثر من أسبوع، فضلاً عن سيل هادر من الشتائم وتكفير الجنود والضباط بالاشتراك مع بعض الثوار. كما نسوا أن قناصاً من التكفيريين هو الذي بدأ بالحرب والقتال، ومن يبدأ بالحرب فلا يلومن إلا نفسه، ولكن التكفيريين نسوا ذلك، وارتكبوا أكبر مذبحة للجيش المصري على أيدي مصريين، في سابقة فريدة لم تحدث من قبل. وزادها قسوة أنهم قتلوا الجنود في مذبحة رفح الأولى، وهم صائمون يفطرون المغرب، كما أنهم قتلوا الجرحى بما يخالف حتى الأعراف الدولية في الحرب[70].

وفي مذبحة الشيخ زويد أو "كرم القواديس" في 24 أكتوبر 2014، قاموا بضرب عربات الإسعاف وقتل الجرحى أيضاً، ليسقط 31 ضابطاً وجندياً ضحية هذا الهجوم الإرهابي.

معظم الذين تدرّبوا في معسكرات "أنصار بيت المقدس" الثلاثة كان يذهب إلى سوريا.. وقد يذهب إلى سوريا أولاً ويعود إلى المعسكرات ثانية.. وهذه المعسكرات كانت في قرى برفح بعد ثورة 25 يناير بعدة أشهر، وكانت على مرأى ومسمع من الجميع وجاءت إليها جنسيات متعددة.

ظل التنسيق والتدريب والهروب المشترك متواصلاً بين المجموعات التكفيرية الغزية – وهي غير "حماس"– وبين "أنصار بيت المقدس"، ولم يتوقف أو يتعطل أو يقل تدريجياً إلا بعد 30 يونيو، أي بعد عزل الرئيس محمد مرسى وبعد إغلاق الجيش المصري الحدود وهدم الأنفاق والسيطرة على الحدود.

كانت هناك خطة متكاملة لدى "أنصار بيت المقدس" وقادتها الكبار الذين كانوا يعيشون في القاهرة لتحويل سيناء إلى إمارة إسلامية يتكون فيها تنظيم عسكري من مختلف الجنسيات والبلاد، ويستقطب كل من يرغب في القتال سواءً ضد الحكومات "الكافرة"، أو ضد إسرائيل لتحرير فلسطين.

---

[70] د. ناجح إبراهيم، "أنصار بيت المقدس".. النشأة والفكر والتطور، مصدر سابق.

راودت التنظيم فكرة تكوين ما يُسمى بالقضاء الشرعي، وتم إعداد دورات للبعض في ما يسمى القضاء الشرعي بأفكار غاية في السطحية والسذاجة لا تليق بهذا الاسم العظيم "القضاء الشرعي".

تعد "أنصار بيت المقدس" أول جماعة تكفيرية في مصر تذبح بعض السيناويين، وقد فعلت ذلك بحجتين متناقضتين؛ حيث ذبحت مجموعة بعد التحقيق معها ومحاكمتها في محاكمها السرية بتهمة التعاون مع إسرائيل، وذبحت المجموعة الأخرى بحجة التعاون مع الجيش المصري.

دليلٌ إضافي على أن مثل هذه التنظيمات مستودع قتلة، موردها الأول هو هشاشة النخب الحاكمة في الدولة، وعجزها عن إدارة ملفات المجتمع والاقتصاد والسياسة وفق أسس الحُكم الرشيد.

الشاهد أن تنظيم "أنصار بيت المقدس" تحوّل في أشهر قليلة، لم تتجاوز عمر وصول جماعة الإخوان إلى السلطة في مصر، إلى ما يشبه الأشباح، التي تحاول الانتقام بالنيابة، والقتل بالوكالة، والتصفية لحساب الغير، من خلال عدة ضربات، اعتبرها التنظيم تكتيكية، وصنَّفها الأمن على أنها مجرد عمليات عشوائية، تنتظر رصاصة الرحمة.

ولعل العمليات التي حدثت في محافظة جنوب سيناء الهادئة في مطلع صيف 2014، من خلال استهداف كمين وحافلة سياحية واغتيال ضابط برتبة عميد، بــ20 رصاصة، دليل على عودة التنظيم مرة أخرى إلى شبه جزيرة سيناء، بعد ضربات عسكرية متتالية لفلول الإرهاب في سيناء، نجحت في تصفية العشرات من رؤوس الجهاديين. بدت الحرب هذه المرة ضد تنظيم يمرح باستعراضات قتلة في الفراغ الذي تركته الدولة (أمنيـًا واجتماعيـًا وإنسانيـًا) مستثيرًا غضبها ودفاعها عن هيبتها التي يحاول تنظيم ديني متطرف بكل ما أوتي من غموض (في التمويل والمرجعيات) وشراسة.

كانت الجماعة خطفت الأضواء والأنظار من تنظيم القاعدة على الأقل داخل مصر بعد عزل محمد مرسي من السلطة، وإن كان التنظيم أعلن مبايعة القاعدة بشكل واضح، فخطابها يدل على الولاء الشديد لأيمن الظواهري ورموزه وقياداته، وكان ذلك واضحـًا أثناء خطابات الجماعة الوليدة عبر البيانات الرسمية والتسجيلات المصورة التي ظهرت بعد 2011.

اتسع نطاق عمليات "أنصار بيت المقدس" ليشمل عدة محافظات، وكان خط التنظيم الواضح في تكفير المجتمع نواة حقيقية في الحرب ضد الدولة والتي بدأت تأخذ أبعادًا جديدة بعد عزل مرسي، من السلطة في يوليو 2013؛ حتى وإن كان الشعار الذي ترفعه بدا

مغايرًا لمنهجها الجديد في محاربة النظام السياسي في مصر وليس في إسرائيل على خلفية الإطاحة بمرسي.

وحتى منتصف مايو 2014، وضعت النيابة وأجهزة الأمن المصرية في ذمة "أنصار بيت المقدس" 51 عملية إرهابية، منها جرائم قتل 40 من قوات الشرطة، و15 مواطنــًا و348 مصابــًا، أهمها قتل المقدم محمد مبروك، الضابط بقطاع الأمن الوطني، والشاهد الرئيسي في قضية التخابر، المتهم فيها الرئيس المعزول محمد مرسي، وقيادات الإخوان، واللواء محمد السعيد، مدير مكتب وزير الداخلية، والرائد محمد أبو شقرة، والملازم أول محمد حسن، والجند علي رمضان، وآمال محمود كامل، زوجة أحد ضباط الشرطة، ومحمد أبو غنيمة، لسرقة سيارته عمدًا مع سبق الإصرار والترصد، ومحاولة اغتيال اللواء محمد إبراهيم، وزير الداخلية، والعميد طه زكي، والعقيد طارق الطحاوي، كما أنهم وراء تفجير مديريات أمن القاهرة والدقهلية وجنوب سيناء. وتشتبه أجهزة الأمن في مسؤولي التنظيم عن عمليات أخرى، منها ضرب معسكر الأمن المركزي بالسويس والإسماعيلية.

كان أول ظهور حقيقي للجماعة في إبريل 2011 عندما أعلنت مسؤوليتها عن ضرب خط الغاز الذي يصل إلى الأردن عبر إسرائيل، ثم تلا ذلك الظهور الثاني في أغسطس من العام ذاته عندما أطلقت صاروخي "غراد" على منتجع إيلات السياحي جنوب إسرائيل، لم يخلف أي قتلى.

بعد ذلك حدثت تفاهمات بين جماعة الإخوان عندما كانت في الحُكم وبين التنظيم الذي أظهر قوته بضرب خطوط الغاز التي تصل لإسرائيل من خلال التفجيرات، وإطلاق صواريخ عليها من قلب سيناء.

قرر التنظيم إيقاف عملياته ضد إسرائيل بعد عدة تفاهمات مع نظام مرسي، وكان المقابل عدم تنفيذ أحكام الإعدام التي صدرت في حق أعضاء تنظيم "التوحيد والجهاد"، وعلى ما يبدو أن الأحكام كانت قاسية وصادمة للتنظيم، ولم يُصدق مرسي، على الحُكم وقتئذ بإعدام الجهاديين، ولم ينفذ تنظيم "أنصار بيت المقدس" أي عمليات ضد إسرائيل منذ ذلك التاريخ، بما يؤكد العلاقة التي بنيت على التفاهمات.

يأتي ذلك، رغم أن التقارير الأمنية جميعها أوصت مرسي وقتها بضرورة التعامل الأمني مع "أنصار بيت المقدس"، غير أنه فضّل التعامل السياسي وسياسة الاحتواء دون غيرها، خاصة أن جزءًا من ترويج الإخوان لأنفسهم لدى الإدارة الأميركية أنهم قادرون على احتواء التيارات الجهادية في سيناء وغيرها، والسيطرة عليهم، وهو ما أراد أن يسير على خطاه مرسي، ولكن بلا رؤية أو خطة جعلت من هذه التنظيمات غولاً من الصعب القضاء

عليه، وإن أخذت الأجهزة الأمنية فيما بعد خطوات في إطار مواجهته، ولكن على كل الأحوال حكمت التفاهمات العلاقة بين "أنصار بيت المقدس" وجماعة الإخوان عندما كانت في الحُكم.

وكان خطف الجنود المصريين النواة الحقيقية لبداية التفاوض بين الجماعة الأم في السلطة آنذاك وبين "أنصار بيت المقدس"، حيث تبنت الأخيرة مطالب الإخوان عندما مرت بمحنة العزل السياسي، وعبروا عن ذلك في أغلب التسجيلات المصورة التي كانوا يصدرونها عقب كل عملية أمنية يقومون بتنفيذها، وأشهرها محاولة اغتيال وزير الداخلية.

ويبدو أن إرادة الإخوان التي فرضتها على الأجهزة الأمنية وكان محورها احتضان هذه التيارات وعدم مواجهتها أمنيـًا؛ جعل هذه التيارات الجهادية تشعر بتمددها ويترسخ لديها عاملٌ مهم يتلخص في أن العنف سبيل مهم للحصول على ما تظنه أنه حق لها وهو ما دفعها فيما بعد لشن هجمات على قوات الأمن، وبررت ذلك عبر عشرات التسجيلات المصورة بأنه نتيجة لما تقوم به أجهزة الأمن ضد أهالي سيناء، ومن هنا أوقف مرسي العملية "نسر" التي قامت بها القوات المسلحة ضد أوكار التيارات الجهادية وبخاصة "أنصار بيت المقدس".

كانت الجماعة في يوليو 2012، قررت تجميد عملياتها لحين وانشغلت بتدريب أعضائها والالتفات إلى تربية كوادر جديدة والتمدد الرأسي حتى بدأت تنفذ عملياتها ضد القوات المسلحة والشرطة في تغيير استراتيجي في تكتيكاتهم، وقد وصفتهم بالمرتدين والطغاة، فكانت عملية سبتمبر 2013 والتي حاولت اغتيال وزير الداخلية.

العملية جاءت بعد 11 شهرًا من آخر ظهور للتنظيم، بما يؤكد أن صمته طوال فترة حكم تنظيم، وهو ما يشير إلى وجود صلات بين الطرفين.

استفادت التيارات الجهادية من فترة الهدنة التي أعطاها لهم الإخوان، ونجحت في الاجتماع تحت مظلتهم بهدف التنسيق والدعم إزاء العمليات المسلحة التي تواجه بها إسرائيل أو أجهزة الأمن المصرية.

بدأت "أنصار بيت المقدس" تبحث عن مبرر حقيقي لعملياتها، فكان ذلك واضحـًا من خلال عملية تفجير مديرية أمن جنوب سيناء التي راح ضحيتها شخصان بينهم شرطي وإصابة 50 آخرين، وأسرفت الجماعة في الكشف عن مبرراتها على لسان منفذ العملية، محمد حمدان، من خلال تسجيل مصور.

مرت عمليات "أنصار بيت المقدس" بعدة مراحل، تمثلت الأولى في المواجهة مع إسرائيل تلتها مرحلة المواجهة مع القوات المسلحة في سيناء ثم انطلاقها لتنفيذ عمليات في المحافظات.

العمليات التي تم تنفيذها في إسرائيل والتي نفصل القول فيها فيما بعد هي إطلاق صاروخي "غراد" على مدينة أم الرشراش "إيلات"، وعبرت عن ذلك من خلال تسجيل مصور أطلقت عليه غزوة التأديب، ثم تلا ذلك تفجير خطوط الغاز في يوليو 2012 والتي وصلت إلى 14 مرة، ثم شن هجوم على إسرائيل في 2 فبراير 2014.

مرحلة المواجهة الأخرى على أرض سيناء بدأت باختطاف الجنود السبعة في 19 أغسطس 2013 بهدف الضغط لعدم التصديق على حُكم الإعدام الصادرة بحق 14 من قيادات جماعة "التوحيد والجهاد".

والمرحلة الثالثة تمثلت في العمليات العسكرية خارج أرض سيناء بهدف توسيع دائرة الصراع، فوجدنا من أهم وأشهر هذه العمليات تفجير مديرية أمن الدقهلية في 25 ديسمبر 2013 والذي أسفر عن مقتل قرابة 15 مواطنـًا وإصابة قرابة 130 آخرين أغلبهم من الشرطة.

قبل هذه العملية كانت هناك محاولة لاغتيال وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم في 8 سبتمبر 2013، ونجحت فيما بعد في اغتيال مساعد زير الداخلية اللواء محمد السعيد، أثناء مغادرة مترله في الهرم، من أهم عملياتها أيضـًا خارج سيناء، استهداف مبنى المخابرات العسكرية بالإسماعيلية في 21 أكتوبر 2013.

ومن أولى اللقطات المصورة التي كشفت "أنصار بيت المقدس" من خلالها عن عملياتها وتحركاتها، التسجيل المصور "وإن عدتم عدنا"؛ فرغم أن مدته تقريبـًا لا تزيد على ثلاثين دقيقة فإن الصورة لم تكن على قدر كبير من الوضوح مثل باقي التسجيلات المصورة التي خرجت عن التنظيم فيما بعد، كما تميز التسجيل المصور ذاته رغم رداءة الصورة نوعـًا ما بوجود تقنيات تصوير حديثة وكاميرات تصوير ليلية، والهدف منها تسجيل لحظة انفجار خطوط الغاز أو لحظة زرع المتفجرات وكلاهما كان يحدث في عتمة الليل وقبل بزوغ ضوء الفجر.

خُصِص هذا التسجيل الذي ظهر في النصف الأول من 2011 لتبرير ضرب محطات وخطوط الغاز، وإيصال رسالة أن الهدف ليس التخريب وإنما حفظ ثروات البلاد وحقوق العباد، وهي ذات الرسالة التي يحاولون التأكيد عليها في كل تسجيل بأشكال مختلفة.

ورغم أن الجماعة أعلنت في التسجيل أنها كانت حريصة كل الحرص ألا يصاب أحد في هذه العمليات وغيره من التسجيلات المصورة التي خرجت بواسطتها، فإنهم أعملوا القتل فيما بعد وبشكل عشوائي ضد ضباط الشرطة والقوات المسلحة وأصبح ضحاياهم مدنيين وعناصر جيش وشرطة، وزادوا على ذلك بأنهم حذروا المواطنين من المرور أمام أقسام الشرطة لأنها مستهدفة، إمعانـًا في القتل والاستهداف، والأعجب أن الجماعة بدأت تستهدفهم فأصبحوا بالنسبة لهم صيدًا ثمينـًا وهدفـًا يسعون إلى ضربه.

حاولت "أنصار بيت المقدس" أن تبرئ نفسها في نفس التسجيل المصور بالقول: "ليس من أهدافنا قطع الغاز عن أحبائنا في العريش أو المصانع الموجودة في سيناء"، معللة أن الهدف هو ضرب المصالح الإسرائيلية على أرض الفيروز.

كما بررت إقدامها على هذه العمليات من خلال كلمات لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري التي تكررت فيما بعد في أغلب التسجيلات المصورة لها بما يدلل على العلاقة التنظيمية والعضوية وليست الفكرية فقط، والذي قال فيه: "إن مجرد إمداد إسرائيل بالغاز جريمة حتى وإن كان بأعلى سعر".

وعرض في تسجيل مصور مقطعـًا للظواهري قال فيه: "وإني أنتهز هذه الفرصة لأحيي الأسود البواسل الذين فجروا أنبوب الغاز للمرة الثالثة عشرة، من أسود لا ينامون على الضيم ولا يقبلون بالذل ولا يرضون أن يسلموا ثروات المسلمين لأعدائهم، فامضوا على طريق الجهاد واحتسبوا".

أعلنت الجماعة، في 25 يوليو 2012، مسؤوليتها عن عمليات تفجير خط الغاز الذي تصدره مصر لإسرائيل، وتم تفجير هذا الخط قرابة 14 مرة، ثم توقف ضرب الخط باتفاق مع القيادة السياسية آنذاك وكان غير معلن ولم تطلق رصاصة من وقتها، أو يحدث تفجير للخط.

كان الهدف من هذه العملية استهداف مديرية أمن جنوب سيناء، لتوسيع دائرة الصراع مع القوات المسلحة، وتحويل المنطقة الهادئة إلى جحيم، وأصدر "أنصار بيت المقدس" تسجيلاً مصورًا أعلن من خلاله مسؤوليته عن الحادث، بحجة الثأر للمسلمين.

كان الفارق بين تفجير مديرية أمن الدقهلية في 25 ديسمبر 2013 وأسفر عن مقتل قرابة 15 من أفراد الشرطة وإصابة العشرات؛ وخروج التسجيل المصور، قرابة أربعة أشهر، ما يدل على فقر التنظيم خاصة أن التسجيل لم يحوي على أي جديد غير الرسالة التي أراد التنظيم إيصالها وهي أنه موجود رغم الضربات الأمنية.

حوى التسجيل المصور صور إعداد المتفجرات وصور أخرى لمنفذ العملية ومقتطفات لتسجيل صوتي لأبو حمزة المهاجر وأبو عمر البغدادي، فضلاً عن تسجيل مصور لوصايا أبو مريم، منفذ العملية.

ظهر في بداية التسجيل صورة مديرية أمن الدقهلية وكتب على الصورة المصورة حماية القانون الوضعي المنازع لحكم الله واعتقال حرائر المسلمين واقتحام بيوت الآمنين وارتكاب المجازر بحق المتظاهرين؛ وكأن الجماعة تبرر أسباب إقدامها على تنفيذ هذه العملية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا تأخرت الجماعة في خروج التسجيل المصور لفترة طويلة امتدت لأكثر من أربعة أشهر؟

الأرجح أن هذا التأخير سببه إما الانشغال بعمليات أخرى أو محاولة إيصال رسالة فحواها أنهم مازالوا أقوياء رغم ما وجه لهم من ضربات قوية، أو أن الخلية التي أحاطت بتنفيذ العملية وراء الأمر.

ومن الإشارات المهمة في التسجيل المصور أن الجماعة كتبت على صورة منفذ العملية أنه كانت له صولات وجولات ضد من سمتهم المرتدين، وأصيب بطلق ناري في أحداث رمسيس التي أعقبت فض اعتصام رابعة العدوية.

وقدمت الجماعة في التسجيل المصور ومدته قرابة 17 دقيقة مبررًا لعملياتها من خلال إذاعة صورة متحركة كتب عليها بحسب ترتيبها، القتل بدم بارد، هدم بيوت الآمنين، انتهاك حرمة البيوت، ترويع الأطفال، التعدي على حرائر المسلمين.

ثم ظهر صوت أبو عمر البغدادي، يقول: "لسنا من يذرف الدموع مثل النساء، فلا كان ولا يكون هذا سبيلنا، فإن دماءنا ترقص على الدين والعرض، ولسنا على الأعقاب تدمى قلوبنا ولكن على أقدامنا تقتطر الدما".

واعتذرت الجماعة عن عدم تسجيل لحظة الانفجار لأسباب أمنية واكتفت بتصوير مديرية أمن الدقهلية قبل الانفجار وبعده، حتى يوضع التسجيل المصور مع مثيله من التسجيلات الأخرى في انتظار عملية جديدة لا يعرف أصحابها مكانــصا لها ولا تعرف الأجهزة الأمنية إلى أي دفة ستتحرك.

تظل العملية الأمنية التي قامت بها "أنصار بيت المقدس" بالدقهلية، الأقوى والأكبر بين كل العمليات التي تلتها؛ لضخامة الخسائر البشرية ومباغتتهم بضرب المديرية، وهو ما دفع أجهزة الأمن لتحصين مقارها فيما بعد وهو ما حال دون تنفيذ عمليات أخرى ناجحة بهذا الشكل.

تحت عنوان "سبيل الرحمن وسبيل الشيطان"، أصدرت "أنصار بيت المقدس" تسجيلاً مصورًا يكشف عن الطريقة التي يتدرب بها أعضاء التنظيم، والعلاقة الوثيقة بما يُسمى "الدولة الإسلامية في العراق"، حيث تم الاستفادة ببعض الصور المتلفزة الخاصة بعمليات "أنصار بيت المقدس" هذا من ناحية لدعم هذا التسجيل تحديدًا، فصورة بعض المتدربين أثناء إطلاقهم للسلاح في الصحراء وجثة أحد القتلى، حيث يظهر أحد أعضاء الجماعة الإسلامية في العراق وهو يحرك أنف أحد الجهاديين للتأكد من وفاته.

ومن أهم العمليات المؤثرة التي نفذها التنظيم منذ نشأته، محاولة تفجير موكب وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم والتي أطلقت عليها غزوة الثأر لمسلمي مصر، وكانت هذه العملية في 5 سبتمبر 2013.

واستشهدت الجماعة بكلمة لأسامة بن لادن في فيديو حول العملية، كما استشهدت فيما بعد بكلمة لأبو مصعب الزرقاوي، أحد زعماء تنظيم القاعدة، أيضًا في التسجيل المصور الذي نشروه عقب تنفيذ عملية ضرب مبنى المخابرات الحربية بإنشاص الرمل ديسمبر 2013.

وجاء في الكلمة: "ولتعلم الدنيا بأكملها أن منهجنا لا يقبل الرق ولا يرضى أن يباع في سوق المساومات، سنبقى ماضين بعون الله مهما طال الطريق واشتدت الأنواء ومهما تكاثر العملاء".

لم يكن غريبًا أن يخرج الرائد وليد بدر والملقب بـ"غريب" والذي نفذ محاولة اغتيال وزير الداخلية، ليؤكد صحة منطلقاته التي دعا إليها من خلال تنظيمه وفشل منهج التيارات الإسلامية بدءًا من الإخوان وانتهاءً بالسلفيين عندما قال: "إن الإسلام الذي دعت إليه التيارات الإسلامية عبر الانتخابات الديمقراطية ليس الإسلام الصحيح وإنما إسلام المسخ المشوه ليس فيه من الإسلام شيء سوى اسمه، وليعلم كل مسلم غيور على دينه أن له إخوة موحدين لم يرضوا على هذه المهزلة المسماة الإسلام الديمقراطي، ولم يلهثوا خلف منصب أو حزب ولم يتنازلوا عن ثوابت دينهم من أجل مصلحة مزعومة أو متوهمة، بل كنا ومازلنا ننصح الإخوان والسلفيين باتباع منهج الرسول".

ولا يمكن التعرض للتنظيم دون التطرق للجهاز الإعلامي الذي يتولى تصوير عملياته العسكرية ونشرها فيما بعد، كما أنه يتولى إيصال رسائل للنظام وأجهزته الأمنية والرأي.

تسجيل مصور لأهم ما تعرضت له شبه جزيرة سيناء على مدار ستة أشهر؛ عرض من خلاله التنظيم ما سماه التهجير القسري لأهالي سيناء لتأمين إسرائيل من خلال إنشاء منطقة عازلة تحت ذريعة محاربة الإرهاب.

وقال عبر التسجيل "من صور التدمير القصف الدائم لطائرات الأباتشي بالتعاون مع طائرات دون طيار إسرائيلية للبيوت، وإطلاق النار العشوائي من الكمائن والارتكازات الأمنية والدوريات المارة لترهيب الناس، وهدم وحرق المساجد حسب دعوى الجماعة والسيارات ونهب الأموال والممتلكات وتجريف المزارع وقطع أشجار الزيتون التي يبلغ عمرها عقود من الزمن وهدم آبار المياه لتجفيف منابع الحياة".

عرض التنظيم من خلال التسجيل المصور صورًا لبعض المنازل المقصوفة وأحد المساجد، وكان واضحـًا من الصورة أنه أصيب بقذيفة، وجزء من كلمة ألقاها المشير عبدالفتاح السيسي، عندما كان وزيرًا للدفاع، يقول فيها: "من الأفضل للجيش عدم دخول معارك لمحاربة الإرهاب؛ لأن ذلك مهمة الشرطة المدنية؛ لأننا لم ندرب الجيش على مثل هذا النوع من المواجهة لأن ذلك قد يودي بحياة العجائز والأطفال"، وعرض التنظيم صورة لجثة متفحمة.

والفكرة الأساسية في التسجيلات المصورة لأنصار بيت المقدس هو إثبات القوة والبأس أمام ضربات أجهزة الأمن القوية.

في مارس 2014، شنت أجهزة الأمن حملة ناجحة ضد التنظيم، خلال ذكرى الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي، ونجحت في توجيه ضربة قاتلة للتنظيم ومنع حدوث العملية التي كانوا ينتوونها ثأرًا لمقتل قائد سرية يُدعى محمد الطوخي، على خلفية اشتباك مع أجهزة الأمن بمنطقة جسر السويس.

دبرت الخلية عملية انتقامية، واستأجرت ورشة أخشاب لتصنيع المواد المتفجرة وحتى تكون غطاءً لتنفيذ عملياتها وسط كتلة سكنية شمال القاهرة ما صعب من مهمة أجهزة الأمن التي حاولت استهداف المطلوبين دون وقوع ضحايا من الأهالي، ولكن قُتِلَ جراء العملية عميد وعقيد تابعان للقوات المسلحة بعد أن تم استدعاؤهم من سلاح المهندسين العسكريين في محاولة لإبطال مفعول المتفجرات التي وجدت في المكان المستهدف.

ويبدو أن أجهزة الأمن أرادت أن ترد على "أنصار بيت المقدس" بعد نشرها التسجيل المصور الذي جاء عنوانه "غزوة الأباة" والتي حاولت استعراض قوتها من خلاله؛ وكانت مواجهتها هذه المرة مواجهة إعلامية فضلاً عن المواجهة الأمنية التي نجحت فيها بلا شك.

وظهر الجنود وهم يتممون على ملابسهم وأجهزة الاتصال معهم وكذلك أسلحتهم التي استخدموها في المواجهة والاقتحام والصور التي التقطتها الآلة الإعلامية للجهاز الأمني للطريق أثناء السير بمدينة بنها وأثناء المرور بالقناطر، وهجوم الجنود والضباط على الورشة وصور أخرى لبعض الجنود وهم في زي مدني ويتداخلون في المعركة بأسلحتهم.

كما عرض الأمن صورًا أخرى لتبادل إطلاق النيران الكثيفة بين مسلحين، وقوات الأمن وحصون الجنود في أكثر من مكان.

أظهر التسجيل المصور صور قتلى من أنصار بيت المقدس، وقد لف بعضهم حول جسده حزامـــًا ناسفـــًا استعدادًا لتفجير نفسه في الحملة الأمنية.

تذهب بعض المؤشرات إلى أن هذه العملية كان يُحتمل تنفيذها في محافظة القليوبية وليس في محافظتَي القاهرة والجيزة رغم أن قائد الخلية التي كان ينتمي إليها الإرهابيون، قُتِلَ بمنطقة جسر السويس.

وقالت وزارة الداخلية إن هذه الخلية على وجه التحديد شاركت في استهداف حافلة للجيش في المطرية والهجوم على نقطة الشرطة العسكرية في مسطرد، وتفجير مديرية أمن القاهرة وقتل مدير المكتب الفني لوزير الداخلية.

ونجحت أجهزة الأمن في قتل 6 والقبض على 8، فضلاً عن استشهاد العميد ماجد أحمد إبراهيم صالح، والعقيد، ماجد أحمد كمال شاكر.

وقالت الجماعة، في بيان نعت فيه القتلى، إنهم قاتلوا **40** مجموعة قتالية من القوات الخاصة والأسلحة الثقيلة، وكان سلاحهم الإيمان بالله. واتهمت الشرطة بأنها تحارب دين الله، ولفتت إلى أن أعضاءها الذين قتلوا كان بإمكانهم تدمير المكان كله، لكنهم لم يفعلوا حرصـــًا على دماء المسلمين.

نُفِذت عملية إسقاط الطائرة العسكرية من قبل أعضاء التنظيم باحتراف شديد، فقد سقطت الطائرة بعد إطلاق صاروخ واحد عليها؛ فرغم تحليق الطائرة على مسافة كبيرة من الأرض واحتماء منفذ العملية تحت شجرة لم تُغطِ منه شيئـــًا ولم تحمه أيضـــًا من رؤية الطائرة التي تقوم بمسح المكان، فإنه استطاع إسقاطها من أول ضربة للصاروخ، وأعد عدته من خلال كاميرا التقطت صورًا للطائرة التي استشهد كامل طاقهما والبالغ عددهم خمسة أفراد، قبل أن يتم ضربها وبعد أن تم ضربها في الجو وأثناء سقوطها. بدا الأمر وكأنه مشهد سينمائي تم الإعداد له من خلال وضع الكاميرات وتثبيتها وتصوير عملية الاستهداف والسقوط معـــًا.

عنونت الجماعة التسجيل المصور بـــ"وإنا لكم بالمرصاد"، ونشرت تسجيلاً مصورًا بعد يوم واحد من تنفيذ العملية لم يحو سوى إسقاط الطائرة وكلمة مسجلة لرجل يُدعى أبو أسامة المصري، ومدته لم تزد على أربع دقائق ونصف الدقيقة.

ومن أهم عمليات القنص والاستهداف، اغتيال العقيد أركان حرب محمد الكومي، رئيس استطلاع الفرقة الثامنة دفاع جوي، والتي أعلنت جماعة "الفرقان" مسؤوليتها عن الحادث، وقتل الضابط، محمد سيد عبدالعزيز أبو شقرة، من قوة مكافحة الإرهاب الدولي بجهاز الأمن الوطني بشمال سيناء، وتمت هذه العملية بمدينة العريش.

العجيب أن النقيب، محمد أبو شقرة، قُتِلَ قبل عزل محمد مرسي، وهي تقريبـًا العملية الوحيدة التي استهدف فيها ضباط من قبل الجماعات التكفيرية في عهد مرسي، والأعجب أن أيـًا من التنظيمات الجهادية في سيناء لم تعلن مسؤوليتها عن الحادث، بما يؤكد أن "أنصار بيت المقدس" غيرت استراتيجيتها في استهداف الجنود والضباط بعد عزل مرسي بعدما كانت تقوم بعمليات ضد إسرائيل[71].

الغموض حول "أنصار بيت المقدس" شمل أسماء قيادييها ومصائرهم.

ففي مايو 2014، تحول شادي المنيعي القيادي في التنظيم بين يوم وليلة، إلى "ميت مع إيقاف التنفيذ"، "ميت" وفقـًا لمصادر أمنية تحدثت عن تفاصيل عملية استهدافه، و"عملية فاشلة" حسب بيان للتنظيم، مرفق بصور له وسط مجموعة من المسلحين.

ففي مساء 23 مايو، نقلت مواقع وقنوات إخبارية عن مصادر أمنية بوزارة الداخلية قولها إن المنيعي لقي مصرعه ومعه ثلاثة من عناصر التنظيم أثناء استقلالهم سيارة إلى منطقة جبل المغارة بشمال سيناء، مضيفة أن بدوًا ينتمون لقبائل بشمال سيناء، رصدوا سيارته وقتلوه ومعه ثلاثة آخرين هم: أحمد زياد كيلاني، وسالم وسليم حمادين.

تباينت الروايات الأمنية حول تفاصيل الضربة التي أسفرت عن مقتل شادي المنيعي وخمسة آخرين، في منطقة جبال المغارة بوسط سيناء. لكنها اتفقت حول مشاركة قبائل سيناء في العملية الأمنية.

تضمنت الرواية الأولى، أن مجموعة من البدو ترصدوا سيارة المنيعي، وقتلوه مع مرافقيه أحمد زياد الكيلاني، والأخوين سالم وسليم حمادين، نتيجة عملية ثأرية من جانب قبائل بدوية قررت تصفيته؛ لأنه تسبب في مقتل شخص من قبيلة التياهة وآخر من قبيلة السواركة، مشيرًا إلى أن مجهولين أطلقوا النار على السيارة بكثافة، في تمام الساعة العاشرة من مساء 22 مايو 2014، فيما توجهت عناصر تكفيرية إلى مكان الحادث، ونقلت جثث القتلى لمكان غير معلوم، تمهيدًا لدفنهم.

---

[71] منير أديب، "أنصار بيت المقدس".. أمراء الدم في سيناء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 مايو 2014.

وتضمنت الرواية الثانية، حسب مصادر أمنية مطلعة، أن تعاونـًا مشتركـًا بين الأجهزة الأمنية في سيناء ومشايخ القبائل كتب نهاية شادي المنيعي ورفاقه، عقب رصد القبائل تحركهم وخروجهم من مناطق المواجهات جنوب الشيخ زويد ورفح واتجاههم نحو منطقة جبال المغارة بوسط سيناء، لتستهدفهم قوات أمنية خاصة ويلقوا مصرعهم في تبادل لإطلاق النار[72].

وفي مساء نفس اليوم، أشار اللواء عبدالفتاح عثمان مساعد وزير الداخلية لشؤون الإعلام، في مداخلة هاتفية على قناة "الحياة"، إلى مقتل شادي المنيعي زعيم تنظيم "أنصار بيت المقدس" الذي تم استهدافه بوسط سيناء من قبل عناصر من القوات الخاصة بجانب قبائل من البدو ما أسفر عن مقتل خمسة من قيادات هذا التنظيم.

في مساء اليوم التالي، ووسط حالة من الغموض، تساءل خيري رمضان مقدم برنامج "ممكن" على فضائية "سي بي سي" : "للمرة الثانية وخلال فترة زمنية قصيرة، يتم الإعلان عن وفاة شادي المنيعي، رغم إعلان مقتله قبل ذلك عدة مرات.. هل انتهت أسطورة المنيعي حقـًا؟".

وأضاف خيري: "لا أمتلك دليلاً رسميـًا يفيد مقتل شادي المنيعي"، مشيرًا إلى أنه الرجل الأكثر عنفًا في شبه جزيرة سيناء، وقد شارك في مقتل عددٍ كبيرٍ من مشايخ القبائل السيناوية.

ولفت إلى أن "بعض التقارير الإخبارية تحدثت عن أن القبائل البدوية اجتمعت واختارت من كل قبيلة شخصين ووصل عددهم إلى 15 فردًا شكلوا كتيبة القصاص، وشاركوا مع عمليات خاصة تنتمي للأجهزة الأمنية، تمكنت من رصد سيارة المنيعي، وأطلقوا عليه النيران وفجروا السيارة التي استقلها، ما أدى إلى مصرعه، حيث كان في طريقه إلى مناطق المواجهات جنوب الشيخ زويد ناحية جبل المغارة".

بعد مرور عدة ساعات، خرجت جماعة "أنصار بيت المقدس"، ببيان لها تحدثت فيه عن أن شادي المنيعي القيادي بها لم يقتل، كما ذكرت مصادر أمنية، قبل ذلك بيومين، وعرضت صورًا له وسط مجموعة من المسلحين.

[72] يسري البدري وأحمد أبو دراع، مقتل "المنيعي" زعيم بيت المقدس، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 24 مايو 2014.

وذكرت "أنصار بيت المقدس"، في بيان بث على موقع تابع للجماعات الجهادية: "ها هم يعلنون عن مقتل الأخ المجاهد شادي المنيعي، وأنه أمير الجماعة، في حين أنه لم يقتل ولم يكن أميرًا للجماعة"[73].

وأضافت "أنصار بيت المقدس"، في بيانها، أن "الجيش المصري لم يعلم حتى اليوم من هو أمير هذه الجماعة"، نافية كذلك ما تردد عن أن القيادي بها توفيق محمد فريج (أبو عبدالله) الذي أعلنت مقتله في مارس 2014 كان أميرًا لها. وتطرقت إلى أن "فريج أحد مؤسسيها وقتل في حادث سير أدى إلى انفجار قنبلة حرارية كان يحملها"، مشيرة إلى أن المنيعي يتمتع بصحة جيدة.

دخل وزير الداخلية محمد إبراهيم على الخط، لينفي صحة التقارير التي قالت إن شادي المنيعي لم يُقتل ومازال على قيد الحياة، قائلاً: "المعلومات المؤكدة لدينا أنه قتل ومع ثلاثة قيادات آخرين، وأي كلام عن أنه مازال حيًا، غير صحيح".

وشكك إبراهيم، في مداخلة هاتفية لبرنامج "يحدث في مصر"، الذي يُعرض على فضائية "إم بي سي مصر"، في صحة الصورة التي نُشرت للمنيعي وهو يقرأ خبر مقتله، ووصفها بغير الصحيحة، موضحـًا: "هي صورة قديمة له وتم تركيبها على صورة الخبر"، على حد وصفه.

وأشار إلى أنه لكي يتم حسم هذه القضية، سيتم إجراء تحليل DNA للجثمان، للتأكد إذا كان جثمان شادي المنيعي أم لا، قائلاً: "بعد إجراء هذا التحليل سنصدر بيانـًا يؤكد صحة خبر مقتله"، على حد تعبيره[74].

صمتت الداخلية بعدها، ليرجح أهالي سيناء أن يكون المنيعي على قيد الحياة، رغم ضجة موضوع قتله.

الأكيد أن المنيعي يعتبر من أخطر العناصر الإرهابية بمصر، ويعد مسؤولاً عن أعمال الاغتيالات بمدينة العريش، ومنها عمليتا رفح الأولى والثانية، وسبق اعتقاله خلال تفجيرات طابا عام 2005، وفشلت الأجهزة الأمنية في إلقاء القبض عليه أكثر من مرة.

---

[73] مصطفى ندا، شادي المنيعي أمير تنظيم بيت المقدس "الميت الحي"، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 25 مايو 2014.

[74] نور رشوان، وزير الداخلية: "شادي المنيعي" قتل.. والصورة التي نشرت وهو يقرأ خبر مقتله "مركبة"، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 26 مايو 2014.

ولدَ شادي زيد سليمان عواد المنيعي، البالغ من العمر 26 عامـــاً، بقرية المهدية، حيث ينتمي إلى عائلة المنايعة، وهي فرع من قبيلة السواركة، التي تجمع كل فئات المجتمع السيناوي.

ويعتبر المنيعي المتهم الأول في واقعة اغتيال المقدم محمد مبروك. وعرف المنيعي، الحاصل على دبلوم تجارة، طريق السجون عندما اعتقل بتهمة تجارة الرقيق وتهريب الأفارقة إلى تل أبيب، عقب العفو عنه بعد ثورة 25 يناير من خلال استقطاب الشباب وتدريبهم على القتال لتنفيذ عمليات إرهابية تحت مسمى "الجهاد". وكان وسيطـــاً في عملية الإفراج عن الجنود السبعة المختطفين خلال حُكم مرسي.

غير أن قبضة الأمن تمكنت من النيل من عدد من قيادات التنظيم. فقد لقي فايز عبدالله حمدان أبو شيتة، أحد أخطر العناصر الإرهابية المطلوبة في سيناء، مصرعه بمنطقة حي المساعيد في مدينة العريش[75].

أما فيصل سليمان سلمى المحسنة، ٣٨ عامـــاً، الذي يعد من أخطر عناصر "أنصار بيت المقدس" المتورطة في الإرهاب في سيناء، فقد لقي مصرعه في نهاية يوليو 2014، بعد تبادل لإطلاق النار دام أكثر من نصف ساعة متواصلة، كثف المحسنة خلالها التعامل مع القوات التي داهمت منزله في قرية الأبطال التابعة لمركز القنطرة شرق بالإسماعيلية[76].

الأكيد أن قوات الجيش وجهت ضربات قوية للتنظيم، خاصة في سيناء.

لم يكن أمام الجماعة سوى الاعتراف في تسجيل مصور جديد بسقوط عدد كبير من القتلى في صفوف التيارات التكفيرية بسيناء، على أيدي قوات الجيش، مؤكدة مواصلتها ما سمته "الجهاد ضد الحكام الطواغيت".

على صفحتها على موقع تويتر، نشرت الجماعة فيديو لأسامة المصري، القيادي بالتنظيم أثناء خطبة صلاة العيد في سيناء – ورغم إخفاء وجه الخطيب، فإن الجماعة أشارت في مقدمة التسجيل المصور إلى اسمه.

---

[75] يسري البدري وأحمد أبو دراع، مصرع المتهم بخطف الجنود السبعة في سيناء.. وإصابة ٣ ضباط، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 سبتمبر 2014.

[76] محمد محمود رضوان، "المصري اليوم" ترصد محطات أخطر عناصر "بيت المقدس" من التحريات إلى القتل، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 31 يوليو 2014.

ما استرعى الانتباه هو أن المصري حث في هذا التسجيل المصور جماعته على الثبات على ما هم فيه؛ لأنه ابتلاء من ربهم أن يتعرضوا للقتل والسجن من أجل رفع راية الإسلام وتطبيق شريعة الله في أرضه[77].

وظهر بفيديو الخطبة نحو ١٠٠ فرد من أعضاء "أنصار بيت المقدس" يرتدون ملابس الأعراب وآخرون يرتدون زيـًا يشبه ملابس القوات المسلحة، وانتشرت الأسلحة في الساحة التي شهدت الصلاة بداية من الأسلحة الخفيفة حتى الصواريخ والآر بي جي، إلى جانب سيارات دفع رباعي تحمل في صندوقها مدافع نصف بوصة وأخرى مضادة للطائرات.

وللمواجهة بين "أنصار بيت المقدس" وأجهزة الأمن فصول أخرى.

[77] حمدي دبش ومحمود العمري، "أنصار بيت المقدس" تعترف بتصفية عدد كبير من أعضائها.. وتتوعدبالثأر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 أغسطس 2014.

رأس وزير الداخلية

"الغضب والكراهية لا يبحثان عن سبب، وإنما كما هي العادة تثير إحداهما الأخرى وتنموان جنبـــاً إلى جنب"[78]

بنجاته من محاولة اغتياله في 5 سبتمبر 2013، بات محمد إبراهيم، وزير الداخلية، يحمل الرقم 7 في قائمة وزراء داخلية مصر الذين تعرضوا للاغتيال، أو نجوا من محاولات اغتيال على يد مجموعات إرهابية. وفي الحقيقة، فإن وزراء الداخلية تعرضوا لعشر محاولات للاغتيال على أيدي عناصر للجماعات الإسلامية بما فيها جماعة الإخوان نجحت منها 4 فيما باءت 6 بالفشل[79].

جميع العمليات جرت بإطلاق الرصاص، عدا محاولتي اغتيال وزير الداخلية الأسبق، حسن الألفي، ومحمد إبراهيم، وكانت عمليات الاغتيال توقفت منذ 1993، لتعود بعد ذلك بعشرين عامــاً[80].

بدأ مسلسل الاغتيالات برئيس الوزراء، وزير الداخلية الأسبق، محمود فهمي النقراشي، في 1948، أمام ديوان وزارة الداخلية، وهو الرجل الذي تحدى جماعة الإخوان في أوج سلطانها، وحاول تجفيف منابعها بعد أن استشعر خطورتها على مستقبل مصر، ودفع حياته ثمنــاً لهذا التحدي؛ إذ اغتاله أحد طلاب كلية الطب البيطري، من المنتمين لجماعة الإخوان. وبعد 30 عامــاً، عادت الضربات من جديد، حيث استهدفت جماعة أطلقت على نفسها "الناجون من النار"، وزيرَي الداخلية الأسبقين، النبوي إسماعيل، وحسن أبو باشا، واستمرت عمليات استهداف وزراء الداخلية في عهد الرئيس الأسبق، حسني مبارك، حيث أطلقت مجموعات من أعضاء الجماعة الإسلامية النار على زكي بدر، وزير الداخلية الأسبق، بعد توجيهه السباب لأعضاء الجماعة.

---

78 Ivo Andrić, Celia Hawkesworth (Editor), The Damned Yard, Boston, Forest Books, 1992.

79 مصطفى عيد، وزراء الداخلية وحوادث الاغتيالات.. 66 عامــاً من "العنف والدم"، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 30 يوليو 2014.

80 أحمد شلبي،محمد إبراهيم.. رقم "7" في قائمة اغتيالات وزراء الداخلية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 6 سبتمبر 2013.

تصاعدت الحرب بين وزارة الداخلية والجماعات الإسلامية في 1990، بعد مقتل المتحدث الرسمي باسم الجماعة، فقررت الرد عليه باغتيال وزير الداخلية محمد عبدالحليم موسى، لينجو منها ويموت رئيس البرلمان، د. رفعت المحجوب، الذي تصادف مرور موكبه من الطريق نفسه، وعاد تنظيم الجهاد بعد 3 سنوات لفكرة الاغتيالات؛ إذ وجد وزير الداخلية الأسبق، حسن الألفي، نفسه هدفـًا لإحداها في 1993.

ولقد شهدت مصر منذ يوليو 2013 موجة من العنف المفرط أدت إلى إغراق البلد في شلال من الدم. واعتبارًا من أغسطس، شهر الدم، شهدنا عودة إلى عقد التسعينيات. بدت التسعينيات قريبة بشدَّة، من محاولة اغتيال وزير الداخلية، إلى تفجير سيارات مُفخخة بمباني ومقار المخابرات الحربية ومديرية أمن الدقهلية، والهجوم على قسم شرطة كرداسة وقتل المأمور و14 ضابطـًا، وحظر جماعة الإخوان المسلمين ثم إعلانها جماعة إرهابية، والاقتتال الطائفي في عدد من القرى؛ لو غُيِّرت التواريخ علي "ترويسة" صحف النصف الثاني من عام 2013 إلى 1997 مثلاً لما بدا أن هناك فارقـًا كبيرًا أو أمرًا غريبـًا. حتى الكلمة الأهم في الدولة لم تعد "الثورة" كما جرت العادة لثلاثِ سنين.. ولكن "الإرهاب".

إن العنف ينطلق في أغلب الأحوال في أجواء الانسداد التي تستصحب موت السياسة. الأفكار المفخخة توصل الأوطان حتمـًا إلى السياسات المفخخة، التي لا ينتج عنها إلا السيارات المفخخة[81]. وعلى مدى عام كامل، وخاصة خلال الأمتار الأخيرة من حُكم الرئيس محمد مرسي، ذاعت فلسفة استخدام الدم في الصراع السياسي وتحديدًا في الصراع على السلطة، وتدحرجت عبارات وشعارات "ودونها الرقاب"، و"الشرعية أو الدم"، و"مكملين حتى آخر قطرة دماء" مثلما جاء في مؤتمر لتحالف دعم الشرعية، ومن قبلها "مشروع شهيد" أو "أطفال الأكفان".

مهَّد هذا كله لانتشار فقه الموت، والعنف المبرر بحماية الشرعية.

أغلب الظن أنه ومع مثل هذه العمليات الإرهابية وبغض النظر عمن نفذها، فإن جماعة الإخوان ورّطت نفسها والمجتمع المصري بشكل عام في دفع ثمنها؛ لأن معادلة التهديدات الأمنية تدفع وزارة الداخلية إلى طلب تمديد حالة الطوارئ وما يستتبع ذلك من إجراءات، الأمر الذي يضطر المجتمع للتوقف عن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان أو إهمال الدعوات في هذا الشأن.

غير أن ما يهمنا في هذا المقام هو أن مصر وجدت نفسها خلال الفترة التي تلت عزل الرئيس محمد مرسي من منصبه، أمام تطور نوعي في ممارسة العنف، الذي بدأ بالطوب

[81] بلال فضل، قلمين، جريدة "الشروق"، القاهرة، 7 سبتمبر 2013.

والحجارة والشوم، وتطور إلى استخدام الخرطوش والمولوتوف، وانتقل إلى الأسلحة الآلية، مثلما حدث في كنيسة العذراء بمنطقة الوراق، حين راح ضحية إطلاق النار على حضور حفل زفاف بالكنيسة خمسة أشخاص وأصيب 18 آخرون، بينهم طفلتان وامرأة ومواطن مسلم، بعد أن تحول حفل زفاف إلى مأتم عقب استهداف مسلحين ملثمين على دراجة بخارية كنيسة العذراء لحظة خروج عدد من الأقباط من الكنيسة بعد إتمام مراسم الزفاف، وذلك في 20 أكتوبر.

انتقل المسلحون بعد ذلك إلى مرحلة قذائف الآر بي جي، التي استهدفت إحداها القمر الصناعي بمنطقة المعادي فجر الاثنين 7 أكتوبر، قبل أن يكشف تسجيل بثته كتائب الفرقان التكفيرية مسؤوليتها عن الحادث؛ ثم فوجئنا باستخدام السيارات المفخخة[82]، التي شملت مقتل 11 مجندًا في سيناء في عملية انتحارية، وتفجير الحافلات، كما حدث بتفجير انتحاري استهدف حافلة سياحية أمام فندق سندس بمدينة طابا جنوب سيناء، وهو ما أسفر عن مقتل ثلاثة سائحين كوريين وسائق الحافلة[83].

أخذت وتيرة العمليات التفجيرية في التصاعد ضد قوات الجيش والشرطة والمدنيين العزل في شبه جزيرة سيناء ومدن القناة، ومن مذبحة رفح الأولى إلى مذبحة رفح الثانية، وصلنا إلى الهجوم الإرهابي الذي استهدف نقطة أمنية في الشيخ زويد شمال سيناء، في 24 أكتوبر 2014، وأودى بحياة 31 ضابطـًا وجنديـًا، فضلاً عن هجوم إرهابي آخر في نفس اليوم أودى بحياة ثلاثة جنود آخرين.

بعد عددٍ من المحاولات المحدودة لنقل خارطة التفجيرات إلى قلب الدولة المركزية في القاهرة والدلتا، شهدنا في 24 ديسمبر 2013 تفجير مديرية أمن المنصورة بمحافظة الدقهلية التي سبق أن حاول أعضاء في شبكة تكفيرية تفجيرها بشكل محدود في 25 يوليو 2013، وذلك إثر بيانات متعددة لجماعة "أنصار بيت المقدس" في بيانات صحفية متتالية توعدوا فيها قوات الأمن[84]. أدى تفجير المديرية إلى مقتل 16 شخصـًا على الأقل.

ازدادت وتيرة أعمال العنف بصورة كبيرة سواء من الجماعات الراديكالية داخل وخارج سيناء. صاحب ذلك ظهور عدة جماعات تتبنى الإرهاب مثل جماعة "أنصار بيت

[82] فهمي هويدي، بذور العنف وحصاده، جريدة "الشروق"، القاهرة، 7 سبتمبر 2013.

[83] أيمن أبو زيد وأحمد أبو دراع وعبدالقادر مبارك، مقتل 4 وإصابة 14 في تفجير أتوبيس سياحي بطابا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 فبراير 2014.

[84] صفاء صالح، من "الأطراف" إلى "القلب" الإرهاب ينتقل من سيناء والقناة إلى مركز الدلتا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 ديسمبر 2013.

المقدس"، والتي ظهرت في شبه جزيرة سيناء، كما ظهرت جماعات شبابية من خلال صفحات على فيسبوك تتبنى العنف رغم عدم وجود أجندة سياسية أو انتماءات عقائدية لأعضائها.

تمددَ عنفُ الجماعات الراديكالية من خلال نقطتين تمثلان قلقـًا كبيرًا حال استمرارها. الأولى تتعلق بنقل العمليات الإرهابية لخارج سيناء في مناطق أكثر ازدحامـًا بالسكان مثل وسط القاهرة أو المنصورة والإسماعيلية. وصاحب ذلك حدوث نقلة نوعية في مستوى العمليات النوعي من خلال نجاح عدة عمليات اغتيال لعدد من ضباط الشرطة، وسبق ذلك النجاح في إسقاط طائرة هليكوبتر عسكرية باستخدام صاروخ يحمل على الكتف وهو ما يتطلب تدريبـًا ومعرفة جيدة بنظم تسليح معقدة.

كما مثل لجوء بعض الشباب الثوري للبديل العنف كما ظهر في جماعة "ولع" أو "حركة مولوتوف"، وهي حركات تقوم بحرق سيارات ضباط الشرطة، وهو ما أصبح شبه روتين يومي، خطرًا كبيرًا على تحول بعض الشباب للعنف. وتقول صفحات هذه المنظمات إن أعضاءها ينتقمون لعودة ممارسات "الدولة القمعية من جديد"[85].

الاستهداف المنهجي لضباط الجيش والشرطة وضع على الأبواب مغاليقها. بدت الدعوة إلى الحوار الوطني والمصالحة أمرًا بالغ الصعوبة في ظل الأجواء المحتقنة بين أنصار الإخوان المسلمين ومعارضيهم.

حوادث القتل التي تتابعت، وجهت حزمة رسائل مكتوبة بدماء المصريين، تقول في مجملها إن ثمة تطورًا نوعيـًا في المواجهة مع الأجهزة الأمنية.

وإذا كان جماعات العنف الديني شنت منذ أواخر السبعينيات وحتى أواخر التسعينيات أكثر من 700 هجوم ضد مختلف المؤسسات والمسؤولين الرسميين، فضلاً عن هجمات إرهابية شملت مواطنين مصريين أودت بحياة أكثر من ألفي مصري ما بين عامي 1982 و2000[86]، فإنه يمكن القول إن أساليب الانتقام السياسي للجماعات المسلحة تنوعت منذ حادث اغتيال القاضي أحمد الخازندار، الذي استهلت به جماعة الإخوان المسلمين تاريخ الاغتيالات السياسية لها، انتهاء بمحاولة اغتيال وزير الداخلية محمد إبراهيم، في 5 سبتمبر 2013. ومنذ ذلك الحين تتنوع أشكال التصفية الجسدية، حيث لكل فترة تظهر الوسيلة التي طوَّر المنفذون من أنفسهم، فبدأوها بإطلاق الرصاص الحي منذ أربعينيات القرن

---

[85] محمد المنشاوي، شهادتِي أمام الكونجرس، جريدة "الشروق"، القاهرة، 14 فبراير 2014.

[86] طارق عثمان، مرجع سابق، ص 136.

العشرين وحتى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، التي شهدت تطورًا في استخدام السيارات المفخخة، ثم القنابل اليدوية والتفجيرات التي انتشرت في بداية الألفية الثالثة وحتى الآن. وتخللت هذه المنظومة بعض الحوادث المنفصلة التي استخدم فيها المعتدون طريقة الطعن بالخنجر. تختلف الطرق من حقبة لأخرى، ولكن تبقى عقيدة تصفية الخصوم السياسيين جسديـًا.

إطلاق النيران

أحمد الخازندار

22 مارس 1948

في صباح يوم 22 مارس 1948 خرج القاضي أحمد الخازندار من منزله بشارع رياض بحلوان، ليستقل القطار المتجه إلى وسط مدينة القاهرة، حيث مقر محكمته. وكان في حوزته ملفات قضية كان ينظر فيها، وتعرف بقضية "تفجيرات سينما مترو"، والتي اتهم فيها عددٌ من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين. وما إن خرج من باب مسكنه حتى فوجئ بشخصين، هما عضوا جماعة الإخوان حسن عبدالحافظ ومحمود زينهم، يطلقان عليه وابلاً من الرصاص من مسدسين يحملانهما. أصيب الخازندار بتسع رصاصات ليسقط مضرجـًا في دمائه.

محمود النقراشي

28 ديسمبر 1948

بعد إقدامه على حل جماعة الإخوان المسلمين في 8 ديسمبر 1948، اغتيل رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي في 28 ديسمبر 1948 في القاهرة، حيث كان القاتل ينتمي إلى النظام الخاص لجماعة الإخوان المسلمين، وكان القاتل متخفيـًا في زي أحد ضباط الشرطة، وقام بتحية النقراشي حينما همَّ بركوب المصعد، ثم أفرغ ثلاث رصاصات في ظهره.

جمال عبدالناصر

26 أكتوبر 1954

حادثة إطلاق النار على الرئيس جمال عبدالناصر، أثناء إلقاء خطاب في ميدان المنشية بالإسكندرية بمصر، حيث أطلقت ثماني رصاصات على الرئيس عبدالناصر، في محاولة اغتياله المشهورة بـــ"حادثة المنشية"، والتي أشارت فيها أصابع الاتهام إلى خلية سرية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين.

أنور السادات

6 أكتوبر 1981

اغتيال الرئيس محمد أنور السادات، فيما أطلق عليه حادث المنصة، وكان خلال عرض عسكري أقيم في 6 أكتوبر 1981 احتفالاً بالانتصار الذي تحقق خلال حرب أكتوبر، وقد نفذها خالد الإسلامبولي، الذي حُكِمَ عليه بالإعدام رميـًا بالرصاص لاحقـًا في إبريل 1982.

حسن أبو باشا

5 مايو 1987

أطلق مسلحون منتمون لتنظيم "الناجون من النار"، بينهم مجدي الصفتي، مؤسس التنظيم، النار، مساء 5 مايو 1987، على وزير الداخلية الأسبق حسن أبو باشا، وهو عائدٌ من وليمة إفطار رمضانية، وأصيب بإصابات خطيرة، لكنه نجا منها بأعجوبة.

مكرم محمد أحمد

3 يونيو 1987

محاولة اغتيال مكرم محمد أحمد، رئيس تحرير مجلة "المصور"، أصيب ومعه 3 مواطنين، وكانت محاولة الاغتيال على يد أعضاء من تنظيم "الناجون من النار".

النبوي إسماعيل

13 أغسطس 1987

تعرض النبوي إسماعيل، وزير الداخلية الأسبق، إلى محاولة اغتيال فاشلة، نتج عنها إصابته بجروح خطيرة، عندما أطلق مجدي الصفتي ومحمد كاظم، قياديان بالتنظيم، النار على شرفة منزله ثم لاذا بالفرار.

رفعت المحجوب

12 أكتوبر 1990

تم اغتياله خلال عملية نفذها مسلحون إسلاميون من أعلى كوبري قصر النيل، أثناء مرور موكبه أمام فندق سميراميس في القاهرة، عندما أُطلق على الموكب وابل من الرصاص، نتج عنه مصرعه فورًا، ثم هرب الجناة على دراجات بخارية في الاتجاه المعاكس.

فرج فودة

8 يونيو 1992

اغتيل المفكر فرج فودة حين كان يهم بالخروج من مكتبه بشارع أسماء فهمي بمدينة نصر، بصحبة ابنه الأصغر وأحد أصدقائه الساعة السادسة و45 دقيقة، على يد أفراد الجماعة الإسلامية، حيث قام شخصان بينهما مطلق الرصاص من بندقية آلية بقتله، فيما كانا يركبان دراجة نارية.

مذبحة الأقصر

17 نوفمبر 1997

هاجمت مجموعة مسلحة حافلة سياحية مما أدى إلى مقتل نحو 58 سائحـًا وأربعة مصريين، عند معبد حتشبسوت بالأقصر، حيث أطلقوا النيران على السياح الأجانب من أسلحتهم الأتوماتيكية، فقتلوا معظم ركاب الحافلة.

عمر سليمان

29 يناير 2011

اعترف اللواء عمر سليمان، مدير المخابرات العامة الأسبق، بتعرضه لمحاولة اغتيال من قبل مجهولين، ونجاته من الموت المحقق، من دون أن يكشف هوية مدبري المحاولة. وهو الحادث الذي اكتنفه الغموض منذ وقوعه، ولم يتم الكشف عن تفاصيله سوى ما تردد عن سقوط أحد حراس سليمان قتيلاً خلال الهجوم.

محمد السعيد

28 يناير 2014

اغتيل اللواء محمد السعيد، مساعد وزير الداخلية لشؤون المكتب الفني، قرب منزله في منطقة الهرم، بمحافظة الجيزة، إثر قيام مجهولين يستقلان دراجة بخارية بإطلاق النار عليه أثناء استقلاله سيارته متوجهـًا إلى عمله.

محمد سلمي سواركة وعمر فتحي

25 يوليو 2014

اغتيل كلٌ من العميد عمرو فتحى، مسؤول قطاع تأمين الشيخ زويد بالقوات المسلحة، والعميد محمد سلمي عبد ربه السواركة، قائد قطاع الأمن المركزي لتأمين الحدود، في

هجوم بالرصاص شهدته مدينة الشيخ زويد بمحافظة شمال سيناء. وأعلنت جماعة "أنصار بيت المقدس" مسؤوليتها عن الاغتيال[87].

الأسلحة البيضاء

نجيب محفوظ

أكتوبر 1995

تعرض نجيب محفوظ لمحاولة اغتيال في أكتوبر **1995** من شابين اتهماه بالكفر والخروج عن الملة، بسبب رواية "أولاد حارتنا"، حيث قاما بطعنه في عنقه.

القنابل اليدوية والتفجير

حسن الألفي

1993

محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق حسن الألفي، عبر تفجير أحد أعضاء تنظيم "الجهاد الإسلامي" نفسه في موكب الوزير، أمام الجامعة الأميركية بالقاهرة، وقد قتل عضو التنظيم، بينما أصيب حسن الألفي وعدد من حراسه بجروح بالغة.

تفجيرات الأزهر

7 إبريل 2005

عملية استهداف للسائحين في منطقتَي الأزهر وعبدالمنعم رياض من بعض الجماعات الإرهابية، كما وصفتها وزارة الداخلية آنذاك. حادث التفجير الأول الذي وقع بشارع جوهر القائد بمنطقة الأزهر نفذه حسن رأفت بشندي، الذي كوَّن مجموعة تضم أربعة آخرين نفذوا معه العمليتين متأثرين بفكر جماعة الجهاد. لقي بشندي مصرعه أثناء التنفيذ بالاشتراك مع بعض المتهمين. وقع الحادث وسط جمع يضم السائحين بقصد قتلهم، فترتب عليه مقتل فرنسيين وأميركي وإصابة 7 سائحين و12 مصريـاً.

تفجيرات عبدالمنعم رياض

30 إبريل 2005

[87] أسامة المهدي، "بيت المقدس" تعلن مسؤوليتها عن اغتيال عميدين بشمال سيناء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 30 يوليو 2014.

ارتكبت نفس الجماعة حادث التفجير بميدان عبدالمنعم رياض، ونفذه إيهاب يسري ياسين، حيث فجَّر عبوة ناسفة سبق إعدادها، ونجم عن ذلك إصابة 4 سائحين و3 مصريين.

تفجير فندق الحسين

22 فبراير 2009

أسفر تفجير فندق بالحسين عن مقتل فرنسية وإصابة 22 من جنسيات مختلفة، حيث ألقى مجهولون عبوتين ناسفتين، بدائيتي الصنع على أفراد الفوج، انفجرت إحداهما لتصيب 15 سائحــاً فرنسيــاً ولقيت إحداهم مصرعها، وألماني، في حين أصيب 4 مصريين، و3 سعوديين، بينما عثرت أجهزة الدفاع المدني على العبوة الأخرى وفجَّرتها بطريقة آمنة في مكان الحادث.

محاولة تفجير الداخلية

أغسطس 2013

قضت محكمة جنايات القاهرة، في جلستها المنعقدة يوم الاثنين 26 أغسطس، بمعاقبة 5 متهمين، منهم 4 هاربون، بالسجن المؤبد لمدة 25 عامــاً، وذلك إثر إدانتهم بتأسيس جماعة على خلاف أحكام القانون، وحيازتهم مفرقعات حاولوا استهداف مبنى وزارة الداخلية بها، عن طريق قنبلة تحتوي على مادة TNT شديدة الانفجار، في أغسطس 2013.

تفجيرات جامعة القاهرة:

2 إبريل 2014

انفجار ثلاث قنابل أمام مبنى كلية الهندسة بجامعة القاهرة، أدى إلى مقتل رئيس مباحث قطاع غرب الجيزة، العميد طارق المرجاوي وإصابة خمسة آخرين وأعلنت جماعة "أجناد مصر" عن مسؤوليتها عن الحادث.

22 أكتوبر 2014

شن تنظيم "أجناد مصر" هجومــاً إرهابيــاً، بتفجير عبوة ناسفة استهدفت قوة تأمين ميدان جامعة القاهرة بالجيزة، ما أسفر عن إصابة ٦ من رجال الشرطة، بينهم مساعد مدير أمن الجيزة، و٤ مواطنين، في نفس موقع التفجير الذي أسفر عن استشهاد العميد طارق المرجاوي، في إبريل 2014.

تفجيرات المترو:

25 يونيو 2014

تعرض مترو أنفاق القاهرة الكبرى، لثلاثة تفجيرات متتالية بعبوات بدائية الصنع، في تسلسل زمني، وتم زرع العبوات في 3 محطات، فيما أبطل خبراء المفرقعات مفعول عبوتين أخريين في محطتي حلمية الزيتون وكوبرى القبة.

تفجيرات الترام:

21 أغسطس 2014

أصيب 6 مواطنين بجروح إثر انفجار قنبلة في ترام مصر الجديدة، أمام قسم المطرية بخط عبدالعزيز فهمي، قطار رقم 4156.

تفجير محيط وزارة الخارجية:

21 سبتمبر 2014

في منطقة بولاق أبوالعلا بالقاهرة، انفجرت عبوة ناسفة بدائية الصنع، بالقرب من وزارة الخارجية، ما أسفر عن استشهاد المقدمين خالد محمود علي حسن سعفان، ومحمد محمود أبو سريع، الشاهد الرئيسي في قضية "اقتحام السجون"، المتهم فيها الرئيس المعزول محمد مرسي، وكان أبو سريع يعمل رئيسـاً لمباحث سجن وادي النطرون وقت ثورة 25 يناير. أصيب في الانفجار 7 آخرون.

أعلنت جماعة ما يسمى "أجناد مصر" مسؤوليتها عن التفجيرات، مؤكدة أن العملية جاءت للقصاص واختراق وزارة الخارجية.

السيارات المفخخة

زكي بدر

16 ديسمبر 1989

تعرض زكي بدر، وزير الداخلية الأسبق، في 16 ديسمبر 1989 لمحاولة اغتيال فاشلة على يد مجموعة من الإرهابيين عند كوبري الفردوس، بواسطة سيارة مُفخخة كانت تُرابِض عند الكوبري ويقودها طالب بكلية الطب بجامعة أسيوط.

عاطف صدقي

23 نوفمبر 1993

محاولة اغتيال رئيس الوزراء الأسبق عاطف صدقي بتفجير موكبه بسيارة ملغومة تم تفجيرها بالتحكم عن بعد، في أحد شوارع حي مصر الجديدة. لم يصب رئيس الوزراء آنذاك بأذى، وأعلن تنظيم "الجهاد الإسلامي" عن مسؤوليته عن الحادث، وتم اغتيال الشاهد الأول في القضية قبيل موعد الإدلاء بشهادته.

صفوت الشريف

1993

حاول أعضاء من الجماعة الإسلامية نسف سيارة وزير الإعلام الأسبق صفوت الشريف وهو بداخلها، وحوكم المتهمون في محكمة عسكرية في القضية رقم 11 لسنة 1993، حيث اعترف مصطفى حمزة، مسؤول الجماعة الإسلامية في الخارج، قائد جناحها العسكري السابق، بأنه تورط في محاولة الاغتيال.

محمد إبراهيم

5 سبتمبر 2013

نجا وزير الداخلية محمد إبراهيم من محاولة اغتيال، بعدما تم استهداف موكبه بسيارة مفخخة كانت مركونة أمام منزله، الواقع في مدينة نصر. كان هذا الاعتداء، الذي تبنته جماعة "أنصار بيت المقدس" هو أول اعتداء بسيارة مفخخة في القاهرة منذ سنوات طويلة[88].

23 إبريل 2014

استهدف مجهولون سيارة العميد أحمد زكي، الضابط بقوات الأمن المركزي بالجيزة، بعد نزوله من منزله في العمارة رقم 115 بامتداد المجاورة السادسة بمساكن أخبار اليوم، ما أدى إلى وفاته وإصابة المجند محمد خيري جاد الله، سائق السيارة، والمجند محمود سيد. تبين من التحريات وأقوال شهود العيان أن القنبلة كانت مزروعة أسفل السيارة التي تنقله إلى عمله بمعسكر الأمن المركزي، وبمجرد استقلاله لها انفجرت[89].

---

[88] صفاء صالح وعمر عبدالعزيز، التطور النوعي لمحاولات الاغتيال السياسي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 6 سبتمبر 2013.

[89] عاطف بدر ووائل محمد، قنابل الغدر تغتال عميدًا بالأمن المركزي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 24 إبريل 2014.

28 يونيو 2014

مجزرة رفح الثالثة. أعدت مجموعة مسلحة كمينــًا لأربعة من الجنود، وتم إعدامهم رميــًا بالرصاص على طريقة مجزرة رفح الثانية، وفي نفس المكان.

24 أكتوبر 2014

هجوم إرهابي في "كرم القواديس" في سيناء يحصد أرواح 31 ضابطــًا وجنديــًا.

الإرهاب أعلن عن حضوره مجددًا في أخطر وأسوأ عملية نوعية في سيناء قبل وبعد ٣٠ يونيو دون أن يكون التنبه العام على قدر الخطر ولا الأداء السياسي يساعد على التماسك الداخلي.

سقوط أكثر من 30 ضحية في يوم واحد لضباط ومجندين في مقتبل أعمارهم هو الوجه الإنساني الأكثر فجيعة ومأساوية، غير أن هناك وجوهــًا أخرى فى تفجيرات كمين "كرم القواديس"، أخطرها على الإطلاق أن الإرهاب أخذ مسارًا جديدًا أكثر احترافية تخطيطــًا وتنفيذًا.

هناك من درس الموقع على مهل وتابع حركة القوات قبل أن يهاجمها بسيارة مفخخة يقودها انتحاري أحدثت تفجيراتها دويــًا هائلاً في المنطقة لمسافة ٢٠ كيلومترًا.

كانت هذه الخطوة الأولى، ورغم أعداد الضحايا الكبيرة من الشهداء والمصابين فإنها تدخل فيما هو معتاد من عمليات إرهابية سابقة شهدتها سيناء.

تلتها خطوة ثانية تجسد معنى أن تكون العملية نوعية تنذر بأخطار أوسع وأخطر على سلامة البلد كله.

كانت هناك بالتوقيت نفسه مجموعة مسلحة كبيرة نسبيــًا تطلق القذائف الصاروخية ونيران الأسلحة الثقيلة بدقة تصويب عالية على المدرعات التي هرعت إلى المكان، وبدا المشهد كله كمينــًا إرهابيــًا لكمين عسكري[90].

هذه التفجيرات التي استهدفت ضباطــًا وجنودًا ومدنيين، وكادت تغتال وزير الداخلية، تدل على تعاظم وتطور جماعات العنف والإرهاب في الفترة الأخيرة.

---

[90] عبدالله السناوي، عين غاضبة.. وعين حانية، جريدة "الشروق"، القاهرة، 27 أكتوبر 2014.

محمد إبراهيم، مدير قطاع السجون بوزارة الداخلية، الذي اختاره الرئيس المعزول محمد مرسي بعد أيام قليلة من بداية يناير 2013 لشغل منصب وزير الداخلية، هو المدفع الذي استدار على جماعة الإخوان المسلمين.

أتى مرسي بالوزير محمد إبراهيم لتخرج شهادات المراكز الحقوقية والمنظمات الدولية بعد أيام من تسلمه منصبه، لتتحدث عن عودة الداخلية إلى سيرتها الأولى ونهجها المعتاد، وخلال أيام قضى عشرات الشباب ونقلت شاشات التليفزيون سحل وتعرية أحد المواطنين المتظاهرين ضد حكم مرسي (حمادة صابر) على يد أفراد الشرطة. وخلال ستة أشهر قضاها إبراهيم وزيرًا للداخلية في عهد مرسي، وصل عدد القتلى إلى 143 شخصـاً بالإضافة إلى 3462 معتقلاً.

رغم إطلاقه ليد ضباطه في التعامل مع المتظاهرين والمعتقلين، فإن إبراهيم لم يسلم من غضب رجال الشرطة الذين طاردوه واعتدوا عليه في جنازة زميلهم الذي قُتِلَ في اشتباكات بورسعيد في يناير 2013، بل اتهموه بتوريطهم من جديد في الصراعات السياسية لصالح جماعة الإخوان.

رغم اختياره وزيرًا للداخلية في عهد محمد مرسي، وتصدي الشرطة في عهده لمعارضي الإخوان، فإن إبراهيم انضم وجهاز الشرطة للمظاهرات المعارضة لمرسي في الثلاثين من يونيو، واستمر بعدها على رأس الوزارة رغم الإطاحة بباقي وزراء الإخوان (بقي هو وعبدالفتاح السيسي وزير الدفاع)، ليتوجه سلاح الشرطة عقب يونيو 2013 نحو الإخوان لا معارضيهم. قاد وزير الداخلية خطة فض اعتصامَي رابعة والنهضة، وتمكن من فضهما خلال ساعات بخسائر معدودة في صفوف رجال الشرطة ومئات القتلى من الإخوان ومؤيديهم.

الشاهد أن فض رابعة كان فضـاً مأساويـاً وغير متدرج ولا رحيم واستخدم القوة المفرطة، وكان يمكن أن يستخدم القوة المناسبة المتدرجة، كأن يتم الفض على مراحل بعد قطع الكهرباء والمياه ومنع الدخول إلى الاعتصام والسماح بالخروج فقط، وأن يستمر الحصار أسبوعـاً أو أكثر تتم فيه مفاوضات يدرك خلالها كل البسطاء أن وجودهم في الاعتصام يمثل خطرًا على حياتهم ويدرك القادة أن الفض واقع.. وهكذاحتى يصل عدد المعتصمين إلى أقل عددٍ ممكن يسهل فراره وخروجه بأقل قدرٍ ممكن من الدماء[91].

[91] ناجح إبراهيم، توصيات عاجلة قبل تحول رابعة إلى كربلاء جديدة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 16 أغسطس 2014.

انتهت عملية الفض التي قادها الوزير محمد إبراهيم بتغيرات حرجة في الوضع السياسي، فقد استقال نائب رئيس الجمهورية للشؤون السياسية د. محمد البرادعي، ووصمت الدوائر السياسية ووسائل الإعلام الغربية تحالف 30 يونيو الحاكم بالدموية، ووصف تقرير "هيومن رزايتس ووتش" ما جرى بأنه جريمة ضد الإنسانية.

الحقائق على الأرض لا تتوقف عند حدود ممارسات آلة أمنية شرسة ومفتقرة إلى الكفاءة وتريد استعراض سطوتها وجبروتها.. كانت هناك أسباب أخرى مثل الغباء الذى صوّر لقيادات الإخوان المسلمين وأنصارهم وحلفائهم أن هذه الأعداد من البنادق يمكنها توقيف آلة العنف الرسمى/ بل إنهم حشدوا أعدادًا من قادتهم الميدانيين ليلة الفض (رغم أنهم كانوا يعرفون بموعده). هنا افتقر الاعتصام إلى سلميته (لكنه لم يكن مسلحـاً ليكفى إشعال حرب أهلية) كما أن ما فعلته قوات الأمن كان استعراضـاً (وهم غالبـاً كانوا يريدونه أقل في الضحايا) تحوّل إلى مذبحة كاملة الأوصاف[92].

في أحداث فض اعتصام رابعة، تحالف حمقُ الإخوان ومنصتهم، وحساباتهم السياسية الخاطئة، ورغبة قياداتهم المحمومة في الحفاظ على التنظيم بإدخاله في شرنقة "مظلوميته التاريخية"، مهما كان الثمن؛ "وطنـاً أو دماء"، مع رغبةٍ شريرة في "انتقام لا يحده قانون" لأجهزة أمنية (تحدث عنها وزير الداخلية حبيب العادلي في مرافعته أمام المحكمة) كانت قد شعرت بأن هناك "من صفعها" في تلك الأيام من يناير ٢٠١١[93].

الدولة الأمنية أرادت أن تسبق الجميع في حل أزمة رابعة العدوية، رغم أنها غير محترفة وخبراتها لا تؤدي إلا إلى الكوارث، وقدراتها لا تحقق الأمن.

والنتيجة كما عشناها بعد خطة "الفض": مذبحة لا تُنسى وفوضى أمنية لم تتم فيها حماية أرواح أخرى (المسيحيين مثلاً) ولا منشآت (كنائس ومحاكم).

خلال شهر أغسطس الذي فض فيه وزير الداخلية الاعتصامين، كانت الحملات الأمنية قد عادت لمعظم المدن، وأعلن إبراهيم عن عودة ضباط أمن الدولة المسؤولين عن المتابعة السياسية (مراقبة الأحزاب والحركات والمنظمات والنقابات) المحالين للتقاعد إلى أعمالهم للمساهمة في محاربة الإرهاب. وبعد أسابيع قليلة من إعلانه، تعرض في 5 سبتمبر إلى محاولة اغتيال أمام منزله في مدينة نصر.

---

[92] وائل عبدالفتاح، مع مَن تتعاطف اليوم؟، جريدة "التحرير"، القاهرة، 16 أغسطس 2014.

[93] أيمن الصياد، حين تحدث مبارك.. "ونظامه"، جريدة "الشروق"، القاهرة، 17 أغسطس 2014.

ومع انتهاء 2013، استمر إبراهيم في محاولاته لمحاربة الإرهاب، معلنـــاً تصريحاته التي يؤكد فيها نجاح الوزارة في استهداف بؤره النشطة، في حين خطت الهجمات المسلحة خارج بؤرها في شمال سيناء لتصل إلى قلب الدلتا، حيث تعرضت مديرية أمن الدقهلية لتفجير ضخم، وذلك بعد أشهر من الاستهداف المتكرر لمديرية أمن سيناء،وتفجير معسكر الأمن المركزي بالإسماعيلية. وانتهى العام بتفجيرات استهدفت مدنيين في مدينة نصر[94].

الإرهاب الذي كان مقصورًا على سيناء، أخذ في التمدد باتجاه بقية المحافظات المصرية، وبعد أن طرق أبواب المحافظات القريبة من سيناء (الإسماعيلية والشرقية وكفر الشيخ مثلاً) فإنه وصل إلى بني سويف وتعددت أصداؤه في القاهرة. فضرب قلب المدينة بالتفجير الذي استهدف مديرية أمن القاهرة، ثم ذلك التفجير الذي وقع في حي الدقي، إضافة إلى تفجيرات أخرى خائبة تمت في أحياء أخرى، وكلها جرائم سقط فيها أعداد من المواطنين البسطاء والجنود الأبرياء الذين كانوا يؤدون واجبهم[95].

تسبب الانفجار في محيط مديرية أمن القاهرة في تضرر أجزاء واسعة من مبنى المتحف الإسلامي، ودار الكتب والمخطوطات التي تضم الكتب والوثائق القومية، وكشف رصد الأضرار عن تدمير منبر السيدة رقية الفاطمي النادر، والعديد من القطع الأثرية من الزجاج والسيراميك، وتدمير 8 مخطوطات بالكامل، وانهيار السقف الساقط داخل المبنى على القطع الأثرية، وبالإضافة إلى ذلك فقد تسببت مياه الإطفاء التي انطلقت داخل المبنى في إفساد العديد من المخطوطات النادرة، كما هشم الكثير من واجهات عرض المقتنيات الأثرية[96].

ووجّهت الجماعات الإرهابية ضربة نوعية جديدة في 3 إبريل 2014، واستهدفت قوات الشرطة في محيط جامعة القاهرة بثلاثة تفجيرات متعاقبة، ما أدى إلى وفاة العميد طارق المرجاوي، مفتش مباحث غرب الجيزة، وإصابة خمسة ضباط آخرين، بينهم نائب مدير أمن الجيزة، ومواطن تصادف مروره أثناء الانفجار.

إن نشر بعض مواقع وصفحات الإخوان المسلمين قوائم بأسماء بعض الضباط وعناوينهم يشير بوضوح إلى تورط عناصرهم وكوادرهم في عمليات الاغتيال، إن لم يكن بالتنفيذ

---

[94] بروفايل.. محمد إبراهيم.. مدفع الإخوان الذي استدار وأطلق النار، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 30 ديسمبر 2013.

[95] فهمي هويدي، أمام جنون الإرهاب، جريدة "الشروق"، القاهرة، 25 يناير 2014.

[96] سحر المليجي ورشا الطهطاوي، دمار واسع في مبنى ومقتنيات "المتحف الإسلامي" و"دار الكتب"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 يناير 2014.

فبالتحريض. إن كل الدلائل تشير بوضوح إلى وجود قوائم اغتيالات بالفعل، ووجود بعض العناصر الأمنية محل رصد واستهداف من الجماعات التكفيرية المناوئة للسلطة.

التفجيران الإرهابيان اللذان وقعا قرب قصر الاتحادية، في الذكرى الأولى لثورة 30 يونيو، يؤكدان بدورهما أن مخطط استنزاف الدولة وإنهاك النظام الجديد في مصر سيستمر. غير أن وقوع التفجيرين وفي هذه المنطقة الحيوية وقرب قصر الرئاسة يظهر انكشافاً فادحاً وتقصيرًا فاضحاً في إجراءات الحماية والتأمين من قبل أجهزة الأمن رغم إدراكها لحساسية الموقع ولدقة الوضع ولخصوصية اللحظة (ذكرى 30 يونيو)، وهو أمر يجب أن يكون موضع محاسبة ومساءلة.

يجب ألا يحجب غبار الغضب والحزن على قتيلَي الشرطة اللذين سقطا جراء التفجيرين، حقيقة هذا التقصير ووجوب المحاسبة. وربما عبر الرئيس عبدالفتاح السيسي عن ذلك الأمر، حين وصف تعامل قوات الأمن مع قنابل الاتحادية بأنه كان "متعالياً ومتهاوناً"، وطالب وزارة الداخلية بالحرص والحذر ووضع خطة لمكافحة الإرهاب، وتدريب الضباط للتعامل مع مثل هذه التحديات الأمنية بمزيد من الحرص والحذر[97].

أما الأمر الآخر وربما الأهم فهو أن استمرار هذه الأعمال الإرهابية يؤكد أن الحل الأمني – على أهميته– لن يكفي وحده للتصدي لهذه الأعمال، التي يبدو أنها ستستمر لفترة من الزمن، بل ربما يكون إطلاق يد الأمن وحده ودون ضوابط أو كوابح قانونية وأخلاقية سبباً في اتساع أجواء الاحتقان والغضب المجتمعي والشعبي، وهذا ما يشكل بدوره حاضنة اجتماعية وشعبية مثالية لجماعات العنف والإرهاب.

لا بدَّ من عزل المتورطين في الإرهاب ومحاصرتهم وعدم توفير أي حاضنة شعبية لهم، وهذا لن يتأتى إلا بإقدام السلطة على حلول سياسية تقوم على تخفيف حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي ووقف الاعتقالات العشوائية ومراجعة كشوف المعتقلين والمسجونين وإطلاق سراح كل من لم يتورط في أعمال عنف أو إرهاب.

ولا بدَّ ثانياً من تضييق وحصر نطاق المواجهة والمعركة ليقتصر فقط على قوى العنف والإرهاب خصوصاً بعد أن اتسع ليشمل قطاعات وقوى سياسية وشبابية كانت جزءاً من القوى التي خرجت في مظاهرات 30 يونيو وتحولت نتيجة ذلك إلى قوى متحفظة إن لم يكن مناهضة للوضع القائم.

---

[97] يسري البدري وفتحية الدخاخني وأشرف غيث وإبراهيم قراعة، السيسي لـ"الداخلية": تعاملكم مع قنابل الاتحادية كان متعالياً، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 يوليو 2014.

ويتعين ثالثـًا تحقيق التوازن الدقيق بين تحقيق الأمن والتصدي للإرهاب وبين احترام الحريات وحقوق الإنسان، فصعوبة ودقة التحدي الأمني لا تسوغ ولا تبرر ارتكاب تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان، ولا تعني مزيدًا من الإجراءات القمعية. وعلى السلطة أن تتنبه إلى أنه ربما تكون أحد رهانات جماعات الإرهاب بما تقوم به هو دفع السلطة الجديدة لمزيد من القمع، ما يعني اتساع دائرة الغضب الشعبي ضدها.

من هنا، فإن ضمان عدم وقوع هذه السلطة في هذا الفخ يستلزم التخلي عن التعامل مع الواقع الجديد في مصر وفق قواعد اللعبة السياسية القديمة لإعادة إنتاج الدولة القمعية، فهذا رهانٌ خاسر وتكلفته ستكون باهظة وسيدفع ثمنها الوطن بأكمله.

على المستويين المجتمعي والسياسي، يتمثل الخطر الأكبر للإرهاب وللعنف في زجه بالشعب إلى وضعية الرهينة المهددة باستمرار. تضرب الأعمال الإرهابية وأحداث العنف حق الأفراد المقدس في الحياة والشعور بالأمن، وتحول الشعوب إلى جموع خائفة ومتوترة وعاجزة عن التفكير الإيجابي في الحاضر والمستقبل. ثم تدفع وضعية الرهينة التي تعانى منها الشعوب بفعل الإرهاب والعنف ما لم يواجها بمنظومة متكاملة من الإجراءات الأمنية والمجتمعية والسياسية إلى تقبل غير العقلاني وغير الرشيد من الأفكار[98].

هكذا تنادي البلطجةُ البلطجةَ ويستدعي العنفُ العنفَ.

وكما نعرف جميعـًا، فإن لدراما الواقع السياسي والأمني في مصر دائمـًا تتمة، وجزء ثان أكثر مدعاة للدهشة.. وربما الأسى.

[98] د. عمرو حمزاوي، الشعب الرهينة!، جريدة "الشروق"، القاهرة، 29 يناير 2014.

أحداث أسيوط (1):
الانتفاضة العاطفية

هي كرة النار التي تدحرجت من أسيوط.. وأرادت أن تستقر في القاهرة.

سماها البعض مذبحة، واستقر الباحثون على تسميتها بأحداث أسيوط، وقال عنها أيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة إنها "انتفاضة عاطفية" ذات نصيب متواضع من التخطيط، "فقد جاءت متأخرة عن قتل السادات بيومين.. كما كانت تستند إلى خطة غير واقعية"[99].

أما عمر عبدالرحمن، الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية، فقد أفتى بأن على الذين شاركوا في تلك الأحداث أن يصوموا ستين يومـــاً للتكفير عن ذنبهم، باعتبار أن عمليات القتل التي ارتكبوها تندرج تحت بند القتل الخطأ.

أحداث أسيوط مرتبطة بحادثة اغتيال الرئيس أنور السادات، وموقف عبود الزمر المتحفظ مبدئيـــا على تنفيذ الاغتيال، خشية اكتشاف التنظيم. وحين تغلب تيار تنفيذ الاغتيال على معارضيه، رأى الزمر وآخرون أن يتم بالتزامن مع حادثة المنصة تنفيذ جزء من خطة الزمر الأصلية، التي كان ملخصها حشد أعداد من الشباب المنتمي إلى التنظيم أو المساند له في أهم محافظات الجمهورية، واستخدامهم في السيطرة على هذه المحافظات، بعد أن يستولي أعضاء التنظيم في القاهرة على مبنى الإذاعة والتليفزيون ويعلنوا منه قيام "الجمهورية الإسلامية" في مصر.

لم تكن هذه الخطة جديرة بالنجاح؛ إذ لم تكن للجماعة أعداد كافية من الأنصار المسلحين في كل المحافظات الكبرى، أو أكثرها، ولا كان للفكرة الجهادية أو فكرة الدولة الإسلامية من الانتشار ما يكفي لتكسب حركة كهذه مساندة مباشرة من الجماهير حين تعلم باغتيال السادات، لتتحول الحركة وحادثة الاغتيال إلى ثورة شعبية إسلامية، بالإضافة إلى ثغرات كبيرة وكثيرة في بناء الخطة يعرفها العسكريون.

ما حدث فعلاً هو أنه بعد نجاح خالد الإسلامبولي وعبدالحميد عبدالسلام وعطا

---

[99] أيمن الظواهري، فرسان تحت راية النبي، موقع "منبر التوحيد والجهاد" الإلكتروني.

طايل حميدة وحسين عباس -ومن ورائهم عبدالسلام فرج مخططـًا ومعاونـًا ومعدًا- في تنفيذ عملية اغتيال السادات، اجتمع على الفور في أحد أحياء أسيوط مجلس شورى الوجه القبلي لتنظيم الجهاد الإسلامي بزعامة كرم زهدي.

في ذلك الاجتماع، وفي ظل نوبة حماس إثر نجاح خطة اغتيال السادات، مارس كرم زهدي وعلي الشريف ضغوطـًا شديدة على باقي أعضاء مجلس شورى التنظيم، للموافقة على تنفيذ أحداث أسيوط[100]. وهكذا تم الاتفاق في هذا الاجتماع على مواصلة خطة قلب نظام الحُكم باستهداف خمسة أهدافٍ للأمن في أسيوط، هي مديرية الأمن هناك وقسم ثان والدورية اللاسلكية ومباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية ونقطة شرطة إبراهيم، ثم الزحف بعد ذلك لمحافظات الوجه البحري وتثوير الجماهير.. وصولاً إلى القاهرة، التي سيكون عناصر الجهاد قد سيطروا فيها على مبنى الإذاعة والتليفزيون، والصحف، وعدد من المناطق العسكرية الحساسة.

كان الهدف النهائي الذي سعى إليه كرم زهدي واضحـًا: قصر عابدين.. فما الذي جرى على أرض الواقع؟

في القاهرة، عجز المكلفون باحتلال مبنى الإذاعة والتليفزيون عن تنفيذ مخططهم؛ لأن المخدر الذي كانوا قد وضعوه في طعام جنود حراسة المبنى لم يعط مفعوله، وبالتالي لم تصدر الإشارة لحفنة الذين كانوا في المحافظات المختلفة بالتحرك للسيطرة عليها.

كانت الإشارة المتفق عليها أن يذهب أسامة حافظ لأسيوط ويعطي الموجودين هناك أمر البدء في السيطرة على المحافظة، لتنتقل بعدها الحركة إلى محافظات أخرى، لكن أسامة حافظ لم يذهب، وعوضـًا عن ذلك فقد ركب القطار متوجهـًا إلى الجنوب في 7 أكتوبر 1981، عاقدًا العزم على محاولة منع كرم زهدي ورفاقه من تنفيذ العملية، ولكن حال دون وصوله التشديد الأمني في محطة سمالوط، الذي أجبره عل التراجع والنزول من القطار[101].

كانت المجموعة في الجنوب قد ارتأت التنفيذ في أسيوط على أية حال، خشية أن

---

[100] السيد الحراني، الجماعة الإسلامية.. من تاني: أسرار وتفاصيل من 1964 حتى الآن، دار اكتب، القاهرة، 2011، ص 111.

[101] د. سلوى محمد العوا، مرجع سابق، ص 100-101.

يكونوا قد "غدروا" بخالد وتخلوا عن دورهم بعد أن تورط هو في اغتيال السادات.

كانت الساعة تشير إلى الثالثة صباح يوم 8 أكتوبر1981. وبينما كانت دورية مرور ليلية تقوم بعملها المعتاد في مدينة أسيوط للتأكد من استتباب الأمن بمناسبة عيد الأضحى، ضبطت هذه الدورية ثلاثة رجال كانت ضمن مجموعة تركب سيارة رُبع نقل. اشتبهت فيها الدورية وكانوا من أفراد جماعة الجهاد. اقتيد هؤلاء الرجال الثلاثة إلى قسم ثان أسيوط وتم إخطار مساعد المدير لشؤون الأمن بما حدث، فأودع الرجال الثلاثة حجز القسم بدون مناقشتهم ومعرفة ظروف ضبطهم وهويتهم أو حتى بدون معرفة أسمائهم.

بعد حوالي ساعة طرق أحدهم بشدة على باب غرفة الحجز من الداخل وأخذ يصرخ قائلاً: "مصيبة ستحدث أثناء صلاة العيد بعد ساعتين.. أريد مقابلة المأمور". وكان وقتها مأمور القسم العقيد محمود سلامة. أجاب الضابط المناوب "اخرس يا ولد.. الصباح رباح. عندما يأتي البيه المأمور قل له ما تريد".

كان الشخص المضبوط يصر على الإبلاغ بما سيحدث في الساعة السادسة صباحـــًا؛ لأنه كان مكلفـــًا بالعمل، غير أنه بعد إلقاء القبض عليه آثر الإبلاغ عما سيحدث ليستفيد من نص القانون الذي يعفيه من المسؤولية عندما تقع الأحداث.

إلا أن هذا الصباح لم يكن "رباح" كما توقع الضابط المناوب.

كانت أصوات المآذن ترتفع بالتكبير والتهليل معلنة عن صلاة العيد في كل مكان والأطفال والكبار يتبادلون تهاني يوم العيد، وعقارب الساعة تشير إلى السادسة وخمس دقائق، والهدوء يلف المكان، حين وقفت سيارة "بيجو" تحمل اللوحات رقم 12600–ملاكي القاهرة مكتوبة باليد، لونها الأصلي أبيض لكنها مطلية بشكل رديء باللون الأزرق، على بُعد 15 مترًا من مسجد "ناصر" في مدينة أسيوط.

ثم فتحت أبواب الجحيم.

صوت الطلقة الأولى على قوات الأمن حول مسجد "ناصر" لفت الأنظار إلى السيارة، وبدا المشهد كالتالي: ستة أشخاص يقفون في عرض الطريق يوجهون طلقاتهم باتجاه رجال الشرطة من الذين وصل عددهم في هذا الموقع إلى 112 جنديـــًا، يقودهم أربعة من ضباط الأمن المركزي. سمع نائب مدير الأمن اللواء

حسن علي سليمان صوت الطلقات النارية أثناء وجوده داخل المسجد، فانضم إلى أفراد الشرطة وأمسك ببندقية أحد الجنود، وتبادل الطلقات النارية مع الشباب، قبل أن ينسحب المهاجمون من أرض المعركة.

وقبلِ أن ينقل المسؤول الأمني جرحاه إلى المستشفى، جاءه عبر اللاسلكي أن هجومــا مسلحــا آخر وقع على مبنى مديرية الأمن، وقبل أن يصل إلى المبنى علم عبر اللاسلكي للمرة الثانية أن هجومــا ثالثــا وقع على رجال الشرطة في شارع "النميس". وللمرة الثالثة وصله صوتٌ يخطره بخبر هجوم رابع على مبنى مباحث التموين وقسم ثانٍ أسيوط، والأخير كان موجودًا به **147** جنديــا و**30** ضابطــا[102].

وفي ساعة الصفر أيضــا، وقفت سيارة أخرى "فيات" جديدة تحمل أرقام **1172** - ملاكي سوهاج أمام مبنى مديرية الأمن.

نزل من السيارة مسلحون وفتحوا نيران أسلحتهم الآلية على جنود الحراسة في مبنى مديرية الأمن، فلم تتح لهم الرد بإطلاق النار من المفاجأة. سقط الملازم أول أحمد وحيد عند مدخل المديرية، ثم وجد المسلحون العميد شكري رياض مساعد المدير - وكان مرتديــا بيجامة في استراحة المديرية- فأردوه قتيلاً، كما قتلوا بالرشاشات **16** سائقــا و**32** جنديــا، واتخذوا مواقع فوق سطح المبنى واستولوا على **30** بندقية سلاح ومدفعين من طراز "برن". وتشير المعلومات إلى أن الرائد حسن الكردي كان الناجي الوحيد من مجزرة مديرية الأمن.

اتصل مدير الأمن وقتها باللواء عبدالرؤوف سلطان قائد الأمن المركزي بأسيوط، وطلب منه إحضار القوات اللازمة لتطهير مبنى المديرية. حضرت القوات وحاصرت المبنى من شرقه وغربه وخلفه، وركب مدير الأمن سيارة أمن مركزي مصفحة ليقتحم المبنى، ولكنها تعطلت بسبب إطلاق النيران عليها.

استمر تبادل إطلاق الرصاص حتى الحادية عشرة صباحــا، وعندما أيقن المهاجمون أن رجال الأمن مصرون على تطهير المبنى، هربوا في سيارة لوري شرطة كانت تقف أمام المبنى، تاركين السيارة التي حضروا بها في أرض المعركة. ودخل رجال الأمن المبنى بعد هروب جميع الجناة حيث كان المشهد مؤثرًا: جثث القتلى من الجنود والضباط وآثار طلقات الرصاص على السلم والجدران.

---

[102] د. ياسر ثابت، قبل الطوفان، دار كنوز، القاهرة، **2013**، ص **215**- **217**.

في اللحظات نفسها، شنت مجموعة ترتدي زي عساكر الجيش هجومها على مركز شرطة قسم أول في غرب أسيوط وكان يضم 112 جنديـًا وأربعة ضباط. كان المهاجون في البداية سبعة مسلحين. خرج معظم أفراد الوحدة لحراسة المساجد، فقاومهم الملازم أول عصام مخلوف ضابط مباحث القسم بطبنجة لا تستخدم إلا كتسليحٍ شخصي للضباط. كان من الصعب مواجهة البنادق الآلية بطبنجة، فلقي مصرعه في ثوان. قُتِلَ واحد منهم وأصيب اثنان. سحبوا القتيل وجروا إلى بيت المواطن سعيد محمد عمر أمام مبنى القسم على بعد حوالي 20 مترًا، وظل تبادل النيران لمدة ثلاث ساعات.

حسب شهادة العقيد فتحي المسلمي مأمور القسم، فإن الأحداث أخذت أكثر من منعطف؛ إذ يقول: بعد حضور قوات الأمن المركزي تعاملت قوات الأمن معهم بالأسلحة الآلية والقنابل المسيلة للدموع، وكانت المجموعة المهاجمة قد أصبحت 20 شخصـًا ولم يستسلم غالبيتهم، بل إن معظمهم فر في سيارة جيب تحمل رقم ستة مطافئ أسيوط وحولوها إلى قاعدةٍ حصينة لإطلاق الرصاص.

عند غروب الشمس دانت لرجال الأمن السيطرة على الموقف. وكان وزير الداخلية النبوي إسماعيل قد أرسل طائرتَي هليكوبتر حامتا حول المواقع التي احتلها المهاجمون لإفقادهم الأمل في استمرار تمسكهم بالمواقع وتهديدهم بتدخل قوات كبيرة من الجيش وإعلان حالة الطوارئ في المدينة.

مجموعةٌ من المهاجمين توجهت إلى مبنى مباحث التموين الذي كان يحوي 114 جنديـًا وثلاثة ضباط. كانت المجموعة الأخيرة مركز إمداد باقي المجموعات بالرجال والسلاح والذخيرة.. وكانت أعمار المشتركين في الهجمات ما بين 18 و26 عامـًا وعددهم 84 رجلاً، منهم 45 طالبـًا بالجامعة والمرحلة الثانوية، وثلاثة تجار، وثلاثة مدرسين، وتسعة من الحرفيين. وكانت مجموعات الهجوم المؤثرة ما بين سبعة وثمانية أفراد.

يقول محمد ياسين محمد همام الديب، القيادي في "الجماعة الإسلامية": "كانت الأسلحة بسيطة، وعددنا قليلاً، وكانت الخطة تفتقر إلى الموضوعية، إلا أنها كانت ثورة الشباب، وكنا معرضين لضغط بسبب قرارات التحفظ التي صدرت في 3 سبتمبر 1981، وكانت قيادات الجماعة الإسلامية في الصدارة، وكانت أحاديث السادات تعطي إشارات إلى أنه سيطيح باليابس والأخضر، إلا أن هذا التصور لم يكن حقيقيـًا"[103].

[103] مصطفى هاشم، قيادي بالجماعة الإسلامية: افتقدنا "الشيخ أنور السادات".. وترحمنا على أيامه في عصر مبارك، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 11 أكتوبر 2014.

خرج أعضاء التنظيم في مجموعات صغيرة. تكونت المجموعة الأولى من فؤاد حنفي وعلي الشريف وعاصم عبدالماجد وغضبان سيد ومحمد حسن الشرقاوي. استقلت هذه المجموعة سيارة "بيجو" قاصدين شارع النميس وجامع ناصر. وبعد أن انتهت مهمتهم هناك انطلقوا إلى مبنى المديرية.

أصيب عاصم عبدالماجد بثلاث طلقات نارية في ركبته اليسرى والساق اليمنى فعجز عن الحركة، وتولى القيادة من بعده علي الشريف الذي أصيب بدوره أيضـــا بثلاث رصاصات، نفذ اثنان منها بالجانب الأيسر. وعندما عجز عن الحركة تمامـــا تولى القيادة من بعده فؤاد حنفي، الذي رأى خطورة الموقف فانسحب من مبنى المديرية وهرب واستولى على سيارة لوري شرطة وتمكن من نقل زملائه والمصابين بداخلها.. وركب العربة هو وزملاؤه بعد أن لبسوا السترات العسكرية واتجهوا إلى قسم ثانٍ أسيوط فألقوا عليه القنابل المسيلة للدموع وأطلقوا دفعات من رصاص أسلحتهم الأوتوماتيكية[104].

في غضون ذلك، خرجت مجموعة أخرى بقيادة ناجح إبراهيم مكونة من تسعة أفراد توجهوا مترجلين إلى مباحث التموين وأطلقوا النيران على من في المبنى، ثم توجهوا إلى قسم أول أسيوط واستولوا على ما به من ذخائر.. وهناك أصيب ناجح وبعض زملائه. وعندما رأى ناجح أنهم لا يستطيعون المقاومة هرب بواسطة دراجة بخارية أحضرها له أحمد السيد رجب.

واستقل كرم زهدي وعصام دربالة وغيرهما سيارة "فيات 125" وكان السائق هو خالد حنفي، ثم توجهوا إلى منطقة الجمعية الشرعية وانضموا إلى زملائهم.. وحاول عصام دربالة إلقاء قنبلة فانفجرت فيه وتناثرت شظاياها في جسده، فنُقِلَ إلى السيارة وتوجهوا إلى طريق الغنايم قاصدين إلى الجبل. وشعرت الشرطة هناك بهم، فألقى النقيب أحمد جابر مكارم القبض على كرم زهدي وعصام دربالة وأرسلهما إلى المستشفى.

قوات الأمن المركزي كانت مسلحةً بالعصي والدروع.. وبالتالي كانت الخسائر البشرية كبيرة: مقتل عميد شرطةٍ وثلاثة ضباطٍ برتبة ملازم، و62 جنديـــا، و21 مواطنـــا، بالإضافة إلى إصابة 237 آخرين، منهم 205 شرطيين و32 مواطنـــا، معظمهم ممن كانوا في طريقهم لأداء صلاة العيد.

---

[104] د. ياسر ثابت، قبل الطوفان، مرجع سابق، ص 220.

أما في المجمل، فقد أدت تلك المذبحة إلى مقتل 118 شخصاً.

أدت إصابة دربالة إلى بتر يده اليمنى، وأصيب مفصل قدم عاصم عبدالماجد إصابة مستديمة، كما أصيب علي الشريف في بطنه إصاباتٍ شديدة، وأصيب أيضاً كرم زهدي، ما أدى إلى فشل المخطط وإلقاء القبض على قادة الهجوم أحياء وترحيلهم على متن طائرة خاصة إلى القاهرة بصحبة وزير الداخلية.

حوكم منفذو أحداث أسيوط في القضية رقم 48 لسنة 1982 أمن دولة عليا المعروفة باسم قضية تنظيم الجهاد، وصدرت أحكامٌ بالأشغال الشاقة المؤبدة لمدة عشرين عاماً على كرم زهدي وعاصم عبدالماجد وفؤاد الدواليبي. أما ناجح إبراهيم وعصام دربالة وعلي الشريف وأسامة حافظ فكانت أحكامهم تقضي بالسجن لمدة عشر سنوات.

غير أن اللافت للانتباه أن المحكمة قضت ببراءة 191 متهماً في القضية، وأن المستشار عبدالغفار محمد رئيس المحكمة لم يحكم بإعدام متهمٍ واحد بالرغم من كل القتلى الذين سقطوا في ذلك اليوم الدامي، لكنه في الوقت نفسه لم يعط للمتهمين -حسب حيثيات الحكم- الحق في تنفيذ فتاواهم الدينية؛ لأنهم في رأيه "لا تتوافر فيهم جميعاً -ماعدا الدكتور عمر عبدالرحمن- شروط الاجتهاد، فالاجتهاد يحتاج إلى عالمٍ فقيه، متمكن في الدين، على درايةٍ كافية بأحكام القرآن والأصول التشريعية العامة التي أقرها، ويكون على نفس العلم بالسنة، وما صدر عن الرسول الكريم من أحكامٍ وأقوال، ويكون قادرًا على القياس.. وفاهماً لآداب اللغة العربية وأسرار بلاغتها ونحوها"[105]. ولاحظت المحكمة أن كل المتهمين – ما عدا عمر عبدالرحمن – لم يحصلوا على مؤهل دراسي يعطيهم حق الاجتهاد.

وفيما بعد، أجري تحقيقٌ إداري بمعرفة أجهزة الرقابة الإدارية والتفتيش بوزارة الداخلية، وسئل فيه قائد شرطة النجدة المقدم معاذ الدسوقي أول من تلقى بلاغ الاشتباه في الأشخاص الثلاثة.. كما سئل العميد أحمد الكريمي مساعد المدير لشؤون الأمن الذي أعطى أوامره بحجز هؤلاء الأشخاص الثلاثة حتى الصباح بالقسم دون مناقشتهم.. وسئل أيضاً ضابط مناوب القسم.

ولكن ماذا تم في هذا التحقيق؟.. لا أحد يدري على وجه التحديد.

يقول اللواء محمد أبو الفتوح جاد الله الذي شارك في تحقيقات النيابة – وكان

[105] المرجع نفسه، ص 221.

أيامها برتبة عقيد- :"أثناء متابعتي لتحقيقات النيابة في هذه الأحداث - من خلال لجنة خاصة- تكشف لي عدم دقة تحرير محاضر ضبط المتهمين أو الأسلحة، مما أدى إلى أن تصدر محكمة أمن الدولة العليا التي نظرت القضية الأحكام البسيطة والمعروفة للجميع ضد المتهمين، والتي لم تكن متوقعة نظرًا لكبر حجم الخسائر البشرية".

الغريب أن كل من أهمل أو أخطأ في عمله والذين حرروا المحاضر المتضاربة الأقوال والأفعال عن قصد والتي أدت إلى حدوث تقصير ما في إجراءات القضية.. تمت ترقيتهم:

مدير الأمن أصبح فيما بعد مساعد أول وزير - ورئيس مجلس الشرطة الأعلى؛ العميد أحمد الكريمي تمت ترقيته إلى رتبة اللواء؛ مأمور القسم تمت ترقيته إلى رتبة اللواء. مثل دوائر مفرغة لا تنتهي.. تتكرر كلمة واحدة: التقصير. لا بأس.. فليتكلم الأمن إذًا.

أحداث أسيوط (2):
لم ينجح أحد

"ولم يعلم أحد المسؤولين البارزين في أسيوط بالأحداث إلا بعد وقوعها باثنتي عشرة ساعة.. أي أنه علم في الساعة السادسة مساء. وقد ذكرت المحكمة التي حاكمته في حيثيات الحكم أن أجهزة الدولة للمعلومات والتحريات لم تكن تعلم شيئـا عما حدث.. وأن القصور واضح وصارخ في عدم حصولها على المعلومات"[106].

في الثامن من أكتوبر 1981 خرج وزير الداخلية المصري النبوي إسماعيل من صلاة العيد وتوجه إلى مكتبه في الوزارة بصحبة وزير الإسكان حسب الله الكفراوي.. وبينما كانا يتبادلان أطراف الحديث، دخل عليهما مساعد الوزير لمباحث أمن الدولة مترعجـا، وأخبر النبوي إسماعيل بأن أفرادًا من التنظيم اقتحموا مديرية الأمن بأسيوط وقتلوا عددًا من الضباط، فرد عليه وزير الداخلية قائلاً:" لا تترعج.. يبقى كده دخلوا المصيدة برجلهم بدلاً من تعقبهم في الجبال والمغارات"[107].

يقول النبوي إنه اتصل هاتفيـا بمدير أمن أسيوط وكلفه تصفية الموقف كما كلف اللواء زكي بدر – وكان آنذاك مساعدًا للوزير لشؤون المنطقة الوسطى في المنيا– بالانتقال إلى أسيوط للإشراف على الموقف. وفي الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم كلف وزير الداخلية مساعده اللواء حسن أبو باشا بالانتقال إلى أسيوط بطائرة نقل خاصة ومعه معدات ومجموعة من الفرق الخاصة عالية التدريب؛ للإشراف على الوضع في المحافظة وإعادته إلى طبيعته. توجه أبو باشا إلى مطار ألماظة حيث استقل الطائرة ومعه مدير التفتيش اللواء عبدالله جمال الدين ومدير الأمن العام اللواء عبدالله كوهية، إضافة إلى العميد أحمد شعراوي مدير مكتب أبو باشا في الأمن العام.

وصل أبو باشا إلى أسيوط في الساعة الخامسة بعد الظهر، واتضح له أن الوضع متأزم

[106] كرم جبر، فؤاد علام أخطر لواء أمن دولة يروي: السادات المباحث والإخوان، دار الخيّال، القاهرة، 1996.

[107] محمد مصطفى، كنت وزيرًا للداخلية، أخبار اليوم، القاهرة، 1992، ص 39.

للغاية، حيث كان صوت إطلاق الرصاص يسمع في كل مكان. وفي مديرية الأمن، اكتشف حالة الانزعاج التي عليها القيادات والضباط بعد احتلال المديرية وحوادث القتل التي تعرض لها الجنود.. ووجد على رأس القيادات هناك زكي بدر.

وقبل الاجتماع مع قيادات المديرية سأل أبو باشا عن وجود خطة لحراسة مديرية الأمن في ضوء الهجوم الذي وقع عليه، ففوجئ بأنه لم توضع خطة.. فطلب إعداد أكمنة سريعة ووضع خطة لتأمين المديرية باعتبارها مقر قيادة الشرطة.. وعقد اجتماعـًا سريعـًا تبين له خلاله وجود موقعين لتنظيم الجهاد يواصلان تبادل إطلاق النار مع الشرطة، فضلاً عن سرقة كميات من الأسلحة من جهاز الشرطة. وعلم أن الخسائر البشرية حتى تلك اللحظة تجاوزت **106** قتلى بين ضابط وجندي وحوالي **150** جريحـًا.

الصورة كانت في نظر كثيرين – ومنهم عدد من القيادات الأمنية– أسوأ من ذلك بكثير، حتى إن اللواء فؤاد علام وكيل جهاز مباحث أمن الدولة سابقـًا يقول إنه بعد اغتيال السادات "حدثت محاولة احتلال مديرية أمن أسيوط وتم قتل مجموعة من العاملين فيها.. وكان مسؤول أمن الدولة في أسيوط في هذا الوقت ممدوح كدواني الذي أصبح محافظـًا لسوهاج.. واتصل بي واستنجد بي – وكنت في بيتي بلا عمل– لأنهم كانوا يحاصرونه.. وبين الحين والآخر يهجمون عليه ليقتلوه.. وهو يستنجد بالمسؤولين ولا أحد ينقذه.. فاتصل بي وحاولت أن أكلم كل المسؤولين والجهاز وخارج الجهاز لدرجة أنني اتصلت بحسن أبو باشا وكان في هذا الوقت مساعد الوزير للأمن العام".

ويشدد اللواء علام على وجود ترهل كامل في الأداء الأمني على كل المستويات في تلك الفترة.. ويضيف أن ما علمه بعد ذلك أن أبو باشا اتصل بوزير الدفاع محمد عبدالحليم وتدخلت القوات المسلحة في أسيوط وتمكنت من احتواء الأزمة.. وقد أكد كدواني – وهو من أبناء محافظة أسيوط– في أحاديث صحفية وتلفزيونية أنه واجه موقفـًا عصيبـًا ولحظات حرجة خلال تلك الأحداث، وكان أيامها مفتشـًا لمباحث أمن الدولة في أسيوط.

بدأت الداخلية المصرية تشعر بالفزع والخوف من تكرار سيناريو أحداث أسيوط في محافظات أخرى؛ لذا سارعت إلى استخدام القوة لإجهاض الهجوم على قوات الأمن في المحافظة. وعندما احتمى عناصر الجهاد بمنازل مهجورة وتبادلوا إطلاق النار مع رجال الشرطة، أمر أبو باشا باستخدام سلاح الآر بي جي في قصف تلك المنازل.

في اليوم التالي اتصل أبو باشا هاتفيـًا من أسيوط بوزير الداخلية وقال له إن أفراد القوة متأثرون لمقتل زملائهم، فرد عليه النبوي بالقول إنه سوف يكون عنده فورًا في

أسيوط.

انتقل النبوي إسماعيل إلى أسيوط على متن طائرة، واتجه من المطار مباشرةً إلى معسكر الأمن المركزي حيث كان هناك حشد كبير من الجنود، فاجتمع بهم وألقى فيهم كلمةً حاول خلالها استنفار مشاعر الحماس والجدية والتضحية في نفوسهم. كما عقد اجتماعاً مع الضباط بمبنى مديرية الأمن وطلب منهم المواجهة بجدية لتصفية ما تبقى من جيوب، مع التزام الحذر حتى لا تقع خسائر بين القوات نتيجة الاندفاع غير المحسوب. وأصدر النبوي قراراتٍ بصرف حوافز فورية سخية لأصحاب الجهود البارزة في التصدي لعناصر تنظيم الجهاد في المواجهات الأولى قبل وصول التعزيزات إليهم.

وفي محاولة لرفع المعنويات، زار وزير الداخلية المصابين من رجال الشرطة في المستشفيات بالرغم من تحذيرات حسن أبو باشا والمحافظ محمد عثمان إسماعيل – الذي تشير إليه الأصابع بتشكيل وتشجيع الجماعات الإسلامية في الجامعات بإيعاز من الرئيس أنور السادات لمواجهة الحركات اليسارية– من خطورة مثل هذه الزيارة؛ لاحتمال شن عناصر الجهاد هجوماً مباغتاً.

وحين قرر وزير الداخلية العودة إلى القاهرة، أثار أبو باشا تخوفه من أن يقدم بعض عناصر الجهاد على مهاجمة السجن في محاولة لإطلاق سراح زملائهم المعتقلين.. وفي محاولة لتهدئة تخوفاته، قرر النبوي نقل المتهمين في تلك الأحداث بالطائرة إلى القاهرة.. كما عاد معه على متن تلك الطائرة النائب العام المساعد في ذلك الوقت واثنان من مساعديه؛ لتعذر استكمال التحقيق لانشغال الضباط في مواجهة وتعقب المتهمين الهاربين[108].

في اليوم التالي لعودة النبوي إلى القاهرة، تلقى اتصالاً هاتفياً من أسيوط أجراه حسن أبو باشا الذي أبلغه بوقوع هجوم مكثف بالمدافع على مبنى مديرية الأمن موجه من ناحية النيل.. سارع وزير الداخلية إلى الاتصال بقيادة القوات المسلحة واستعلم من القيادة عن موقف المؤسسة العسكرية في أسيوط، فاتضح له أن أصوات الطلقات ناتجة عن إجراء تدريبات لجنود القوات المسلحة في أحد المعسكرات المواجهة لمبنى مديرية الأمن بالضفة المقابلة للنيل.

لكن، لماذا ارتفع عدد القتلى والمصابين في صفوف رجال الشرطة خلال أحداث أسيوط؟

يعزو النبوي إسماعيل ذلك إلى "سوء التقدير والإفراط في الثقة. فقد كانت هناك

[108] د. ياسر ثابت، قبل الطوفان، مرجع سابق، ص 223– 226.

تشكيلات من الجنود تتولى تأمين صلاة العيد.. وكانت عبارة عن صفوف متراصة دون أن يراعى وجودهم في مكان يمثل ساترًا لهم من أي هجوم مما سهل للمهاجمين الذين مروا بسيارة وأطلقوا النار على الجنود". غير أن وزير الداخلية آنذاك يقول إن الشرطة نجحت في المقابل في تصفية أوكار عناصر الجهاد وإلقاء القبض عليهم إما أحياء أو قتلى.. أو مصابين.

على أن هناك من يتساءل عن سبب التقصير الأمني الذي أفضى إلى نجاح المسلحين – ولو لفترة– في مهاجمة مواقع أمنية مهمة وقتل أعداد كبيرة من الضباط والجنود.. خاصة أن تلك الأحداث وقعت بعد يومين فقط من اغتيال رئيس الدولة أنور السادات.. فهل يعقل في أسيوط الملتهبة أصلاً ألا يتم رفع درجة الاستعداد الأمني وأن يكتفي بتسليح الجنود بالعصي والدروع التقليدية؟!

أسئلةٌ حائرة تبحث عن إجابات واضحة.

وربما لا نجاوز الحقيقة حين نقول إنه في أحداث أسيوط لم ينجح أحد: لا مسلحو الجماعات الإسلامية الذين نفذوا هجومـاً قال عنه أيمن الظواهري في كتابه "فرسان تحت راية النبي" إنه "كان محكومـاً على تمرد أسيوط المسلح بالفشل.. فقد كانت انتفاضة "عاطفية" ذات نصيب متواضع من التخطيط. فقد جاءت متأخرة عن قتل السادات بيومين.. كما كانت تستند إلى خطة غير واقعية تهدف إلى السيطرة على مدينة أسيوط ثم التقدم شمالاً نحو القاهرة لفتحها.. متناسية أية أرقام عن قوة العدو وعتاده".

أما الأمن –تحت قيادة النبوي ورجاله– فحدث ولا حرج. فقد أخفق في الاستعداد الأمني وعجز عن إثبات قدرته على خوض تلك المواجهة، لولا أخطاء المهاجمين وعدم واقعيتهم، وتدخل المؤسسة العسكرية لإنقاذ الموقف.

وبعد نحو 20 عامـاً، طوت السلطات المصرية صفحة أحداث أسيوط بالإفراج التدريجي عن معظم القيادات التي أدينت بالتورط في تلك الأحداث الدامية.. ومنهم: كرم زهدي وعاصم عبدالماجد وعصام دربالة وعلي الشريف وناجح إبراهيم وأسامة حافظ وفؤاد الدواليبي.

بل إن د. عصام دربالة، عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية، ود. ناجح إبراهيم، أحد مؤسسي الجماعة، ود. صفوت عبدالغني، عضو مجلس شورى الجماعة، كانوا ضمن قيادات الجماعة الإسلامية التي بحثت مع مسؤولين في مكتب رئيس الوزراء المصري، للمرة

الأولى، وثيقة المبادئ الأساسية للدستور[109].

وبعد تقديم استقالته من إدارة الملف الإعلامي والتحدث بشأن "الجماعة"، قال المهندس عاصم عبدالماجد: "تقدمت للجماعة منذ 6 شهور باستقالة، لكثرة انتقادات (الإخوة)، أعضاء الجماعة لي، وكذلك انتقادات الخصوم السياسيين". وذكر عبدالماجد أن "الجماعة" رفضت طلبه أكثر من مرة، لكنه جدده، حتى يعلم الجميع أنه لا يريد من وراء الظهور الإعلامي أي شيء، ويتحدث ويصمت لله فقط، على حد قوله.

ونفى أن تكون هذه الاستقالة نتيجة تصريحاته التي أدلى بها أمام مسجد النور في العباسية باتهام الثوار بأنهم بلطجية، ويسعون لهدم الدولة، أو تصريحاته التي وصف فيها الحركات الثورية 6 إبريل وكفاية والاشتراكيين الثوريين بالعمل لحساب النظام السابق وأنها تسعى لهدم الدولة[110].

عاد عاصم عبدالماجد ليتقدم في إبريل 2013 باستقالته من مجلس شورى الجماعة الإسلامية؛ لرغبته في عدم تحميل الجماعة مسؤولية تصريحاته[111]، التي تتسم عادة بالحدة. أرجع حزب البناء والتنمية، التابع للجماعة الإسلامية، استقالة المهندس عاصم عبدالماجد إلى اختلاف الآراء والأفكار بينه وبين الجماعة، ورغبته في الاستقلال بآرائه وتبنيه ما سماه "النهج الثوري". وقال علاء أبو النصر، الأمين العام للحزب، إن عبدالماجد يتبع نهج الحلول الثورية ويخالف الجماعة في بعض مواقفها[112].

غير أن عبدالماجد تراجع في نهاية الأمر عن استقالته من عضوية مجلس شورى الجماعة الإسلامية، وقالت هيئة مكتب الجمعية العمومية للجماعة إن عبدالماجد سحب استقالته، نزولاً على رغبة إخوانه[113].

في الصراع من أجل نصرة مرسي ظالمـًا ومظلومـًا، كان عاصم عبدالماجد من أعلى

---

109 منير أديب، للمرة الأولى.. قيادات الجماعة الإسلامية في مجلس الوزراء لمناقشة وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 23 أغسطس 2011.

110 منير أديب، "عبدالماجد": استقالتي لا علاقة لها بقولي إن الثوار بلطجية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 فبراير 2012.

111 محمود العمري، استقالة "عبدالماجد" من "شورى الجماعة الإسلامية"، جريدة "المصري اليوم، القاهرة، 27 إبريل 2013.

112 عبدالرحمن عكيلة، الجماعة الإسلامية: لجوء "عبدالماجد" إلى "الحلول الثورية" وراء استقالته، جريدة "المصري اليوم، القاهرة، 28 إبريل 2013.

113 عبدالرحمن عكيلة، "عبدالماجد" يتراجع عن الاستقالة، جريدة "المصري اليوم، القاهرة، 2 مايو 2013.

الأصوات وأكثرها صخبـاً ووعيدًا وقمديدًا لمن يخالفون "تحالف الشرعية". وبعد فض اعتصامَي رابعة العدوية والنهضة، توارى عن الأنظار، حتى ظهر في أحد فنادق العاصمة القطرية الدوحة وعلى شاشة قناة الجزيرة، منددًا بما وصفه بالانقلاب على الشرعية.

وقبل ذلك، أصبح كرم زهدي أمير الجماعة الإسلامية وعضو مجلس شورى الجماعة د. ناجح إبراهيم، مشاركين فاعلين في جهود مراجعة أفكار ومبادئ الجماعات الأصولية في مصر؛ إذ إن هذين الاثنين قادا حملة مراجعات فقهية داخل سجن الفيوم لمعتقلي السلفية الجهادية من أبناء سيناء، وعدد من معتقلي التكفير والهجرة في الأسبوع الأخير من شهر رمضان. وألقى زهدي وإبراهيم عدة محاضرات، حول نبذ العنف وعدم مشروعيته، وضرورة اتحاد أبناء الحركة الإسلامية حول الحق، وعدم إحداث الفرقة بين أبناء المجتمع، وضرورة وحدة المجتمع في وجه المخاطر الخارجية التي تحيط بالأمة العربية والإسلامية[114].

وقبيل الجولة الثانية من أول انتخابات رئاسية في مصر بعد عهد مبارك، كتب ناجح إبراهيم مقالاً على قدر كبير من الأهمية قال فيه "أدعم د. محمد مرسي في انتخابات الرئاسة"، لكنه أضاف "ورغم ذلك كله فإني أؤمن أن في مصر الآن من هم أفضل بكثير من د. مرسي لقيادة البلاد.. ولكنهم لم يترشحوا من جهة أو لم يصلوا إلى النهائي من جهة أخرى". وبوضوح، قال ناجح إبراهيم في مقاله: "ولديّ أمل ألا يفكر د. مرسي بعقلية بعض أبناء الحركات الإسلامية الذي يريد ابتلاع الدولة داخل الجماعة.. وهذا قد يضيع الدولة والجماعة.. لأنه سيسبب انسدادًا معويـاً حادًا في أمعاء الجماعة فتموت وتموت معها الدولة"[115].

وبعد انتخاب مرسي رئيسـاً لمصر، قال د. ناجح إبراهيم – الذي أسقطت الجمعية العمومية للجماعة الإسلامية عضويته من مجلس الشورى العام[116]– إن المجتمع المصري غير مهيأ لتطبيق الشريعة الإسلامية الآن، وأضاف أن "الشريعة تطبق بمراعاة "الوسع المجتمعي" الذي تطبق فيه، فكما أن لكل فرد وسعـاً "لا يكلف الله نفسـاً إلا وسعها"، فلكل مجتمع وسع، والمجتمع لا يطيق تطبيق الشريعة الآن ولا يكلف الله مجتمعـاً إلا وسعه"[117].

---

[114] جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 أكتوبر 2007.

[115] د. ناجح إبراهيم، أدعم د. مرسي.. ولكن!، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 يونيو 2012.

[116] منير أديب وسعيد نافع، "الجماعة الإسلامية" تسقط عضوية ناجح إبراهيم من "الشورى"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 17 يوليو 2012.

[117] منير أديب، الجماعة الإسلامية: المجتمع غير مهيأ لتطبيق الشريعة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 يونيو 2012.

وفي ندوة فقه المراجعات في العصر الحديث، التي عقدها رابطة خريجي الأزهر، قال ناجح إبراهيم – الذي أعلن اعتزاله المناصب السياسية والتنظيمية بجميع أشكالها وتفرغه للعمل الدعوي[118]– إن نجاح مبادرة المراجعة الفقهية للجماعة أسهم في عودة الكرامة لكثيرين منهم، مضيفـًا أن الأمن بدأ بعدها في معاملتهم بآدمية، بعدما كان يعذبهم بالتجرد من ملابسهم طوال شهرين كاملين، فتغيرت المعاملة لدرجة السماح لأعضاء الجماعة بتركيب مراوح ومبردات مياه بالزنازين، "وتركناها ليرثها أحمد عز ومن معه من حاشية الفساد بمصر"[119].

وأشار كرم زهدي في تلك الندوة، إلى أن فكرة المراجعات أسهمت في إنقاذ المجتمع من نفسه، بالعدوان بين أعضاء الجماعة وبين الشرطة، والقضاء على فكرة التكفير التي انتقلت من المجتمع إلى داخل السجون بين أعضاء الجماعة، عندما ينضم إليهم أحد المنتمين إلى تيار التكفير والهجرة، لدرجة أنهم كانوا لا يأكلون طعام الفريق الآخر، إلا بعد أن يشهد صاحب الطعام أن أمه تكفر بالجبت والطاغوت.

أما فؤاد الدواليبي، القيادي التاريخي في الجماعة الإسلامية، رئيس جبهة إصلاح الجماعة، فقد نأى بنفسه عن الجماعات المؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي، وقال إن استمرار الجماعة الإسلامية ضمن مكونات التحالف الوطني لدعم الشرعية، المؤيد لمرسي، خطأ "جسيم". ودعا الدواليبي الجماعة إلى سرعة إجراء مراجعات "جديدة" ووقف أي تحريض على العنف، والانسحاب من السياسة، والتفرغ للدعوة فقط، وأكد أن التيارات الإسلامية لا تمتلك مقومات العمل السياسي من الأساس.

وعندما سئل الدواليبي في الحوار الصحفي نفسه: "شاركت في أعمال عنف في التسعينيات في البداية، ثم ركنت للمراجعات.. لماذا؟"، رد قائلاً: "كانت هناك أفكار غير صحيحة كنا نتنفسها بخصوص اعتبار الشرطة طائفة متمعنة، واستحلال قتال المسيحيين، وتغيير المنكرات بالقوة، وتكفير الحكام، لكن اكتشفنا بعد ذلك خطأ وجهتنا، وأعلنا ذلك خلال المراجعات في 1997[120].

---

118 د. ناجح إبراهيم: لا علاقة لي بجبهة الإنقاذ، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 يناير 2013.

119 لؤي علي، ناجح إبراهيم: المراجعة الفقهية أسهمت في عودة الكرامة لأعضاء الجماعة، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 15 فبراير 2012.

120 شريف الدواخلي، فؤاد الدواليبي الزعيم التاريخي للجماعة الإسلامية في أول حوار لـ"المصري اليوم": التيارات الإسلامية لا تصلح لممارسة السياسة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 فبراير 2014.

من المأمول أن تكشف الجماعة الإسلامية عن تفاصيل مثيرة عن انتفاضة أسيوط حين تفرغ من تأريخ مشوارها السياسي والجهادي منذ بداية نشأتها حتى اندلاع ثورة 25 يناير، وتنشره في مجلد ضخم يتضمن أخطاء الجماعة وإيجابياتها وتاريخ اغتيالاتها السياسية، بهدف عرضه على الرأي العام[121].

غير أن ربع القرن التالي لتلك الأحداث، والذي شهد تعاقب 9 محافظين على أسيوط – تولى ثلاثةٌ منهم حقيبة الداخلية: زكي بدر ومحمد عبدالحليم موسى وحسن الألفي– وتعاقب 5 وزراء على منصب وزير الداخلية، يشير إلى أن أسيوط تظل باستمرار كرة النار الدينية أو الطائفية التي قد تتدحرج يومـاً، لتسقط معها الكثير من الرؤوس.

---

[121] غادة محمد الشريف، "الجماعة الإسلامية" تكشف أسرارها وتاريخ اغتيالاتها، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 أكتوبر 2012.

جنس الإخوة

هؤلاء "الإخوة" الذين نحكي عنهم ليسوا شياطين، لكنهم أيضًا ليسوا ملائكة.

فالجنس عقيدةٌ سرية يدين بها كثيرون من الخليج إلى المحيط، ومن هؤلاء أشخاصٌ يبدو من سلوكهم الالتزام الديني، إلا إن كانوا في الخفاء، ومنهم أيضًا أفرادٌ ينتمون إلى جماعات وحركات دينية، ينتصرون علنًا على مغرياتٍ لا تنتهي، قبل أن تهزمهم سرًا الشهوة بالضربة الفنية القاضية.

الأكيد أن هناك من يطابق قوله فعله من حيث الالتزام وحسن الخُلق، لكننا نتحدث عن نماذج لا يمكن تجاهلها أصيبت بتشوهات خطيرة نتيجة التناقض بين كبت مستمر تحت شعار الالتزام، ورغبة مستعرة تلهو سرًا فتصنع ما تصنع!

و"جنس الإخوة" – إن صح التعبير، وبعيدًا عن السقوط في فخ التعميم– مادة دسمة وثرية تحبس الأنفاس وتثير الاستغراب وتدعو إلى الدهشة، لكنها في النهاية حقيقة واقعة بل وساطعة تستحق التأمل، فاقرأ وتأمل!

حاول الآن أن تركز كل أفكارك في مضمون السطور التالية؛ لأنها شهاداتٌ حية عن أشخاص يعيشون بيننا لكنِ عددًا منهم يصوب على الآخرين سهام التكفير ويطلق على مجتمعاتنا أوصافًا وألقابًا، لعل أبسطها أنها "جاهلية"، من دون أن يملك هؤلاء شجاعة المواجهة وجرأة النظر في المرآة.

هنا نضع المرآة في مواجهة هؤلاء "الإخوة"، وبالتحديد عند نقطة شديدة الحساسية وبالغة الدقة، ونعني بها الجنس.

ربما نستطيع في هذه الحالة أن نراهم بطريقةٍ أفضل، أو على الأقل ندفعهم إلى رؤية أنفسهم بصورةٍ أفضل.

تبدأ الحكاية من ميدان رمسيس.

وبالتحديد عند ناجي، بائع الصحف والمجلات القديمة الذي اعتاد لسنواتٍ افتراش أرض الميدان ببضاعته الرائجة، طالما أن هناك من يقرأ ويتصفح.

ففي إحدى الأمسيات الصاخبة، وبينما كنت أطالع "جديد" ناجي من المجلات الأجنبية القديمة، لاحظت شابًا ملتحيًا يرتدي جلبابًا تميل قامته إلى الطول، ينحني على ناجي هامسًا، وإذا بالبائع ينفعل بشدة لم أعتدها منه وينهر الشاب ويدفعه بيديه

طالبـاً منه الانصراف، لكن الشاب الملتحي بدا لحوحـاً، حتى إنه كرر المحاولة. غير أن صوت ناجي علا هذه المرة، الأمر الذي أثار انتباه المارة والواقفين، وأنا منهم.

سألتُ ناجي الذي تربطني به صداقة قديمة منذ أن "اكتشفته" فـي أحد أركان الميدان كبائع واكتشفني فـي دروب الحياة كزبون دائم، فإذا به يفاجئني قائلاً إن هذا الشاب طلب منه مجلات جنسية. زاد ناجي من مساحة فضولي فاستوضحته الأمر، فقال لي إن هذا الشاب الملتحي يأتي إلى الميدان بين الفينة والأخرى لتصفح المجلات الأجنبية، فإذا رأى صورًا عارية أطال النظر واستحب البقاء فـي المكان لفترةٍ طويلة، لكنه هذه المرة تجرأ فطلب من ناجي الحصول على مجلة إباحية إن أمكن. غير أن ما لا يعرفه هذا الملتحي عن ناجي الذي كان فـي أواخر الثلاثينيات من العمر أنه أكثر تدينـاً وتحفظـاً وأنه يمارس رقابة ذاتية على المجلات الأجنبية فيمنع تداول المجلات التي تتضمن صورًا عارية أو تلك التي يشعر بحاسته وخبرته كبائعٍ متمرس للصحف والمجلات القديمة أنها فاضحة فـي مضمونها.

رد ناجي الذي أفحم الشاب الملتحي لم يكن كافيـاً بأي حال، حيث شاهدت الأخير يحوم حول المكان ذات ليلة من ليالي رمضان 1421 هـ وذلك فـي منتصف ديسمبر 2000. ومرة أخرى وجدته يهمس فـي أذُن ناجي شارحـاً ومستعطفـاً. ولدى انصرافه، سألت ناجي عن الجديد الذي جعله يستمع إلى هذا الشاب بأناةٍ وصبر، فإذا به يقول لي إن أخانا الملتحي حكى له كيف أنه متزوج لكنه لا يستطيع مضاجعة زوجته إلا إذا شعر باستثارةٍ أو رأى صورًا توقظُ همته النائمة وتعيدُ إليه صبا الرغبة وشوق اللذة؛ ولذا فإنه يأمل فـي الحصول على مؤونة و"معونة" من تلك المجلات التي تشعل فـي نفسه رغبةً عارمة. نظرًا لشعور ناجي بالحرج من الموقف فقد تخلص منه بلباقةٍ، وقال له إنه سيرى ما يمكنه فعله لمساعدته فـي هذا الشأن، لكن ناجي القادم من قلب الصعيد والمقيم فـي ميت عقبة صارحني بقوله: "لن يجد عندي ما يريد".

حكاية هذا الرجل تقودنا إلى شخصية أخرى، رواها خالد البري، الذي خاض تجربة مع التيار الديني، بشأن سيرة الجنس وتدبيره فـي صفوف "الجماعة الإسلامية" التي انتمى إليها فـي شبابه. تلقى البري دروسه فـي أسيوط ودرس الطب فـي جامعتها وتخرج فيها طبيبـاً فـي تسعينيات القرن العشرين. وصل خالد بعد شهور من تجنيده إلى "أمير إخوة ثانوي" فـي أسيوط، ثم أصبح أحد خطباء الجماعة فـي كلية الطب التي تخرج فيها بعاصمة الصعيد.. والتطرف. غير أن قراره بعد سنوات بالتحول صحفيـاً وكاتبـاً دفعه إلى مراجعةٍ صريحة لمسيرته مع الجماعة.

الشاب الذي كان يحلم بزي الأطباء وبريقه، خاض تجربة مهمة مع "الجماعة الإسلامية" استمرت تسع سنوات، تنقل أثناءها من متعاطف إلى عضو، فمعتقل ثم متعاطف. يحكي خالد بسلاسة فـــي كتاب "الدنيا أجمل من الجنة.. سيرة أصولي مصري"[122] كيف تحول من مراهق، ينهي عام 1986 سن الرابعة عشرة، يحب صوت السورية ميادة الحناوي ويعشق أغاني عبدالحليم حافظ، إلى عضو بارز فـــي صفوف الجماعة، حتى أوصله نشاطه إلى السجن الذي خرج منه ليدرس الصحافة والإنثربولوجيا، منصرفـــًا عن ممارسة مهنة الطب.

وربما تندهش لما تطالعه فـــي الكتاب عبر فصوله الأربعة المعنونة: الهداية، الجنس، السجن، التمايز.

فـــي الكتاب الذي صدر قرارٌ من مجمع البحوث الإسلامية فـــي الأزهر بمصادرته قبل أن يُسمح بإعادة طبعه، يروي خالد كيف تعلم فـــي مدرسة الرهبان الفرنسيسكان، وهو يتذكر "الأُخت أوجنين" وهي تُسمع لهم سورة الحديد، لغياب مدرس الدين، وعدم تهاونها فـــي كسرة أو فتحة.

فـــي صباه، كان خالد البري الأضعف بدنيـــًا بين لاعبي الكرة فـــي الشارع، وبدا "الجنزير"، هدية أولى خطوات الاستقطاب الأصولي. "آلة سحرية" فـــي الخناقات. صاحبُ هدية الجنزير سيتلقى 70 عصا "مدًا" على قدميه فيما بعد عقابـــًا على خطأ تنظيمي، وسيُعتقل مرات.. آخرها امتد لسنوات طويلة، فـــي حين سوف "يُدمي" جسد "مثلي إيجابي" بالجنازير أصر على الصلاة إمامـــًا بها، فـــي واقعة شهيرة بأحد مساجد أسيوط.

فـــي شهادته عن الجنس فـــي صفوف "الجماعة" يحكي خالد البري كيف كان إعلانه الأول عن نفسه فـــي شارعه بأنه صار ملتزمـــًا إسلاميـــًا ووقوفه فـــي شرفة شقته فـــي الطابق الثاني ممسكـــًا ببندقية الصيد الخاصة به ومصوبـــًا إياها إلى مدخل العمارة المقابلة حيث كان جيرانه الأولاد والبنات يلعبون "صياد السمك"، حيث يقف لاعبان على مسافة نحو عشرة أمتار ويتقاذفان الكرة بينهما محاولين أن يصيبا بها لاعبي الفريق المنافس الموجودَين فـــي المسافة الفاصلة. ظل مصوبـــًا البندقية نحو المدخل حتى أصبحت الكرة فـــي مرمى التصويب، فأطلق رصاص البندقية، الأمر الذي جعل الفتاة التي ذهبت لإحضار الكرة تتسمر فـــي مكانها ثم تتراجع إلى الخلف.

كان تبرير البري لما فعله أنه يحول بين الشباب وبين الوقوع فـــي الخطيئة مبكرًا؛ لأن

---

[122] خالد البري، الدنيا أجمل من الجنة.. سيرة أصولي مصري، دار النهار، بيروت، 2000.

النظرة بريد الزنى. وقد حكى له جاره الذي يلعب معهم أنه يتعمد إلقاء الكرة بين سيقان الفتيات؛ كي تضطر الواحدة منهن إلى أن ترفع رداءها وتقفز لتفاديها، ويستطيع هو من ثم أن يرى ساقيها وملابسها الداخلية.

رأى البري يومها أن هذا أول منكر في الإسلام يتعين عليه تغييره.

غير أنه يعترف بعد سنتين من هذه الواقعة صار يقضي ساعات طويلة من الليل خلف النافذة يراقب هؤلاء الفتيات اللاتي يسكنّ أمامه، متحيناً الفرصة لكي يرى إحداهن تخلع ملابسها أو تنام فينحسر رداؤها عن ساقيها.

كان خالد البري يعتقد وهو في سن الرابعة عشرة أن الجنس أمرٌ نمارسه مع من لا نحب، أما من نحب فإن علاقتنا به يجب أن تسمو عن هذا الفعل المشين. وكانت "غزواته" الجنسية قبل ذلك لا تتجاوز التجمع في الخفاء مع أتراب الطفولة لمشاهدة صورة جنسية أو لمعاينة الأعضاء لتحديد الأكبر فيما بينها، إضافة إلى الاستماع إلى روايات مختلفة عن التجارب الجنسية الجريئة لبعض الأصدقاء. وحين أدرك أنه يأتي إلى الدنيا عن طريق الجماع أصيب بحالة من القرف الشديد والنفور من والديه، بعد أن تشاجر مع جاره الأكبر الذي أبلغه بذلك، فاتهمه بتعمد إهانته.

بعد فترةٍ وجيزة من التزامه، امتنع عن مشاهدة التليفزيون الذي يعرض صورًا لفتياتٍ غير مستترات، الأمر الذي يحرك الشهوة ويحض على المعصية. وحتى سن الخامسة عشرة لم يكن قد احتلم من قبل، وكان هذا يشكل له هاجساً، خوفاً من أن يكون ذلك علامة على ضعف ذكورته. وحين احتلم للمرة الأولى كاد يطير فرحاً وحكى لكل الأصدقاء كأنه خاض تجربته الجنسية الأولى. غير أن هذا الفرح لم يدم طويلاً؛ إذ صار الأمر مرهقاً حين يصحو لصلاة الفجر محتلماً في برد الشتاء، فيضطر إلى الاغتسال قبل الذهاب إلى المسجد.

وعلى رغم أن الاحتلام عملية فسيولوجية تتم لتفريغ شحنات جنسية مخزونة وهو ظاهرة طبيعية تختلف باختلاف الأفراد والحالات والمسببات، فإن خالد البري بدأ يكره الاحتلام كرهاً شديدًا، ولجأ إلى حل رآه خلاصاً له من ذلك المأزق: العادة السرية!

فقد صار يمارس الاستمناء قبل الاستحمام في وقتٍ اختاره، حتى لا يحتلم ويضطر للاغتسال في وقتٍ لم يختره، لكن العادة السرية نفسها جعلته يشعر بالذنب وعمّقت كراهيته للجنس وإحساسه بالضعف إزاءه.

ثم ازداد الأمر سوءاً، فأمسى حين يحتلم يرى نفسه يمارس الجنس مع محارمه البعيدات أو

عجائز دميمات.

إن الحالة الجنسية للشباب تشبه عادةً حالة الإبريق الذي يغلي على نارٍ موقدة، فإن سددته وأحكمت سده فجَّر البخار المحبوس. وهذه حال من يحبس نفسه على شهوته وينطوي على أوهام غريزته، من دون أن يحاول حتى التسامي واستثمار طاقته في نشاطٍ بدني أو ذهني يحتوي الجسد الفوَّار. ويكفي شعور المرء بأنه يمارس تلك العادة سرًّا وخفية.

وفي قديم الزمان كانت تلك العادة تُسمى عند العرب "جلد عُميرة"، وهذا لأنهم يُكنون عن الذكر بعميرة. يقول الشاعر:

إذا حللت بوادٍ لا أنيس به... فاجلد عُميرة لا عار ولا حرج

وقال آخر:

إذا امتحنت بعدم أو بليت به... فاجلد عميرة حتى تنقضي المحن

ويعكس هذا نظرة العرب إلى الاستمناء، فلا بأس به للمضطر. وقد عبر شاعر عن رأي الفقهاء في تلك العادة قائلاً:

وكذا ابن حنبل جاز جلد عميرة... في خلوةٍ عند اشتداد غرام

وكان خالد البري يقول لنفسه في تلك الفترة: لو أن الله لم يخلق فينا الرغبة الجنسية لضمنت الجنة!

وهكذا صمم على كسر شهوة النساء ولجأ إلى الحل الإسلامي: الصوم.. وزاد من جرعة الصيام حتى بلغ ما يصومه أسبوعيًا خمسة أيام، فكسر جزءًا من شهوته وكثيرًا من صحته!

تعلم الرجل من دروس الجماعة أنه من غير المستحب أن ينظر المرء إلى عورة نفسه، كما ينبغي عدم لمس العورات باليد اليمنى صونًا لتلك اليد عن لمس العورات. أحس البري أن عدم النظر إلى العورة قطعًا صعب من الناحية العملية، لكنه حاول فعل ذلك قدر استطاعته. أما عدم لمس العورة باليد اليمنى فقد اعتاد عليه سريعًا، ليس فقط في الاستنجاء والاغتسال، ولكن في ممارسة العادة السرية أيضًا.

وسرعان ما أثرت فيه تلك الترتيبات والمستحبات والمكروهات في أمور يومية خاصة لم يكن معتادًا على التفكير فيها قبل ممارستها لكنه صار أكثر وعيًا بتلك العورة. يتساءل كيف تبدو في البنطال، ويخشى الانتصاب في وقتٍ ما، فيصاب بالحرج ويمتنع عن

ارتداء البناطيل الضيقة. ولجأ إلى ارتداء قمصان طويلة فوق البنطال لتغطية تلك العورة. ثم صار يرتدي قطعتين داخليتين سفليتين واحدة فوق الأخرى لإحكام السيطرة على تلك العورة.

شيء شبيه بذلك نجده في نصائح د. علي مدكور أستاذ المناهج وطرق التدريس بجامعة القاهرة التي أوردها في كتابه "التربية الجنسية للأبناء"، حيث يشدد على ضرورة ارتداء الملابس الخفيفة الواسعة التي تقلل الاحتكاك بالأعضاء التناسلية أثناء النوم، وعدم النوم على البطن، والعشاء المبكر الخالي من اللحوم الكثيرة والتوابل، والاستحمام بالماء البارد يومياً!

كان "الإخوة" ينبهون خالد البري إلى ضرورة التعامل بحذر مع الفتى الأمرد الذي لم تنبت له لحية بعد؛ إذ ينبغي عم احتضانه عند المصافحة مثلما كانوا يفعلون عادة مع أي "أخ". كذلك ينبغي عدم الاختلاء به ولو في درس القرآن. وكان بينهم فتى أمرد يصغرهم بسنوات، فصار البري يتجنب التعامل معه ولا يبتسم في وجهه. وفي حمام السباحة لاحظ أن أحد "الإخوة" يتعمد ملامسة هذا الفتى الأمرد واحتضانه بطريقةٍ مريبة وهو يعلمه السباحة، فأيقن أن "الإخوة" محقون وأن عليه تجنب الصبيان المردان أيضاً وليس الفتيات فقط.

الغريب أن كل هذه الإجراءات، وإن خففت من حدة الرغبة الجنسية لدى البري، فإنها جعلته يُستثار لأتفه الأسباب. وقد وصل مرة إلى الإثارة الكاملة من ملمس الماء على جسده وهو يستحم!

وهكذا تختلط الأفكار والرؤى والرغبات، ما بين حملات منع الاختلاط من الشارع إلى الجامعة، ومتعة قراءة كتب التراث والدين التي تتحدث عن الجنس، و"التكبير أثناء القذف"، وهلم جرًا.

إذ يشير الأصولي السابق إلى اهتمام "الإخوة" بتداول وقراءة كتب من عينة "تحفة العروس"، وهو أحد الكتب السلفية التي تتحدث عن أحكام الجماع وتصف الطريق إلى السعادة الجنسية بين الأزواج من خلال حكايات من أيام "السلف الصالح".. حكايات عن كيفية وصول المرأة إلى أن تجعل زوجها يبلغ ذروة نشوته من دون مخالفة القرآن والسُنة. كذلك كان "الإخوة" يتداولون فيما بينهم كتاباً آخر عنوانه "كيف تسعدين زوجك".

بطبيعة الحال، كان "الإخوة" يجدون متعة في مناقشة أحكام الجماع والتي تزخر بها كتب الفقه الإسلامي. أما المرأة فهي في نظرهم من جنود إبليس وهي من حبائل الشيطان. لا عجب إذاً أن تكشف دراسة بعنوان "الفتوى الضالة عن الإخوان والسلفيين"،

أعدها د. سيد زايد، عضو لجنة الفتوى بالأزهر الشريف، أن تلك الفتاوى رأت في المرأة مخلوقــاً غريبــاً، لم يُخلق إلا للجنس فقط، وأن صوتها وشكلها وخروجها من بيتها عورة، وبعضها ذهب إلى أن كلها عورة.

وقالت الدراسة – التي تناولت 51 فتوى خلال حُكم الرئيس المعزول محمد مرسي– إن الإخوان والسلفيين أجازوا في فتاواهم زواج الفتاة في سن العاشرة، حماية لها من الانحراف، وحرّموا عليها أن تأكل بعض الخضروات، أو ملامسة الخيار والموز. وأضافت أن تلك الفتاوى اعتبرت نزول المرأة البحر زنى – حتى لو كانت محجبة– لأن البحر من وجهة نظرهم ذكر، وبدخول الماء إلى أماكن حشمتها تكون المرأة زانية ويقع عليها الحد، كما أن تشغيلها التكييف في غياب زوجها حرام؛ لأنه يعطي إشارة للجيران بوجودها في المترل، ويستطيع أحد الجيران أن يزني بها– حسب الفتاوى.

الأغرب من ذلك أن تلك الدراسة كشفت أن أصحاب تلك الفتاوى طالبوا بإصدار قانون يبيح للمرأة المطلّقة شراء عبد، ولا يدفع مهرًا ليتزوجها[123].

يقول د. نصر حامد أبو زيد: "هل نحن إزاء خطاب ديني؟ مغالطة أن نقول ذلك. بل نحن إزاء تخلف قد يتوسل لغة الدين أو لغة السياسة أو لغة الاجتماع والاقتصاد. لكنه في الحقيقة خطاب تخلف يكرس أزمة بقدر ما يعكسها، وهو ليس خطاب تخلف فقط، ولكنه خطاب إرهابي معتدٍ يمارس ضد المرأة كل صنوف الاعتداء التي وجدناها في حادث فتاة العتبة والمعادي"[124].

ولا بأس من التذكير أيضــاً بما جرى لنساء التحرير ومجلس الوزراء.

يروي لنا خالد البري كيف جمعته الظروف فــي تلك الفترة بفتاةٍ من أصدقاء الأسرة نهارًا كاملاً فوجد نفسه غير قادر على استبعاد فكرة أن يضمها من الخلف وهي تتصفح الكتب الموضوعة على رفوف المكتبة. وحتى لا تعرف ما كان يدور داخله من صراع، أخذ يقترب منها وهي جالسة، ويسألها قائلاً: لماذا لا ترتدين الحجاب، إنك الآن كبيرة! فيما هو يضع يده على عنقها متظاهرًا بأنه يخنقها تأديبــاً لها، متحسســاً متعة أنه يلامس جسدها ويقترب منه.

من الواضح أن الجنس كان يمثل إغراء المحرومين الذين فــي ظل الجماعة سيكونون

---

[123] عيد عبدالجواد، فتاوى الإخوان: نزول المرأة البحر "زنى" ولمس الموز "حرام"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة 15 نوفمبر 2013.

[124] د. نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004.

قادرين على الزواج بشروط ميسرة مثلما كانت عادة السلف الصالح، فالإسلام يحث على الزواج المبكر بهدف الإعفاف في الإطار المشروع وإشباعاً للغريزة وصوناً من الانحراف والوقوع في الرذيلة.

الغريب أن "الجماعة" اعترضت يوماً على تنفيذ حكم الإعدام في ستة أفراد اغتصبوا فتاة في مصر، زاعمين أن النظام العلماني الجاهلي هو الذي اغتصب تلك الفتاة وليس مجموعة المغتصبين، على أساس أن المجتمع أصبح إباحياً ويسمح للفتيات بالتبرج كما يعرض أفلاماً تثير الغرائز!

ومن هنا يمكن فهم سبب حرص "الجماعة" على منع الاختلاط في الجامعة، ولو كان السبيل إلى ذلك القوة والعنف. ولا زلت أذكر المرة الأولى التي زرت فيها مبنى كلية دار العلوم في مطلع ثمانينيات القرن العشرين لمتابعة إحدى المحاضرات، فوجدت "الإخوة" ينظمون الدخول بحيث لا يدخل الشباب من باب تدخل منه الفتيات، بالرغم من عدم وجود تزاحم عند المدخل، وكأن هذا يضمن عفة فتيات الكلية. وفي المدرجات، كان المشهد أوضح، فقد تم الفصل بين الفتيات الجالسات في الجانب الأيمن والشباب الجالسين في الجانب الأيسر.

ويروي خالد البري كيف ضربت "الجماعة" أحد "الإخوة"؛ لأنه شاذ جنسياً، بعد أن حاول ممارسة الجنس عنوة مع "أخ" صغير داخل مسجد. وقد عُثِرَ على هذا "الأخ" الشاذ مقتولاً بعد سنتين ولم يُعرف الجاني!

وعلى الرغم من أن البري كان في تلك الفترة يصوم خمسة أيام أسبوعياً، فإنه يعترف باستمرائه المعصية فيما يخص الجنس. والمعصية هنا تعني الوقوف ساعاتٍ طويلة خلف النافذة لمراقبة بنات الجيران، حتى صار خبيرًا بعادات جيرانه اليومية لكثرة ما راقبهم.. يعلم وقت خروجهم ودخولهم وكراسيهم المفضلة وألوان ملابسهم الداخلية، ويحدد أفضل المواعيد لمراقبة مختلف البيوت في كل الاتجاهات. والمعصية تعني أيضاً تحيُن فرصة عدم وجود أحد في المترل لمشاهدة التليفزيون أو البحث عن الصفحات الساخنة في الروايات التي كانت أسرته تملك عددًا كبيرًا منها.

أراد البري أن يقضي على الجنس فصار هاجسه، حتى صار يشعر بالاستثارة حين يستمع إلى الآيات الكريمة التي تحكي عن قصة النبي يوسف مع امرأة العزيز. هكذا صار يعتقد أنه أسوأ إنسان على وجه الأرض، ويعزو كل ما يحدث له من مشكلات إلى معاصيه، وإليها يعزو عدم قدرته على استذكار دروسه.

ويروي سامح فايز، وهو شابٌ آخر انتمى في صباه إلى جماعة الإخوان المسلمين، قصصاً

إضافية عن الصراع النفسي داخله بين غريزته والقيود التي فرضتها الجماعة عليه؛ إذ يحكي عن الحُبِّ العذري الأول الذي عاشه وهو في الصف الخامس الابتدائي، تجاه زميلته في المدرسة، حتى عوقب ضمن باقي زملاء صفه الدراسي بعد شكوى والد الفتاة لإدارة المدرسة من أن أحدهم دس خطابـــا غراميـــاً في حاجياها. كان العقاب الجماعي بضرب جميع تلاميذ صفه الدراسي على باطن القدم. "استمر هذا التعذيب لما يقارب الساعة؛ تم تعذيبنا وكأننا زنينا بالفتاة في ميدان عام ثم قتلناها وقطعناها إربـــاً وحرقناها ومن ثم ألقينا بثراها في الهواء؛ لم يكن أكثر من مجرد خطاب"[125].

ظل سامح فايز طريح الفراش في مترله لمدة أسبوع، لا يقوى على السير على قدميه، "ولأكثر من أربع سنوات ظللت أعاني ألمـــاً في قدمي وظهري كنتيجة لهذا التعذيب الهمجي. إثر تلك الحادثة تكوّن لديذ رعب من كل ما له علاقة بالحُبِّ والفتيات"[126].

بعد تلك الحادثة ببضعة شهور، دخل سامح فايز عالم الإخوان المسلمين؛ في هذه الدائرة تعلم أنه "حتى تكون أخـــاً ملتزمـــاً، من أولياء الله، فعليك أن تنبذ رغبتك في المرأة؛ أنت محرمٌ عليك حتى مجرد التفكير فيها، وإن حدث فأنت إذاً صاحب عقيدة مشوبة يجب مداواها"[127].

كان طبيعيـــاً أن يعيش هذا الفتى صراعـــاً نفسيـــاً وجسديـــاً حين عرف بعد الحادثة السابقة بأربع سنوات جارة له أطلق عليها في الكتاب اسم "سارة"، كان يتلمس فيها شيئـــاً ما، خشي أن يكون حُبـــاً. كانت هواجسه تصور له بأنه سيترل عليه عقاب من السماء لحظة اقترابه من أي فتاة. ورغم أن "سارة" صارحته بحبّها له، فإهكلماته خذلت قلبها حين قال لها إنه لا يحبها.

"حدث الصدام بين دين الإخوان ودين الحُبِّ، فكيف لي أن أرى الحبيبة ذنبـــاً يجب التوبة منه، وأن أرى المرأة معصية تسير على الأرض؟"[128]. ويمضي سامح قائلاً: "حاولت أن أحدث بعض إخوتي داخل دائرة الإخوان في مسألة الحُبِّ وما يختلج صدري من رغبات، لكن تلك المحاولات لم تكن ذات فائدة. فالمسألة دائمـــاً ما تنتهي بالتأكيد على ضرورة الصبر وغض البصر وتجنب التفكير في مثل تلك الأشياء التي لن تكون عاقبتها سوى غضب الرب في الدنيا والآخرة"[129].

---

[125] سامح فايز، جنة الإخوان: رحلة الخروج من الجماعة، دار التنوير، القاهرة، 2013، ص 90- 91.

[126] المرجع نفسه، ص 91.

[127] المرجع نفسه.

[128] المرجع نفسه، ص 96.

[129] المرجع نفسه.

والنتيجة؟

"تحول الضغط في دائرتي داخل الإخوان إلى انفجار في دائرتي السرية، وأدركت عوالم أخرى أعطتني إحساسـاً باللذة. لم أكن أعرف إن كان شبيهـاً بإحساس الجنس أم لا؟، غير أنه إحساس كان يُشعرني بالمتعة. سمعت بعض الأصدقاء في مدرستي يتحدثون عن هذا الأمر الذي يأتيه المراهق عن طريق مداعبة حيوانه فيثار ليصل إلى ذروة من اللذة لا تقارنها لذة؛ أتيت هذا الأمر مرة وأخرى ومرات، ومع أنني كنت أجلد ذاتي كل مرة أمارس فيها تلك العادة – التي لا أعلم لماذا سموها بـ"السرية" رغم أن مراهقي البشر جميعـاً يمارسونها– فإنني كنت أعود فآتيها، حتى أضحت من كثرة إتياني مسألة حياتية عادية! بيد أني لم أنتبه إلى أن تلك العادة كانت في كل مرة آتيها تقتل بقايا هذا الحُبِّ العذري بفعل الإحساس اللانهائي بالذنب، وكانت تحيل المرأة في نظري إلى أداة للجنس فقط، فالمرأة خُلقت كي نمارس – نحن الرجال– الجنس معها؛ هي فقط وعاء للذة"[130].

عاش سامح فترة عصيبة كمراهق؛ خاصة أنه كان من المستحيل أن يجمعه حوار مع أحد الإخوة ليصارحه بمعضلة صراعه مع رغبات جسده. زاد ارتباطه بهذا العالم السري كبديل عن المرأة المحرمة "كنت أثار من أي أنثى تسير أمامي، مهما كنت سنها، ومهما كان جمالها، فلا معيار للجمال والقبح عندي، فالنساء كلهن جميلات طالما يقدرن على ممارسة الجنس. احتل هذا حياتي السرية، واحتلت التوبة من هذا الأمر حياتي العلنية في دائرة الإخوان، فكنت أداعب حيواني ليلاً فأفرغ شهوتي ومن ثم أغتسل وأتوضأ وأصلي ركعتَي التوبة مستغفرًا الإله من تلك الكبيرة التي حتمـاً ستقودني إلى النار"[131].

لم يكن سامح فايز في هذا الصراع وتلك الصدمات سوى مثال آخر في طابور طويل، يشمل أيضـاً خالد البري.

فـي فترة السجن، لمح خالد زميل الزنزانة يمارس العادة السرية تحت الغطاء، فـي حين كان قد علم قبل دخوله السجن أن أول من دعاه إلى الالتزام مع الجماعة الإسلامية شاذٌ جنسيـاً، فتساءل فـي نفسه إن كان يمارس الشذوذ فـي السجن أيضـاً.

كلمة الشذوذ وردت أيضـاً في كتاب آخر لعضو سابق في الجماعة الإسلامية في مصر. يقول ماهر فرغلي إن السجناء من الإسلاميين كانوا يمدون الحبال – المصنوعة من الملابس الداخلية وأكياس البلاستيك– بين الزنازين لتبادل الرسائل، بالرغم من حملات التفتيش داخل

---

[130] المرجع نفسه، ص 97.

[131] المرجع نفسه، ص 98.

السجن. غير أن السجناء فوجئوا لاحقـاً بأن "أمراء العنابر" كانوا يفتشون الرسائل ويقرأونها، و"قال لنا أكثر من مسؤول وأمير إنهم وجدوا أن أكثر من ترسل إليهم الرسائل والهدايا هم من صغار السن من إخوتنا ووجدوا رسائل غرام، وأنا لا أفسر ذلك بهذا الشكل أبدًا، ولكن تفسيري أن مثل هذه الرسائل تعبر عن حالة من الحرمان"[132].

ويضيف ماهر فرغلي أن رسائل كثيرة من هذا النوع "قد فُسرَتْ على أنها حالات من الارتباط والتعلق والعشق بين الأقران ولم تُفَسَر على أنها حالة من حالات الاحتماء واللجوء إلى الصداقة في المحنة والارتباط الأخوي"[133].

وهكذا صدرت قرارات من "أمراء السجن" بمراقبة الصادر والوارد من الرسائل المتبادلة داخل السجن، ومنع الهدايا المتبادلة إلا في الأعياد والمناسبات الرسمية للجماعة الإسلامية!

ويشير فرغلي إلى أنه بالرغم من اهتمام الجماعة الإسلامية بأفرادها الذين هم في سن المراهقة باعتبارهم أبطالها وتقديمها لهم في المجال العسكري وتقديسهم ونسج الأساطير حول شجاعتهم في الأعمال القتالية، فإن الجماعة داخل السجون سيطرت عليهم سيطرة تامة وأحاطتهم بسياج من الحرص الزائد، تحت مزاعم الحفاظ عليهم من أفكار الجهاديين والتكفريين، وتحت مزاعم خطورة الوضع في الأماكن المغلقة.

وهكذا أخذ "الأمراء يراقبون رسائلهم ويسمونها رسائل الغرام"[134].

ويحكي ماهر فرغلي حكاية تستحق الانتباه إليها؛ إذ يقول:

"أذكر أن أحدهم من محافظة سوهاج رأيته يلبس سترتين في عز الحرِّ من قماش الكتان السميك ويلبس بنطلونين، فسألته، فقال لي:

- الأخ المسؤول هو الذي نبَّه علينا بذلك.

قلت:

- ألاّ يخلع أحدكم قميصه أمامنا ويبدو عريانـاً فهذا شيء طبيعي، وألاّ يبدي جسده

---

[132] ماهر فرغلي، الخروج من بوابات الجحيم.. الجماعة الإسلامية في مصر من العنف إلى المراجعات (مشاهدات من الداخل)، مركز الدين والسياسة للدراسات: الرياض، دار الانتشار العربي: بيروت، 2012، ص 202.

[133] المرجع نفسه، ص 202.

[134] المرجع نفسه، ص 203.

فهذا وارد، ولكن أنت بهذه الطريقة شاذ"[135].

ويزيد ماهر فرغلي على لك بالقول إن "أمراء العنابر" أخرجوا بابًا من الفقه يُسمى سد الذرائع "وجعلوا لأي شاب صغير السن مكانًا محددًا للنوم بجوار أخ أمير أو متزوج، بل فرضوا عليه أن يخيط غطاءه كشوال أو عباءة ليدخل فيها ساعة النوم، وكذلك ألا يقعد ساعة الطعام بجوار من هو في سنه".

ومع تحسن الأحوال في السجون "استطاع الأمراء أن يجعلوا هناك عدة غرف لهؤلاء، سموها غرف الشريحة، يسكن فيها من هم في عمر 16 إلى 25، شرط أن يعرفه المسؤولون الأمراء وأن يكون جذابًا وفاتنًا، وإلا فليس هناك داعٍ لعزله في غرف الشريحة ومراقبة رسائله وأحلامه!!"[136].

إن حديث ماهر فرغلي وخالد البري عن العلاقات المثلية يُذكّرنا بما ورد في كتاب الراحل محمد جلال كشك الذي أفرد مساحة كبيرة للحديث عن غلمان الجنة بوصفهم وسيلة للاستمتاع الجنسي لمن عف وتطهر في الدنيا[137].

وحديث الشهوة له إغراؤه وبريقه حتى بالنسبة لكبار العلماء والمشايخ، مثلما هي الحال بالنسبة للشيخ يوسف القرضاوي الذي لا يرى بأسًا في الجنس عبر الفم؛ إذ قال في فتوى له:

"إن المرأة لو قبّلت فرج زوجها ولو قبّل الزوج فرج زوجته هذا لا حرج فيه، وإذا كان القصد منه الإنزال فهذا الذي يمكن أن يكون فيه شيء من الكراهة، ولا أستطيع أن أقول الحرمة لأنه لا يوجد دليل على التحريم القاطع، فهذا ليس موضع قذر مثل الدبر، ولم يجئ فيه نص معين إنما هذا شيء يستقذره الإنسان، إذا كان الإنسان يستمتع عن طريق الفم فهو تصرف غير سوي، إنما لا نستطيع أن نحرمه خصوصًا إذا كان برضا المرأة وتلذذ المرأة".

ونسب البعض إلى القرضاوي أمورًا أخرى، منها أنه لا يرى بأسًا في تصوير العلاقة الجنسية بالفيديو مادام الشريط خاصًا بالزوجين أيضًا، فالمتعة في رأيه من أهم أهداف الزواج. والقرضاوي ليس الوحيد الذي تحدث في مثل هذا الموضوع.

---

[135] المرجع نفسه، ص 203.

[136] المرجع نفسه، ص 203– 204.

[137] محمد جلال كشك، خواطر مسلم في المسألة الجنسية، ط 3، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، 1992.

قال ابن عابدين – الحنفي- في "رد المحتار": "سأل أبو يوسف أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته وهي تمس فرجه ليتحرك عليها هل ترى بذلك بأساً؟ قال: لا، وأرجو أن يعظم الأجر".

وقال القاضي ابن العربي – المالكي-: "قد اختلف الناس في جواز نظر الرجل إلى فرج زوجته على قولين: أحدهما: يجوز: لأنه إذا جاز له التلذذ فالنظر أولى.. وقال أصبغ من علمائنا: يجوز له أن يلحسه – الفرج- بلسانه".

وقال في "مواهب الجليل شرح مختصر خليل": "قيل: لأصبغ: إن قوماً يذكرون كراهته: فقال من كرهه إنما كرهه بالطب لا بالعلم، ولا بأس به وليس بمكروه، وقد روي عن مالك أنه قال: "لا بأس أن ينظر إلى الفرج في حال الجماع"، وزاد في رواية: "ويلحسه بلسانه".

وقال الفناني – الشافعي-: "يجوز للزوج كل تمتع منها بما سوى حلقة دبرها، ولو بمص بظرها".

وقال المرداوي – الحنبلي- في "الإنصاف": "قال القاضي في "الجامع": يجوز تقبيل فرج المرأة قبل الجماع، ويُكره بعده.. ولها لمسه وتقبيله بشهوة، وجزم به في "الرعاية" وتبعه في "الفروع" وصرح به ابن عقيل".

والحكاية تطول وتمتد من قصص اللواط إلى هتك الأعراض والجماع بالإكراه وأحياناً قبل انتهاء مدة العدة، كما حدث في حالاتٍ كثيرة وموثقة لنساء كن من ضحايا بعض "الإخوة".

ومن كواليس مفاوضات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة في 1978، أن الرئيس السادات طالع تقريرًا عالي التصنيف من ملفات وكالة الأمن القومي الأميركي NSA المصنفة تحت بند "منتهى السرية" كسرت معلوماته جمود تأزم عملية التفاوض بمنتجع كامب ديفيد الرئاسي الشتوي بمحمية كاتوكتن بمقاطعة فريدريك كاونتي شمال وسط ولاية مريلاند بالقرب من مقر قيادة NSA في منطقة "فورت ميادي".

وطبقاً للوقائع المثيرة طلب الرئيس الأميركي جيمي كارتر من الأدميرال بوب راي إينمان المدير التاسع لوكالة الأمن القومي الأميركي NSA (1977 – 1981) موافاته بمعلومة مصرية ذات طابع كوميدي ساخر؛ لاستخدامها سياسياً في تلطيف الجو المتأزم مع الرئيس السادات المعروف عنه عشقه لممارسة السياسة الناعمة الممزوجة بالنكات اللاذعة أحياناً والأمثال الشعبية المصرية التقليدية والمعلومات غير التقليدية.

فما كان من الأدميرال إينمان أن أحضر لمقر المفاوضات في منتجع كامب ديفيد ملفـاً حديثـاً صُنِّفَ تحت بند "سري للغاية" عن اكتشاف NSA خلية سلفية متشددة سعت لقلب نظام الحكم بالقاهرة بالقوة المسلحة وخططت وقتها لتنفيذ عمليات إرهابية ضد المنشآت المصرية الحيوية.

وعندما سأله الرئيس كارتر عن محتواه،أبلغه إينمان أن بالملف معلومات غير اعتيادية عن تلك الخلية الدينية بالذات، حيث كان مؤسسها، واسمه الحركي "سالم"، شيخـاً سلفيـاً اعتاد ممارسة اللواط مع بعض الشباب المنضم حديثـاً إلي الخلية، بزعم مسه من سفلية – جنية– عذراء قتلتها قوات الأمن المصرية في جنوب صعيد مصر.

وأن سالم حكي لبعض شباب خليته ممن مارس معهم الشذوذ أن تلك الفتاة واسمها "الشيخة سميحة" قُتِلت عشية عرسها دون إتمام مراسم زواجها، وأنها تظهر له ثم تلبسه وأثناء ذلك تكلفه بالعمليات الجهادية مقابل طلبات خاصة تأمره بتنفيذها، وإلا ستؤذيه شخصيـاً ثم ستشي بخليته إلي رجال الأمن.

المثير ساعتها أن أحد شباب الخلية الجدد كان عميلاً حمل الجنسية المصرية دفعت به وكالة الأمن القومي الأميركي للانضمام للخلية السلفية النشطة لكشف أعضائها وخططهم قبل أن يُقدموا علي تنفيذ عمليات نوعية دون علم الأجهزة المصرية من شأنها تهديد حياة الرئيس السادات.

فوجئ الشاب العميل – الذي كان وسيمـاً ذا مواصفات جسمانية خاصة– بعدما قبل بالخلية، بالشيخ سالم أمير الجماعة يأمره بجدية في إحدى الليالي الصيفية الحارة بصوت نسائي غريب أن يمارس معه الشذوذ دون أسئلة.

وعندما رفض الشاب العميل الطلب زعم سالم أن "الشيخة سميحة" حضرت ولبسته وأنها علي وشك نقل أول تكليف جهادي إليه، وعليه تنفيذ طلبها والانصياع دون أسئلة لأوامرها باللواط بالشيخ سالم، من أجل نيل بركتها مع تكليف العملية الجهادية.

في هذه الأثناء، أعجب الرئيس جيمي كارتر بالموضوع الذي أثاره لغرابته ووجدها فرصة لدعوة الرئيس السادات، حيث أطلعه علي معلومات وكالة الأمن القومي الأميركي NSA عن قصة "الشيخة سميحة" وأمير الجماعة الشيخ سالم السلفي الشاذ جنسيـاً في مصر.

ومثلما توقع الرئيس الأميركي، فقد انخرط الرئيس السادات – الذي حضر وقتها متجهمـاً غاضبـاً– في الضحك، ونجح كارتر ليلتها بامتياز في كسر جمود المفاوضات في

كامب ديفيد وإعادة السادات إلي مائدة الحوار وإقناعه بالعدول عن الانسحاب[138].

ولقد اهتزت صورة هؤلاء بعد عرض قناة "الفراعين" تسجيل فيديو منسوبـًا لرشاد عبدالغفار محمد شيحة، أمين حزب الحرية والعدالة في وادي النطرون، في وضع مخل مع فتاة تونسية[139]، وهو ما نفاه شيحة تمامـًا، قائلاً "إن الصورة المشوشة وغير الواضحة في الفيديو تشبهني وجهـًا ولكنها تخالفني صوتـًا وجسمـًا".

ثم تعرض ممثلو التيار الديني لضربة قوية، بعد إدانة الشيخ علي ونيس عضو مجلس الشعب السابق عن حزب النور السلفي، إثر ضبطه بصحبة فتاة في وضعٍ مخل داخل سيارة خاصة، على الطريق الزراعي السريع في طوخ، والحكم عليه غيابيـًا بالحبس سنة مع الشغل – خُفِفتْ لاحقـًا إلى 3 أشهر[140]– وكفالة 1000 جنيه لوقف التنفيذ في تهمة الفعل الفاضح، و6 أشهر– خُفِفتْ لاحقـًا إلى شهر– وكفالة 500 جنيه لتعديه على أفراد القوة التي ضبطته[141].

وفي مؤتمر صحفي عقده صلاح عبدالمقصود وزير الإعلام الإخواني في مقر الوزارة بماسبيرو، قالت له داليا أشرف مراسلة قناة "النهار": "أنت تتحدث عن تطوير شكل الشاشة في التليفزيون المصري دون أن نرى أي تطوير حقيقي في نوعية العمل الإعلامي في ماسبيرو"، فرد عليها قائلاً "تعالى وأنا أوريكي فين التطوير".

قبلها بأيام، كانت قد سألته صحفية في مركز حقوقي "أين حرية الصحافة"، فأجابها بالتعبير السوقي المبتذل في الشارع المصري: "تعالي وأنا أقولك فين"[142].

زلة لسان الوزير الإخواني في رده علي صحفيتين أحرجتاه، لم تكن تعبيرًا عن اشتهاء، وإن كانت كبتـًا جنسيـًا، وإحساسـًا بالضعف والعجز يعوضه صاحبه في استعراض

---

[138] توحيد مجدي، "الشيخة سميحة" التي أنقذت مفاوضات كامب ديفيد، موقع "أخبار حصري" الإكتروني، 23 أكتوبر 2014.

[139] فضيحة رشاد عبدالفتاح أمين حزب الحرية والعدالة في وضع مخل داخل شقة، موقع Dailymotion الإلكتروني.

[140] عبدالحكيم الجندي، تخفيف الحكم على "ونيس" إلى الحبس 4 أشهر، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 نوفمبر 2012.

[141] عبدالحكيم الجندي، الحبس 18 شهرًا لـ"ونيس" و6 للفتاة في واقعة "الفعل الفاضح"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 يوليو 2012.

[142] محمد طه، للمرة الثانية: تصريحات وزير الإعلام تثير أزمة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 إبريل 2013.

يهين به من انتصرتا عليه.. إهانة في خيال مريض[143].

وفي عهد حُكم الإخوان المسلمين، رأينا أحد مشايخ الفضائيات، عبدالله بدر يُحكم عليه بالسجن لمدة سنة عقاباً له على واحدة من وصلاته التي اعتدى فيها لفظياً على الفنانة إلهام شاهين.

خيالاته لا تفرق بين مجال الفن /السينما والواقع... ولم ير في النجمة الشهيرة سوى وضع الاشتهاء وسألها "كم واحد اعتلاكِ؟".

استعراض رجل مهزوم، يحتمي بمنصته ويتصور أنه يضغط على نقطة ضعف ستتدارى هي خجلاً من فضحها[144].

على هذا النسق، رأينا عددًا من نجوم التطرف مهووسين بالكلام عن الجنس والانشغال الحاد بجسد المرأة، حتى يكاد يتصور المشاهد العادي أن النساء يسرن في الشوارع بالبكيني، وأنه لا بدَّ من حرب أخلاقية.. أو أن أصل الفساد والاستبداد خروج المرأة من البيت والحل حبسهن جميعاً في مستعمرات عقاب.

إنه الجنس، محرك الأفكار والعقول في المجتمعات المحافظة، ومجازاته هي الأكثر انتشارًا في السياسة من ركوب السلطة إلى وصف فعل سياسي فاسد بالعهر.. إلى آخر تشبيهات الاستبداد بالفعل الجنسي.

اتسق السلفيون مع أنفسهم، عندما احتشدوا من أجل وقف برنامج "الراقصة" على قناة "القاهرة والناس"، عندما لم يجدوا شيئاً في جبال الهموم التي تحيط بمصر من كل جانب سوى برنامج يتكلم عن الرقص الشرقي. لم يجد من تصفهم جماعات إسلامية أخرى بأنهم "جماعة فقه الحيض والنفاس"[145] شيئاً من قضايا السياسة والتنمية وحل الأزمات المجتمعية والاقتصادية المختلفة يستأهل احتشادهم، واهتمامهم، وتركيزهم، لكنهم وجدوا البرنامج المقصود أحق، بالطبع، بالاهتمام والاحتشاد والتركيز!

هذا ما فعله كبيرهم في مناسباتٍ عدة.

تماماً مثل عربة طائشة، صدم قياديٌّ سلفي المجتمع المصري في 2014.

---

[143] وائل عبدالفتاح، الوزير والجنس، موقع "التحرير" الإلكتروني"، 17 إبريل 2013.

[144] وائل عبدالفتاح، حكايات من القاهرة: استعراضات الرجولة، جريدة "السفير"، بيروت، 20 إبريل 2013.

[145] ماهر فرغلي، سراديب السلفيين: محاولة لفهم الحالة السلفية، مرجع سابق، ص 9.

لم يكن أحد يتخيل أن يأتيَ طبيب الأطفال ياسر محمود برهامي حشيش، ابن مدينة كفر الدوار محافظة البحيرة، ليقدم لنا – بصفته نائب رئيس الدعوة السلفية– فتوى بدتْ لكثيرين مخالفة للأعراف، فضلاً عن كونها متعارضة مع ما هو معلومٌ من صحيح الدين الإسلامي.

فقد أفتى ياسر برهامي، نائب رئيس الدعوة السلفية، بأحقية الزوج في عدم وجوب الدفاع عن العِرض إذا ظن الزوج أنه سيُقتَل على يد المعتدين الذين يريدون الاعتداء على زوجته حفاظـًا على حياته.

وقال برهامي ردًا على سؤال موجه له عبر موقع "أنا السلفي": "أن النقل الذي اعتمدتُه في الإجابة المذكورة هو كلام الإمام العز بن عبدالسلام – رحمه الله– في كتابه "قواعد الأحكام في مصالح الأنام"، وهو إنما ذكر وجوب تقديم المال لحفظ النفس، ولم يتعرض لمسألة العرض، ولكن مقتضى كلامه ذلك أيضـًا؛ ولكن انتبه أن هذا الأمر إنما هو في حالة واحدة، وهي العلم بقتله وأن تغتصب، وأما مع احتمال الدفع؛ فقد وجب الدفع بلا خلاف".

وتابع: "هو في هذه الحالة مُكره، وسقط عنه الوجوب على مقتضى كلام العز بن عبدالسلام – رحمه الله– وغيره، ولكن نعيد التنبيه أنه مع احتمال الدفع يجب الدفع، مع أن صورتك في السؤال صورة ذهنية مجردة؛ إذ كيف يكون غرضهم اغتصابها ثم إذا قتلوه لم يغتصبوها؟"[146].

"تخلّي المرء عن الدفاع عن عِرض وشرف فتاة يعد خسة ونذالة، فهو مطالب بالدفاع عنها، حتى لو كان لا يعرفها، حتى الموت". هكذا هاجم د. محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف، فتوى ياسر برهامي، دون ذكر اسمه. وقال وزير الأوقاف، في خطبة الجمعة، بمسجد الرحمة برأس البر بدمياط: "إن الإسلام يحث على أن يدافع المرء عن ماله، فما بالنا بعِرضه؟!"[147].

بعد يومٍ واحد من فتواه بجواز أن يترك الرجل زوجته تغتصب، حفاظـًا على حياته، أصدر طبيبُ الأطفال ياسر برهامي، نائب رئيس الدعوة السلفية، فتوى جديدة قال فيها إن

---

[146] غادة محمد الشريف، برهامي: يجوز ترك الرجل زوجته تُغتصب حفاظـًا على حياته، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 24 إبريل 2014.

[147] سحر المليجي وكريمة حسن وناصر الكاشف وعماد الشاذلي، وزير الأوقاف يرد على فتوى "اغتصاب الزوجة" أثناء خطبة الجمعة: ترْكها خسة ونذالة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 10 مايو 2014.

قتل الزوج زوجته وعشيقها حال التلبس بفعل الزنى، بشرط رؤية "الفرْج في الفَرْج"، لا يُقبَل شرعـــًا في الدنيا ادعاؤه إلا بالشهود أو اعتراف أولياء القتيلين. وأجاب، ردًا على سؤال على موقع "أنا السلفي" الذي يشرف عليه حول حُكم الشرع في زوج رأى زوجته تزني مع رجل، ولم يتمكن من قتلها وعشيقها، لكنه قتلهما بعد ذلك، بقوله إنه لا يجوز له القتل لمجرد رؤيتهما عاريين، ما لم يرَ الفَرْج في الفَرْج[148].

وتستوقفنا هنا مواقف رموز التيار السلفي مع قضايا تتعلق بحقوق المرأة والجنس، بدأت إرهاصاتها أثناء انعقاد البرلمان الأول بعد ثورة 25 يناير، عندما طالب بعض أعضائه بإلغاء بعض قوانين الأحوال الشخصية مثل الخلع، ثم الحديث الذي أثير عن مقترح في دستور ما بعد الثورة للسماح بزواج القاصرات، وقول أحد رموز هذا التيار – وهو الطبيب ياسر برهامي مرة أخرى– إن زواج الأطفال يعد حلاً لمشكلة الزواج العرفي، طالما تستطيع الفتاة تحمل عبء الممارسة الزوجية، مرورًا برفض تعيين امرأة في منصب نائب الرئيس، وهو الأمر الذي أجبر الرئيس – حينذاك– محمد مرسي على الإذعان ومخالفة وعوده للقوى المدنية قبيل انتخابه.

وقبل عِدة سنوات خرج علينا إسلامي آخر، هو الشيخ عبدالمُحسن عبيكان، بفتوى جواز "إرضاع الكبير" من ثدي زميلة في العمل، غير متزوج منها، درءًا لغواية الزِنى. انتصر البعض للفتوى، وعارضها كثيرون، حتى توارت المسألة في طي النسيان.

غير أن هذا التأويل لنصوص أو أحكام دينية، يدخل في باب التفسير الذكوري المُريح لما يعتقده هؤلاء الإخوة بأنه "شرع الله". وبتعبير آخر، فهو تفسير "حسب الطلب"، أي طِبقـــًا لما يُريدونه هم، وبما يمكن أن يُلبي أغراضهم الدنيوية. فإذا أمسك آخرون بتلابيبهم، فربما يستدعون المبدأ الشرعي الذي فحواه "أن الضرورات تُبيح المحظورات". من ذلك أنه إذا اشتدت ضرورة الرغبة الجنسية بين زميل وزميلة في العمل، فليتساميا ويستعيضا عن النكاح بالإرضاع[149]!

وحسب الألماني رايموت رايش في كتابه "النشاط الجنسي وصراع الطبقات"، يُقاس الجنس بمعيار القيم التبادلية، فيكون المعيار كم امرأة تحوز، وكم عدد طلبات الزواج التي رفضتها المرأة، بل ويقاس النشاط الجنسي بكم الأولاد الناتجة عنه، "وسط هذه القيم ينعم

---

[148] محمد طلعت داوود وكمال مراد ومينا غالي وسعيد علي، فتوى جديدة لبرهامي: لا يجوز قتل الزوجة وعشيقها لمجرد وجودهما عاريين معـــًا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 إبريل 2014.

[149] د. سعد الدين إبراهيم، مشكلة الإسلاميين مع ثدي المرأة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 23 فبراير 2013.

المشايخ الكبار ويروجون للتعدد وزواج القاصرات، ويتحولون أيضاً إلى مثل أعلى للمحرومين الفقراء"[150].

الأمر لا يقتصر على ما أورده خالد البري، الذي قرر الابتعاد عن "الجماعة" واكتفى بأداء الفرائض في المترل، واستأنف مشاهدة التليفزيون بعد مقاطعة دامت خمس سنوات، وعاد مشجعاً أهلاوياً يهتف لنجوم فريقه الكروي المفضل في مدرجات تشجيع الشياطين الحمر.

إن سيرة خالد البري نموذج للتزمت في التربية والتثقيف الذي يقود إلى العنف الفردي فالجماعي، تماماً مثلما كان يفعل بعض "الإخوة" ممن كانوا ينقضون على الناس بالجنازير والأسلحة البيضاء وهم يرددون "الله أكبر"!

دعونا نشير إلى أن د. بكر زكي عوض أستاذ ورئيس قسم الدعوة الإسلامية بكلية أصول الدين، الذي كتب التقرير الخاص بمنع كتاب خالد البري، أوصى بضرورة حذف خاتمة الكتاب من ص 123 إلى ص 139، والتي يقول فيها إنه أدرك الدنيا من جديد بعد مشاهدته للأفلام الجنسية ومن كلامه مع صديقه اليساري حسن الذي تعلم منه متعة الشك.. وتكلم عن أثر فيلم "وليمة بابيت" وأثره على تغيير ثقافته، في هذه الفترة لأول مرة شاهد فيلماً جنسياً صريحاً أصابه بالقرف والاشمئزاز، وقوله في ص 128 "إنني صدمت حين مارست الجنس للمرة الأولى، لقد أزال ذلك الفيلم الإباحي الضباب عن عينَي شاب تربى على الأوهام".

ومن نقطة النهاية إلى خيط البداية، يظهر هؤلاء: "بشر عاديون"؛ كلهم خطاؤون، يرتكبون الأخطاء ويقترفون الآثام التي ينهون عنها، وينسون قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ* كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ" [سورة الصف: 2-3].

ما أصعب أن نجري على منحدر، حالمين بطوق النجاة، ولكن بدلاً من التعلق بالأشجار، فإننا نخلعها ونحملها معنا في سقطتنا.. التي لا نهاية لها.

---

150 محمد فتحي يونس، الجنس عند السلفيين المصريين.. رؤية طبقية، جريدة "الوطن"، القاهرة، 11 أكتوبر 2012.

جيوب وثقوب: المال والمشايخ

الآن وزمان، تدفق المال على جيوب وأرصدة عددٍ من أصحاب الشعارات الدينية البراقة.

وفي مقدمة هؤلاء، رموز تلك التجربة المريرة التي عُرِّفت في مصر باسم "شركات توظيف الأموال". ولا ينسى كثيرون مأساة شركات توظيف الأموال التي ظهرت في تلك المرحلة، وأبطالها المشهورين الريان والسعد والهدى مصر والهلال، وغيرهم، الذين جمعوا وقتها، طبقاً لبيانات البنك المركزي، مليارًا و600 ألف دولار، من 84 ألف أسرة بعائد وصل إلى 30%، في الوقت الذي لم تكن فوائد البنوك تتجاوز 7%[151]. لم تستخدم معظم شركات توظيف الأموال ما لديها من أموال ومدخرات نقدية في زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وإنما استخدمتها في المضاربة على امتلاك ما يوجد فعلاً من وسائل إنتاج، مع بعض الاستثناءات البسيطة هنا وهناك[152].

كانت صور الوزراء ورجال الأمن ومشايخ الدين، وهم يفتتحون مشروعات تلك الشركات، تضرب بتحذيرات الاقتصاديين، عرض الحائط، حتى أفاق المصريون على هول الكارثة بعد أن ضاع ما ضاع وهرب من هرب، وسجن من سجن.

وعندما خرج أحمد توفيق عبدالفتاح الجبري، الشهير بـ"أحمد الريان" من محبسه بعد 21 سنة سجنـاً، وصفه البعض بأنه رمز لمرحلة شركات توظيف الأموال التي تسببت في أزمات متلاحقة في مصر منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

والريان هو أول نجوم الثروة السهلة، صائد ثروات من نوع سيدخل التاريخ. ففي ثمانينيات القرن العشرين أقنع أكثر من 200 ألف شخص بوضع ثرواتهم في خزائنه، بدلاً من البنوك، لتمتلك شركة الريان في منتصف ذلك العقد أكثر من 6 مليارات جنيه، في وقت كان فيه المليار اسمـاً من عجائب وأساطير تنافس الألف ليلة وليلة[153].

---

[151] نشوى الحوفي، البوشي وشومان وأرنوب ونصاب الجيزة وحوت مدينة نصر وريان حلوان.. المصريون يدمنون النصب عليهم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 فبراير 2009.

[152] د. محمود عبدالفضيل، من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، دار الهلال، القاهرة، 203، ص 82.

[153] وائل عبدالفتاح، صائد الثروات، جريدة "الدستور"، القاهرة، 20 أغسطس 2010.

والريان هو أحد نجوم زمن شركات توظيف الأموال التي موّلت إعلانات في الصحف عن قبول ودائع بفائدة مدفوعة تصل إلى 20% في حين لم يكن معدل الفائدة على الودائع في البنوك العامة والخاصة يتعدى 8%. استخدمت شركة الريان كتلة السوق الإعلانية وسوّقت بقوةٍ عملها في "التداول الحلال" مقابل "الربا المصرفي التقليدي"[154].

تدفق المودعون على تلك الشركات، على رغم صدور تقرير أعده ثلاثة وزراء مالية سابقين ذوي سمعة طيبة (د. عبدالجليل العمري، د. علي الجريتلي، د. فؤاد كمال حسين)، يحذر من "الشركات التي تقوم بعمل من أعمال البنوك كمثل قبول ودائع وتوزيع فوائد بغير ترخيص لا من الأجهزة الرسمية ولا من البنوك"[155].

أعطت الحكومة – حينذاك– حوالي 107 شركات تعمل في توظيف الأموال مهلة لتوفيق أوضاعها ورد أموال المودعين، بعد تزايد التحذيرات من خطورة هذه الشركات على الجهاز المصرفي.

اتُهِمَ الريان في قضية توظيف أموال شهيرة عام 1989 وأفرج عنه في أغسطس 2010، بعد أن أدين بتلقي أموال مخالفة للقانون رقم 246 لسنة 1988، الذي طبقته حكومة د. عاطف صدقي آنذاك، وطالبت شركات توظيف الأموال بتوفيق أوضاعها طبقـًا للقانون أو الغلق[156].

ولا يكتمل موضوع هروب رجال المال والأعمال من مصر، إلا بالحديث عن الرجل الزئبقي: أشرف السعد.

ورجل الأعمال المقيم في لندن، لم يكن لحظة خروجه في المرة الأولى مدرجـًا على قوائم المنع من السفر. فقد فرضت الحكومة المصرية الحراسة على ممتلكات رئيس مجموعة السعد للاستثمار لمدة 15 عامـًا، بعد أن تبين تورطه في فضيحة شركات توظيف الأموال؛ إذ وصلت قيمة الأموال التي كان يديرها إلى نحو مليار جنيه، جمعها من خلال 82 فرعـًا لشركاته.

في فبراير من عام 1991 بدأت رحلة السعد الأولى مع الهرب، حيث سافر إلى باريس عام 1991 بحجة العلاج، وبعد هروبه بثلاثة أشهر صدر قرارٌ بوضع اسمه على قوائم الممنوعين من السفر. وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة سنتين بتهمة إصدار شيك بدون رصيد.

154 عبدالقادر شهيب، الاختراق: قصة شركات توظيف الأموال، سينا للنشر، القاهرة، 1989.

155 ماجد عطية، عودة أحمد الريان تفتح "الملف"، جريدة "الدستور"، القاهرة، 25 أغسطس 2010.

156 أشرف فكري ومعتز نادي، وفاة "الريان".. صاحب أشهر قضايا "توظيف الأموال"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 يونيو 2013.

وفي يناير عام 1993 عاد أشرف السعد فجأة لتتم إحالته إلى محكمة الجنايات لعدم إعادته 188 مليون جنيه للمودعين بالإضافة إلى ثمانية اتهامات أخرى.

وفي نهاية ديسمبر عام 1993 أخلي سبيله بكفالة قدرها 50 ألف جنيه مع تشكيل لجنة لفحص أعماله المالية، إلا أنه سافر مرة أخرى للعلاج في باريس في 4 يونيو عام 1995 ولم يعد حتى الآن. ومن الغريب أن مسؤولين كبارًا كانوا بين المودعين في شركات السعد لتوظيف الأموال، إلا أنهم حصلوا على أموالهم قبل إحالته إلى المحاكمة.

وإذا كانت القضايا المطلوب فيها أشرف السعد قد سُوِّيَت، بعد أن قام المدعي الاشتراكي برد أموال المودعين في شركاته، فإنه ظل رافضًا للعودة.

فضلاً عن هؤلاء، فإن الإسلاميين – وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين– تمتعوا بالوزن السياسي والنفوذ الاقتصادي والدعم الاجتماعي من بين كل المعارضين لسياسات الدولة. وسعى فريقٌ من الأقباط أيضًا إلى مثل هذا النفوذ من خلال قوة الكنيسة أو اختراق الدوائر العليا للسلطة[157].

ورغم شكوى الإخوان المسلمين من عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك لأنه ضيَّق سياسيًا وقانونيًا على تنظيمهم، فإن الحقيقة أنه ترك له فرصة العمل الإعلامي، وممارسة نشاطات مالية شكّلت العمود الفقري للتنظيم. خلال ثلاثين سنة من عهد مبارك، استطاع الإخوان بناء شبكة ضخمة من جمع الأموال، وشبكة اجتماعية لإنفاقه في أغراض خيرية وسياسية. وامتدت شبكة التنظيم إلى دول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة، التي قامت على جمع الأموال من المصريين المغتربين[158].

وعبر عقودٍ متتالية، تمكنت جماعة الإخوان المسلمين من صنع ثروتها ومصادر تمويلها الخاصة، بهدف إنشاء جهاز اقتصادي يتم عبره التكفل بالأعباء المالية للجماعة، لا سيما في فترات التضييق، مثل دفع النفقات الشهرية للأسر التي تم اعتقال عائلها، ومساعدة بعض المنتمين للإخوان المسلمين في استكمال رحلة تعليمهم أو علاجهم، وعن طريقه أيضًا تقوم الجماعة بدورها في تطبيب عوز المجتمع، من خلال الاهتمام بمساعدة الأيتام والفقراء

---

[157] عزة كرم، نساء في مواجهة نساء: النساء والحركات الإسلامية والدولة، ترجمة: شهرت العالم، كتاب سطور، القاهرة، 2001، ص 98.

[158] عبدالرحمن الراشد، "الإخوان" يخسرون كل شيء!، جريدة "الشرق الأوسط"، القاهرة، 9 أكتوبر 2013.

عبر الصدقات الدائمة أو الموسمية المتقطعة، وهي قوة اجتماعية طالما تَمكن الإخوان من حشدها للتصويت لصالح مرشحيهم في مختلف الانتخابات، التي خاضوها[159].

هذا الجهاز الاقتصادي يهدف أيضـًا إلى مساعدة الجماعة على تجنيد أعضاء جدد بإغواء العمل في مؤسساتها. والأخطر من ذلك هو اتخاذ المشروعات الاقتصادية غطاء للنشاط السري للجماعة[160]، الذي وصل – في تقدير النيابة أثناء النظر في قضية التحفظ على أموال قيادات الإخوان– إلى دفع أموال لعدد من الأنصار للمشاركة في التجمهر والتظاهر، إضافة إلى استئجار عناصر مسلحة لقتل المتظاهرين في أحداث مختلفة منها الاتحادية، ومكتب الإرشاد، ورابعة العدوية[161].

ولا مراء في أن قوة الجماعة وحشدها وتنظيمها وأموالها هي التي أوصلت محمد مرسي إلى المنصب الأرفع في مصر. وحتى حين أرادت حكومة د. حازم الببلاوي توجيه ضربة إلى الإخوان المسلمين، وجدناها تقرر تشكيل لجنة – تضم ممثلين عن وزارات عدة– لإدارة أموال الجماعة، تنفيذًا للحكم الذي أصدرته محكمة القاهرة للأمور المستعجلة، يوم 23 سبتمبر 2013[162]. كما فتحت تلك الحكومة جبهة جديدة ضد منابع الأموال التي تستخدم في دعم مظاهرات الفوضى والعنف التي ينفذها أنصار الإخوان، حين أخطرت البنك المركزي بتجميد أموال 1055 جمعية، بعضها مرتبط بالإخوان، والآخر متعاطف معها[163]، تتركز في غالبيتها في محافظات الوجه البحري مثل الشرقية (130) والدقهلية (128) والقليوبية (74) ودمياط (63)، وتتراوح ما بين "مؤسسة بنك الطعام" (إلا أنه تم رفع اسم البنك من القائمة لاحقـًا)[164]، و"الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة" التي تسيطر عليها مجموعات سلفية بشكل عام، وفروع جمعية الشبان المسلمين في بعض المحافظات، وكذلك عدد من فروع جمعية "الحفاظ على القرآن الكريم"، وعدد من

---

159 د. عمار علي حسن، الإخوان و"الرأسمالية المتوضنة" (2ـــ 2)، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 مارس 2013.

160 د. رفعت السعيد، أوهام الخلافة، كتاب الهلال، العدد 681، دار الهلال، القاهرة، سبتمبر 2007، ص 279.

161 إبراهيم قراعة ومحمود عطاالله، النيابة في قضية التحفظ على أموال الإخوان: قيادات الجماعة استخدموها لقتل المتظاهرين، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 سبتمبر 2013.

162 الحكومة تفسد رهان الإخوان على "أشتون"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 أكتوبر 2013.

163 تجميد أموال 1055 جمعية مرتبطة بالإخوان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 24 ديسمبر 2013.

164 أماني أبو النجا، رئيس بنك الطعام: الرئيس رفع اسم البنك من قرار تجميد الأرصدة، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 26 ديسمبر 2013.

فروع جمعية "أنصار السنة المحمدية" وهي جمعيات كان يسود اعتقاد واسع أن روابطها محدودة بجماعة الإخوان[165].

الاقتصاد إذًا هو سلاح الإخوان السريّ.

في عهد محمد مرسي، طرح الإخوان المسلمون أنفسهم كممثلين للمصالح المشتركة للرأسمالية المصرية بمختلف أحجامها، بما في ذلك المتعاونون مع النظام السابق الذين يشكلون، بطبائع الأشياء، جزءًا مهمـــًا من هذه الرأسمالية، خصوصـــًا في قمتها.

ويمكن أن نرى مثالاً جيدًا للتوفيقية الرأسمالية الإخوانية في تشكيل الوفد المكوَّن من 80 رجل أعمال الذي رافق مرسي في رحلته إلى الصين في أغسطس 2012. وإذ سعى الرئيس المعزول مرسي إلى أن يضطلع بدور الوكيل المتجول للرأسمالية المصرية على طريقة رؤساء الدول الغربيين، ودُعِيَ عدة أرباب شركات من المتعاونين مع النظام السابق إلى المشاركة في الوفد. وأحد هؤلاء هو محمد فريد خميس، عضو لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، وصاحب شركة "النساجون الشرقيون" الذي يفتخر بكونه أكبر مصنِّع في العالم للسجاد والموكيت الميكانيكي[166]. كما ضمت البعثة، على سبيل المثال لا الحصر: فريد الطوبجي رئيس المجموعة البافارية وعضو الحزب الوطني، وخالد أبو المكارم رئيس شعبة البلاستيك باتحاد الصناعات، وشخصية قريبة من جمال مبارك هو شريف الجبلي عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية وصاحب شركة "بولي سيرف" المتخصصة في الأسمدة الكيميائية، ووليد هلال، وكلهم أعضاء في أمانة السياسات بالحزب الوطني المنحل. يضاف إلى هؤلاء محمد عوض تاج الدين وزير الصحة الأسبق ونائب رئيس لجنة الصحة بالحزب المنحل، إلخ[167].

"لا يجوز إقحام السياسة في الموضوع.. لا يجوز إدخال السياسة في مجتمع رجال الأعمال، كما أن عالم الصناعة والبيزنس لا يعرف تيارات سياسية، ورجال الأعمال في مصر كلهم حاجة واحدة".

---

[165] محمد أحمد السعدني، "المصري اليوم" تنشر قائمة بأسماء جمعيات "الإخوان" المجمدة "1"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 ديسمبر 2013.

[166] "Mubarak Era Tycoons Join Egypt President in China", Al-Ahram Online, 28 Aug. 2012, http://english.ahram.org.eg/News/51477.aspx.

[167] محمد همام، محمد مرسي والــ80 حرامي، موقع "الاشتراكيون الثوريون" الإلكتروني، 29 أغسطس 2012، http://revsoc.me/economy/mhmd-mrsy-wl-80-hrmy

كان ذلك رد حسن مالك بضيق - حسب تعبير المراسل الصحفي- حول مشاركة رجال أعمال الحزب الوطني المنحل لبعثة محمد مرسي إلى الصين.

ويبدو أن رسالة مالك وجماعة الإخوان المتصالحة مع رجال أعمال النظام السابق، تم استلامها واستيعابها، عندما خرج علينا محمد أبو العينين أحد رجال أعمال مجموعة جمال مبارك الأقوياء وأحد رعاة حملة الفريق أحمد شفيق الرئاسية بتصريح نُشر في الصحف المصرية في 23 أغسطس 2012 عن ضرورة مساندة مرسي، والوقوف خلفه في جميع القرارات التي يتخذها باعتباره الرئيس المنتخب وترحيبه بالمنافسة مع رجال الأعمال الإخوان. يأتي ذلك التصريح من إمبراطور السيراميك بعدما شهد بنفسه مساندة الدولة القوية له ضد عمال "سيراميكا كليوباترا" الذين يكافحون منذ أشهر طويلة للحصول على الحد الأدنى من حقوقهم دون أدنى استجابة من مؤسسات الدولة المعنية[168].

"إن السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك كانت تسير في الطريق الصحيح، لكن شابها تفشي الفساد والمحسوبية، يمكن أن نستفيد من القرارات الاقتصادية السابقة، عرف رشيد محمد رشيد جيدًا كيف يجتذب الاستثمارات الأجنبية وكانت قراراته صائبة في هذا الصدد".

هذه هي كلمات حسن مالك رجل الأعمال الإخواني البارز لوكالة رويترز في 27 أكتوبر 2011، أي بعد أشهر من ثورة 25 يناير وقبل أي انتخابات، مما يشير إلى اهتمام الإخوان منذ وقت مبكر للغاية بطمأنة الغرب على الملف الاقتصادي أحد أهم ركائز السياسة العالمية.

عبارات حسن مالك صريحة للغاية في كشفها للرؤية الاخوانية الاقتصادية التي تطمئن الغرب على عدم وجود اختلاف مع السياسات الماضية سوى خلاف إجرائي فقط (الفساد والمحسوبية)، بينما لا ترى بأســًا في استمرار نفس الانحياز الاقتصادي للسياسات الرأسمالية الجديدة التي تشدد على أولوية القطاع الخاص ورجال الأعمال خاصة الأجانب منهم، وقبول شروط صندوق النقد والبنك الدولي بما تتضمنه من خصخصة وتقليص دور الدولة الاقتصادي والخدمي والاجتماعي. في المقابل لم يكن الأميركيون بأقل صراحة من الإخوان، فكل التصريحات الواردة من هناك منذ ما قبل رئاسة مرسي كررت نفس الترحيب، وتؤكد ذلك الوقائع[169].

---

[168] المصدر نفسه.

[169] محمد أبو الغيط، الإخوان.. كشف حساب علاقات الجماعة بالخارج قبل السلطة وبعدها، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 22 يوليو 2013.

قبل جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة، وفي 8 يونيو 2012، قال أحد باحثي مركز مايو إرنست التابع لجامعة هارفارد في مقال في مجلة "نيوزويك" إن "إدارة مرسي قد لا تكون نتيجة سيئة، بل قد تكون الخيار الأفضل من وجهة نظر أسواق المال"، ممتدحـاً جماعة الإخوان بأنها "حساسة لاحتياجات رجال الأعمال"، وأشار إلى أن رفض نواب الإخوان لقرض صندوق النقد الدولي كان مجرد رد فعل لرفض المجلس العسكري السماح لهم بتشكيل حكومة بدلاً من حكومة د. كمال الجنزوري على حد تعبيره حرفيـاً "لعبة دجاج مع المجلس العسكري"، لكن في النهاية ستتم الموافقة على القرض، وهو ما حدث بالفعل بعدها في عهد مرسي.

في 9 يونيو 2012 أكد ستيف فارس رئيس الجانب الأميركي في مجلس الأعمال المصري الأميركي أن العلاقات الاقتصادية مع مصر ستستمر قوية، وأن تدفق الاستثمارات الأميركية على مصر سيستمر حتى لو وصل الإخوان المسلمون للحُكم طالما أن السياسات الاقتصادية تحفز وتشجع على جذب الاستثمارات، "فالمهم هو السياسات وليس من يصل إلى الحُكم".

وفي 24 يناير إبان الذكرى الأولى لثورة 25 يناير، أشادت صحيفة "نيويورك تايمز" بما أبدته جماعة الإخوان المسلمين من انفتاح بقبولها إلقاء صندوق النقد الدولي بـــ"حبل النجاة اقتصاديا للقاهرة"، وذلك خلال لقاء لم يُنشر عنه إعلاميـــاً جمع ممثلين عن الجماعة مع ممثلي الصندوق، لافتة النظر إلى مفارقة أن يحدث هذا التحول في توجهات الجماعة "بعد ثمانية عقود من شجب الاستعمار الغربي والتبعية العربية".

وبعدها في 5 فبراير نشر موقع "صالون" الإخباري الأميركي مقالاً بعنوان "الإخوان الجمهوريون في مصر"، يشير إلى أوجه التشابه بين الإخوان المسلمين والحزب الجمهوري، فكلاهما "يقوده مجموعة من رجال الأعمال شديدي الثراء، يتبنون مفاهيم السوق الحرة والخصخصة، ولا يحبون فكرة إعادة توزيع الثروة، ويفضّلون بدلاً منها التصدق على الفقراء من أتباعهم بأعمال البر والإحسان"، ويشير المقال إلى أن خيرت الشاطر يبدو أنه أقوى رجال الإخوان، وهو "داعية متحمس للخصخصة".

قواعد السوق سارت على نسق عهد مبارك، مع ظهور نجوم جدد من جماعة الإخوان.

أخذت النخبة المسيطرة على مقدرات المصريين تُعيد تشكيل نفسها بهدوء بعد حالة مؤقتة أصابتها من عدم التوازن. غير أن المحتكرين القدامى أصبحوا مُجبرين على فتح المجال لنخبة البيزنس الإخوانية الصاعدة، بزعامة عرّاب الجماعة خيرت الشاطر ورجال أمثال عبدالرحمن سعودي وأيمن عبدالغني، صهر خيرت الشاطر، وأحمد شوشة وشريكه حسن

مالك وغيرهم، ممن سعوا لترتيب السوق واستعادة هدوئه، وطمأنة من يملكون آلياته من نخب قديمة بأنهم فقط يريدون نصيبهم من الربح لا تصفية الحسابات[170].

السياسات الاقتصادية لم تختلف.. فقط قائمة المستفيدين خضعت لبعض التعديلات.

هكذا مضى الإخوان في سياسات اقتصادية مطابقة لتلك التي كان ينتهجها نظام مبارك، حيث تمييز القلة المحتكرة، وتشجيع الاقتصاد الترفي، والاقتراض من المؤسسات الدولية.

سمة أخرى للرأسمالية الإخوانية في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، قوامها أن بعض رجال أعمال الإخوان شركاء لبعض نظرائهم ممن ينتمون إلى نظام مبارك، وهذه الشراكة قامت في الغالب الأعم على "محلل" أو "شريك وسيط" من خارج مصر.

ولذا وقف الإخوان المسلمون مثلاً وراء مشروع قانون الصكوك الإسلامية الذي يهدف إلى خصخصة مصر، لصالح رجال أعمال الجماعة والمستثمرين الأجانب.

اللافت للانتباه أن معظم النشاط الاقتصادي - إن لم يكن كله- لجماعة الإخوان المسلمين هو نشاط ريعي واستهلاكي وتوكيلات وتجارة عملة، ويهدف للربح السريع دون أي اعتبار لقواعد وأهداف التنمية الاقتصادية الوطنية، ولا للمشكلات الحقيقية، التي تشغل اهتمامات المواطنين[171].

وفي الحقيقة أن تجربة الإخوان الاقتصادية لم تكن تعدو مجرد تجميل للرأسمالية الغربية بمساحيق فقهية، يُطلق عليها خطأ أنها الرؤية الاقتصادية للإسلام، من زاوية "الاستمتاع بزينة الدنيا"، و"التحدث بالنعمة"، و"حق التملك الخاص"، ليبقى للفقراء مجرد صدقات وليس حقوقـاً[172].

وحسب دراسة استقصائية أعدها باحثون في مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، فإن بعض الإخوان المسلمين امتلكوا "إمبراطوريات مالية صغيرة" لا يقل رأسمال الواحدة منها عن 500 مليون جنيه، إلى جانب إمبراطوريات أكبر في الخارج يبلغ رأسمالها مليارات الدولارات. ويُنكر الإخوان هذا بالطبع، ويُسربون أحيانـاً أرقامـا متواضعة عن حجم ثروات بعض رجال أعمالهم في مصر مثل خيرت الشاطر وحسن مالك.

---

[170] محمد همام، مصدر سابق.

[171] أحمد الجمال، ..وللكارثة بقية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 فبراير 2013.

[172] د. عمار علي حسن، الإخوان و"الرأسمالية المتوضئة" (2ـــ 2)، مصدر سابق.

أغلب هذه القدرات الرأسمالية الإخوانية غير تنموية؛ لأنها تقوم بالأساس على التجارة. وينصرف جزء كبير أيضـًا من هذه الأنشطة إلى التوزيع والخدمات، وليس بالقطع إلى استصلاح الأرض وفلاحتها، وتشييد المصانع، وتعزيز اقتصاديات المعرفة. ولا يبدو، حتى الآن، ما يدل على أن الإخوان يُغيرون توجهاتهم الاقتصادية، عن طريق جلب رؤوس أموالهم المستقرة في الخارج بهدف استثمارها في الداخل[173].

أحد أوجه تمويل الجماعة هو تلك الاشتراكات الشهرية المفروضة على الأعضاء. ويقول مرشد الإخوان الأسبق عمر التلمساني، الذي شغل لفترةٍ منصب "وزير مالية الإخوان"[174] إنه "لم يكن لدى الإخوان من الموارد المالية إلا ما يجود به هم أنفسهم كل على قدر طاقته. وكنت أعلم أن المساهمة في هذه تبدأ من القروش الخمسة إلى الجنيهات الخمسة شهريـًا، اللهم إلا من بسط الله له في الرزق فزاد على ذلك بما يوفقه الله إليه"[175].

ويضيف التلمساني قائلاً: "وما كان أسعدني في يوم أن أجد في هذه الخزانة مائة وخمسين قرشـًا فقد كنت وقتها أرى أننا من الأثرياء؛ إذ أن هذا المبلغ هو الفائض عن كل حاجات الخير"[176].

غير أن الأحوال تغيّرت، والأوضاع ازدهرت، لتمتلئ الأموال في خزينة الجماعة. وطبقـًا لدراسة صادرة عن المركز العربي للدراسات والبحوث، فإن الجماعة أصبحت تحصل على دخل شهري لا يقل عن **60** مليون جنيه، أي **720** مليون جنيه سنويـًا.

أما التبرعات، فهي شريان آخر يغذي خزائن الإخوان.

في عهد الشيخ حسن البنا، كانت حملات التبرع تُغطى سريعـًا، وبطاقات تفوق الإمكانات المالية المحدودة لأعضاء غالبيتهم العظمى من محدودي الدخل، وهو ما يشير إلى تقديم الكثير من الإقطاعيين والرأسماليين تبرعات مالية وعينية للجماعة، تحت مبرر تشجيع الجماعة على محاربة الشيوعية.

---

[173] د. عمار علي حسن، الإخوان و"الرأسمالية المتوضئة" (1ـــ 2)، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 مارس 2013.

[174] عمر التلمساني، ذكريات لا مذكرات، دار الاعتصام، القاهرة، 1985، ص 21.

[175] المرجع نفسه.

[176] المرجع نفسه.

وتحصل الجماعة على نسبة من أرباح شركات رجال الأعمال المنتمين إلى الجماعة تحت بند التبرعات، ونسبة عُشر الإيرادات من مجموعة شركات الراحل عبدالمنعم سعودي رئيس اتحاد الصناعات الأسبق وصاحب توكيل "نيسان" للسيارات، ونسبة العُشر من إيرادات مجموعة إنتر بيلد التابعة لآل حداد ونسبة العشر من أرباح مدحت الحداد رجل الأعمال الإخواني بالإسكندرية ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتعمير ومدير عام الشركة العربية للاستيراد والتصدير، ونسبة العُشر من أرباح رجل الأعمال ممدوح الحسيني صاحب شركات الاستثمار العقاري، ونسبة العُشر من أرباح رجل الأعمال أحمد شوشة الشريك المتضامن في شركة المدائن للإنشاءات والتصميمات وعضو مجلس إدارة شركة الملتقى، والتي من خلالها تم تنفيذ العديد من المشروعات الصناعية والمستشفيات والأبنية التعليمية والإدارية والخيرية والمساجد والأبراج السكنية، وهو عضو مؤسس وعضو مجلس إدارة شركة الملتقى العربي وعضو مؤسس في شركة الطباعة والنشر، وبالطبع نسبة العُشر من أرباح رجلَي الأعمال خيرت الشاطر وحسن مالك التي وصل حجمها في عام 2012 إلى 20 مليون جنيه بالكامل.

كما تحصل الجماعة على نصف مليار دولار، نسبة عائد على استثماراتها في دبي وتركيا وهونغ كونغ التي تصل جملتها إلى ملياري دولار، ويتم تحويل هذه العائدات سنويـاً في صورة سندات في بنوك سويسرية بحيث تحمل هذه السندات أسماء شركات صورية تم إنشاؤها خصيصـاً لهذا الغرض لتحصل على خطابات ضمان واعتمادات وهمية يتم عن طريقها تحويل الأموال للخارج.

ويقول الباحث ريتشارد ميتشل إن اتهامات كثيرة قد ترددت عن تمويل خاص نالته الجماعة في سنواتها الأولى من الإنجليز تارة ومن الأميركيين تارة أخرى[177].

وأشارت مصادر عدة إلى تلقي جماعة الإخوان المسلمين مساهمات مالية من أفراد ومؤسسات سعودية مخصصة لبناء مساجد وتقديم خدمات الإرشاد الديني، بالإضافة إلى تقديم خدمات صحية وتعليمية[178].

---

177 ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، ترجمة: عبدالسلام رضوان ومنى أنيس، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985، ص 107.

178 Abdel Moneim Said Aly & Manfred W. Wenner, Modern Islamic Reform Movements: The Muslim Brotherhood in Contemporary Egypt, The Middle East Journal, Vol. 36 No. 3, Summer 1982, (pp. 336- 361), p. 355.

وفي الألفية الثالثة، أشارت تقارير صحفية إلى أن الإخوان المسلمين جمعوا تبرعات لأهالي غزة، ثم استخدموها لتمويل نشاط الجماعة في مصر. وتضيف تلك التقارير أنه "في مارس 2008 سافر القيادي الإخواني جمال عبدالسلام إلى العاصمة السنغالية دكار بتكليف من قيادات الإخوان والتقى هناك بمحمد عبدالرازق محمد الصديق، العضو الإماراتي بجماعة الإخوان، وجرى الاتفاق على تهريب مبالغ مالية ضخمة إلى مصر بدلاً من غزة، وتم وضع مبالغ ضخمة في حساب عضو التنظيم أسامة محمد سليمان، حيث رصدت ذلك الأجهزة المعنية. وكانت المفاجأة الأكبر هي ورود أموال ضخمة من لبنان كانت قد جُمعت خصيصـــاً لمساعدة أبناء غزة المحاصرين، وبدلاً من أن تذهب إلى غزة جاءت إلى حساب أسامة محمد سليمان عضو التنظيم، طبقـــاً لما صدر عن وحدة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك المركزي. وقد ألقي القبض على أسامة سليمان عندما كان يحاول الهرب وبحوزته 2.7 مليون يورو"[179].

ويذهب اللواء إبراهيم حماد إلى أن "أول أهداف الجماعة وأنشطتها هو السيطرة على المساجد والجمعيات الخيرية، واتخاذها غطاء لحركة عناصر الجماعة، ووسيلة من وسائل تمويل التنظيم من خلال جمع التبرعات، بالإضافة إلى إقامة مشروعات اقتصادية لتأمين تمويل التحركات الإخوانية، بالإضافة إلى تأسيس دور للطباعة والنشر وإصدار المجلات والمطبوعات التي تحتوي على أفكار الجماعة ومبادئها وأهدافها"[180].

في مرحلة البداية، اتجه الإمام المؤسس لجماعة الإخوان حسن البنا مبكرًا إلى تأسيس عدد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وكانت السمة الأساسية لها أنها، إما تتصل مباشرة برسالة الإخوان وسعيه لتبليغها بأفضل وجه (مثل شركة الإخوان للطباعة والنشر)، أو أنها كانت تتصل برؤيته الإسلامية الكبرى والشاملة، ويمكن أن نجد صدى هذا في نوعية الاستثمارات التي توجهت لها الشركات الإخوانية، كما في شركة الإخوان للمحاجر، أو شركة الإخوان للغزل والنسيج التي أسسها في وقتٍ كانت مصر تمثل موردًا أساسيـــاً للقطن الخام لمصانع بريطانيا[181].

---

[179] بالأسماء والأرقام.. المليارات الغامضة في جماعة الإخوان، جريدة "الموجز"، القاهرة، 28 مايو 2012.

[180] إبراهيم حماد، الإرهاب المعاصر: أبعاد الظاهرة وآليات المواجهة، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

[181] حسام تمام، قراءة في سيرة رأس مال الإخوان المسلمين، جريدة "الأخبار"، بيروت، 23 يوليو 2009.

وحين صدر الأمر العسكري رقم 63 لسنة 1948 بحل جماعة الإخوان المسلمين، صودرت الأموال والشركات التابعة للجماعة، ومنها شركة الإخوان للطباعة (ورأسمالها 50 ألف جنيه)، وشركة الإخوان للصحافة (ورأسمالها 70 ألف جنيه)، وشركة الإعلانات العربية (ويُقدر رأسمالها بنحو 100 ألف جنيه)[182] ، وشركة المعاملات الإسلامية (وبلغ رأسمالها عام 1946 نحو 30 ألف جنيه)[183] ، والشركة العربية للمناجم والمحاجر (ورأسمالها 60 ألف جنيه)، وشركة الإخوان للغزل (ورأسمالها 8 آلاف جنيه)، وشركة التجارة والأشغال الهندسية (ورأسمالها 14 ألف جنيه)[184]، وشركة التوكيلات التجارية بالسويس، وشركة مزرعة العركي (وكانت تمتلك 800 فدان)[185].

هذه الأموال الضخمة لم تكن وحدها؛ إذ نضيف إليها الأصول الأخرى كالمدارس والمقار والمشاغل، إلخ.

جرت مصادرة أموال الجماعة وشركاتها، مع أن حسن البنا أكد في آخر كتبه أن "شركة المناجم والمحاجر العربية – وشركة الإعلانات الغربية – وشركة الإخوان للنسيج وشركة دار الإخوان للصحافة – وشركة دار الإخوان للطباعة – وشركة دار الإخوان بالإسكندرية.. كلها شركات لا صلة لها بالهيئة جمعت رؤوس أموالها من أفراد بصفتهم الشخصية، فكيف يصبح في ذهن أحد أن تصادر أموالها لا لشيء إلا لأنها تحمل اسم الإخوان"[186].

ويروي البعض كيف أنه في تلك الفترة التي شهدت صداماً بين السلطة الحاكمة وجماعة الإخوان، "أعفي عددٌ قليل منهم بفضل أحسابهم وأنسابهم وأموالهم.. فظلوا (أحرارًا) وتركز فيهم دولاب العمل الظاهر، وعندما اغتيل فضيلة الإمام نُقلت إليهم القيادة"[187].

---

[182] James Heyworth-Dunne, Religious and Political Trends in Modern Egypt, Washington, 1950, p. 57.

[183] ريتشارد ميتشل، مرجع سابق.

[184] المرجع نفسه.

[185] مجلة "المصور"، القاهرة، 11 نوفمبر 1955.

[186] حسن البنا، تقديم: محمد فهمي أبو غدير، قضيتنا بين يدي الرأي العام المصري والعربي والإسلامي والضمير العالمي، بدون ناشر، القاهرة، 1978، ص 70.

[187] أنور السادات، كيف تحولت جماعة الإخوان المسلمين إلى حزب أرستقراطي، جريدة "الجمهورية"، القاهرة، 26 يناير 1954.

في العهد الناصري، كان أقصى نشاط اقتصادي لجماعة الإخوان هو جمع الأموال والتبرعات من داخل البلاد وخارجها للإنفاق على أسر المعتقلين؛ إذ فضّل الكثير من رجال المال والأعمال الابتعاد عن الجماعة، كما ذاب عددٌ من الإخوان الذين كانوا يعملون في مجال الاستثمار في مجموعة من المؤسسات والشركات الاقتصادية الكبرى، وخاصة شركة "المقاولون العرب" التي أسسها عثمان أحمد عثمان الذي كان متعاطفاً مع الإخوان بسبب علاقته القديمة بالجماعة قبل الثورة، وقدَّم لكثير من أعضائها الدعم والمساندة المالية، كما استعان ببعضهم في مشروعاته خارج مصر، وخاصة في ليبيا والسعودية[188].

قوائم أسماء الإخوان المهاجرين أو الهاربين خارج البلاد في خمسينيات وستينيات القرن العشرين ضمت عددًا من المعروفين بنشاطهم الاقتصادي وعملهم في مجال الاستثمار، من أبرزهم عبدالعظيم لقمة، ويوسف ندا، وحلمي عبدالمجيد، ومصطفى مؤمن (كان قد خرج وقتها من التنظيم). ومع بدء عصر السادات، جذبت سياسات المصالحة والتحالف مع الجماعة[189]، وكذا الانفتاح الاقتصادي، رأسَ المال الإخواني في المهجر ليستثمر في عدد من المجالات، لتعود طيور الإخوان المهاجرة ابتداء من أواخر عام 1971 وتنشئ بمرور الوقت شبكة من المؤسسات والشركات الاقتصادية وثيقة الصلة بالإخوان، فتأسست شركات الإسكان والاستثمار العقاري وشهدت نموًا مذهلاً، ومؤسسات الرعاية والخدمات الصحية (وخاصة في مجال الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية)، والمؤسسات التعليمية الخاصة (المدارس والمستلزمات التعليمية)، وشركات استيراد وتجارة السيارات، وشركات تجارة السلع الغذائية.

في ما بعد، دخلت الاستثمارات الإخوانية مجال السياحة (وخاصة الدينية مع تزايد الطلب على الحج والعمرة)، والإدارة والتطوير والتدريب، والإلكترونيات وتقنية المعلومات وغيرها من المجالات التي تلتقي واحتياجات المجتمع المصري الآخذ في الانفتاح على العالم في هذا الوقت[190].

ووسط زحام التفاصيل، ينبغي ألا تغيب عن أذهاننا ملاحظة مهمة قوامها أن استثمارات الإخوان في حقبة الانفتاح كانت استهلاكية في طابعها العام، في ظل انسحاب الدولة من عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة. واستمر الأمر كذلك حتى نهاية العقد الأول من

---

[188] حسام تمام، قراءة في سيرة رأس مال الإخوان المسلمين، مصدر سابق.

[189] Abdel Moneim Said Aly & Manfred W. Wenner, op. cit., pp. 345- 346.

[190] حسام تمام، قراءة في سيرة رأس مال الإخوان المسلمين، مصدر سابق.

القرن الحادي والعشرين. بل إنه منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، تحوَّل القطاع الأكبر من شركات الاستثمار العقاري الإخوانية للاستثمار في الإسكان الفاخر والقرى السياحية التي امتلأ بها الساحل الشمالي[191].

ومع ذلك، يمكن القول إنّ ما تمتلكه الجماعة واقعيـــًا من مؤسسات اقتصادية يدور بالأساس في إطار نمط محدَّد من الاستثمارات المحدودة يتناسب مع وضعية الحظر القانوني وإمكانية الملاحقة والمصادرة في أي وقت، حسب معطيات تلك الفترة الممتدة من 1948 إلى 2011.

ومنذ السنوات الأولى لنشأة جماعة الإخوان المسلمين، حرص المرشد الأول حسن البنا ومنذ كان في الإسماعيلية على إنشاء مدرسة تابعة للجماعة، بهدف نشر أسس الدعوة بين التلاميذ وأسرهم. وفي عام 1946، ركز البنا على هذا المجال، وكوَّن لجنة برئاسته لإنشاء مدارس إخوانية ابتدائية وثانوية للبنين والبنات[192]. فتح البنا باب التبرع لإنشاء هذه المدارس التي كانت تُدار بمعرفة الجماعة، فانهالت التبرعات، ويُلاحظ أن إحدى القوائم قد ضمت تبرعـــًا بخمسة آلاف جنيه، مع وعد بالتبرع بألف جنيه أخرى لكل مدرسة تؤسسها الجماعة[193].

في البدء، أسس البنا مدرسة صغيرة في الإسماعيلية تباعدت مناهجها قدر الإمكان عما اعتبره البنا تعليمـــًا غربيـــًا علمانيـــًا، وعندما قوي عود الجماعة بعد تحالفه مع القصر ورجاله شكل وفدًا إخوانيـــًا لمقابلة وزير المعارف مطالبـــًا بتعديل مناهج التعليم جذريـــًا، بحيث يقوم على مناهج إسلامية حقة غير متأثرة بالتعليم الغربي الحديث. وفي أكثر من مقال، سجل البنا انتقاده المرير للحكومات؛ لأنها تسمح للبعثات المسيحية بافتتاح مدارس في بلد إسلامي. وهاجم مناهج المدارس الحكومية؛ لأنها تدرس تاريخ أوروبا ولا تدرس تاريخ الإسلام[194]. وفي عام 1938، طلب وزير المعارف إلى شيخ الأزهر تقريرًا عن توحيد نظامي التعليم الأزهري والحديث، فأعد البنا تقريرًا مطالبـــًا بتعليم غير غربي أو علماني أو حديث. وإذ نعود إلى الفكرة الأساسية، نجد البنا يدعو لمجتمع مسلم ومن ثم لا بدَّ من أسرة

---

[191] د. ياسر ثابت، قصة الثروة في مصر، دار ميريت، القاهرة، 2012، ص 386.

[192] جريدة "الإخوان المسلمون"، القاهرة، 10 يوليو 1946.

[193] د. رفعت السعيد، حسن البنا: متى.. كيف.. ولماذا؟، كتاب "الأهالي"، رقم 28، القاهرة، أكتوبر 1990، ص 105.

[194] عبدالقادر عودة، الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه، الاتحاد الإسلامي للمنظمات الطلابية، الخرطوم، 1985.

مسلمة، ولهذا اهتم بضرورة تعليم المرأة بمناهج تعتمد على الشؤون المترلية وألح على ضرورة وجود مناهج متمايزة للبنات، ونلاحظ أن هذه المناهج لا تؤهل الفتاة للتعليم الجامعي، فقد أكد البنا دومـًا أن دور المرأة هو بناء الأسرة الإسلامية وليس العمل الوظيفي، وكانت خطوته الأولى في هذا الصدد افتتاح مدرسة "أمهات المؤمنين" في الإسماعيلية (1933).

بدأت المؤسسة التعليمية الإخوانية في الصعود عام 1946، وهو زمن تحالف البنا مع القصر وإسماعيل صدقي بما مكنه من الحصول على دعم هائل. وكوَّن البنا لجنة خاصة للإشراف على المدارس الإخوانية[195]. وكالعادة أعلن البنا عن تبرعات كبيرة مجهولة المصدر لإنشاء مدارس إخوانية.

انتهز البنا فرصة تولي محمد حسن العشماوي باشا وزارة المعارف العمومية، وكان قريبـًا جدًا من الجماعة وصديقـًا شخصيـًا لمرشد الإخوان، فأقنعه بأن يشرك الجماعة في مشروع محو الأمية ومشروع تعميم التعليم. وقدمت الوزارة معونة للجماعة قيمتها 75 قرشـًا مقابل كل تلميذ يدرس في مدارسها، ثم قدمت لتلاميذها الكتب والكراسات مجانـًا، ثم قررت الوزارة تغطية نفقات المدارس الإخوانية بالكامل، وحصلت الجماعة من ذلك على أرباح مالية وسياسية هائلة، فهي تتقاضى مصروفات من التلاميذ، في حين تغطي الحكومة نفقات المدارس، والجميع من مدرسين وموظفين من أعضاء الإخوان. أما التلاميذ فهم في إطار التأثير الإخواني المباشر[196].

فتحت هذه المكاسب شهية مرشد الإخوان المسلمين، فأقام شركة مساهمة لتأسيس المدارس، وتكاثرت هذه المدارس الإخوانية، لدرجة أن البنا قال "إن كل شُعبة من شُعب الجماعة الألفين أسست مدرسة أو أكثر"[197].

وفي عهد الرئيس أنور السادات، استطاعت جماعة الإخوان أن تنشئ 40 مدرسة في مصر، وهناك أيضـًا بعض المدارس التي بنيت في عهد الرئيس حسني مبارك عن طريق جمعية خيرية كانت من ضمن أنشطتها الاهتمام بالتعليم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم[198].

---

[195] جريدة "الإخوان المسلمون"، القاهرة، 10 يوليو 1946.

[196] د. رفعت السعيد، أوهام الخلافة، مرجع سابق، ص 280.

[197] حسن البنا، قول فصل، دار الملوك، القاهرة، 1950، ص 34.

[198] ياسمين بدوي، الإخوان يخططون لإنشاء مدارس "إخوانية" في مصر، موقع "صدى البلد" الإلكتروني، 3 يناير 2012.

على هذا الدرب سارت جماعة الإخوان حتى يومنا هذا؛ إذ تمتلك اليوم أعدادًا كبيرة من المدارس خاصة من خلال بعض الجمعيات الخيرية.

التعليم إذًا بوابة إخوانية بامتياز، لأغراض لا تخفى على كل لبيب.

نفتح هنا قوسين، لنورد شهادة القيادي الإخواني في الخارج يوسف ندا؛ إذ يقول: "بين صفوف الإخوان المسلمين في مصر آلاف من هيئات التدريس الجامعي، وهناك بين أعضائها حوالي عشرين ألفًا يحملون شهادة الدكتوراه، وهم يعملون خارج الجامعات، وكذلك لدى الجماعة أكثر من مائة وخمسين ألف مدرس في المدارس. إن التعليم حقيقة مهمة جدًا بالنسبة لنا"[199].

هناك أيضًا المستشفيات والمستوصفات والعيادات التي تتبع الإخوان المسلمين، ونضيف إليها جمعيات البر التابعة للجماعة التي كانت تنال منحًا وإعانات من وزارة الشؤون الاجتماعية، حتى بلغ عدد شُعب الجماعة المسجلة في الوزارة ما يزيد على 500 شعبة كانت كلها تتلقى إعانات أو في سبيلها إلى ذلك[200]. وقد وجه البنا جماعته إلى تأسيس قسم طبي في عام 1944، ثم افتتح البنا عيادة طبية وأجزاخانة ومستشفى صغيرًا بلغ عدد المترددين عليها 51 ألفًا و300 مريض في عام 1947، ووصلت ميزانية القسم الطبي في عام 1948 إلى 23 ألف جنيه[201]، وهو رقم فلكي بمعايير ذلك الزمان.

لم تكن المستشفيات والصيدليات ومعامل التحاليل المملوكة للإخوان، ذات طابع اقتصادي محض، وإنما امتد الغرض منها إلى دهاليز السياسة. وعلى سبيل المثال، يقول د. أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة إن صلته بأفغانستان بدأت في صيف عام 1980 بترتيب قدري "حينما كنت أعمل بصفة مؤقتة مكان أحد زملائي في مستوصف السيدة زينب التابع للجمعية الطبية الإسلامية وهي أحد أنشطة الإخوان المسلمين. ففي إحدى الليالي كلمني مدير المستوصف – وهو من الإخوان المسلمين– عن رأيي في السفر لباكستان للعمل في المساعدة الجراحية للمهاجرين الأفغان، فوافقت على الفور"[202].

---

[199] يوسف ندا ودوغلاس تومسون، من داخل الإخوان المسلمين: حقيقة أقوى الجماعات الإسلامية في العالم، ترجمة: د. محمد فريد الشيّال، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، 2013، ص 176.

[200] ريتشارد ميتشل، مرجع سابق، ص 99.

[201] د. رفعت السعيد، حسن البنا: متى.. كيف.. ولماذا؟، مرجع سابق، ص 106.

[202] د. أيمن الظواهري، فرسان تحت راية النبي، موقع "منبر التوحيد والجهاد" الإلكتروني، ص 56.

ومنذ مطاردة الرئيس جمال عبدالناصر للإخوان المسلمين، اعتمد عددٌ من أعضاء الجماعة استراتيجية الاحتماء بغابة المنظمات غير الحكومية من دون أن تحمل منظمة واحدة منها لافتة الإخوان. وأهم مزايا تلك الاستراتيجية التمكين من الإحلال الجزئي محل الدولة في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، حيث أحرز الإسلام السياسي وجودًا مباشرًا بين الجماهير على أرضية المصلحة المباشرة. وكان هدف الإخوان من ذلك كله هو كسب أعضاء جدد والحصول على تمويل كبير، إضافة إلى تحقيق قدر من الدعم السياسي[203].

وفي انتخابات عام 1987 بدت جمعية أهلية إسلامية في محافظة سوهاج وكأنها واجهة لنشاط إخواني مكثف، قبل أن ينخرط جميع أعضائها في الحملة الانتخابية لمرشحي جماعة الإخوان المسلمين[204]. كما تمترس الإخوان في كبرى الجمعيات الأهلية الإسلامية (350 فرعـًا) وسيطروا على مشروع كفالة اليتيم فيها وعلى أنشطتها المالية. وهكذا أحكمت الجماعة سيطرتها على مبالغ مالية طائلة، عبر شبكة من الجمعيات الأهلية وصناديق النذور والتبرعات في المساجد.

ولعل الحكومة التي تخلت – حينذاك– في أماكن عدة عن تقديم الخدمات الضرورية للسكان قد فتحت الباب واسعـًا أمام هذه الأنشطة. وربما لم تنتبه الأجهزة الأمنية إلى خطورة هذه الأنشطة الاجتماعية المتغلغلة في عديد من الجمعيات الأهلية إلا في زلزال 1992، حيث تحركت جموع من الإخوان المتمترسين في الجمعيات الأهلية في غضون ساعتين من بدء الزلزال لتنتشر في المواقع المنكوبة، مقدمة الأغطية والخيام مغلفة بالدعاية الإخوانية، الأمر الذي سجلته كاميرات قناة "سي. إن. إن" الإخبارية الأميركية بما دفع الحكومة إلي إصدار أمرها العسكري الشهير الذي يحظر تقديم أي خدمات إلا عبر وزارة الشؤون الاجتماعية[205].

ومع ذلك، فقد واصل الإخوان سيطرتهم على المراكز العصبية على عدد من الجمعيات الكبرى واتخذوا منها مراكز لأنشطتهم، ومصدرًا لا ينضب لتمويل بلا حدود يأتي من نذور وزكاة المسلمين حسني النية. وتشير إحدى الدراسات إلى أن حصيلة أموال الزكاة وحدها

---

[203] عماد صيام، "الحركة الإسلامية والجمعيات الأهلية في مصر"، في: الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، إشراف: عبدالغفار شكر، مركز البحوث العربية، دار الأمين، القاهرة، 2000، ص 96.

[204] نبيل فارس، الإسلام لا يعرف العنف: الملف السري للجماعات الإسلامية في مصر، الدار الشرقية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 11.

[205] د. رفعت السعيد، أوهام الخلافة، مرجع سابق، ص 283.

التي تمثل 50% فقط من التبرعات والصدقات التي يتم جمعها في المساجد التابعة لهذه الجمعيات بلغت حوالي 20 مليون جنيه عام 1989[206].

ويقول الباحث آدم شاتز إن الخدمات الاجتماعية والطبية للإخوان المسلمين التي تمثل دولة داخل الدولة، تلقت دعمـــا من البنوك الإسلامية التي يديروها، وعن طريق تبرعات الأتقياء من أبناء الطبقة المتوسطة، فضلاً عن تبرعات قادمة من دول الخليج وخاصة السعودية[207].

ويشير الكاتب الأميركي روبرت دريفوس إلى أن نائب وزير المالية السعودي محمد سرور صبحان، هو الذي أشرف على المسائل المالية بين السعودية والإخوان المسلمين في مصر. ويقول هيرمان إيليتس، سفير الولايات المتحدة في مصر ثم السعودية "في 1948 قبل أشهر قليلة من اغتيال البنا، الذي كان دائم التردد على السعودية باعتبارها المصدر الرئيسي للتمويل. كانت الجماعة وقد مر حوالي عشرين عامـــاً على تأسيسها قد أصبحت قوة يخشى منها في مصر، لها ذراعها السرية شبه المسلحة التي ترعى الإرهاب، وتخترق الجيش والمخابرات المصرية ويخشى منها المعارضون. كانت السعودية تمول الإخوان في الخارج وترفض أي نشاط علني لها داخل المملكة"[208].

ويقول القيادي الإخواني سيف الإسلام حسن البنا في تصريحات لمجلة "روزاليوسف": "نحن نعمل منذ فترة طويلة على إقامة أجهزة اجتماعية ومستشفيات ومدارس وأندية رياضية، وسوف تواصل الشركات الإسلامية أنشطتها المالية والتجارية والصناعية"[209].

وليس خافيـــاً على أحد أن الجماعة كانت طرفـــاً مهمـــاً في عدد من شركات توظيف الأموال؛ بل إن أحد كوادر الجماعة (وهو ابن أحد مرشدي الجماعة) قد عمل مستشارًا قانونيـــاً لكبرى شركات توظيف الأموال، وهي "شركة الشريف". كذلك كان الوجود الإخواني في النقابات المهنية سبيلاً لاستخدام أموالها في حشودهم ومظاهراتهم وعدد

---

[206] د. هويدا عدلي، حركة الإسلام السياسي: أسباب النشأة ومحددات الازدهار وآليات العمل والانتشار؛ في: الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر، إشراف: عبدالغفار شكر، مرجع سابق.

[207] Adam Shatz, Mubarak's Last Breath, London: London Review of Books, Vol. 32 No. 10 · 27 May 2010, pp. 78.

[208] روبرت دريفوس، لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي، ترجمة: أشرف رفيق، مركز دراسات الإسلام والغرب، القاهرة، 2010، ص 80.

[209] د. رفعت السعيد، أوهام الخلافة، مرجع سابق، ص 285.

آخر من أنشطتهم المباشرة، ولعل هذا يفسر إلحاحهم دومـًا على شغل موقع أمين الصندوق في هذه النقابات.

نلاحظ هنا مسألتين مهمتين، الأولى أن مالية الجماعة ومواردها والأنشطة الاقتصادية للجماعة ظلت على الدوام في قبضة محكمة للجهاز السري للجماعة، وتحت الإشراف الكامل للمرشد الأول حسن البنا، ومن تلاه من قادة. بشكل عام، يخشى الإخوان أن تراقب الدولة انتخاباهم الداخلية واشتراكات الأعضاء وإجبارهم على أن يكونوا جمعية مفتوحة، وليس تنظيمـًا يختار أفراده، ويبدون تخوفات من الفصل القانوني بينهم وبين الحزب السياسي، وحظر استخدام شعارات دينية لحصد أصوات انتخابية.

أما المسألة الثانية، فهي أن غموض مصادر وتمويل الجماعة وأنشطتها الاقتصادية كان المسؤول الأول عن كل الانقسامات في الجماعة. سواء الانقسام الأول في الإسماعيلية على إثر تلقي البنا تبرعـًا من شركة قناة السويس، أو انقسام آخر على أثر تدفق أموال للجماعة من مكتب الإعلام التابع لألمانيا النازية، وقد أدى إلى انشقاق مجموعة أسمت نفسها "جماعة شباب سيدنا محمد"، أو الانقسام الثالث الذي حدث في بداية الأربعينيات من القرن العشرين على يد أحمد السكري، الصديق المقرب للبنا، وقد تبعته سلسلة من الاتهامات المالية[210].

التهديدات وسياسات الإقصاء بسبب مسائل المال والتمويل مألوفة داخل صفوف الجماعة.

في أكتوبر **2010**، تجرأ خالد داود، عضو مجلس شورى الجماعة، ووقع على بيان يطالب بمقاطعة الإخوان للانتخابات، وبـ"تفعيل دور مجلس الشورى الرقابي على مؤسسات الجماعة المالية، فرد زميله النائب حمدي حسن مهددًا بفضح "اتهامات مالية كثيرة" للأول. تقدم داود ببلاغ للنائب العام ضد حمدي.

طرفا الأزمة ينتميان إلى شعبة الإسكندرية، والمخالفات التي ألمح حمدي إلى وجودها "قد" ترتبط بشركات لها أنشطة عقارية وتعليمية تتجاوز دفتريـًا الخمسين مليون جنيه، مسجلة باسم ثلاثة من قيادات الإخوان، هم خالد داود وجمعة أمين ومحمود شكري، ممن أداروا شركات متداخلة لصالح الجماعة[211].

---

[210] المرجع نفسه، ص 286– 287.

[211] محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 35– 37.

مع مجرد الحديث عن مخصصات القيادات المالية، أشهر عبدالله الخطيب، مفتي الجماعة، حد الحرابة في وجه من تحدث؛ "لأن أي نقد يوجه للجماعة يضر الإسلام والمسلمين"[212].

المصيبة أن جماعة الإخوان تعاقب بالفصل والاستبعاد كل عضو يثير قضية الشفافية المالية، وتواصل سياسة التكتم بشأن مواردها وميزانيتها، بمنطق الجمعيات السرية، حتى خلال فترة صولها إلى سدة الحُكم.

ورغم أن اللائحة الداخلية المنظمة لجماعة الإخوان المسلمين تنص في المادة (35) على أن "مهمة أمين المالية ضبط أموال الجماعة، وحصر ما يرد منها وما يصرف ومراقبة كل نواحي النشاط المالي والحسابي، والإشراف على تنظيمها وفق اللائحة المالية، وإحاطة المكتب (أي مكتب الإرشاد) علمـاً بذلك في فترات متقاربة"[213]، فإننا نبدو كما لو أننا نطارد قطة سوداء في غرفة مظلمة. لا أحد يدري على وجه التحديد شيئـاً عن هذا الشق الذي تتسرب منه مياه الشكوك.. والشبهات.

الأكيد أيضـاً أن حُكم الإخوان المسلمين في مصر واجه مآزق عدة، لعل أبرزها أن هذا النظام الإخواني "إمكاناته وقدراته المالية لا تخضع للتدقيق. وليس خفيـاً أن أمواله، بكتلتها العظمى، خارج مصر، وتنظيمه يتمدد في جهات عديدة، من دون أن تكون له سجلات رسمية.. هذا قبل التطرق إلى تنظيمه الدولي وطبيعة العلاقة بينه وبين "الفرع" في مصر[214].

ويقول خبير أمني إن "الجماعة تفتح قنوات اتصال مع قيادات مختلف التيارات والحركات الإسلامية المتطرفة في العالم، وأنشأت مشروعات اقتصادية برؤوس أموال إخوانية بهدف تدبير الدعم المادي للحركة، بالإضافة إلى تأسيس بنوك تحت الشعار الإسلامي ومن أبرزها بنك التقوى الإخواني بسويسرا، الذي يستخدم في عمليات غسل الأموال، وتوجه عائداته لتمويل الجماعة وأنشطة التنظيمات الإرهابية"[215].

ففي الخارج، تمتلك جماعة الإخوان المسلمين أنشطة ضخمة تمتد من إندونيسيا إلى باقي دول جنوب شرق آسيا، وهناك بنك التقوى الذي أسسته الجماعة في جزر البهاما (رأسماله

---

[212] جريدة "البديل"، القاهرة، 11 نوفمبر 2008.

[213] محمد مختار قنديل، الإخوان المرتدون، دار اكتب، القاهرة، 2013، ص 220.

[214] طلال سلمان، ثورة من دون قيادة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 6 فبراير 2013.

[215] إبراهيم حماد، مرجع سابق.

المدفوع 670 مليون دولار) وترأسه يوسف ندا الذي أسمى نفسه لفترة من الوقت مسؤول العلاقات الخارجية للجماعة.

نشير هنا إلى أنه عقب عزل الرئيس محمد مرسي، خاطب المستشار هشام بركات، النائب العام، الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى، وفي مقدمتها أميركا وسويسرا وبريطانيا، لتجميد أموال قيادات جماعة الإخوان المسلمين في الخارج، لاتهامهم في قضايا فساد وغسل أموال تحققها نيابة الأموال العامة، برئاسة المستشار أحمد البحراوي. طلب تجميد أموال قيادات جماعة الإخوان المسلمين بالخارج جاء بعد تلقي تقرير من المخابرات العامة والأمن الوطني ومباحث الأموال العامة والبنك المركزي تفيد قيامهم بتحويل مبالغ كبيرة بلغت قرابة 3.5 مليار جنيه إلى خارج البلاد قبل يوم 30 يونيو 2013.

وحسب مصدر قضائي رفيع المستوى، فإن "التقارير التي تسلمتها النيابة العامة أثبتت أن خيرت الشاطر النائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين قام بتحويل مبلغ 500 مليون جنيه إلى أحد البنوك في قطر، فيما حوَّل الدكتور محمد بديع، المرشد العام، مبلغ 35 مليون جنيه إلى خارج البلاد، ومحمود عزت حوَّل مبلغ 80 مليون جنيه إلى أحد بنوك سويسرا"[216]. عبدالرحمن شلبي ومحمد علي زيدان،

وفي دراسة أعدّها مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، يتضح لنا مدى تركُّز السلطة ودوائر صُنع القرار في عهد حُكم الإخوان بيد نحو 72 رجل أعمال ينتمون للجماعة[217]. حول رجال الأعمال الكبار في جماعة الإخوان هناك طبقة تالية من التجار الصغار، الذين أفادهم الممسكون بأموال الجماعة من خلال إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة لهم، على هيئة متاجر ومطاعم وورشات، في سبيل تدوير رأس المال، الذي يفقد قيمته أو قوته الشرائية بمرور الوقت نظرًا لارتفاع معدل التضخم، وكذلك جلب المنفعة لقطاعات أعرض من الجماعة، التي توظف المال في مسعاها الدائم والدائب نحو التمكن من المجتمع والدولة[218].

صفوان ثابت، ومحرم هلال، وأحمد العزبي، وحسن راتب، نجحوا في اختراق الطريق الوعر، إلى مؤسسة الرئاسة. كان صفوان ثابت محسوبـــا على جماعة الإخوان المسلمين قبل

---

[216] أحمد شلبي وحازم يوسف ومحمد البحراوي، النائب العام يخاطب أوروبا وأمريكا لتجميد أموال قيادات الإخوان، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 28 يوليو 2013.

[217] "زواج المال بالسلطة".. من مبارك إلى مرسي لم يتغير سوى الوجوه، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني، 24 يناير 2013.

[218] د. عمار علي حسن، الإخوان و"الرأسمالية المتوضئة" (2ـــــ 2)، مصدر سابق.

اندلاع الثورة، وبعد انتخاب مرسي رئيســاً أصبح أمين سر مكتب رئيس الجمهورية. اقتصاديــاً، يشغل صفوان ثابت منصب رئيس غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية، وهو صاحب شركة "جهينة" للصناعات الغذائية، التي تستحوذ على 70% من سوق الألبان في مصر.

أما العزبي وهلال وراتب فكان لكل منهم طريقه لاختراق الحواجز، فــالعزبي استغل علاقاته بقيادات في نقابة الأطباء وانضم لفريق مؤسسي جمعية "ابدأ"، أما هلال فاستغل علاقاته مع رموز في النظام السابق الذين لعبوا دورًا مؤثرًا في الأحداث، بعد الثورة، رغم أنه كان ضمن قائمة قياديي الحزب الوطني، وشغل منصب أمين الحزب بمدينة العاشر من رمضان، حتى اندلاع الثورة. أما راتب فاستغل علاقاته ونفوذه وتأثيره في عرب سيناء كما استغل فضائية "المحور" التي يملكها، والتي لعبت دورًا كبيرًا في إعادة تقديمه وكذلك محاولة تجميل صورة مرسي عبر حوار رئاسي بُث فجرًا[219]، فضلاً عن ميول راتب الشخصية للصوفية، رغم ارتباطه بشكل وثيق بقيادات الحزب الوطني المنحل.

لعبت تلك الأسماء دورًا في تمويل حملات يتبناها الإخوان المسلمون؛ ليصبح زيت الحزب الوطني في دقيق الإخوان. فقد شارك في تمويل حملة "معــاً نبني مصر" التي سبق أن أطلقتها الجماعة، متبرعون امتلك بعضهم علاقات قوية بالحزب الوطني "المنحل"، ضمهم حسن مالك إلى لجنة "تواصل"، منهم محمد المصري، رئيس اتحاد الغرف التجارية، والمهندس حسين صبور، رئيس جمعية رجال الأعمال، ومحرم هلال، ومحمد السويدي، ونيازي سلام.

دفع المصري وصبور وسلام 10 آلاف جنيه نقدًا، وأحمد السويدي 20 ألفــاً، بينما تشير الوثائق إلى اسمَي محمد السويدي ومحرم هلال "تحت التحصيل". وحسب الوثائق المتاحة فإن الجماعة حصلت على مبلغ 25 مليون جنيه تقريبــاً خلال 7 اجتماعات عقدها اللجنة.

لخص عمرو زكي، الأمين المساعد لحزب الحرية والعدالة بالقاهرة، موقف الجماعة من هذا التمويل وهؤلاء الممولين بالقول إن دعم رجال الأعمال المنتمين للحزب الوطني لحملة "معــاً نبني مصر" ليس عيبــاً[220].

[219] محمد طه ومينا غالي، كواليس حوار مرسي: عطل فني في "الهارد" يعطل البث 6 ساعات.. ويحرج "الرئاسة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 26 فبراير 2013.

[220] ياسر علي وسعيد علي، "رجال الوطني" يمولون حملة إخوانية والجماعة: "مش عيب"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 مايو 2013.

الحاصل أنه في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، بحثت نخب المال والأعمال التي كانت متحالفة مع النظام الحاكم قبل ثورة يناير عن تحالفات جديدة وسعت للتأسيس لشبكات بديلة تتداخل بها مواقع السلطة السياسية مع المصالح الاقتصادية والمالية. ركض البعض باتجاه جماعة الإخوان ونخبتها وطوَّع أدوات نفوذه الإعلامي لخدمة أهداف الجماعة في عام رئاسة مرسي، وسرعان ما انقلب عليها وعليه بعد 30 يونيو 2013.

أما نخبة المال والأعمال الإخوانية، فلم تقف طويلاً أمام مبادئ الديمقراطية ومضامين الشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد، وشرعت في استبدال احتكار باحتكار وسيطرة اقتصادية ومالية وإعلامية بأخرى وتداخل بين السلطة والثروة بتداخل بديل. هنا أيضـًا، وبعد وصول مرسي إلى الرئاسة وفي تشابه بنيوي مع نظام الرئيس مبارك، استمر التشوه في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية في ظل احتكارات لم تغب وبانحياز لمصالح القلة وبتجاهل لمتطلبات العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية[221].

وإذا مددنا الخط على استقامته، فسنجد أن مرسي واصل مع حكومته سياسات مبارك في تقليص القطاع العام والإنفاق الاجتماعي في حرب مستمرة على الفقراء والمحرومين في مصر، والذين يشكلون غالبية السكان. وواصل مرسي نهج السياسات النيوليبرالية التي تخدم مصالح الأغنياء والمتنفذين، بما في ذلك اتفاق مع صندوق النقد الدولي لمنح مصر قرض بخمسة مليارات دولار تقريبـًا (الذي لم يتم، دون أن يكون عدم إتمامه نتيجة أي تقصير من قبل مرسي الذي قبل بشروط الصندوق كاملة)، والتي من شأنها التوسع في تدابير التقشف القائمة أصلاً والتي تزيد من معاناة الفقراء. كما أنه لم يتقدم بأي مشروع لتغيير قوانين العمل الحالية والقوانين الضريبية التي تحابي الأغنياء على حساب العمال والموظفين من الطبقة المتوسطة والفقراء. كما أنه لم يحاكم البورجوازيين المباركيين الذين أمعنوا سرقة ونهبـًا في البلاد لمدة تزيد على ثلاثةعقود[222].

على العكس من ذلك، وكرئيس خرج من رحم الجناح اليميني النيوليبرالي لجماعة الإخوان المسلمين، فقد أبدى مرسي اهتمامـًا بإنشاء تحالف بين البورجوازيين الإسلاميين النيوليبراليين، ويمثل خيرت الشاطر أبرز وجوههم، وبين البورجوازية المباركية. إن الكثير من الإسلاميين الأغنياء، وليس جميعهم، كانوا جمعوا ثرواتهم في دول الخليج. وبينما لم

[221] د. عمرو حمزاوي، النخب المصرية والديمقراطية (2– 2)، جريدة "الشروق"، القاهرة، 14 أغسطس 2013.

[222] جوزيف مسعد، الصراع على مصر: مباركية دون مبارك، جريدة "الشروق"، القاهرة، 25 يوليو 2013.

يسمح لهم في الغالب بالمشاركة في عملية نهب مصر، التي كانت مقتصرة على رجال الأعمال من أصدقاء مبارك وحلفائه، فقد أرادوا الآن الحصول على حصتهم من عملية النهب الجارية في البلاد.

ويقول الباحث الأميركي من أصل مصري جوزيف مسعد: إن مرسي بذل ما بوسعه لإقناع البورجوازية المباركية بالسماح للإسلاميين بالمشاركة في نهب مصر، إلا أن بعض رؤوس البورجوازية المباركية رفضوا تلك المطالب رفضًا باتًا، وشنوا عليه حربًا شعواء، بالاستعانة بوسائل إعلام – وخاصة فضائيات– مملوكة لرجال أعمال من العيار الثقيل[223].

ويقدم المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية قراءة كاشفة لما جرى في عهد الإخوان على الساحة الاقتصادية؛ إذ يقول إن صراع جماعة الإخوان مع قطاعات من نخبة رجال الأعمال القادمة من عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك ساهم في إزاحتها عن السلطة، مشيرًا إلى أن قلق رجال الأعمال تزايد في عهد الرئيس المعزول محمد مرسي بسبب افتقاد الحكومة الخبرة في وضع السياسات الاقتصادية.

ورصدت ورقة بحثية أصدرها المعهد بعنوان "نخبة رجال الأعمال في مصر بعد الثورة: لاعب قوي بين العسكريين والإخوان"، أن معظم نخبة رجال الأعمال المصريين نجحت بعد ثورة 25 يناير في الحفاظ على كل قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي، رغم خروج المصريين ضد نظام مبارك، وفساد رجال الأعمال، مشيرًا إلى أن عددًا قليلاً منهم مثل أمام المحكمة، وأضاف أن غالبيتهم استفادوا من الموقف المتساهل من جانب المجلس العسكري الذي تولى الحكم في بداية المرحلة الانتقالية من الاحتيال والفساد.

وأشار البحث إلى أن جماعة الإخوان سارت على نفس درب المجلس العسكري، حيث عقدت تحالفًا مع نخبة رجال الأعمال، حتى قبل أن يفوز مرشحها في الانتخابات الرئاسية، وتجاهلت مطالب المجتمع المدني في التحقيق في مخالفات رجال الأعمال.

وذكرت الورقة البحثية أن الجماعة وضعت في أولوياتها دمج رجال الأعمال في شبكة قوتها الخاصة، وتبنت سياسات اقتصادية موروثة من عهد مبارك تركز على معدل النمو الاقتصادي، والقطاع الخاص، مشيرة إلى أنه رغم هذه الجهود فإن الجماعة فشلت في استمالة رجال أعمال عهد مبارك، في إطار فشلها في التمدد في البلاد.

---

[223] المصدر نفسه.

ولفتت الورقة إلى أن عددًا قليلاً من رجال الأعمال وافق على شروط الإخوان في حُكم مصر، فيما كانت أغلبية نخبتهم المنتمية في معظمها إلى الأفكار المدنية لا تثق في تيار الإسلام السياسي الذي لا ينتمي لوسطهم الاجتماعي.

وأوضح البحث أن قلق رجال الأعمال تعمق في عهد مرسي، بسبب افتقاد حكومته بشكل كبير الخبرة في وضع السياسة الاقتصادية، وبعثت قراراتها رسائل متناقضة بشكل كبير إلى مجتمعهم. ولفتت الدراسة إلى أن صراع الإخوان مع قطاعات من نخبة رجال الأعمال ساهم في فشل الجماعة في أن تعزز وصولها إلى السلطة بعد فوزها في الانتخابات[224].

وهذا ما كان من صراع المال الموظف دينيــًا في ربوع المحروسة وخارجها.

[224] بسمة المهدي، سياسات "الجماعة" الاقتصادية لم تختلف عن "مبارك".. ولا بدَّ من إعادة توزيع الدخول، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 سبتمبر 2013.

الإفتاء.. من التطوع إلى الدولة

عندما وقف رئيس الوزراء إبراهيم محلب ووزير الداخلية محمد إبراهيم في صلاة العيد إلى جوار الرئيس عبدالفتاح السيسي، في الوقت الذي توقع فيه الجميع أن يكونوا موجودين في مكة المكرمة، اضطرت دار الإفتاء إلى إصدار فتوى تؤكد صحة الحج[225]، وتحدث رجال الأزهر عن صحة أداء الفريضة بالكيفية التي أدياها بها، مقابل أصواتٍ شككت فى اكتمال أداء المناسك وشككت بالتبعية في المؤسسات الدينية الرسمية.

الطريقة التي تدخلت بها المؤسسة الدينية في الجدل حول هذه المسألة بدت وكأنها تستهدف الدفاع عما فعله رئيس الوزراء ووزير الداخلية في مواجهة منتقديهما؛ إذ لم يكن مطلوبـاً من دار الإفتاء أن تصدر فتوى عن شرعية الطريقة التي أدى بها محلب وإبراهيم فريضة الحج، ولا كان ذلك مطلوبـاً من رجال الأزهر، لكن بيانات المؤسسة الدينية وتصريحات رجالها جعلت الأمر يبدو لكثيرين وكأنهم يطوعون الدين من أجل هذا المسؤول الكبير أو ذاك؛ لأن تلك الآراء والفتاوى لم تخرج إلا بعد أن عاد رئيس الوزراء ووزير الداخلية متعجلين من الحج.

هذه الواقعة، وغيرها الكثير، أعادت مسألة الإفتاء إلى الواجهة في مصر.

حتى يمكن فهم تأثير الفتاوى الدينية في مجتمع مثل مصر، علينا أن نتذكر – على سبيل لا الحصر– أن فتوى الشيخ محمد متولي الشعراوي القاضية بأن "أجساد البشر ليست ملكـاً لهم" وتحريمه عمليات زرع الأعضاء، شكلت عقبة رئيسية أعاقت محاولات البرلمان المتكررة لتشريع هذه المسألة. بل إن معارضة الشعراوي للعمل المصرفي التقليدي ودعمه للإدارة المالية الإسلامية للمصارف، ساهمت إلى حد كبير في النمو الكبير لمصارف التمويل الإسلامي في ثمانينيات القرن العشرين[226].

ويمكن القول إن مصر لم تعرف مناصبَ رسميةً للإفتاء منذ دخلها الإسلام إلى بداية العصرِ المملوكي؛ حيث كان الإفتاءُ طوال تلك القرون فرضَ كفايةٍ يقوم به متطوعـاً من حَصَلَ على إجازاتٍ من شيوخه بالإفتاء.

[225] أحمد البحيري، دار الإفتاء: حج "محلب" و"إبراهيم" صحيح وعليهما ذبح هدي، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 6 أكتوبر 2014.

[226] طارق عثمان، مصر على شفير الهاوية: من ثورة عبدالناصر إلى ملايين ميدان التحرير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص 112.

وقد تصدَّر للفتوى كبارُ العلماء والمجتهدين بدايةً من الصحابة الذين دخلوا مصر عند الفتح، كعقبة بن عامر الجُهَني، وعبدَالله بن عمرو بن العاص، ومن التابعين كعبدالرحمن بن حُجَيْرة، ويزيد بن أبي حبيب، ومن تابعي التابعين كعمرو بن الحارث، والليث بن سعد، ومن الأئمة المجتهدين كالإمام الشافعي، ومن تلامذة الأئمة وأصحابهم، كعبدالرحمن بن القاسم، وأشهب بن عبدالعزيز القيسي، من أصحاب الإمام مالك، ويوسف البُوَيْطِي، وإسماعيل بن يحيي المُزْني، من أصحاب الإمام الشافعي، وأبي جعفر الّحاوي، من أصحاب الإمام أبي حنيفة[227].

استمرَّ الإفتاءُ تطوعيـــاً في العصرين الفاطمي والأيوبي، وممن تصدر للفتوى في هذين العصرين: أبو بكر الطرطوشي المالكي، ومِجَلّي بن جَميع الشافعي، والإمام العز بن عبدالسلام الشافعي. وعند منتصف القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، ظهرت أولُ وظيفةٍ رسميةٍ للإفتاء في مصر، وهي وظيفة "مفتي دار العدل الشافعي"، ثم تلا ذلك ظهور مفتيو دار العدل من المذاهب الأخرى[228]، وكان قاضي قضاة كل مذهب هو الذي يختار مفتي المذهب ويعرضه على السلطان ليقوم الأخير بتعيينه في المنصب. وكانت مهمة هؤلاء تقديم المشورة الفقهية للقضاة، والإجابة عن طلب موظفي الدولة وعامة الناس للفتوى[229] في بعض الشؤون.

استمر نظام المفتين بدار العدل إلى أواخر القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي؛ حيث أُهمِلَ هذا النظام تدريجيـــاً ثم بَطُلَ تمامـــاً في أواخر العصر المملوكي، وعاد الإفتاء تطوعيـــاً يتصدر له من امتلك المؤهلات العلمية والإجازات التي تسمح له بالفتوى[230].

وعندما خضعت مصر للعثمانيين سنة 923هـــ/ 1517، فإنهم تركوا الأمور على حالها، ولم يهتموا بتعيين مُفتٍ حنفيٍّ ولا حتى مُفتٍ من مذهب آخر. بيد أن غياب وظائف الفتوى في مصر في القرن السادس عشر لا يعني أن العلماء المصريين لم يتصدروا للفتوى، ولم يقوموا بفرض الكفاية على أكمل وجه، فقد ظهر عددٌ من الفقهاء الكبار الذين وصف

---

[227] د. عماد هلال، الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة، دار الكتب والوثائق القومية بالاشتراك مع دار الإفتاء المصرية، جـــ 1: عن الإفتاء المصري من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر المملوكي، القاهرة، 2010، 1/ ص 191-298.

[228] المرجع نفسه، 1/ ص 494، ص 537-572.

[229] شمس الدين محمد السحماوي، الثغر الباسم في صناعة الكاتب والكاتم، تحقيق: أشرف محمد أنس، جـــ 1، مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2009، ص 405.

[230] د. عماد هلال، مرجع سابق، 1/ ص 494، ص 537-572.

كل واحد منهم بأنه "المعول عليه في الفتوى في زمانه"، أو "المشار إليه بالفتوى في وقته"، فهذه الألقاب لا تشير إلى وظائف رسمية، بل تشير فقط إلى مكانةٍ ساميةٍ في الفتوى، ومن أشهرهم: شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشافعي الموصوف بأنه مجدد القرن التاسع (توفي 925هـ/ 1520م)، والشيخ خليل مفتي المالكية (توفي 946هـ/ 1539م)، والعلامة زين الدين بن نُجَيم الحنفي (توفي 969هـ/ 1563م)، وشيخ الإسلام وفقيه الديار المصرية في عصره ومرجعها في الفتوى والموصوف بأنه مجدد القرن العاشر شمس الدين محمد الرَّملي (توفي 1004هـ/ 1596م)[231].

استهلَّ القرنُ الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وقد تَرَبَّعَ على عرشِ الفتوى الإمامُ شمس الدين الرَّملي. ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تُحاول إيجادَ مناصب رسمية للفتوى يتم تعيين شاغليها من إستانبول. كما يبدو أن الرملي كان يعرقل هذه المحاولات، وكان علماء مصر- خاصة الشافعية- يهابونه ويجلونه، ويخشون تولي مناصب للإفتاء من قبل الدولة في وجوده، وعندما تجرأ أبو السرور البكري على أن يطلب من الدولة تولي منصب إفتاء الشافعية بالديار المصرية، غضب الرملي على البكري، واضطر الأخير للاعتذار[232]، وأدى ذلك إلى تأجيل المحاولة، فلم تجرؤ الدولة العثمانية على تعيين آخر في وجوده، واضطرت للانتظار حتى وفاته لتجري بعض التغييرات على نظام الإفتاء.

لم تكن الدولة العثمانية راغبة في تعيين مُفتٍ شافعي رسمي في مصر، كما لم تكن لديها الجرأة على تعيين مُفتٍ حنفي في بلد يسوده المذهب الشافعي؛ ولذلك فإنها قررت أن تُعين مفتيـــاً مالكيـــاً حمل لقب "مفتي السلطنة المؤيدة على مذهب الإمام مالك بالديار المصرية". وقد توفي الرملي في 13 جمادى الأولى سنة 1004هـ/ 14 يناير 1596م، وصدر فرمان السلطان محمد الثالث في 20 شوال 1004هـ/ 17 يونية 1596م، بتخصيص مبلغ مالي لمن سيشغل منصب مفتي السلطنة المؤيدي على المذهب المالكي[233].

لم تذكر المصادر اسم من تولى هذا المنصب حتى سنة 1011هـ/1603م، حيث ذكرت المصادر اسم شمس الدين محمد بن زين الدين عبدالرحمن بن عبدالوارث البكري الصديقي المالكي الشهير بابن عبدالوارث، فوصفته وثيقة خاصة بتعيينه شيخـــاً على وقف

---

[231] د. عماد هلال، مفتي السلطنة الشريفة: من تاريخ الإفتاء في مصر في القرن السابع عشر، مجلة "ذاكرة مصر المعاصرة"، الإسكندرية، العدد 12، يناير 2013، ص 18-19.

[232] محمد المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المطبعة الوهبية بمصر، 1868، 3/ ص 343.

[233] دار الوثائق القومية، محكمة الباب العالي، وثيقة رقم: 1001-000112-859.

فارس المحمدي، ومؤرخة في 3 رمضان سنة 1011هـ/ 14 فبراير 1603م، بأنه "مفتي المسلمين، مفيد الطالبين، حجة المناظرين، العالم الأفضل المتين، محمد شمس الدين البكري الصديقي المالكي الشهير نسبه بابن عبدالوارث، مفتي السلطنة بالديار المصرية"[234]. وكان ابن عبدالوارث هو الأول والأخير من المفتين المالكية الذين شغلوا منصب "مفتي السلطنة المؤيدة بالديار المصرية".

ويشير د. عماد هلال إلى أنه من الواضح أن المذكور كان من علماء الصف الثاني، فلم يُعثر له على ترجمة في كتب التراجم[235]. والغريب أن الدولة اختارت للفتوى علماء مجهولين في زمن كان العلامة سالم السنهوري (توفي 1015هـ/ 1606م) ملء السمع والبصر، فهو كما قال عنه المُحبِّي: "الإمام الكبير، المحدث الحجة الثبت، خاتمة الحفاظ، وكان أجل أهل عصره من غير مدافع، وهو مفتي المالكية ورئيسهم"[236].

ثم كانت الخطوة الثانية في سعي الدولة للسيطرة على الإفتاء بتعيين مُفتٍ شافعي حمل لقب "مفتي السلطنة الشريفة بالديار المصرية"، هو أبو السرور البكري (توفي 1007هـ/ 1598م)[237]، ثم توارثت أسرته هذا المنصب من بعده، وقد تلقى البكري العلوم النقلية والعقلية على يدَي والده أبي المكارم محمد البكري، وقد ذكر ابنه المؤرخ محمد بن أبي السرور أن والده كان أول من لُقب بلقب "مفتي السلطة الشريفة بالديار المصرية"، ولقب "شيخ الإسلام"[238]، غير أنه حصل على اللقب بعد وفاة الرملي؛ حيث ذكرته وثيقة يرجع تاريخها إلى الثاني من جمادى الآخرة سنة 1006هـ/ 11 ديسمبر 1597م، أي بعد وفاة الرملي بعامين تقريبـاً، وهي خاصة بتأجيره 52 ساقية من أوقاف ناحية الحماد وما يتبعها من أراض زراعية إلى بعض مشايخ تلك الناحية، ووصف فيها بأنه: "شمس الدين أبي عبدالله محمد أبي السرور البكري الصديقي الأشعري، مفتي السلطنة الشريفة بالديار المصرية"[239].

---

[234] محكمة الباب العالي، وثيقة رقم: 1001-000154-0519.

[235] د. عماد هلال، مصدر سابق، ص 20.

[236] محمد المحبي، مرجع سابق، 2/ ص 204.

[237] إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1951، 1/ ص 245.

[238] عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1957، 1/ ص 456.

[239] محمد المحبي، مرجع سابق، 1/ ص 37.

بعد وفاة أبي السرور انتقل منصب "مفتي السلطنة الشريفة" إلى أخيه الأكبر أبي الوفاء تاج العارفين (توفي 1008هـ/ 1598م)[240]، الذي كان أكثر أولاد البكري مالاً وأوفرهم نعمة. فقد تلقى العلوم التقليدية عن أبيه وغيره من العلماء، وتبحر في العربية والتفسير والأصول. ولم يمكث في المنصب إلا عامـًا واحدًا، ثم سافر للحج في نهاية سنة 1007هـ/ 1598م، ومات في طريق عودته إلى مصر في صفر سنة 1008هـ/ سبتمبر 1598م.

جاء بعده زين العابدين البكري (توفي 1013هـ/ 1604م)[241]، والذي نشأ نشأة تقليدية فتلقى العلم على والده، ثم تولى منصب "مفتي السلطنة الشريفة" بعد وفاةِ أخيه تاج العارفين، وقد بلغ زين العابدين في آخر أمره درجة عالية من المكانة ونفوذ الكلمة، حتى خشيه حكام مصر وكانوا يدارونه ويطلبون رضاه، ثم تآمروا لقتله، فمات مسمومـًا في 3 ربيع الأول سنة 1013هـ/ 30 يوليو 1604م[242].

بعد وفاة زين العابدين انتقلت زعامة البيت البكري إلى أخيه أبي المواهب (توفي 1037ه/ 1628م)[243]. عن نشأته يقول المُحبِّي: "وكان في بداية أمره مائلاً إلى الخلاعة، وكانت مجالسه مشحونة بأنواع الطرب من المسمعين وصنوف الملاهي، وكان لما مات والده جرى بينه وبين إخوته منافسات، وأمور تُسكب عندها العبرات، حتى استقر الأمر لزين العابدين إلى أن وقع قبله، وكان أبو السرور مات قبله، فَسَمَتْ الرتبة إلى أبي المواهب"[244].

وتذكر وثائق المحاكم الشرعية اسم أبي المواهب مشفوعـًا بلقب مفتي السلطنة[245]. وقد اشتهر بقرض الشعر، وله ديوان شعر سماه "ترجمان العوارف وبستان المعارف"، غير أنه لم يشتهر بالفقه ولم يتصدر للإفتاء، ولا يوجد ما يشير إلى أهليته لمنصب "مفتي السلطنة الشريفة بالديار المصرية" غير انتمائه للأسرة البكرية العريقة التي توارثت هذا المنصب منذ ظهوره وحتى اختفائه.

---

[240] خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، جـ 7، دار العلم للملايين، بيروت، 1998، ص 62.

[241] محمد المحبي، مرجع سابق، 1/ ص 145-146.

[242] محكمة الصالحية النجمية، وثيقة رقم: 1012-000120-0940، ص 394.

[243] محمد المحبي، مرجع سابق، 1/ ص 201-203.

[244] المرجع نفسه.

[245] دار الوثائق القومية، محكمة بولاق الشرعية، سجل 38، ص 35، مادة 117.

جاء بعده أحمد بن زين العابدين البكري (توفي 1048ه/ 1638م)[246]، وكان أديبـــًا أكثر منه فقيهـــًا، ولم يتصدر للفتوى، ولكنه ورث منصب إفتاء السلطنة عن أبيه وأعمامه، وآلت إليه زعامة البيت البكري بعد وفاة عمه أبي المواهب سنة 1037ه/ 1628م، وشغل منصب "مفتي السلطنة الشريفة بمصر" في الوثائق الرسمية[247].

وأما عبدالرحمن بن زين العابدين (توفي 1063ه/ 1653م)[248]، فقد كان هو الأوسط من أولاد زين العابدين البكري وهم: أحمد وعبدالرحمن ومحمد. ذكر مترجموه أنه قرأ على أخيه أحمد بن زين العابدين، وبه تخرج، وأنه أخذ علوم العربية عن العلاّمة جودة الضرير. ولعل هذا القدر من التعليم لم يكن كافيًا ليؤهله لتولي منصب مفتى السلطنة، ولكن الواضح أن هذا المنصب تحديدًا كان منصبـــًا وراثيـــًا لا يعتمد على الكفاءة.

جاء بعده محمد بن زين العابدين البكري (توفي 1087ه/ 1676م)[249]، والذي نشأ بمصر وحفظ القرآن، واشتغل بطلب العلوم فأتقنها، وبرع في كثير من الفنون لاسيما علمَي التفسير والحديث، وتعلّم التصوف وكانت له فيه قدم راسخة. وأقبل على التدريس حتى صار رئيس البيت البكري فدرَّس كسائر أسلافه في الجامع الأزهر في الليالى المشهورة، كليلة المولد النبوي، وليلة الإسراء والمعراج وليلة النصف من شعبان، فلما كبر ترك ذلك كله واستقل بالإفادة في بيت آل البكري. ولا نستطيع إلا أن نقول إن محمدًا لم يتلق من العلم ما يكفيه للقيام بمهمة التدريس، ولم يستطع الصمود في هذا الميدان فاكتفى بالجلوس في بيته المشهور، والاعتماد على نسبه.

وكان محمد بن زين العابدين البكري هو آخر من حمل لقب "مفتي السلطنة الشريفة بمصر"؛ حيث لم يُعثر في المصادر المتاحة على من حمل ذلك اللقب بعده[250].

يبدو أن نجاح الدولة في تعيين مُفتٍ مالكي سنة 1004هـ/ 1596م، ثم مُفتٍ شافعي سنة 1006هـ/ 1597م شجعها على تعيين مُفتٍ حنفي، ولكنها كانت في هذه المرة أكثر تطرفـــًا، فلم تكتف بتعيين فقيه من الصف الثاني فحسب، بل عيَّنت مفتيـــًا حنفيـــًا روميـــًا، متجاوزة بذلك أعلام الفقهاء الحنفية المصريين من أمثال: شهاب الدين الغنيمي،

---

[246] محمد المحبي، مرجع سابق، 1/ ص 357-358.

[247] محكمة الصالحية النجمية، وثيقة رقم: 1012-000214-0105، ص 44-45.

[248] خير الدين الزركلي، مرجع سابق، 7/ ص293.

[249] علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2004، 3/ ص 126.

[250] د. عماد هلال، مصدر سابق، ص 22.

وعبدالله النحريري، وعبدالقادر الطوري، وشهاب الدين أحمد الشوبري، وغيرهم من كبار الأئمة الذين كانت أسماؤهم تملأ الساحة الفقهية في ذلك الوقت. ولعل هذا كان أحد العوامل التي أدت إلى فشل تلك المحاولة، وكان استمراره مع الشافعية راجعــًا إلى توارث أسرة البكري العريقة له، فكان بالنسبة لأعضائها نوعــًا من الوجاهة الاجتماعية، وبلا أية صلاحيات أو اختصاصات.

المفتي الحنفي الوحيد الذي أمدتنا به المصادر فهو أبو يوسف محمد بن علي الرومي الحنفي، ولا توجد تراجم له في كتب التراجم الخاصة بالقرن الحادي عشر. وكل ما لدينا من معلومات عنه مصدره وثيقة مؤرخة في 26 صفر سنة 1022هـ/ 17 إبريل 1613م، وصفته بأنه "مفتي السلطنة العثمانية الشريفة"[251].

مع مرور الوقت، اختفى هذا المنصب ليحل محله مناصب غير رسمية للإفتاء في المذاهب الأربعة، وعاد الإفتاء تطوعيــًا من جديد، واستمر على تلك الحال في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، إلى أن أوجد محمد بك أبو الذهب مناصب رسمية للإفتاء في أواخر ذلك القرن، عندما أنشأ مدرسته الشهيرة تجاه الجامع الأزهر وخصَّص فيها أماكن لجلوس ثلاثة مفتين، وعين لهم المرتبات الكافية[252].

في عصر محمد علي أصبح هناك أربعة مفتين للمذاهب الأربعة، ولكن الزعامة عليهم كانت للمفتي الحنفي الذي كان يُسمى "مفتي أفندي مصر". وكان الباشا والي مصر هو الذي يُعين المفتي بعد ترشيح العلماء له.

تولي الشيخ محمد المهدي العباسي منصب "مفتي أفندي مصر" سنة 1848 في عصر إبراهيم باشا بن محمد علي، واستمر مفتيــًا إلى عصر إسماعيل؛ حيث تغير لقبه إلى "مفتي الديار المصرية". وزاد نفوذه بعد أن أضيفت إليه مشيخة الأزهر سنة 1870 في سنة 1881؛ ثم عُزِلَ الشيخ محمد المهدي العباسي من مشيخة الأزهر نتيجة لاختلاف علماء الأزهر معه بشأن نظام الجرايات الخاص بالطلبة ونظام اجازة العلماء بالتدريس. وتشكلت لجنة للتحقيق وجاء في قرار لجنة التقصي والتحقيق أن الشيخ العباسي كان مفتيــًا حنفيــًا، ومشيخة الأزهر كانت معهودة دائمــًا إلى علماء الشافعية، وبناء على هذا أصدر الخديو توفيق في 5 ديسمبر 1881 قرارًا بفصل الشيخ العباسي من مشيخة الأزهر. وأمر الخديو بإسناد مشيخة الأزهر إلى الشيخ محمد الإنبابي في 11 ديسمبر 1881 وهو من كبار علماء الشافعية.

[251] دار الوثائق القومية، محكمة الصالحية النجمية، وثيقة رقم: 1012-000115-0459، ص 132.

[252] د. عماد هلال، مصدر سابق، ص 23.

بعد فشل ثورة عرابي، أعيد الشيخ محمد العباسي المهدي إلى مشيخة الأزهر وذلك في 12 أكتوبر 1882 وأعفي الشيخ الإنبابي منها، وجمع الشيخ العباسي بين الإفتاء ومشيخة الأزهر مرة ثانية. واستمر يشغل المنصبين إلى سنة 1885؛ حيث عاد الشيخ الإنبابي إلى مشيخة الأزهر في حين استمر الشيخ المهدي في وظيفة الإفتاء حتى وفاته سنة 1895[253].

بعد وفاة الشيخ الإنبابي سنة 1895، تولى الشيخ حسونة النواوي منصب مشيخة الأزهر، وبعد فترةٍ قصيرة توفي الشيخ المهدي مفتي الديار المصرية، فأضيفت وظيفة الإفتاء إلى الشيخ حسونة النواوي وأصبح يشغل وظيفتَي الإفتاء ومشيخة الأزهر[254]. واستمر يشغل منصب الإفتاء حتى سنة 1899؛ حيث خلفه الشيخ محمد عبده[255].

يغلب على الظن أن إنشاء دار الإفتاء المصرية كان في شهر جمادى الآخرة سنة 1313هـ الموافق لشهر نوفمبر سنة 1895م، ويؤيد ذلك ما وجِدَ بالسجل رقم 1 من سجلات الدار، ونصه:

"دفتر قيد فتاوى الديار المصرية المحولة على حضرة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ حسونة النواوي، بأمر عال صادر من نظارة الحقانية، بتاريخ 21 نوفمبر 1895م، وبلغ لحضرته من النظارة المذكورة بتاريخ 7 من جمادى الثانية 1313ه".

وكانت مسألة الإفتاء قبل إنشاء دار الإفتاء المصرية من اختصاص شيخ الأزهر، ثم أصبحت وظيفة مستقلة، وذلك منذ تعيين الشيخ محمد عبده فيها.

وفي السجل رقم 2 من سجلات دار الإفتاء، المرسوم الصادر من الخديو عباس حلمي بتاريخ 24 محرم عام 1317ه الموافق 3 يونيو عام 1899م، والذي ينص على:

"صدر أمر عال من المعية السنية بتاريخ 3 يونيو 1899م – 24 محرم 1317 هـ نمرة 2 سايرة، صورته. فضيلة حضرة الشيخ محمد عبده، مفتي الديار المصرية: بناء على ما هو معهود في حضرتكم من العلامية وكمال الدراية، قد وجهنا لعهدكم وظيفة إفتاء الديار المصرية، وأصدرنا أمرنا هذا لفضيلتكم للمعلومية، والقيام بمهام هذه الوظيفة وقد أخطرنا الباشا رئيس مجلس النظار بذلك".

---

[253] مسيرة الإفتاء في مصر.. من الفتح الإسلامي حتى الآن، مجلة "عقيدتي"، دار الجمهورية، القاهرة، 19 نوفمبر 2013.

[254] د. محمد الجوادي، أصحاب المشيختين: سيرة حياة خمسة من علماء الأزهر جمعوا بين مشيخة الأزهر والإفتاء، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008.

[255] زكي فهمي، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 517-519.

وبهذا المرسوم استقل منصب الإفتاء عن منصب مشيخة الجامع الأزهر، وصار الشيخ محمد عبده أول مفتٍ مستقل لمصر معين من قبل الخديو عباس حلمي. بلغ عدد فتاوى الشيخ محمد عبده بلغ 944 فتوى استغرقت المجلد الثاني من سجلات مضبطة دار الإفتاء بأكمله وصفحاته 198، كما استغرقت 159 صفحة من صفحات المجلد الثالث.

ثم تتابع بعد ذلك تعيين المفتين باسم "مفتي الديار المصرية" بقرار من رئيس الدولة، إلى أن قامت ثورة 23 يوليو 1952، فصار المفتي الرسمي يُعين بقرار من رئيس الجمهورية، وتحت مسمى "مفتى جمهورية مصر العربية"، ويكون بدرجة "وزير".

وقد ظلت دار الإفتاء المصرية منذ إنشائها تنتقل من مكان إلى آخر حتى استقر بها المقام في مبنى خاص بها، بحديقة الخالدين في منطقة الدراسة بالقاهرة. وقد افتتحها رسميـــا الرئيس الأسبق حسني مبارك، في 21 سبتمبر 1991م الموافق 12 ربيع الأول 1412 ه.

منذ تأسيس دار الإفتاء في نوفمبر 1895 وحتى العام 2014، تولى منصب مفتي الديار المصرية 20 عالمـــا، هم – حسب الترتيب الزمني:

حسونة النواوي (1895–1899)، ومحمد عبده (1899–1905)، وعبدالقادر الرافعي (1 نوفمبر 1905– 4 نوفمبر 1905)[256]، وبكري الصدفي (15 نوفمبر 1905– 1914)، ومحمد بخيت المطيعي (26 ديسمبر 1914– 1920)، ومحمد إسماعيل البرديسي (1920– 1921)، وعبدالرحمن قراعة (1921– 1928)، وعبدالمجيد سليم (1928– 1946)، وحسنين محمد مخلوف (1946–1950؛ 1952– 1954)، وعلام نصار (1950–1952)، وحسن مأمون (1955–1964)، وأحمد محمد عبدالعال هريدي (1960–1970)، ومحمد خاطر محمد الشيخ (1970–1978)، وجاد الحق علي جاد الحق (1978–1982)، وعبداللطيف عبدالغني حمزة (1982–1985)، والدكتور محمد سيد طنطاوي (1986–1996)، والدكتور نصر فريد واصل (1996–2002)، والدكتور أحمد الطيب (10 مارس 2002– 27 سبتمبر 2003)، والدكتور علي جمعة (2003– 11فبراير 2013)، والدكتور شوقي علّام (2013–).

أما استقلال دار الإفتاء المصرية، فقد كانت البداية بنص المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادرة بأمر عال في 27 مايو سنة 1897 بما

[256] خير الدين الزركلي، مرجع سابق، 4/ ص 46.

يلي: انتخاب قاضي مصر يكون منوطـــاً بنا وتعيينه يكون حسب القواعد المتبعة وانتخاب وتعيين مفتي الديار المصرية يكون منوطـــاً بنا وبأمر منا بالطرق المتبعة[257].

وقد ألغيت هذه المادة بمقتضى القانون رقم 12 لسنة 1914 بإلغاء وتعديل بعض مواد هذه اللائحة. وجاء في المذكرة الإيضاحية في صدد إلغاء المادة العاشرة من لائحة سنة 1897 ما يلي: وألغيت المادة 10 بفقرتيها وكانت الأولى منهما تنص على الإجراءات الخاصة بتعيين قاضي مصر. أما الفقرة الثانية فإنها تنص على ما يتعلق بتعيين مفتي الديار المصرية، وإنه وإن كان مفتي الديار المصرية موظفـاً تابعـاً لوزارة الحقانية إلا أنها ترى أنه لائحة المحاكم الشرعية ليست محلاً للنص على إجراءات تعيينه؛ لأن هذه الوظيفة لا علاقة لها بأعمال المحاكم الشرعية.

وهذا الذي قالته المذكرة الإيضاحية سائغ بعد؛ إذ لم يعد مفتي الديار المصرية عضوًا في المحكمة العليا الشرعية بمقتضى تشكيلها الذي نص عليه القانون رقم 12 لسنة 1914 وجرت عليه لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في 1931. وجرى العمل بعد هذا على ما كان مقررًا في المادة الملغاة، فيُعين مفتي الديار المصرية بقرار من رئيس الدولة باختياره وبالطرق المتبعة[258].

على أنه قد نص في قانون الإجراءات الجنائية على أنه في حال خلو وظيفة المفتي أو غيابه أو قيام مانع لديه يندب وزير العدل بقرار منه من يقوم مقامه "المادة 3/381 من قانون الإجراءات الجنائية".

كان لكل مديرية أو ولاية مفتٍ ولوزارة الحقانية مفتٍ ولوزارة الأوقاف مفتٍ وفوق كل هؤلاء مفتي السادة الحنفية أو مفتي الديار المصرية.

في عهد الشيخ محمد عبده تم الجمع بين إفتاء الحقانية والديار المصرية، وظل هذا الوضع قائمـاً حتى مطلع نوفمبر 2007، حين استقلت دار الإفتاء ماليـاً وإداريـاً عن وزارة العدل، وأصبحت لها لائحة داخلية ومالية تم اعتمادها ونشرها في جريدة "الوقائع المصرية" الرسمية. وظهرت موازنة دار الإفتاء في ميزانية الدولة، شأنها في ذلك شأن الأزهر.

---

[257] نشأة دار الإفتاء المصرية واستقلالها.. رؤية تاريخية، موقع "دار الإفتاء المصرية" الإلكتروني، 19 يونيو 2013.
http://www.dar-alifta.org/ViewGeneral.aspx?ID=101

[258] المصدر نفسه.

وشأن دار الإفتاء في هذا الاستقلال عن وزارة العدل كشأن كثير من الهيئات القضائية الأخرى التي استقلت عن وزارة العدل مع بقاء تبعيتها السياسية لوزارة العدل، كمجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا وهيئة قضايا الدولة.

كانت الفتوى في القضايا ملزمة للقضاة حسب لوائح 1856، و1880، ثم لم تعد ملزمة للقضاة في المحاكم الشرعية في لائحة 1897 وتعديلاتها بالقوانين أرقام 25 لسنة 1909 و31 لسنة 1910 و12 سنة 1914، ثم جرت الاستعاضة عن كل هذه القوانين باللائحة الأخيرة بالمرسوم 78 لسنة 1931.

وبإلغاء المحاكم الشرعية القانون رقم 462 لسنة 1955، لم يعد في المحاكم الابتدائية إفتاء. وصارت أعمال الفتوى سواء للحكومة أو للأفراد وللهيئات مقصورة على مفتي الديار المصرية في القاهرة.

ومما يجدر التنويه عنه أنه منذ أول يناير 1956، تاريخ العمل بقانون إلغاء المحاكم الشرعية، آلت إلى دار الإفتاء الشهادات التي كانت من اختصاص رئيس المحكمة العليا الشرعية، وهي إشهاد خروج المحمل بكسوة الكعبة الشريعة وبكسوة مقام الرسول صلى الله عليه وسلم، وبمقدار المبلغ النقدي المهدى من الأوقاف إلى قراء الحرمين الشريفين "الصرة" وإشهاد وفاء النيل، الذي بمقتضاه يحق شرعـــا للدولة جباية ضرائب الأراضي الزراعية. وقد توقف هذان الإشهادان؛ حيث كان آخر إشهاد بخروج المحمل في 26 من شهر ذي القعدة سنة 1381 هجرية أول مايو سنة 1962م بسبب خلافات سياسية بين مصر والسعودية. وكان آخر إشهاد بوفاء النيل في 12 من شهر رجب سنة 1392 هجرية 21 أغسطس سنة 1972م، بسبب حجز مياه فيضان النيل بالسد العالي فوق أسوان بعد هذا التاريخ.

كما كان من اختصاص رئيس المحكمة العليا الشرعية استطلاع أهلة الشهور القمرية التي فيها مواسم دينية وهي أشهر المحرم وربيع أول ورجب وشعبان ورمضان وشوال وذوالحجة، وصار هذا من اختصاص دار الإفتاء منذ إلغاء المحاكم الشرعية وحتى الآن.

لدار الإفتاء مهام دينية وأخرى قانونية، فأما المهام الدينية فهي تشمل إجابة الأسئلة والفتاوى باللغات المختلفة، وإصدار البيانات الشرعية وإعداد الأبحاث العلمية المتخصصة في المستجدات، ورد الشبهات عن الإسلام، واستطلاع أوائل الشهور العربية، وتدريب الطلبة المبعوثين على الإفتاء، وإعداد المفتين عن بُعد (من خلال مركز للتعليم عن بُعد). أما المهام القانونية فهي تتركز في تقديم المشورة الشرعية للمحاكم المختصة في قضايا الإعدام[259].

[259] مهام الدار، موقع "دار الإفتاء المصرية" الإلكتروني، 19 يونيو 2013.

فتاوى الانتحار

"لقد عشنا مع الخوف حتى بتنا نخاف من أنفسنا"[260]

إنه الموت، تاريخنا الخفيّ!

وفي مصر، عاش المصريون زمنـًا قاسيـًا ومؤلمـًا، كأنه صورة مستعادة من الأدب المصري القديم الذي يشكو فيه أحدهم من أن "كل امرئ ينشل رفيقه، ويشتهي مُلك جاره"، و"الإثم غالبٌ على الأرض، ولا يبدو له ثمة نهاية"[261].

مشهدٌ مهَّد الطريق لانتشار متزايد لظاهرة الانتحار.

ولعقودٍ طويلة، اهتزت ثقة المصريين بكل شيء، وفقدوا مناعة اكتسبوها بحضارتهم العريقة وثقافتهم العميقة وإيمانهم القوي.

من المؤكد أن الزيادة المطردة في أعداد المنتحرين تتناقض مع ما هو شائع عن المصريين من تدين، ما يشي بغلبة المسائل المظهرية على تدين البعض وعدم تمكنه من القلوب. لا عجب في ذلك، فنحن أبناءُ ثقافة: "كأننا نفعل". هكذا نبدو "كأننا نعمل" أو "كأننا نتعلم" أو "كأننا نعيش".. أو كأننا "نتعبد".

ويبدو أنه في ظل الضغوط والإحباط، والاستسلام لليأس، تنامت فكرة الخلاص بالانتحار. واقع فرض تساؤلاً منطقيـًا: ماذا حدث لشعب دياناته مستقر فيها إيمان راسخ بالله وبحرمة قتل النفس؟!

هل ثقلت خيبتنا لهذه الدرجة أم لم يعد لدينا ظهورٌ تحملها؟!

والمعتقد أن الموقف من الانتحار في مصر القديمة كان موقفـًا محايدًا، أي لا يحبذ الانتحار ولا يرفضه. وذلك بالقدر نفسه الذي كان المجتمع في مصر القديمة ينظر إلى الانتحار نظرته نفسها إلى الموت، أي باعتباره انتقالاً نحو مرحلة أخرى أسعد من الحياة،

---

http://www.dar-alifta.org/ViewGeneral.aspx?ID=100

260 د. نعمات أحمد فؤاد، شخصية مصر، سلسلة "الثورة.. والحرية"، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2011، ص 305.

261 Erman, Adolf, Ancient Egyptian Literature: A Collection of Poems, Narratives and Manuals of Instructions from the Third and Second Millennia BC, translated by Aylward M. Blackman, New York, Kegan Paul, 2005.

وتمثل هروبـــاً من مصاعب الحياة الراهنة. بل يذكر المؤرخون أنه كان مسموحـــاً في مصر القديمة لمن تلقى حكمـــاً بالإعدام أن يقتل نفسه بنفسه بدلاً من انتظار لحظة إعدامه. وقد اعتاد قدماء المصريين أن يقدموا أجمل فتاة لديهم كل عام هدية للنيل يلقونها فيه فتموت غرقـــاً حتى يجود النيل بخيره عليهم.

في تاريخنا المعاصر، نرصد حالات انتحار في عصر محمد علي باشا نتيجة سلسلة التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكان لنقص مياه الفيضان في أعوام 1824 و1825 و1833 أثرٌ في خراب بعض القرى بسبب الجدب الذي أصابها، الأمر الذي أدى إلى تكرار حالات انتحار المزارعين.

وفي تقديرنا أن عام 2011 حل وعموم الناس في مصر يخيم عليهم شعور بالقلق، وخوف مما قد يأتي به الغد. ربما لا تكون ضغوط الاحتياج المادي وعوامل مثل الفقر والبطالة هي السبب الرئيسي في ذلك القلق، فالمصريون في غالبيتهم لم يعتادوا على حياة رغدة في أي عهد من العهود، وهم دائمـــاً مهيأون لفكرة الكد وراء لقمة العيش.

قلق المصريين وخوفهم كان مبعثه أنهم يعيشون حالة ضبابية لا يعرفون – حتى إذا انقشعت– ماذا سيجدون خلفها، ولا يلمحون فيها ضوءاً واضحًا يثقون أنه سيقودهم للخروج منها، ويتوجسون خيفة من أيادٍ مجهولة يشعرون أنها تحاصرهم ولا يعرفون هويتها الحقيقية ولا أغراض أصحابها[262].

كانت مصر المريضة في تلك الفترة في مستنقع يأس جماعي بعد أن ترهل النظام السياسى وشاخ، واستشرى الفساد وتغول أصحاب السلطة والنفوذ.

وفي ظل وضع بائس وتعيس لا يليق بدولة مثل مصر، ارتجل كثيرون الغضب والاحتجاج، وظن بعضهم أن تجربة البوعزيزي في تونس يمكن أن تحدث التأثير المطلوب وتنقل صرخة الاحتجاج في صدورهم إلى الحكومة والسلطة بشكل عام. إنها "جاذبية المثال" التي يستسلم لها البعض كما يقول إميل دوركايم[263].

محمود الجارحي (26 سنة) عاطل من سوهاج. مصطفى راشد (40 سنة) موظف بكفر الشيخ. بهاء مصطفى، موظف مفصول بجنوب سيناء. ناجي أنطون (61 سنة) موظف

---

[262] محمد هاني، الثورة التي يجب أن تقوم في مصر، مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، 22 يناير 2011.

[263] إميل دوركايم، الانتحار، ترجمة: حسن عودة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص 88.

بالمعاش القاهرة. محمد فاروق (50 سنة) محام، القاهرة. أحمد هاشم (25 سنة) عاطل بالإسكندرية.

هؤلاء بعض المصريين الذين أحرقوا أنفسهم أو ألقوا بأجسادهم من الشرفات أو خاطوا أفواههم خلال أسبوع احتجاجــاً على البطالة أو سوء المعاملة أو الإهانة[264].

غير أن الانتحار حرقــاً أخذ منحى تصاعديــاً لافتــاً للانتباه عقب الثورة الشعبية في تونس.

ورأى نشطاء ومتضامنون في إقدام أحد الأشخاص على حرق نفسه، تحذيرًا للحكومة، معتبرين أن الشعب المصري كله، تحوّل نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة والاجتماعية والبطالة والعنوة، إلى قنبلة موقوتة، يمكن أن تنفجر في أي لحظة[265].

لم تكن تلك المحاولة سوى بداية لسلسلة محاولات انتحار أمام مجلس الشعب.

مسلسل مأساوي استوقف المتابعين ودفع كاتبــاً صحفيــاً إلى الحديث عن "شيطنة الضحية"، قائلاً إنه "ليس هناك من يقول بأن المختلين نفسيــاً الذين يحرقون أنفسهم أمام المجلس المزور، ما كانوا ليختلوا وتطق أبراج من أدمغتهم لو حصلوا على حياة كريمة حرموا منها، بسبب احتكار الثروة"[266].

ومن المآخذ على مجلس الشعب، أن البرلمان برئيسه ولجانه لم يفكر في عقد جلسة استماع أو مناقشة حالات الانتحار المتوالية التي يفترض أنها تمثل خطرًا. في البداية احال المجلس قضية انتحار المواطن عبده إلى لجنة الاقتراحات والشكاوى، باعتبار أن انتحار مواطن وحرقه لنفسه، هو مجرد شكوى أو اقتراح. بعدها توصلت اللجنة إلى أن المواطن عنده شكوى. والتزمت اللجنة والمجلس الصمت.

المجلس صمت دهرًا ثم أحال موضوع الانتحار إلى اللجنة الدينية، لينقله من باب الشكاوى إلى باب الفتاوى. اللجنة الدينية مهمتها أن تبحث الموقف من الانتحار، مع أن الأزهر والشيوخ عمومــاً كفوا المجلس مؤونة البحث وأصدروا فتاوى تحرم الانتحار. غير أن نقل ملف الانتحار إلى اللجنة الدينية حوّله إلى قضية دينية في حين أنه قضية اجتماعية

---

[264] وائل جمال، (التنفيس) والتغيير في مصر، جريدة "الشروق"، القاهرة، 25 يناير 2011.

[265] تيسير قوايد، مظاهرة أمام "النائب العام" ترفع العلمين التونسي والمصري للتضامن مع "المنتحرين"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 19 يناير 2011.

[266] عزت القمحاوي، لماذا يختل المنتحر أو يترك ابنته وحيدة؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 25 يناير 2011.

واقتصادية تكشف عن اختلال موازين العدالة والفساد، وانقطاع الاتصال بين السلطة والمواطنين[267].

مسلسل الانتحار تتابعت حلقاته المفزعة، فقد شهدت مصر في 20 يناير، 6 حوادث انتحار، انتهت بمصرع 4 مواطنين في القاهرة والإسماعيلية.

وفي 21 يناير، وقعت 7 محاولات للانتحار توفي منهم 4 ونجحت قوات الأمن في منع 3 منهم أمام مجلس الشعب.

تتالت حوادث الانتحار في مصر طوال الأيام التالية، بوتيرة متصاعدة وتفاصيل كثيرة يطول عنها الحديث.

ونحن لا نبالغ حين نقول إن قرار إزهاق الروح مؤلم للجميع، لكن أسبوع الانتحار في مصر، تأسيـًا بتجربة البوعزيزي في تونس، بدا انجرافـًا وراء الظاهرة لأسباب شخصية في معظمها، فلم تنجب المأساة سوى مزيد من الألم، وبقيت رياح التغيير – ولو إلى حين– كما لو أنها على مقاعد الاحتياطي.

على أن الظاهرة المقلقة، في ظل إقدام عدد من المواطنين على إشعال النيران في أنفسهم، اعتراضـًا على تدهور الحالة الاقتصادية، والمشكلات التي يمرون بها، استدعت تفكير السلطات والجهات المعنية في حلول سريعة وفعالة.

هنا اختلط الهاجس الأمني بالحملة الدينية، والقصد من الاثنين الحد من الخسائر في الأرواح ومنع تفاقم الظاهرة المؤلمة. وإذا كانت الحكومة المصرية لم توجه إدانة مباشرة للمنتحرين، فإن علماء الدين الرسميين في الأزهر أكدوا أن المنتحر مخلد في النار، من دون مناقشة للأسباب والدوافع وراء الانتحار.

وفي ختام أسبوع الانتحار (15–22 يناير 2011)، تمحورت خطبة الجمعة (21 يناير) في جميع محافظات مصر على "تحريم الانتحار"، وبيان الموقف الشرعي لقتل النفس الإنسانية.

خارطة الوطن تحدثت عن نفسها.

فقد استنكر الشيخ صلاح نصار، إمام جامع الأزهر، انتشار ظاهرة الانتحار في الفترة الأخيرة، وأرجعها سببها إلى عدم الإيمان والبعد عن كتاب الله وسنة نبيه، وأن انتشارها يرجع لما سماه "أسباب واهية". وقال في خطبة الجمعة: "لم تشهد مصر المسلمة ومصر الوسطية والاعتدال هذه الظاهرة في تاريخها، ولم تعرف سفك الدماء وقتل النفس مثلما

---

[267] أكرم القصاص، محروقو الداخل.. في برلمان شو، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 25 يناير 2011.

يحدث الآن". ووصف هذه الأفعال بأنها "غريبة ومستوردة من الخارج"، مضيفــًا: "المنتحر في النار خالدًا فيه"، وأوضح أن انتشارها يؤثر على وحدة المجتمع وعدم استقراره.

وفي المنوفية، اختلف أئمة المساجد حول تحريم الانتحار، حيث ذهب بعضهم إلى تكفير المنتحر؛ لأنه، حسب قولهم، أزهق روحه عمدًا، فيما رأى آخرون أن المنتحر "آثم" وليس كافرًا. وأكد الشيخ إبراهيم إسماعيل، وكيل وزارة الأوقاف بالمحافظة، أن تعليمات صادرة بتوحيد خطبة الجمعة حول حرمانية المنتحر، منعــًا لانتشارها.

وفي القليوبية، ندد الخطباء بحوادث الانتحار وحرق النفس التي حرَّم الله قتلها إلا بالحق، ووصفوا عمليات الانتحار المتكررة بأنها "ليست من الإسلام"، وأن مرتكبها خارجين عن تعاليم الدين، فيما وجه بعض الأئمة رسالة إلى الحكام والمسؤولين بالعمل على حل مشكلات المواطنين وتحسين وضعهم الاقتصادي، منعــًا لتكرار هذه الحوادث الاحتجاجية.

وفي السويس، نظم المئات من قوى سياسية وأحزاب المعارضة مظاهرة عقب الصلاة بميدان الإسعاف بحي الأربعين، ورددوا هتافات مؤيدة للثورة التونسية من بينها "النهارده في تونس بكرة الثورة في مصر"، و"اللي بيحصل مش انتحار دي ثورة شعب من الأسعار"، مطالبين بتغيير النظام القائم في مصر، فيما حاصرت قوات الأمن المظاهرة دون حدوث مصادمات مع المتظاهرين.

وفي الشرقية، أجمع الأئمة على أن ظاهرة الانتحار جريمة تحرمها كافة الأديان، وأنه لا يأس من رحمة الله، ودعوا إلى الصبر على الابتلاء؛ لأنه، حسب وصفهم، اختبار من الله تعالى، فيما استند أحد الأئمة على تقرير للجهاز المركزي للإحصاء يؤكد أن هناك **104** آلاف محاولة انتحار في مصر خلال عام واحد وأغلبهم من الشباب في المرحلة العمرية من **15** إلى **25** عامــًا.

وفي أسيوط، قال الشيخ محمد الأمين، وكيل وزارة الأوقاف، إن المديرية أبلغت الخطباء كافة بالحديث عن "حرمة الإسلام في قتل الإنسان نفسه"، فيما أكد مصدر أمني مسؤول أن اللواء أحمد جمال الدين، مدير الأمن، شدد الوجود الأمني أمام المؤسسات الحكومية والمساجد خشية إقدام الأهالي على إشعال النيران في أنفسهم.

وفي المنيا، تصدرت قضية الانتحار كافة الخطب، في ظل انتشار أمني ملحوظ حول المساجد، وأكد الدكتور عبدالرؤوف المغربي، وكيل وزارة الأوقاف بالمحافظة، أنه أصدر تعليمات للأئمة بمناقشة فتوى مجمع البحوث الإسلامية التي تحرم الانتحار، دون الخوض في أسباب الانتحار مثل الغلاء والبطالة وغيرها. ومن جانبه دعا الشيخ سويفي، واعظ مركز

المنيا، المصلين إلى التحلي بالصبر على المكاره حتى ولو كانت أعظم المصائب، مؤكدًا أن المرء يثاب على قدر صبره، وأن الله جعل للصابرين باب في الجنة[268].

كما تناول خطباء المساجد في جميع مراكز المنيا الحديث عن قتل النفس التي حرم الله، وأن الروح التي في الجسد ليست ملكـًا لابن آدم، إنما هي ملك لخالقها، وأن الدين الإسلامي وجميع الأديان السماوية حرمت قتل النفس سواء عن طريق تناول السموم أو الانتحار أو إشعال النار في الجسد. وأكدوا أن من يقوم بذلك فهو في نار جهنم، مستشهدين بآيات القرآن والأحاديث النبوية، كما قال الخطباء إن الشيطان يتملك الإنسان الضعيف فقط ويحاول السيطرة عليه، حيث إنه يجد فيه الأرض الخصبة لدفعه إلى أي عمليات إجرامية.

وطالبوا جميع المسلمين باللجوء للقرآن والتعرف أكثر على سير الصحابة وطالبوا الشباب ألا ينساقوا إلى الطريق الأسود، وأن الحالة الاقتصادية ليست مبررًا لأن يقدم الشاب على أي عمل يصفه الناس بالإجرامي؛ لأنه يتسبب في ترويع أمن المواطنين وتعرض حياهم إلى الخطر، وأشار الخطباء إلى أن أي عمل من هذا النوع يغضب الله عز وجل.

وفي العريش، تناول عدد من خطباء الجمعة ظاهرة الانتحار وتحريمها في الإسلام وتكفير من ينتحر، واعتبر عدد من الخطباء في مساجد الرفاعي والنصر والمالح وعمرو بن العاص وعدد آخر من المساجد أن من ينتحر هو في النار، وفقـًا للإسلام وما ورد في القرآن الكريم وفي أحاديث النبي، صلى الله عليه وسلم، مشيرين إلى أن الإسلام فتح باب الهجرة والسعي في الأرض حال إن ضاقت السبل بأي إنسان في الحياة.

وتحدثت بعض مساجد سيناء، خاصة في مدينة القنطرة غرب بالإسماعيلية، عن ظاهرة بعيدة عن الانتحار، وهي الانحلال الاجتماعي، ودور الترويج للظاهرة في تدمير المجتمع.

وفي مطروح، التزم خطباء معظم المساجد التابعة للأوقاف بتعليمات الوزارة حول موضوع تناول خطبة الجمعة لمشكلة الانتحار، في حين لم تلتزم بهذه التعليمات المساجد الأهلية المنتشرة بالمحافظة، حيث تنوعت الموضوعات التي تناولها خطباء هذه المساجد بعيدا عن موضوع الانتحار.

ودارت خطبة الجمعة التي ألقاها الشيخ على حامد الرفاعي، إمام وخطيب المسجد الكبير بمدينة مرسى مطروح، حول حرمة الانتحار وجزاء المنتحر في الآخرة، مؤكدًا أن

---

[268] خطباء الجمعة يبشرون الصابرين بجنة الآخرة.. ويجمعون: المنتحر كافر، جريدة "الشروق"، القاهرة، 22 يناير 2011.

ذلك التصرف يعد خروجـاً على صحيح الدين. ودلل الرفاعي على ذلك بآيات من القرآن، وأحاديث السنة، وطالب بالابتعاد عن إزهاق النفس بالانتحار، لكي لا يكون الإنسان قد خسر دنياه وآخرته بهذا التصرف.

وفي الدقهلية، قال خطيب الجمعة في مسجد السلام بالمنصورة، إن الانتحار جريمة كبرى وسوء خاتمة، فالذي يقتل نفسه فرارًا من مصيبة أو ضائقة أو فقر أو نتيجة انفعال وغضب، فإنه يُعرّض نفسه لعقوبة الله تعالى، فقد قال سبحانه وتعالى "وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمـاً وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانـاً وَظُلْمـاً فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرًا" [النساء: 29-30]، والرسول، صلى الله عليه وسلم، يقول "من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يلجم بها بطنه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبدا، ومن قتل نفسه بسم فسمه في يده يتحساه في نار جهنم، ومن ابتلي بمصيبة فصبر كان ذلك رفعـاً لدرجاته"، والمصائب أنواع فتكون مرضـاً أو فقد مال أو فقد حبيب كابن أو أخ أو والد أو زوج أو زوجة، فالله تعالى يبتلي عباده بالنعم والمصائب، وهي الخير والشر كما قال تعالى "وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ" [الأنبياء: 35].

وأكد أن الله كرم بني آدم وخلقه بيده ونفخ فيه من روحه وأمر الملائكة بالسجود له واستخلفه في الأرض "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ" [البَقرة: 30]، وكذلك فقد كرّمه على سائر مخلوقاته.

ويقول الشيخ سعد الفقي، وكيل مديرية الأوقاف بالدقهلية، "أمرنا الله تعالى بالحفاظ على أنفسنا لأننا من صنيعة الله ومن تكوينه ومن ثم فقد حرم الله أن يعتدي الإنسان على غيره أو على نفسه؛ لأنه بنيان الله في الأرض ولا يجوز هدمه بأي حال من الأحوال، ومن ثم حرم أن يقتل نفسه أو غيره، وفي الحديث الشريف "الإنسان بنيان الله، ملعون من هدمه"، والانتحار جريمة نكراء محرمة في كل الشرائع السماوية لاسيما الإسلام" قال تعالى "وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ" [البقرة: 195].

وشهدت محافظة الإسماعيلية في خطبة الجمعة المذكورة في معظم مساجدها داخل المدينة وخارجها إدانة شديدة للانتحار، ووصف خطباء الجمعة المنتحر بأنه كافر ومصيره النار. وقال شيخ مسجد المطافئ، أكبر مساجد مدينة الإسماعيلية، في خطبته، إن الإنسان صنعة الله ولا يجوز تشويه صناعة الله عز وجل.

أما في كفر الشيخ، فلم يلتزم العديد من الخطباء في مدن وقرى المحافظة بتوجيهات الأوقاف بتخصيص خطبة الجمعة لبيان الموقف الشرعي من الانتحار وقتل النفس الإنسانية. وفي مدينة كفر الشيخ، تباين موضوع الخطبة من مسجد لآخر وكذلك مساجد المدن والقرى المنتشرة بالمحافظة فكانت موضوعات الخطبة ما بين "التوبة وشروطها- هلاك النفس والانتحار- الربا وآثاره- الوحدة الوطنية وآثارها- الإيمان والعمل الصالح- عذاب القبر- الحرص على أداء الفرائض- إتقان العمل".

والمساجد التي التزمت بتوجيهات الأوقاف أكدت أن الإسلام حرم القتل عموماً سواء قتل النفس بالانتحار أو قتل الغير وترك القصاص لأولي الأمر "يقصدون الحكومة"؛ لأنها هي الموكلة لها عملية القصاص. وقد أثار عدم التزام المساجد تساؤلات عدة من المصلين الذين عرفوا توجيهات الأوقاف، وكان للخطباء ردهم أن كفر الشيخ من المناطق التي يندر فيها وجود من يقدمون على هذا العمل؛ لأنه مجتمع ريفي ملتزم ولمعرفة الكثيرين حرمة قتل النفس وتعرضها للهلاك.

وفي الإسكندرية، توحدت خطب صلاة الجمعة حول فساد المسؤولين الذي جعل الشعب يلجأ إلى محاولات الانتحار بطريقة علنية للتعبير بها عن غضبهم مقارناً بين الناس في عهد الصحابة أبي بكر وعمر بن الخطاب وبين الآن، حيث أكد إمام مسجد عباد الرحمن أن الناس في عهد عمر كانوا لا يحتاجون إلى شيء حتى إنه كان يقول، "هل من دائن فأسدُ عنه دينه"، وكان يزوج من لا يملك المال من بيت مال المسلمين، وكان يحمل أجولة الدقيق بنفسه في الليل إلى المحتاجين، حتى إنه كان ينام تحت شجرة فقيل له "حكمت فعدلت فأمنت فنمت يا عمر". وخاطب إمام المسجد الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي قائلاً "حكمت فظلمت فخفت فهربت يا عابدين".

ووجهت الخطبة للشباب دعوة بالتوكل على الله والإيمان به والسعي للإصلاح والثقة بقدرة الله على نصرته، من دون اللجوء إلى الكفر بالله والانتحار.

وفي البحر الأحمر، أدى د. محمود حمدي زقزوق، وزير الأوقاف حينذاك، والمحافظ مجدي القبيصي صلاة الجمعة في مسجد عبدالمنعم رياض، وتركزت الخطب في مساجد المحافظة على تحريم ظاهرة إقدام عدد من الشباب والفتيات علي الانتحار حرقاً. وألقى الشيخ شوقي عبداللطيف، رئيس القطاع الديني بوزارة الأوقاف، خطبة تناول فيها تحريم الدين الإسلامي للانتحار وحرق النفس، والإضرار بالبدن، كما طالب المستثمرين بمعاونة الدولة في توفير فرص عمل للشباب للحد من البطالة.

في الوادي الجديد، كانت توجيهات مديرية الأوقاف لكل الخطباء بشكل ضمني عن محورين أساسيين، هما تحريم الانتحار وقتل النفس، مهما كانت الأسباب، وهو ما التزم به معظم خطباء المحافظة وتطرق بعضهم عن أسباب الرزق والسعي إليه، وطرحوا نماذج عن الصبر وجزاء الصبر، وآخرين تطرقوا إلى الحديث عن فرص العمل وأنها ستكون متاحة بشكل كبير خلال الأيام المقبلة، وفقـًا لإمام مسجد عمر بن الخطاب بحي الخارجة القديمة، والبعض الآخر تحدث عن القناعة والرضا مستهدفـًا الموضوع نفسه وهو تحريم الانتحار.

والمحور الثاني عن تماسك المجتمع والتعايش ودعم أواصر الوحدة الوطنية إلا أن الكثير من الخطباء لم يلتزموا بذلك؛ لأن مجتمع الواحات ليس فيه أي احتقان طائفي، وتطرق معظمهم إلى الحديث عن موضوعات تمس هموم ومشكلات المواطن، ومنها مشكلة زيادة رسوم دخول المستشفيات والتي ألغاها مجلس محلي المحافظة بالإجماع، والبعض الآخر تحدث عن قضايا عامة لا تتعلق بالأحداث الجارية وإنما كانت تدور حول حسن الخلق وجزاء العمل الصالح وغير ذلك من القيم الحميدة[269]. وفي جنوب سيناء، انتقد الخطباء محاولات البعض بإحراق أنفسهم أمام المصالح الحكومية بدافع الفقر والبطالة، مؤكدين أن قتل النفس من الكبائر بعد الشرك بالله، وأوضحوا أن قتل الحكام أو نفيهم ليس الحل نحو التغيير أو الحرية، وأن ثمة وسائل شرعية أخرى للتعبير عن الاحتجاج. واستنكر الشيخ جلال شريف، مدير إدارة الدعوة بمديرية الأوقاف بالمحافظة، إقدام بعض المواطنين على الانتحار، وقتل النفس بدون حق الذي حرمه الإسلام، وأشار إلى قول الرسول، صلى الله عليه وسلم، "من قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا، ومن شرب سمـًا فقتل نفسه فهو يتحساه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا، ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا"[270].

الموقف من المنتحر بدا مثار خلاف واسع في الرأي بين علماء الاجتماع والأطباء النفسيين من جهة، وعلماء الدين من جهة أخرى.

ويرى الباحث الفرنسي دومينيك آفون أن موجة حرق الذات خلال ربيع الثورات العربية، سببت اضطرابـًا عميقـًا بين علماء الدين، أظهر العديد من الخلافات فيما بينهم.

---

[269] عبدالحليم سالم وحسن مشالي وحسن عبدالغفار ومحمد صالح وجمال حراجي ومحمد سليمان وهناء أبو العز وحسن مختار وماهر أبو نور وفايزة مرسال، خطبة الجمعة في المحافظات تدين المنتحرين.. والخطباء يؤكدون: الحالة الاقتصادية ليست مبررًا على قتل النفس.. وإمام بالإسكندرية: "حكمت فظلمت فخفت فهربت يا عابدين".. وخطيب يتهم بعض المثقفين والفنانين بالفجور، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 21 يناير 2011.

[270] رواه مسلم في كتاب الإيمان (175) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فقد تم طرح سؤالين على هؤلاء: "الأول: ما هو حكم الشريعة الإسلامية فيما يخص الأشخاص المنتحرين؛ والثاني: هل يُمكن اعتبارهم شهداء؟". سؤالان، مر بينهما خط التوتر الأساسي بين اتحاد العلماء المسلمين من جهة والسلطات الدينية المرتبطة بالدول العربية (المعنية بالشأن) من جهة أخرى؛ ولذا احترس ملياً الفقهاء الممثلون للهيئات الشرعية عن التدخل بشكل قوي في هذه المسألة، وذلك حتى لا يساهموا في الدعاية لما يعتبرونه "كبيرة من الكبائر".

وأصدر مجمع البحوث الإسلامية في مصر بياناً للحكم الشرعي للانتحار، حيث أكد أن الانتحار حرام شرعاً في الإسلام حتى لو كان نوعاً من الاحتجاج. وقال المجمع إن أعضاءه تابعوا باهتمام أخبار ما وقع من أحداث في العالمين العربي والإسلامي مما وصفوه بـ"إقدام بعض الأفراد من شباب الأمة على التعبير عن غضبهم واحتجاجهم على بعض الأوضاع بطريقة غير معهودة ولا مشروعة لدى المسلمين، والتي تؤدي ببعض الحالات إلى إزهاق النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق".

وأكد المجمع في بيانه أن حفظ النفس البشرية من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، بل ومن أهم مقاصد الشرائع السماوية جمعاء، وليعلم شباب الأمة الإسلامية أن نصوص القرآن الكريم وأحاديث الرسول "صلى الله عليه وسلم" قطعية وصريحة وحاسمة في تحريمها قتل الإنسان نفسه أو غيره لقول الله تعالى "ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً" وقوله عز وجل "وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين"، ويؤكد هذا المعنى أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ومنها قوله "من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم وتردى فيها"، إلى آخر الحديث.

وأوضح المجمع في بيانه أنه لا يفوته أن يشير إلى بعض الأوضاع الصعبة التي يشهدها واقع العرب والمسلمين، والتي تدفع بعض الأفراد إلى التعبير عن غضبهم واحتجاجهم بهذه الطريقة التي لا يقرها الإسلام، ولذلك فإنه يهيب في الوقت ذاته بأولي الأمر في العالم العربي والإسلامي أن يضاعفوا جهودهم للقضاء على البطالة، ولتوفير فرص العمل والعيش الكريم لكل أبناء الأمة في إطار برامج فعالة لتحقيق التنمية المجتمعية والمزيد من العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي مما يضيق الفجوة بين فئات المجتمع[271].

---

[271] لؤي علي، مجمع البحوث الإسلامية في بيان ساخن: الانتحار "حرام شرعاً" حتى لو كان نوعاً من "الاحتجاج".. والحكام العرب مطالبون بالقضاء على البطالة وتوفير "العيش الكريم" لشعوبهم، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 20 يناير 2011.

أما الشيخ فرحات المنجي، مستشار شيخ الأزهر السابق فقد قال: "المنتحرون سيدخلون التاريخ.. ولكنهم سيدخلون النار أيضـًا، ويجب على من يريد أن يخدم بلده أن يقدم له عملاً أو علمـًا".

وأكد الشيخ أحمد يوسف، الأمين العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، أن من يحاول قتل نفسه بإشعال النار أو غيره من الوسائل كافر، وإذا مات فهو في جهنم.

من جهته، قال المتحدث الرسمي باسم الأزهر الشريف، السفير محمد رفاعة الطهطاوي، إن القاعدة الشرعية العامة تؤكد أن الإسلام يحرم الانتحار تحريمـًا قطعيـًا لأي سبب كان. وأضاف أن الأزهر لا يمكن أن يعلق على حالات الأشخاص الذين يقدمون على حرق أنفسهم، باعتبار أنه ربما يكون هؤلاء في حالة من الاضطراب العقلي أو الضيق النفسي[272].

عصام تليمة، الداعية الإسلامي المصري المقيم في قطر، كان له رأي آخر في فتوى نشرها على موقع "أون إسلام"، وقال فيها إن الانتحار في الإسلام حرام شرعـًا وإن الإسلام هدفه الأسمى هو الحفاظ على النفس.. لكنه يُعرف المنتحر الحقيقي بأنه "هو الذي يئس من حياته، بناء على انغماس في الملذات، وانكفاء على المحرمات، وانقطاع صلته بالله عز وجل، مما جعله يتخبط في الحياة حائرًا، يحيا على غير هدى"، وبالتالي فإن المقصود بأحاديث الرسول عن المخلدين في نار جهنم بسبب انتحارهم مَن يستحلون الانتحار، ولا يؤمنون بأنه حرام، وهو ما لا ينطبق على المنتحرين المحتجين.

ويضيف تليمة أنه "ليس حتمـًا أن نهاية كل منتحر النار، كما هو مترسخ في فهمنا الفقهي، بل هو تحت مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له؛ لعموم قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ" [النساء: 48].

أخطر ما جاء في فتوى تليمة فهو أن "من يُضرب عن الطعام، أو يموت في مظاهرة، في لحظة فقد فيها العدل، وضاع منه الأمل، وخاب رجاؤه فيمن حوله؛ أن يغيثوا لهفته، أو يرفعوا عنه مظلمته، فقام بإضراب، أو قام بمظاهرة فمات فيها، ولم يكن مقدرًا الموت فيها، ولم يسع لذلك الموت، أو قدر أنه سيدركه الناس قبل موته، أو فعل هذا بعد أن ضاقت عليه الأرض بما رحبت، وضاقت عليه نفسه، من ظلم بشع، لا يملك رفعه، ففعل ما فعل مجبرًا مضطرًا إليه اضطرارًا ليس له بديل آخر، فهذا وأمثاله أعتقد أنهم ليسوا المعنيين في

---

[272] سارة نورالدين وياسمين القاضي وتيسير قوايد وأميرة بدر، أطباء نفسيون وعلماء اجتماع: المنتحر يائس يريد لفت أنظار المجتمع ..ورجال دين: كافر وإلى النار، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 19 يناير 2011.

الحديث بأهم من أهل النار، ونحن مطالبون بالاستغفار لهم والدعاء لهم، خاصة إن كان ظاهر أمرهم أنه ليس انتحارًا بالمعنى المعروف"[273].

بدوره، دعم د. يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين آنذاك، "ثورة الشعب التونسي" ووضع حركة بوعزيزي ضمن رؤية الجهاد ضد الظلم والفساد. وبعد هروب بن علي، دعا القرضاوي إلى تعميم الجهاد ضد كل رموز الدكتاتورية، ولإسقاط بقية الأصنام المحيطة بها من اللات والعزى، بالإضافة إلى الأصنام التي تنتمي إلى النظام الذي عانى منه التونسيون سنوات طويلة.

كما وجه نداءً إلى شباب العرب والمسلمين، مطالبـًا إياهم بأن يحافظوا على حياتهم، مؤكدًا أن الذي يجب أن يحرق هم الطغاة الظالمون. وفي بيانه الذي نأى فيه عن مواقف شخصيات ومؤسسات دينية أخرى، قال القرضاوي ما نصه: "أنا أنادي شباب العرب والمسلمين في مصر والجزائر وموريتانيا وغيرها الذين أرادوا أن يحرقوا أنفسهم سخطـًا على حاضرهم ويأسـًا من مستقبلهم.. أيها الشباب الحر (لا تيأسوا من روح الله إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون)، وإن مع العسر يسرًا وبعد الليل فجرًا وأشد ساعات الليل سوادًا وظلمةً هي السويعات التي تسبق الفجر".

وأضاف: "أيها الشباب.. حافظوا على حياتكم، فإن حياتكم نعمة من الله يجب أن تُشكر، ولا تحرقوا أنفسكم فإن الذي يجب أن يُحرق إنما هم الطغاة الظالمون، فاصبروا وصابروا ورابطوا، فإن مع اليوم غدًا، وإن غدًا لناظره قريب". وتابع: "لدينا من وسائل المقاومة للظلم والطغيان ما يغنينا عن قتل أنفسنا أو إحراق أجسادنا، وفي الحلال أبدًا ما يغني عن الحرام"[274].

أثارت دعوات القرضاوي العديد من ردود الفعل القاسية، الشيء الذي اضطرّه للتوضيح بأنه لم ينشر فتوى في هذا الخصوص بل إنّ كل ما قام به كان التعليق على ما حلّ في تونس. فيقول: "إني أتضرّع إلى الله تعالى وأبتهل إليه أن يعفو عن هذا الشابّ ويغفر له ويتجاوز عن فعلته التي خالف فيها الشرع الذي ينهي عن قتل النفس".

---

[273] عصام تليمة، حكم الانتحار بقصد الاحتجاج، موقع أون إسلام، 16 يناير 2011.
http://www.onislam.net/arabic/ask-the-scholar/127823-2011-01-14-15-53-18.html

[274] وكالة الأنباء الألمانية، القرضاوي للشباب: حافظوا على حياتكم فالذي يجب أن يحرق هم الطغاة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 19 يناير 2011.

في المقابل، نجد أنّ موقف مفتي تونس، عثمان بطيخ، يفترق بشكل ملحوظ عن رأي القرضاوي، ذلك أنه أدان ومن دون تحفّظ ما قام به البوعزيزي، معتبرًا أنّ "الانتحار ومحاولته جريمة كبيرة من الكبائر، ولا فرق شرعيـًا بين من يتعمّد قتل نفسه أو قتل غيره". ثم إنه يحدد في مقابلة مع جريدة "الصباح"، أنّه وبغض النظر عن وسيلة الانتحار "سواء كان قتلاً بسمّ أو بسلاح أو غرقـًا فكله عمل شنيع ومحاولة ذلك جريمة يعاقب عليها الشرع والقانون. والمنتحر مرتكب كبيرة وليس بكافر. فالمنتحر لا يغسل ولا يصلّى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين استنكارًا لما صدر عنه"[275].

موقف مفتي تونس عزّزه الإعلان الصادر عن لجنة الفتاوى في الأزهر، هذا الإعلان الذي صاغه رئيس هذه اللجنة الشيخ عبدالحميد الأطرش على الشكل التالي: "لا يجوز لإنسان تحت أي ظرف من الظروف أن يقدم على الانتحار عن طريق أية وسيلة وأيـًا كان نوعها سواء الحرق أو الغرق أو الخنق؛ لأن الانتحار هو قنوط من رحمة الله، ولا ييأس من رحمة الله إلا القوم الكافرون". لقد حدد الشيخ الأطرش أن الانتحار ليس مبررًا بأية حال من الأحوال، وبالتالي يستحيل اعتبار المنتحر شهيدًا، ويعود لله وحده أن يسامح هذا الإنسان إذا قام بإعلان شهادته. أما المرجع القرآني المذكور فهو الآية 195 من سورة البقرة: "وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين". وشدد الأطرش على أن "الفقير يجب ألا يكون الأكثر هلعـًا فيما يتعلق بالجزاء الأخير". إن موقف الأزهر هذا يردنا إلى قلب الخطاب الهادف لاحترام كل سلطة قائمة. هذا الموقف المرتكز على مبدأين: "فإذا كان الإمام عادلاً فله الأجر وعليك الشكر، وإذا كان الإمام جائرًا فله الوزر وعليك الصبر"[276].

على الجانب المسيحي، رفض البابا شنودة الثالث، بابا الإسكندرية، بطريرك الكرازة المرقسية آنذاك، إقدام بعض المواطنين على الانتحار حرقـًا للتعبير عن مشكلاتهم، وأكد أن الانتحار حرام ومرفوض. وقال البابا شنودة، خلال عظته الأسبوعية بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية، إن الانتحار مرفوض دينيـًا؛ لأنه قتل للنفس التي هي أمانة من الله للإنسان، ولا يجوز أن ينهي الإنسان حياته بنفسه بسبب أي مشكلة أو ضغوط معيشية[277].

---

[275] محمود محيي، مفتي تونس يدعو إلى عدم الصلاة على "المنتحرين حرقـًا"، جريدة "اليوم السابع"، القاهرة، 10 يناير 2011.

[276] Dominique Avon, op. cit.

[277] عماد خليل، البابا شنوده يدعو المواطنين إلى الهدوء ويؤكد: الانتحار "حرام"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 يناير 2011.

وما بين حالة الشد والجذب التي شهدها المجتمع المصري في "شتاء يناير الساخن" عام 2011، وجدنا من انتقد الآراء التي قدمتها المؤسسات الدينية في قضية الانتحار، ووصف تلك الأحكام والفتاوى بأنها "طريقة قديمة وتقليدية للغاية في توظيف الدين لمحاصرة أي ظاهرة سياسية أو اجتماعية تؤرق السلطة وتزعجها، وكأن إقدام مواطنين من مختلف الأعمار على الانتحار قضية دينية فقط، مقطوعة الصلة بعديد من المشكلات والمساخر السياسية والاقتصادية، التي أوجدتها سياسات حكومية مختلة وفاسدة"[278].

ويشير وائل قنديل إلى أنه في وقت لا يمكن تبرير قرار الإقدام على الانتحار، "غير أنه يدخل في باب النصب والتدليس السياسي إرجاع المسألة برمتها إلى ضعف الوازع الديني عند الشباب، وتجاهل ضعف الحس السياسي وتبلد الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه المواطنين، إلى الحد الذي يدفعهم لإشعال النار في أنفسهم احتجاجـًا أو حتى ضغطـًا على من بيدهم القرار لكي يرحموهم من الفقر والبطالة والإهانة وغياب العدالة"[279].

وبينما أدان بلال فضل "الذين يتشطرون على الراغبين في الانتحار حرقـًا، ويصمتون عن الذين دفعوهم إلى الانتحار"[280]، رأى فهمي هويدي أنه بدلاً من تكفير المنتحرين وتسفيههم، كان من الأجدى والأنفع محاولة الإجابة بشكل جاد عن السؤال الأهم: لماذا ينتحرون؟. وقال هويدي إن الذين أفتوا في الموضوع تسرعوا فيما قالوه وأخطأوا فيما خلصوا إليه، مشيرًا إلى أن أكبر خطأ وقعوا فيه أنهم حمّلوا الأحاديث النبوية التي أدانت المنتحر واعتبرته كافرًا بأبعد كثيرًا مما تحتمل، واعتبروه كافرًا بالملة في حين أن المراد هو الكفر بالنعمة التي لا تخرج المرء من الملة.. وأن المقصود هو تحذير المؤمنين حتى لا يسارعوا إلى القنوط ويفقدوا ثقتهم في رحمة الله وفرجه، فيتخلصوا من حياتهم التي وهبهم الله إياها. وبالتالي – والكلام ما زال لهويدي– فإن الأحاديث النبوية نهت عن قتل النفس وحذرت من يقدم على ذلك من أنه سيكون خالدًا في نار جهنم في الآخرة. وخلص هويدي إلى القول بأن "ليت الذين ينشغلون بمصير المنتحرين في الآخرة يتركون ما لله لله. ولو كانوا مخلصين وشجعان حقـًا فليتهم يفسرون لنا لماذا أقدم أكثر من 100 ألف مصري على الانتحار في عام واحد"[281].

---

[278] وائل قنديل، مصر البوعزيزية تلعب بالنار، جريدة "الشروق"، القاهرة، 20 يناير 2011.

[279] المصدر نفسه.

[280] بلال فضل، "أبو ذر" يظهر أمام مجلس الشعب، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 يناير 2011.

[281] فهمي هويدي، فتاوى فاسدة، جريدة "الشروق"، القاهرة، 23 يناير 2011.

وبينما كان من رأي وزير الأوقاف آنذاك د. حمدي زقزوق أن ظاهرة الانتحار عملية استعراض، شدد القيادي بجماعة الإخوان المسلمين، هاني صلاح الدين، على أن الإيجابية تفرض على شباب مصر المواجهة لا الهروب من خلال الانتحار، "فما سمعنا في تاريخنا عن منتحرين صنعوا التغيير، بل سمعنا عن رجال رفضوا واقعهم، وبددوا الظلم بإرادة الإصلاح، وصمموا على إخضاع الحكام لمطالبهم، ومنهم الشباب الذين غيَّروا وجه التاريخ". ويضيف قائلاً إن الغضب الذي يملأ قلوب الشباب، لا بدّ أن يتحول إلى طاقة عمل جبارة من أجل تغيير الأوضاع المقلوبة، "وعليهم أن يُفَعِّلوا كل الوسائل السلمية للاعتراض على السياسات، التي أغرقت البلاد والعباد في ذل الحاجة والفقر والاستبداد، خاصة أن حكومتنا لن يتحرك لها ساكن حتى لو حرق نصف الشعب أنفسهم على بوابات البرلمان أو الوزارات"[282].

غير أن رسائل الحياة انتصرت في النهاية، ونجحت ثورة 25 يناير في إزاحة حاكم مستبد، وبدء صفحة جديدة، تنتظر من يخط عليها كلمات تعني المستقبل.

[282] هاني صلاح الدين، الانتحار ليس حلاً، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 22 يناير 2011.

الدين لله.. والملعب للجميع!

"ربما هي ديانة جديدة تجتاح العالم. و"ليتقدس أسيادنا الجدد"[283]!

الدين.. هل هو ديناموا اللاعبين، أم ديناميت كرة القدم؟!

هذا هو السؤال الأكثر صعوبة في مسيرة اللعبة الشعبية الأولى في العالم، الذي يهز البعض عليه رأسه بالإيجاب، فيما يهز البعض الآخر رأسه بالنفي المطلق.

وفي رياضة تبدو انعكاساً للمجتمعات والثقافات، لا يبدو مستغرباً أن يُزجّ بالدين في هذه اللعبة الجماهيرية. ويصعب تجاهل حضور الدين في ملاعب كرة القدم، حتى وإن انشغلت العقول والأقدام بالبحث عن هدف أو لقب.

إن العلاقة بين الدين وكرة القدم علاقة معقّدة. فإذا كان الدين، لدى كارل ماركس، أفيون الشعوب، فإنّ كرة القدم صارت، اليوم، ذلك الأفيون. على أنّ كرة القدم هي دين بلا آلهة، وإنّما أبطالها بشر موهوبون قادرون على استبدال الرموز والطقوس المقدسة بما يمنحونه للجمهور من الذهول والمتعة وروح المفاجأة والجمال.

وما بين عامَي 1324 و1667، كانت كرة القدم محظورة في إنجلترا وحدها بموجب أكثر من 30 مرسوماً وقانوناً ملكياً ومحلياً. والأسباب كانت تتعلق عادة بالدين والأخلاقيات العامة.

ومن ذلك أن ملك انجلترا إدوارد الثاني قرر في 13 إبريل 1314 حظر كرة القدم؛ لأن ضوضاء الكرة تأتي بالشياطين أعداء الله والمسيح. في المقابل، فإن "كتاب الرياضات" الذي أصدره ملك إنجلترا جيمس الأول عام 1618، يطلب من المسيحيين ممارسة لعبة كرة القدم بعد ظهر أيام الآحاد عقب فترة العبادة. ويبدو أن الكتاب كان محاولة للحد من صرامة المهاجرين البيض البروتستانت المعروفين باسم "البيورتانيين" أو الأطهار الخاصة بالامتناع عن ممارسة أي نشاط في يوم الإجازة الأسبوعية.

ولكن بعد فترة من المعارضة، تغير موقف الكنيسة من كرة القدم، فانتشرت مدارس الكرة المسيحية والروابط التي شملت اللاعبين المحترفين المسيحيين المؤمنين من مختلف الفرق

283 اسكندر حبش، الدين الجديد، جريدة "السفير"، بيروت، 26 يونيو 2010.

العالمية. ولقد نشأت عدة فرق للكرة في بريطانيا انطلاقــًا من الكنيسة، التي وجدت فيها منفذًا للوصول إلى الشباب استقطابهم. وكثيرًا ما وقعت مشاحنات واشتباكات دامية بين فريقين في شعب واحد لأسباب دينية. ففي عام 1948 في أيرلندا الشمالية شهدت المباراة بين فريقي بلفاست سيلتيك ذي الأغلبية الكاثوليكية وفريق لينفيلد الذي تشجعه أغلبية بروتستانتية أعمال شغب على خلفية دينية، ليسقط عدد من الجرحى. الأمر نفسه تكرر بين سيلتيك الكاثوليكي ورينجرز البروتستانتي بدءًا من عام 1909 وتكرر الشغب مرات عدة بينها ما جرى من أعمال عنف عام 1999 للسبب نفسه.

وقبل الحرب العالمية الثانية كانت نوادي كرة القدم كثيرًا ما تشتمل على عنصر عرقي أو ديني: فكان نادي تونتهام هوتسبر في لندن "يهوديــًا"، في حين كان ينظر إلى الأرسنال على أنه "أيرلندي". وتظل علامات الهوية هذه قائمة: فما زال نادي أياكس في أمستردام في نظر خصومه المحليين "ناديــًا يهوديــًا". وما زال ناديا سيلتيك ورينجرز في غلاسكو منقسمين بموجب الانتماء الديني، فنادي سيلتيك كاثوليكي ونادي رينجرز بروتستانتي[284].

كرة القدم، هذا "الطقس الاجتماعي" الذي يملك أكبر عدد من "الممارسين" أو من "المنتسبين"، دفعت المفكر الفرنسي مارك أوجيه إلى القول، في مقالة شهيرة له بأنه "ربما كان الغرب اليوم، يتجه إلى ديانة جديدة من دون أن يدري"، مشيرًا إلى أن الشعبية الساحقة للعبة كرة القدم ووجودها في حياة عدد كبير من الناس، يشكل معنى ذا دلالة، أي أنه أكثر من موجة عابرة، وبخاصة حين يتحول اللاعبون إلى "آلهة" فوق أرضيات الملاعب كما خارجها. وإذا كانت الديانات "تفرض" طقوســًا ما، فإن كرة القدم مليئة بالطقوس، "الشعائرية" حتى (من تحية الجماهير ولغاية الاحتفاء بالفوز)، لدرجة أن الملاعب أصبحت أشبه بمعابد تستقطب أناســًا أكثر من المعابد الحقيقية[285].

وإذا مددنا خط على استقامته فسنجد أن كل كلمة تقال أو حركة أو حتى إيماءة في عالم كرة القدم، توضع على ميزان ديني ومقياس أخلاقي صارم، لتقدير حجمها وآثارها. والمؤسف أن إغراق الكرة بالرموز الدينية وجرّها إلى فضاء المقدّس والمطلق، وتحويل فضاء اللعب والحرّية إلى فضاء تعبّد وخضوع، قد يقودان إلى شيطنة اللعبة من حيث أُريدَ لها القداسة، وسلبها، بذلك، واقعها الخصوصي الحر القائم على المشاركة والمنافسة والمفاوضة وعلى عفوية الحركة وجمالية المشهد واللّعب[286].

---

[284] Ian Buruma, Taming the Gods: Religion and Democracy on Three Continents, Princeton University Press, Princeton, 2010.

[285] اسكندر حبش، الدين الجديد، مصدر سابق.

[286] مختار الخلفاوي، الدين لله والكرة للجميع، موقع "الأوان" الإلكتروني، 1 ديسمبر 2009، http://www.alawan.org/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-

الدين فجَّر أسئلة لا تنتهي في ملاعب كرة القدم حول اللاعبين.. وربما الجمهور.

وفي 2 أكتوبر 2010، أثير جدل حول واقعة سب الدين التي اتهم بها مدير الكرة في نادي الزمالك إبراهيم حسن أثناء مباراة فريقه أمام مصر المقاصة في انطلاق المرحلة الثامنة من مسابقة الدوري المصري لكرة القدم. كانت تقارير صحفية قد أشارت إلى أن حسن وجه اللفظ الخارج إلى حكم اللقاء حمدي شعبان بعد إحدى الكرات المشتركة بين الفريقين.

ورصدت ميكروفونات ملعب المباراة صوتــاً – لم يتم التعرف علي هوية صاحبه– وهو يتوجه باللفظ الخارج، غير أن الكاميرات التليفزيونية لم تلتقط شيئــاً. وكان الزمالك في موقف صعب أثناء خروج الصوت على الميكروفونات – وذلك في الدقيقة 73 من عمر اللقاء– حيث كان الفريق متعادلاً مع المقاصة، قبل أن يُحوِّل النادي الأبيض النتيجة إلى الفوز في الدقيقة 83 عن طريق رأسية محمود فتح الله.

غير أن رئيس لجنة المسابقات، عامر حسين، برَّأ ساحة إبراهيم حسن من تهمة سب الدين، لتُطوى هذه الصفحة بعد أخذ ورد[287].

وذهب عددٌ من علماء الدين أو القيادات البارزة لجماعات دينية في مصر وخارجها إلى إصدار فتاوى بشأن كرة القدم، بدءاً من إباحة الإفطار في نهار رمضان في حال الاستعداد لمبارياتٍ أو بطولاتٍ حاسمة، وصولاً إلى تحريم اللعبة.

تعتبر أشهر دراسة حديثة تعتمد عليها فتاوى تحريم كرة القدم هي بحث عبدالله النجدي المنشور في عام 2003 تحت عنوان "الكرة تحت أقدام الصالحين"، والمكون من 36 صفحة، الذي يُحرِّم لعب كرة القدم إلا وفق ضوابط عجيبة.

تجاهد الفتوى لتحريم لعبة كرة القدم بأدلة وحجج تضغط على أن كرة القدم وقوانينها من أفكار الكفار ولا يجوز التشبه بهم على أساس قول الرسول الكريم "من تشبه بقوم فهو منهم".

وضع عبدالله النجدي 15 شرطــاً لممارسة رياضة كرة القدم أولها أن يكون اللعب بقصد تقوية البدن بنية الجهاد في سبيل الله أو الاستعداد له، وليس لضياع الوقت والفوز، ويجب أن تكون بدون الخطوط الأربعة مع عدم ذكر كلمات "فاول" و"بلنتي" و"كورنر"،

%D9%84%D9%84%D9%91%D9%87-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A9.html

[287] محمد فتحي، الاتحاد المصري يحقق مع إبراهيم حسن حول اتهامه بـــ"سب الدين"، جريدة "الحياة"، لندن، 4 أكتوبر 2010.

وألا يكون عدد اللاعبين 11 شخصـــاً، إما أن يزيد أو يقل، ويكون اللعب شوطـــاً واحدًا أو ثلاثة حتى يختلفوا عن "الكفار"، وألا يلعبوا وقتـــاً إضافيـــاً، وأن يكون اللعب بدون حكم فلا داعي لوجوده، ويجب ألا يشاهدهم مجموعة من الناس أو الشباب أثناء اللعب، وإذا ما انتهت اللعبة فيجب ألا يتحدثوا عن لعبهم أو مهارة بعضهم، وإذا ما سجل أحدهم الكرة بين الحديد والخشب أي "هدف" فلا يفرحون ويجرون وراءه ويقبلونه ولا يجعلون ما يُسمى بالاحتياطي، أما إذا ما وقع أحد اللاعبين فيأخذ حقه الشرعي كما في القرآن، ويجب على زملائه أن يشهدوا أن الشخص الذي أوقعه تعمد كسره ليحصل على هذا الحق. وذكر أيضـــاً أن اللعب يجب أن يكون بالملابس العادية لا بالفانلات المرقمة والبنطلونات الملونة؛ لأنها ليست من ملابس أهل الإسلام[288].

وأثير جدلٌ واسع حول تصريحات منسوبة للداعية السلفي د. عبدالمنعم الشحات، فُهِمَ منها أنه يُحرِّم كرة القدم، تعليقـــاً على ضحايا حادثة استاد بورسعيد والتي راح ضحيتها 72 شخصـــاً في 1 فبراير 2012.

فقد قال الشحات خلال مؤتمر الدعوة السلفية في مسجد الفتح بالإسكندرية، الذي نقله موقع "أنا سلفي" على موقعه الإلكتروني، إن الإسلام لا يعترف بكرة القدم، وإن الرياضات الأربع الوحيدة التي أحلها الإسلام هي الرماية والسباحة وركوب الخيل ورمي النبال، مؤكدًا أن من قُتلوا في استاد بورسعيد الرياضي ليسوا شهداء، فهم قُتلوا في سبيل اللهو المحرم شرعـــاً؛ لأن كرة القدم حرام شرعـــاً وهي لعبة مأخوذة من الغرب ودخيلة على المسلمين.

وأكد الشحات أن لاعبي كرة القدم يتقاضون أجورًا ضخمة مثل لاعبي الغرب، وهي بالتأكيد أكبر من أجور العلماء الذين أصبحوا لا يجدون قوت يومهم. وقال: "في الوقت الذي ننفق فيه ملايين الجنيهات على لعبة كرة القدم، يظل علماؤنا بلا دخل يحفظ كرامتهم"، مطالبـــاً بإلغاء نشاط كرة القدم، وأن يتم إنفاق الميزانيات التي تصرف على تلك اللعبة في مسابقات تحفيظ القرآن الكريم[289].

---

[288] أشهر 6 فتاوى لعلماء الدين السعوديين حول "كرة القدم"، صحيفة "نجران" الإلكترونية، 29 مايو 2010، http://www.najran9.com/news-action-show-id-8560.htm

[289] حمدي دبش، آخر فتاوى "الشحات": ضحايا بورسعيد ليسوا شهداء.. وكرة القدم حرام، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 8 فبراير 2012.

وقال: "كرة القدم هي لهو حرام، ونوع من المقامرة، كما أن مكافآت الفوز بهذه المسابقات حرام، خاصة إذا كانت من المال العام، باستثناء رياضة الفروسية"، مستشهدًا بنص الحديث الشريف: "لا سبق إلا في ثلاثة: خف وحافر ونصل".

غير أن القيادي السلفي المثير للجدل سارع إلى نفي ما نُسبَ إليه من تصريحاتٍ، قائلاً إنه تم تحريفها. وأضاف الشحات أن "المحرّم عندي هو اتخاذ رياضة الكرة حرفة لاسيما مع إنفاق الأموال العامة عليها، وطالبت بأن تنفق هذه الأموال في ساحات ومراكز الشباب للنهوض بهم".

وحول حُكم من قُتِلَ في مباراة كرة القدم في بورسعيد، قال د. الشحات "ما قلته حرفيـاً أن هناك قاعدة فقهية تقول "ليس كلِ من قتل ظلمـاً شهيد، وهؤلاء الذين ماتوا في بورسعيد نستطيع أن نقول إنهم قتلوا ظلمـاً لا أكثر ولا أقل"[290].

غير أن أحد أبرز الوجوه السلفية في مصر أعاد هذه النغمة إلى الواجهة خلال مونديال البرازيل 2014.

فقد أفتى د. ياسر برهامي، نائب رئيس الدعوة السلفية في مصر، بتحريم مشاهدة مباريات كأس العالم لكرة القدم، لما تتضمنه من كشف عورة وأفعال وصفها بأنها محرمة، كالغضب، والعصبية، وحُبِّ الكفار والموالين لهم.

وفي فتوى بثها موقع "أنا السلفي"، الموقع الرسمي للدعوة السلفية، قال برهامي: "مباريات كرة القدم تلهي المسلمين عن القيام بواجباتهم، كما تتضمن محرمات تفطر الصائم في رمضان، ومحرمات نهى عنها الإسلام، كالتعصب، وإضاعة الوقت، واللهو، كما أن عشاق كرة القدم يحبون الكفار والموالين لهم من اللاعبين بالفرق الأجنبية وغيرهم، وهو أمر مرفوض". وأضاف: "الكثير من الفتاوى التي ذكرها العلماء تؤكد أن تغييب العقل عما يحتاجه المسلم من أجل التقرب من الله ونفع دنياه وآخرته منهي عنه ومحرم، وهو ما ينطبق على المسلم الذي يشاهد المباريات، فهو لا يجد وقتـاً لهذا ويترك واجباته كمسلم"، مطالبـاً عشاق المباريات بالاهتمام بدينهم، والتركيز على بناء الشخصية المسلمة، والابتعاد عن المحرمات والشبهات[291].

---

[290] مصطفى سليمان، الشحات: لم أحرّم الكرة وقتلى بورسعيد ليسوا شهداء، موقع "العربية نت" الإلكتروني، 7 فبراير 2012
http://www.alarabiya.net/articles/2012/02/07/193079.html

[291] أحمد البحيري وأسامة المهدي، أحدث فتاوى "برهامي": مشاهدة مباريات كأس العالم حرام شرعـاً، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 يونيو 2014.

فتاوى تحريم كرة القدم قديمة، ومعظمها يدور حول تحريم كرة القدم لما يصاحبها من محرمات حسب زعم "المحرِّمين"؛ إذ ورد في كتاب "الدرر السنية" تحريم كرة القدم لما فيها من مفاسد، منها التشبه واللهو الباطل والميسر وما شابه ذلك.

في السعودية، أباح علماء الدين لعب كرة القدم وفق ضوابط، منها عدم كشف العورة وألا تشغل الناس عن أداء الصلاة. وجاء في فتاوى الشيخ ناصر الحنيني أن "الدخول في الملعب لمشاهدة مباريات لكرة القدم إن كان لا يترتب عليه ترك واجب كالصلاة وليس فيه رؤية عورة، ولا يترتب عليه شحناء وعداوة، فلا شيء فيه، والأفضل ترك ذلك لأنه لهو، والغالب أن حضوره يجر إلى تفويت واجب وفعل محرم"[292].

ويشير الكاتب جميل الذيابي إلى قصة شخص تشادي أو مالي يُكنى "أبو عبدالله المكي" واسمه عبدالحميد تراوري، ألقت القبض عليه وزارة الداخلية السعودية عام 2003، أثناء مداهمة شقة الخالدية في مكة المكرمة. كان تراوري قبل اعتقاله يخطب في مساجد مكة ويحرّم علنـــًا لعب كرة القدم لكونها صناعة غربية تلهي المسلم عن دينه[293].

وفي إبريل 2010 أفتى أستاذ الشريعة بجامعة الإمام بالرياض د. يوسف الأحمد بتحريم إرسال أطفال المسلمين للتدرب كرويـــًا في نادي ريال مدريد الإسباني؛ لأنه يؤدي إلى "التغرير بالأطفال واستدراجهم للذهاب بهم إلى بلاد المشركين، وتسليمهم للكفار لتدريبهم، ولا يخفى الأثر الضار على دين وخلق الأطفال والمراهقين بسبب بقائهم في أيدي أعداء الإسلام لتدريبهم"[294].

لم تشتهر فتاوى تحرّم الكرة في بعض البلاد الإسلامية، لكنّ خلافـــًا طفا على السطح بين علماء مصريين وتونسيين حول السجود في الملعب بعد تسجيل الأهداف؛ إذ حرَّمه علماء تونسيون، وأباحه فقهاء مصريون لأنه شكرٌ لله، في حين يميل إلى تحريم هذا الأمر بعض علماء السعودية بوصفه "مسيئـــًا للإسلام"، وهو ما ذهب إليه د. صالح بن مقبل العصيمي عضو الجمعية الفقهية السعودية، مشيرًا إلى أنها قد تلاقي تفسيرات خاطئة من الجماهير غير المسلمة. وبعد شهرين من الفتوى وجه مفتي السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ انتقادات لهذه الظاهرة، وقال: "إن سجود الشكر

---

[292] فتاوى إسلامية (4 / 572)، فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء، الرياض.

[293] جميل الذيابي، كرة القدم... حرام!، جريدة "الحياة"، لندن، 21 يونيو 2010.

[294] أشهر 6 فتاوى لعلماء الدين السعوديين حول "كرة القدم"، مصدر سابق.

يكون حين يرى الإنسان نعمة الله عليه.. ولا أجد في ذلك منفعة ولا أرى أن هناك فائدة من ذلك، ومن يريد أن يذكر الله فليذكره في نفسه أفضل من هذا التصرف"[295].

وأثار البعض قضية لعب مباريات أثناء الأعياد الدينية للمسلمين، فأبدى ناقدٌ رياضي استغرابه من أنه "لا يزال المسلمون هم الوحيدون في العالم الذين لا يحترمون أعيادهم ولا يمانعون في لعب الكرة في العيد رغم أنه من المستحيل أن يقبل المسيحيون اللعب في عيد الميلاد ولا يقبل اليهود أبدًا اللعب في أيام أعيادهم.. في عيد الميلاد لا مباريات للكرة.. لا منتخبات ولا أندية؛ لأن الكرة مهما كانت ليست أهم من الدين". ويدعو هذا الناقد إلى أن "تسارع الاتحادات الرياضية في شمال إفريقيا بمخاطبة الاتحاد الإفريقي وإعلامه بمواعيد الوقوف بعرفة وعيد الأضحى حتى يقوم الاتحاد الإفريقي بتعديل جداوله فلا يضطر أي منتخب أو ناد عربي للعب يوم عرفة أو يوم العيد"[296].

غير أننا عرفنا أيضـًا كلمات الاحتفاء والاحتفال بكرة القدم ومناسباتها الكبرى، على لسان علماء دين ودعاة من الوزن الثقيل. وهناك علماء دين رأوا في الأحداث الكروية فرصة مهمة لاستنهاض الشعور الديني، والقول بأنها نصرٌ على "الآخر".

وفي الذاكرة ما قاله د. يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، من أن فوز قطر بحق استضافة مونديال 2022 يعتبر أول نصر تحرزه دول مسلمة على الولايات المتحدة. ولم ينس الشيخ القرضاوي القول، في خطبة الجمعة بجامع عمر بن الخطاب في العاصمة القطرية الدوحة، بأن إصرار القطريين على النجاح والتفوق دفعه إلى أن يتسمر أمام التليفزيون مترقبـًا إعلان رئيس الفيفا، سيب بلاتر، فوز قطر بالتنظيم. ربما استبدت الحماسة بالقرضاوي، بسبب أن الخاسر في جولة الترشيحات كانت هي أميركا، ولذلك لم يوفر الشيخ "الأعداء" من سهامه، وصب هذا الفوز في مفرزة الصراع بين الإسلام والغرب[297]. وكان من رأي القرضاوي أن فوز قطر يعد صفعة على وجه الولايات المتحدة، ودلل باعتراض الرئيس الأميركي باراك أوباما على نتائج التصويت الحر، ووصف تصريحاته بأنها "بالغة السوء"[298].

---

[295] المصدر نفسه.

[296] ياسر أيوب، منهج كرة القدم في موسم مدرسي جديد، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 18 سبتمبر 2010.

[297] مشاري الذايدي، كرة القدم.. وكرة الأرض، جريدة "الشرق الأوسط"، لندن، 7 ديسمبر 2010.

[298] سيد الخضر، القرضاوي: انتزاع قطر للمونديال أول نصر للمسلمين على أميركا، جريدة "دنيا الوطن"، الدوحة، 4 ديسمبر 2010.

وفي مصر أثيرت قضية الالتزام الديني والأخلاقي كمعيار لاختيار لاعبي منتخب كرة القدم.

كانت البداية مع تصريحات "المعلم"!

فقد قال المدير الفني السابق لمنتخب مصر حسن شحاتة في تصريحات صحفية إن علاقة اللاعب بربه أساس الاختيار، لتربط بعض وسائل الإعلام – ومنها وكالة أسوشيتدبرس– بين هذه التصريحات واستبعاد المهاجم أحمد حسام "ميدو" من حسابات الجهاز الفني للمنتخب المصري.

وإذا كان حسن شحاتة لم يقصد أية نواح دينية بالمعنى المفهوم، وإنما يعني توابع التدين فيما يتعلق بالسلوك والالتزام الأخلاقي[299] ونمط الحياة الذي اعتاده أي لاعب، فإن البعض احتج على هذه التصريحات، باعتبار أن الدين لله.. والملعب للأكفاء!

وظهرت تعليقات احتجاجية على تصريحات الرجل، التي وجد نقاد ومحللون أنها نوع من الخلط بين الدين وكرة القدم، وقال أحدهم إن شحاتة يوجه للشباب "رسالة خاطئة وخطيرة تفيد أن إمكانهم الاستغناء ببعض الطقوس الدينية الشكلية عن المقومات الحقيقية التي ينبغي أن يتحلوا بها في حياتهم العملية"، محذرًا من أن المدير الفني للمنتخب المصري "ربما لا يقدر حجم الأذى الذي يمكن أن يترتب على خلط الرياضة بالدين، والاستهانة بالمعايير الفنية والموضوعية في لحظة يتوقف فيها مستقبل أمتنا على استيفاء هذه المعايير في كل مجال"[300].

وهناك من رأى أنه "كان بمقدور شحاتة أن يقول المعنى دون "التنشين" مباشرة على الدين.. وكان يكفيه أن يتحدث عن الانضباط وهي كلمة تخص السلوك بشكل عام.. لكن في النهاية نحن متأكدون أن شحاتة لم يقصد المعنى الذي يحب الغرب أن يقصده ويفهمه"[301].

تكرر الأمر في أكثر من مناسبة، فعقب فوز منتخب مصر على نظيره النيجيري 3–1 في نهائيات كأس الأمم الإفريقية في أنغولا 2010، أبدى حسن شحاتة سعادته بنجاح التوليفة

---

[299] محمد عادل، معايير شحاتة انضباطية وليست دينية، مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، 6 فبراير 2010.

[300] د. وحيد عبدالمجيد، كرة القدم والدين: خلطة الكابتن شحاتة!، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 26 يناير 2010.

[301] إبراهيم ربيع، الآن عرفنا لماذا استبعد حسن شحاتة "ميدو".. الدين لله .. والملعب للأكفاء، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 15 يناير 2010.

الجديدة من اللاعبين في تحقيق الفوز، وقال عن مهاجمه المتألق محمد ناجي "جدو" إن "الأيام أثبتت صحة موقفي عندما اخترت "جدو" بعد متابعة سلوكياته". وأوضح شحاتة أن "السلوك القويم" أساس اختيار لاعبي المنتخب، وقال: "بدون ذلك لن نضم أي لاعب مهما كانت إمكاناته، فأنا أسعى دائمـــاً لأن يكون اللاعبون الذين يرتدون فانلة مصر على علاقة طيبة بربهم".

وضرب المعلم مثلاً بمحمد زيدان، مهاجم مصر المحترف في فريق بروسيا دورتموند الألماني، وقال: "محمد زيدان لم يكن يصلي، ولم يكن يعجبني ابتعاده وانزواؤه عنا، فاجتمعت به قبل مباراة البرازيل في كأس القارات، وأقنعته بالصلاة وأهميتها، ومنذ هذا اليوم وهو يواظب على الصلاة".

واستفاض شحاتة في شرح موقفه، فقال أيضـــاً: "كذلك الأمر مع عمرو زكي الذي أقنعته بالصلاة، وأنا بهذا لا أدعي المثالية، ولكن الجيل الحالي يضم مجموعة من اللاعبين المحترمين، ولم يكن من الممكن أن أقحم عليهم لاعبين لا يؤدون الصلاة"[302].

نشير هنا إلى أن زيدان الذي تألق في عدد من المباريات الدولية المهمة لمنتخب مصر، أصبح أبـــاً في 17 ديسمبر 2010، بعد أن أنجبت له صديقته ستينا طفلاً أسماه آدم[303]. وفي حديث مع صحيفة "بيلد" الألمانية، رد "زيزو" على استفسار الصحيفة بشأن سر تألقه، قائلاً إن الأمر يعود إلى "التركيز في حضور تدريبات الفريق بانتظام، إلى جانب استقرار حياتي الخاصة، والراحة النفسية التي أجدها مع صديقتي ستينا، فأنا حريص على الاتصال بها قبل كل مباراة، لتعطيني شحنة معنوية كبيرة"[304].

أما عماد متعب مهاجم الأهلي ومنتخب مصر، فقد أثير لغط كبير حول علاقته مع ملكة جمال مصر لعام 2008 يارا نعوم، والتي ظهر بصحبتها أثناء مباراة النادي الأهلي مع نادي شبيبة القبائل الجزائري والتي أقيمت في 29 أغسطس 2010 على استاد القاهرة، وشهدها ما يقرب من 80 ألف مشجع. الغريب حقـــاً، أن متعب دخل في خصومة مع الصحافة، لمجرد أن المصور الصحفي حسن عبدالفتاح حاول تصويره مع يارا في مقصورة

---

[302] إيهاب الفولي، شحاتة: السلوك القويم وعلاقة اللاعب بربه أساس الاختيار للمنتخب، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 14 يناير 2010.

[303] شادي مسعد، زيدان يستقبل أول مولود له من صديقته شتاينا، جريدة "الشروق"، القاهرة، 20 ديسمبر 2010.

[304] محمود باهي، زيدان: شتاينا وغسيل الأطباق سر تألقي مع دورتموند، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 9 مارس 2010.

الاستاد[305]. وزاد متعب الطين بلة، حين نُسب إليه وعيد وتهديد – نفاه اللعب لاحقـاً– بأن يضع حذاءه في فم كل صحفي يقترب من حياته الشخصية ومن أخباره[306]!

وانهالت الانتقادات على المهاجم المصري حتى من جمهوره، الذي أطلق تعليقات حادة وساخرة على صور منشورة لعماد متعب ويارا نعوم – زوجته لاحقـاً– على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك". وانتقد هؤلاء صور عماد ويارا، خاصة تلك التي يحتضنها فيها ويقبلها على خدها، وأخرى بدا فيها نجم المنتخب وهو يجثو على إحدى ركبتيه أمام يارا ويقبل يدها[307].

كل هذا قوبل بصمت مطبق من "المعلم"!

ورأى البعض أن المدير الفني لمنتخب مصر يتحدث عن معايير أخلاقية والتزام ديني معين، لكنه يسكت عندما يتعلق الأمر بعدد من اختياراته المفضلة من اللاعبين.

وخلال بطولة كأس الأمم الإفريقية في أنغولا 2010 التقطت إحدى الميكروفونات كلمات لشحاتة في مباراة الكاميرون وهو يقول: "يا رب.. يا حبيبي يا رسول الله" بعد تقدم المنتخب المصري في المباراة التي انتهت بفوز مصر 3– 1.. وهي كلمات طبيعية يقولها كل المصريين طلبـاً لعون الله، ولكن في ظل تصريحات شحاتة عن الدين والأخلاق، تم تفسيرها بشكل آخر[308].

وشارك الإعلام في خلط الدين والرياضة من خلال الإشادة بروح التدين، التي أسبغها حسن شحاتة على أفراد المنتخب المصري. وأفرطت وسائل الإعلام في الحديث عن زيارة المدير الفني للمنتخب المصري مسجدي السيدة زينب والحسين قبل السفر إلى بطولة الأمم الإفريقية في أنغولا 2010، وتعليماته إلى اللاعبين بالمواظبة على قراءة القرآن وترديده بصوت عال عند دخول أرض الملعب، والكلام عن كابتن المنتخب المصري أحمد حسن الذي يحرص دائمـاً على عدم ترك السبحة من يده خلال فترات الراحة قبل وبعد التدريبات، حيث يتبرك "الصقر" المصري بالسبحة؛ والتركيز على حرص اللاعب أحمد فتحي على إقامة حلقات داخل مقر بعثة المنتخب في أنغولا تعتمد على قيام كل لاعب

---

[305] محمود صلاح، "جزمة" عماد متعب، مجلة "أخبار الحوادث، القاهرة، 15 سبتمبر 2010.

[306] ياسر أيوب، حرب النجوم، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 سبتمبر 2010.

[307] مجلة "أخبار الحوادث"، القاهرة، 22 ديسمبر 2010.

[308] محمد أبو الليل، تقرير الحالة الدينية للاعبي المنتخب، مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، 6 فبراير 2010.

بقراءة ربع من القرآن الكريم على أن يكمل اللاعبون الآخرون الأرباع الأخرى فيختمون القرآن الكريم مرات عدة خارج أوقات التدريبات والمحاضرات التي يلقيها شحاتة[309].

وساد تعبير "فريق الساجدين"، بسبب سجود لاعبي منتخب مصر بعد إحراز الأهداف أو تحقيق الفوز، وهو ما برره البعض بأنه سلوك رمزي يعبر عن شكر اللاعبين لله. ولا يخفى أنّ هذه التسمية الجديدة تستبطن رفضـــاً للتسمية القديمة القائمة على العمق الفرعوني باتجاه تسمية دينية إسلامية. ورأى نقاد رياضيون في صحف غربية أن تلك النزعة الأخلاقية للاعبي منتخب مصر جزء من منظومة الالتزام والانضباط التي يحرص المدير الفني للمنتخب حسن شحاتة على زرعها في نفوس اللاعبين. وقالت صحف غربية إن سجود لاعبي منتخب مصر التي أثير الجدل حولها تأتي في إطار الشكليات الاحتفالية الخاصة بالفريق، فيما فضلت صحف بريطانية الإشارة إلى أن تلك السجدات لم تقف حائلا دون رقصة عصام الحضري ومحمد زيدان على العارضة![310]

ورأى آخرون في مصر أن هذا السلوك نوع من التدين الشكلي الذي "يحمل بعض المبالغة التي قد تكون مقصودة؛ لأن الساجدين في الملاعب يمارسون هذا السلوك تحت الأضواء وأمام الكاميرات ووسط الجماهير الغفيرة.. والتدين الحقيقي هو علاقة خاصة بين الإنسان وربه"[311].

وتوقف البعض عند مصطلح "فريق الساجدين" الذي رأوا أنه "أحدث فجوة أخرى مع أشقائنا الأقباط لم ينفع معها القول بأنهم شاركوا في الفرحة وخرجوا في المظاهرات مع المسلمين"[312].

وبرزت تفسيرات محل تساؤل؛ إذ أكد البعض أن الدين كان سبب الفوز ببطولة كأس الأمم الإفريقية للمرة الثالثة على التوالي، على غرار ما حدث في حرب أكتوبر 1973 عندما انطلقت صيحة الله أكبر من حناجر الجنود المصريين، "وقرأنا تحليلاً دينيـــاً شبَّه اللاعب جدو بخالد بن الوليد الذي رغم انتصاراته في الحروب أيام الرسول عليه الصلاة والسلام وخليفته أبو بكر الصديق ـــ رضى الله عنه ـــ فقد عزله عمر بن الخطاب ـــ رضي

---

[309] المصدر نفسه.

[310] داليا هلال، سجدة.. غير واجبة!، مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، 6 فبراير 2010.

[311] عصام عبدالعزيز، الدين والكورة.. هل التدين سر التفوق؟، مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، 6 فبراير 2010.

[312] حسنين كروم، جدو ووضع عمر بن الخطاب خالد بن الوليد على دكة الاحتياط، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 10 فبراير 2010.

الله عنه ــ وحوَّله إلى دكة الاحتياطي ومع ذلك لم يفقد إيمانه ومشاركته في القتال تحت إمرة قائد آخر"[313].

وبعيدًا عن هذا التشبيه الديني والتاريخي الملتبس، كانت النزعة الدينية تتجه إلى مزيد من الصعود داخل الملعب وخارجه.

إذ وجدنا ربيع ياسين المدير الفني لمنتخب شباب مصر لكرة القدم يقر بعد تأهل المنتخب لنهائي أمم إفريقيا في الجزائر عام 2013، بأن ما حققه منتخب الشباب نتاج جهد كبير للجهاز المعاون واللاعبين، ودعاء عدد من المشايخ والمقربين منه، وقال: طلبت من نجلي عمر أن يتوجه لأحد المشايخ في الجمعية الشرعية قبل انطلاق البطولة بأيام، وكنت أطلب من المقربين لي أن يدعو للفريق، لافتـًا إلى أن ذلك لا يقلل من الجهد الذي بذلته مع اللاعبين طوال السنوات الماضية، وأضاف: أخذت بالأسباب واجتهدنا خلال 6 سنوات وتضرعنا إلى الله بالدعاء[314].

تصرفات "الشيخ ربيع" وتصريحاته عقب تتويج منتخب الشباب بكاس الأمم الإفريقية للشباب التي استضافتها الجزائر، أكدت أنه مدرب يهوى الروحانيات؛ إذ قال خلال مؤتمر صحفي بعد الفوز بالبطولة إنه يهدي الكأس إلى رسول الله[315].

وكم اندهش من تابعوا مباراة مصر وزيمبابوي في نهائي مسابقة كرة القدم بدورة الألعاب الإفريقية في سبتمبر 1995، وهم يستمعون إلى عبارة رددها المعلق التليفزيوني والحكم السابق محمد حسام، حتى انطبعت في ذاكرة الجمهور حتى الآن.

فقد ساد التوتر في هذا النهائي المثير، وسط حالة تعاطف حقيقية مع "منتخب الهولندي رود كرول" بعد خروجه قبل بضعة أسابيع من تصفيات أتلانتا 1996 على يد نيجيريا. ووسط الأجواء المشحونة في هراري، يمر شريط أخبار أسفل الشاشة عرضه التليفزيون المحلي في زيمبابوي، معلنـًا عن مكافأة سخية بالدولارات للاعبي الفريق صاحب الأرض في حال فوزهم.

---

[313] المصدر نفسه.

[314] إسلام صادق، الشيخ ربيع: نعم استعنت بـ"المشايخ" والأولياء الصالحين.. وصنعت جيلاً جديدًا للكرة المصرية، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 29 مارس 2013.

[315] أيمن هريدي، "الشيخ ربيع" يقاوم الأزمات بـ"الدعاء"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 يونيو 2013.

كان رد محمد حسام الذي اختلطت فيه الحماسة بالعصبية بأنه "ربما تكون الدولارات هي دافعهم الأول ولكن ربنا معانا"، و"إحنا معانا ربنا، وهُما معاهم الدولارات". ربما كان حسام بحاجة إلى صياغة جملته عشرات المرات قبل أن يوضح وجهة نظره البريئة، إلا أنها أوضح تعبير تليفزيوني عن المزج بين الجانب العقائدي وكرة القدم عرفه النقل التليفزيوني المصري. ولعل المثير للاهتمام هو تقسيم أرض الملعب صراحة إلى أخيار وأشرار، وهو تقليد حرص عليه عدد كبير من المعلقين الكرويين في المنطقة العربية.. كأنه فخ أدمن البعض السقوط فيه[316]!

وفي كأس العالم في إيطاليا عام 1990 رأى البعض أن عدالة السماء نزلت على استاد باليرمو، حينما احتسب الحكم ركلة جزاء في الدقيقة الثالثة والثمانين من عمر مباراة مصر وهولندا، سجل منها اللاعب الملتحي مجدي عبدالغني هدف التعادل لمصر، فصرخ المعلق التليفزيوني محمود بكر قائلاً في عبارة ذهبت مضربــًا للأمثال: "عدالة السماء نزلت على استاد باليرمو".

وحينما فاز المنتخب المصري على رواندا في كيغالي في 5 سبتمبر 2009 في إطار التصفيات النهائية المؤهلة لكأس العالم، قالت صحيفة "الجمهورية": "ببركة رمضان منتخبنا كسبان"، وخلال بطولة كأس الأمم الإفريقية في غانا 2008 أطلق الإعلام على الفريق المصري منتخب الساجدين؛ لأن اللاعبين يسجدون شكرًا لله بعد كل هدف، وعقب نهاية كل مباراة.

تزامنت مباراة مصر ورواندا مع حلول شهر رمضان، فانشغل كثيرون في مصر بمسألة فتوى إفطار اللاعبين وهل يتم الأخذ بفتوى الأوقاف التي تبيح إفطارهم لأنهم يؤدون عملاً بأجر ويجب على اللاعبين عدم الصوم إذا أمرهم رب عملهم بذلك للقيام بالعمل؟.. وحين قامت الدنيا ولم تقعد بسبب هذه الفتوى، صدرت فتوى أخرى بجواز الإفطار؛ بدعوى أن اللاعبين في رواندا على سفر.. ولهم حق الإفطار والله يحب أن تؤتى رخصه.

غير أن الحقيقة التي يغفلها البعض هي "أن عدالة السماء لم تهبط على باليرمو، وإنما عرقل المدافع الهولندي كومان مهاجم منتخب مصر حسام حسن، واحتسبت ركلة جزاء أحرز منها مجدي عبدالغني هدفــًا.. ولا نحن كسبنا رواندا ببركة رمضان وإنما بهدف أحمد

---

[316] خالد يوسف، أهم 15 جملة تعليق مصرية على مر العصور من لطيف حتى عبده!، 20 يوليو 2009
http://filgoal.com/Arabic/News.aspx?NewsID=57855

حسن وبعد نزول محمد بركات الذي غيَّر شكل المنتخب وأعاد الاتزان والفاعلية الهجومية للفريق".

وهذا صحيح إلى حد كبير، فلعبة مثل كرة القدم لها عناصر ثابتة، من المهارات الأساسية واللياقة البدنية والأداء الجماعي، إلى الخطط التدريبية المناسبة وقراءة الفريق المنافس.

وكان منطقيـــاً أن ينادي أحدهم بالعودة إلى أرض الواقع ووضع "كرة القدم في مكانها رياضة جميلة وهي الأكثر الشعبية في كل أنحاء العالم، لا أكثر ولا أقل.. وليس لها علاقة بالدين من قريب أو بعيد.. ولا عدالة السماء تتدخل من أجل فريق رياضي في مباراة رياضية.. ولا رمضان له أية بركة على فريق كرة قدم حتى ولو كنا ندعو الله.. أو لعب اللاعبون المباراة وهم صائمون وموحدون"[317].

وطرح الكاتب الصحفي والروائي يوسف القعيد تساؤلاً فجَّر نقاشـــاً واسعـــاً في الإعلام المصري.

يقول القعيد: "سألت نفسي: هلٍ يتابع المصريون – مسلمين ومسيحيين– مثل هذه المباريات؟ وإن كان هذا صحيحـــا فهل في الفريق القومي المصري أبطال كرة من المسيحيين؟ هل أتقدم في اعترافاتي درجة أكثر جرأة، وأقول إنني بعد هذا، وعندما شاهدت مباراة مصر مع الكاميرون لاحظت اللاعبين. إن اللاعب قبل أن يشوط الكرة في الجون، كان يتمتم بآيات من القرآن الكريم. وإن حدث وجاء جون. فإن كل اللاعبين يسجدون علي أرض الملعب في صلاة جماعية. سألت نفسي – والنفس أمارة بالسوء – هل الفريق كله من المسلمين؟! إن الجهل في هذه الحالات قد يكون نعمة. وأنا لم أشاهد أي لاعب يرسم علامة الصليب، مع أن مصر عرفت من لعيبة الكرة من المسيحيين هاني رمزي الذي كان في الأهلي ثم احترف وأصبح لاعبـــا مهمـــا في الفريق القومي، ثم اعتزل والآن يعمل في مجال التدريب.

"خجلت من سؤال أي صديق عن حكاية "أديان" من يلعبون باسم مصر. خفت من مجرد طرح السؤال. لذلك قررت الكتابة وأجري على الله"[318].

---

[317] محمد حمدي، تديين الكرة.. بركة رمضان.. وعدالة السماء!، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 6 سبتمبر 2009.

[318] يوسف القعيد، هل يشجع المسيحيون فريقنا القومي؟، جريدة "الدستور"، القاهرة، 3 فبراير 2010.

وقبل أن تشتعل حرائق كامنة، جاء الرد على ما أثاره يوسف القعيد بشأن الدين وكرة القدم، وأنه لم يكن هناك أي مسيحي ضمن لاعبي منتخب مصر الفائز بكأس الأمم في أنغولا. فقد قال نقاد رياضيون إنه لم يكن هناك لاعب واحد يحتاجه المنتخب واستبعده حسن شحاتة لأن هذا اللاعب قبطي. واستعادت الذاكرة الرياضية في مصر أجواء مونديال 1990 حين كانت قلوب المصريين جميعهم مأخوذة ومعلقة بالنجم الشاب هاني رمزي، "الذي كان ولا يزال قبطيـاً لكنه بالنسبة للجميع سابقـاً والآن لاحقـاً هو واحد من نجوم مصر الكبار.. ولو كان لاعب قبطي هو الذي جاء بالانتصار لمصر في هذه البطولة بدلاً من جدو لكان سيحصد نفس الفرحة والاهتمام وكانت صوره ستملأ كل مكان وكل شارع وميدان في مصر"[319].

ويعد هاني رمزي، نجم دفاع مصر، أبرز اللاعبين المسيحيين في تاريخ كرة القدم المصرية، وساهم مع المنتخب المصري في تحقيق انتصارات عدة، حيث شارك في 124 مباراة دولية. وإضافة إلى مشاركته في مونديال إيطاليا 1990، فإن لرمزي دورًا بارزًا في حصول المنتخب المصري على كأس الأمم الإفريقية 1998، وقد اختير مديرًا فنيـاً للمنتخب الأوليمبي بعدما كان مدربـاً عامـاً لمنتخب الشباب الذي شارك في كأس العالم 2009.

ويقول هاني رمزي إنه كان يرسم الصليب دائمـاً قبل خوضه أي مباراة، "لكن في مباراة مصر وهولندا في كأس العالم 1990 جاءت الكاميرا عليّ وأنا أنزل أرض الملعب وأنا أقوم بالتثليث، وكان الكثيرون لا يعلمون أني مسيحي، خصوصـاً وأن اسمي هاني رمزي جودة جاد الله ولم يكن يدل على دیانتي، وبعد عودتي من كأس العالم كان لأول مرة يتم سؤالي عن ديانتي"[320]!

ودحض هاني رمزي الاتهامات الموجهة إلى حسن شحاتة بشأن اضطهاد اللاعبين الأقباط، ويتساءل قائلاً: "أين هم اللاعبون الأقباط أصلاً حتى يختار منهم المدير الفني؟!"، وهو أمر صحيح؛ إذ إن ظاهرة اختفاء اللاعبين الأقباط من الملاعب الرياضية في مصر باتت واضحة بشكل لا يقبل الجدال، حتى إن بعض الأقلام احتفت بخبر ضم شادي عهدي، لاعب نادى وادي دجلة، الذي قرر ربيع ياسين ضمه لمنتخب الشباب المتأهل لنهائيات

---

[319] ياسر أيوب، انسوا المنتخب فقد عاد الدوري والأهلي والزمالك.. يا أهلا بالمعارك، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 5 فبراير 2010.

[320] أحمد باشا، هاني رمزي: لو لم أكن لاعبـاً لأصبحت قسيسـاً.. تمنيت السجود مع المنتخب، مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، 6 فبراير 2010.

كأس العالم للشباب 2013، باعتبار شادي أول لاعب قبطي في كل منتخبات الكرة المصرية منذ اعتزال هاني رمزى اللعب.. واللاعب القبطي الوحيد على الساحة الكروية المصرية حينذاك.

وضم الدوري المصري في موسم 2010- 2011 لاعبين قبطيين فقط من ضمن 400 لاعب مقيدين في سجلات الأندية الـ16 المشاركة في المسابقة، والاثنان هما حارسا مرمى: الأول هو ناصر فاروق حارس نادي بترول أسيوط، والثاني هو عماد فريد شوقي حارس مرمى طلائع الجيش.

ضعف المشاركة لم يكن وليد الموسم الكروي المذكور فقط، بل إن عدد اللاعبين الأقباط المشاركين في أندية الدوري الممتاز في مصر خلال نحو ثلاثة عقود (1980-2010) لم يتعد ستة لاعبين فقط، هم محسن عبدالمسيح لاعب الإسماعيلي والترسانة السابق، وهاني رمزي نجم الأهلي ومنتخب مصر، وأشرف يوسف في المنيا والزمالك، وناصر بولس في المحلة، إضافة إلى الحارسين سالفي الذكر في بترول أسيوط وطلائع الجيش. الأزمة لا تقتصر على اللاعبين الكبار المقيدين بالفرق الأولى، بل تمتد إلى قطاعات الناشئين في الأندية الأخرى داخل مصر[321].

وليس من المنطقي والطبيعي ألا يكون لدى مصر إلا لاعب قبطي واحد في الدورى المصري الرسمي لكرة القدم لموسم 2012-2013، بينما هناك داخل الكنيسة دوري حقيقي لكرة القدم بدأ منذ عام 2002. دوري يبدأ كل عام في أول أغسطس وينتهي في سبتمبر، وتشارك فيه 700 فرقة من مختلف الإبراشيات والكنائس في كل محافظات مصر، تتنافس فيما بينها وتخوض تصفيات طويلة حتى نصل لمباراة نهائية وفائز وحيد.. أي أننا في حقيقة الأمر أمام دوري كروي كنائسي يفوق في عدد أنديته ولاعبيه الدوري المصري الرسمي لكرة القدم بمختلف أنديته ودرجاته.. دوري يلعب فيه أكثر من عشرة آلاف شاب قبطي، من المؤكد أن بينهم موهوبين ورائعين يستطيعون أو يستحقون اللعب في مختلف الأندية الكبرى مثل الأهلي والزمالك وغيرهما، واللعب أيضـــاً لكل منتخباتنا القومية[322].

وهذا أمر يدفع إلى التفكير ملیـــاً في هذه الصورة وحل ألغازها الغامضة.

---

[321] وائل سامي، غياب اللاعبين الأقباط.. هل سببه التمييز الديني أم غياب الموهبة؟، مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، 6 فبراير 2010.

[322] ياسر أيوب، الأقباط أيضـــاً يلعبون الكرة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 4 يونيو 2013.

إن العدد القليل من اللاعبين الأقباط الذين لعبوا في الدوري المصري لكرة القدم ضم مواهب يصعب إغفالها، مثل محسن عبدالمسيح، لاعب الإسماعيلي الشهير في ثمانينيات القرن العشرين، والذي عُرف عنه السرعة والحرفية في الملعب. حلم هذا اللاعب كثيرًا وطويلاً بارتداء فانلة منتخب مصر لكرة القدم، ولكن ذلك لم يحدث، وهو ما عزاه في تصريحات لاحقة إلى كونه قبطيـــًا، قائلاً بكلمات لا تخلو من شعور بالمرارة: "كان هناك مسلمون يقولون لي أنت أحق بالاختيار في المنتخب، لكنك مُنعَت لأنك مسيحي". محسن عبدالمسيح، أو "سيحه" كما يناديه البعض، يرى أن "هناك تعَصب ضد المسيحيين في الكرة بنسبة 20%"، وقال عن تجربته الشخصية: "بعد كابتن (عبده صالح) الوحش درب المنتخب Mr Smith ولم يخترني وأنا كنت من أفضل الباكات لفت في مصر والشعب المصري كان كله يتساءل، وجاءني مسلمون وقالوا لي إنهم لم يختاروني لأني مسيحي"[323].

باب التساؤلات الذي يفتحه مثل هذا الكلام يتطلب التفكير لا الزعيق، والنقاش لا الكتمان، والمنطق لا الجدل. ويبدو أن الآراء تتعدد وتتباين في تفسير الحالة التي نحن بصددها، وفي كل رأي قد نجد ملمحـــًا من الحقيقة، وليس الحقيقة المجردة.

وهكذا نجد من يأخذ على الأقباط السلبية بعدم تشجيع أولادهم على الانضمام إلى الأندية ومراكز الشباب، والاكتفاء باللعب داخل أسوار الكنائس، وهناك أيضـــًا من يشير إلى وجود تمييز ديني في مجالات مختلفة، تبدأ بالرياضة ولا تنتهي بمناصب الدولة المختلفة. ويتحدث هؤلاء عن قبول بعض الاعبين الأقباط في المراحل السنية الأولى، ثم استبعادهم بعد هذه المرحلة. فريق ثالث يتحدث عن شيوع حالة من الإحباط في ظل عدم ترسيخ مفهوم المواطنة لدى المجتمع بأسره، كذلك تركيز بعض وسائل الإعلام على الجانب الديني في الرياضة أكثر من الموهبة[324].

في المقابل، سنجد من يفند دعاوى التمييز الديني، ويقول إنه من الصعب تصور امتلاك أي ناد موهبة شابة وحقيقية، ويتم وأدها لمجرد أن صاحبها قبطي.

وقبيل لقاء منتخبَي مصر والجزائر في القاهرة في 14 نوفمبر 2009، أشارت صحيفة "الشروق" الجزائرية إلى أن المنتخب الجزائري اصطحب معه إلى العاصمة المصرية أحد الشيوخ، ليقوم بعمل رقية شرعية في غرف فندق "إبروتيل" المطار، مقر إقامة المنتخب

---

[323] أسماء نصار، اللاعب المسيحي مضطهد بنسبة 20%، مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، 6 فبراير 2010.

[324] نور قلدس، جوورن في ملعب التعصب، سلسلة "الأقباط والرياضة"، كتاب "وطني"، القاهرة، 2010.

الجزائري، بعد ما زعمته وسائل الإعلام الجزائرية عن وجود أعمال سحر ضد منتخب بلادهم[325].

وسائل إعلام جزائرية تحدثت عن هذا صراحة، حتى إنها قالت إن اللاعبين الجزائريين آمنوا بالعين بعد أن طاردت لعنة الإصابات أعمدة المنتخب ولجأ أبناء رابح سعدان إلى الرقية الشرعية بعد أيام من الاستطباب في أرقى العيادات بفرنسا وألمانيا، كما كانت الحال لمجيد بو قرة وكريم زياني؛ "لأنه لم يعد معقولاً أن يتعرض جل العناصر الأساسية في وقت واحد"[326].

واقترح عضو الطاقم الإداري لمنتخب الجزائر وليد صادي فكرة رقية فندق "إبروتيل" والغرف التي سيقيم فيها المنتخب خشية تعرضهم للشعوذة أو أمور أخرى على سبيل الاحتياط. في الوقت نفسه، كان المنتخب المصري يستمع لمحاضرات الداعية خالد الجندي الذي دعا بالنصر للمنتخب المصري.

في تلك الفترة التي اهتزت فيها المفاهيم بسبب احتدام الصراع بين مصر والجزائر على بطاقة التأهل إلى المونديال، حذر دعاة ومفكرون من خطورة استخدام الدين في حشد الناس لتشجيع المنتخب المصري، مشيرين إلى أن ذلك يعكس خللا في ترتيب الأولويات.

وفي خضم الاستعدادات للقاءات مصر والجزائر في إطار التصفيات المؤهلة لمونديال جنوب إفريقيا 2010، بدا الخطاب الديني وكأنه يحول المباراة مع الجزائر إلى معركة، ورأى البعض أن إقحام الدين في الرياضة يشبه إقحامه في السياسة وفيه إفساد للدين في الحالتين.

ومع ارتفاع وتيرة شحن وتحفيز الجمهور للمشاركة في تشجيع ومتابعة مباريات كرة القدم، لمسنا نوعــاً من التلاعب بالدين و"الهوس" غير المفهوم الذي تختلط فيه المفهوم. وأصبح الدين جزءاً من هذه التركيبة المختلة في المجتمع؛ إذ ظهرت الفتاوى الرياضية والدعاء الرياضي، في وقت غفل الدعاة ورجال الدين عن الأضرار الجسيمة التي أصابت العلاقات الوثيقة التي تربط بين مصر والجزائر، فأصبح الانتصار في مباراة مهما كانت أهميتها، أهم من الأخوة.

---

[325] محيي وردة ومحمد يحيى، اتحاد الكرة يختار "السودان" لـــ"المباراة الفاصلة" وزيدان يتعهد بحرق قلوب الجزائريين، "المصري اليوم"، القاهرة، 11 نوفمبر 2009.

[326] إلياس ف.، الشروق ترصد تأثير الوازع الديني في ملحمة أم درمان: لاعبو الخضر بدأوها بالدعاء وأنهوها بتلاوة جماعية للقرآن، جريدة "الشروق"، الجزائر، 25 نوفمبر 2009، ص 9.

والمؤسف أن علماء الدين تعاملوا مع مباراة الجزائر على أنها معركة وحرب للدفاع عن الأرض أو العرض فتحولوا إلى أداة لحشد الجماهير وشحنها وحثها على الصلاة والدعاء والمشاركة والتشجيع والهتافات، وحشد الناس تحت راية الدين والوطنية وهو أمر في غير موضعه[327].

وشاهد كثيرون دعاء المنتخب الجزائري عقب فوزه على المنتخب المصري في أم درمان بالسودان في نوفمبر 2009، والذي بثه التليفزيون الجزائري على الهواء مباشرة.. دخل لاعبو المنتخب الجزائري إلى غرفة خلع الملابس وهم يغنون مهللين بالفوز حتى أوقفهم أبو بكر شنيوني إداري المنتخب وحثهم على الدعاء، فتوقفوا عن غنائهم وتجمعوا في شبه دائرة رددوا الفاتحة وراءه بحماس حيث فردوا أذرعهم على أكتاف بعضهم البعض وخفضوا رؤوسهم وأغمضوا أعينهم وبدأ الحماس يزداد عندما رددوا وراء الرجل دعاءه "اللهم إنك قلت وقولك الحق "ادعوني أستجب لكم". وازداد الحماس أكثر وأكثر حينما جاءت سيرة حمد الله على تمكين منتخب الجزائر من الفوز على المنتخب المصري. وكان نص الدعاء الجزائري كالتالي:

"يومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.. اللهم لك الحمد.. آمين (كورت 7 مرات).

اللهم لك الحمد على نصرك .. آمين (كورت 3 مرات).

اللهم إنك قلت وقولك الحق .. "ادعوني استجب لكم".. اللهم ردنا إلى بلدنا غير خائبين.. وأعدنا سالمين غانمين.. اللهم انصرنا ولا تنصر علينا.. اللهم عليك بالظالمين.. اللهم عليك بمن ظلمنا.. اللهم عليك بالفراعنة"[328].

في المقابل، كانت الحملة الإعلانية لشركتي الاتصالات في مصر قبل المباراة الفاصلة أم درمان شعارها "ياااارب" حتى إن إحداهما أطلقت حملة تحت مسمى "الدعاء قبل الماتش بخمس دقايق"، وكان المعلق يقول "كل الناس بتقول يا رب"، والناس تردد بصوت مؤمن مؤثر[329].

---

[327] أيمن حمزة، دعاة ومفكرون يستنكرون "إقحام" الدين في الرياضة.. ويتهمون رجال الدين بـــ"اللعب" على مشاعر البسطاء، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 18 نوفمبر 2009.

[328] إلياس ف.، الشروق ترصد تأثير الوازع الديني في ملحمة أم درمان: لاعبو الخضر بدأوها بالدعاء وأنهوها بتلاوة جماعية للقرآن، مصدر سابق.

[329] ديانا الضبع، هل الله ضد الفريق المهزوم؟، مصدر سابق.

وبينما عاشت الجماهير المصرية ليلة حزينة بعد الهزيمة المريرة لمنتخب مصر أمام نظيره الأميركي بثلاثة أهداف نظيفة في ختام الدور الأول لكأس القارات 2009، كانت القنوات الفضائية في حرب طاحنة انقسمت فيها ما بين مهاجم ومدافع في قضية سرقة بعض اللاعبين المصريين واتهامهم من قبل صحف في جنوب إفريقيا بالاحتفال مع عاهرات بالفوز على منتخب إيطاليا.

بدأت سخونة الأحداث مع تفجير عمرو أديب في برنامجه "القاهرة اليوم" على قناة "أوربت" بترجمته لما نقلته صحف جنوب إفريقية، وحديثه عن رائحة نجاسة في الملعب في تلك المباراة تحديدًا. وهنا رد محمد زيدان، لاعب بروسيا دورتموند والمنتخب المصري، في مداخلة هاتفية للدفاع عن نفسه باعتباره أحد المتهمين، رافضـًا ما ذكره أديب، وقال: إن منتخب مصر يضم لاعبين على قدر كبير من التدين، ويكفي أنه يضم شخصـًا مثل محمد أبو تريكة. وأضاف: من العيب أن ينساق الإعلام المصري وراء ما ذكرته الصحافة في جنوب إفريقيا على الرغم من نفي البعثة رسميـًا.

وعندما حاول أديب استفزازه بأسلوبه الساخر انفعل زيدان، وازدادت حدة المناقشات لتنتهي بإغلاق الأخير الهاتف في وجه أديب بعدما سخر منه بقوله قائلاً: "أنا لا أعرف مع من أتحدث.. وهل أنت دكتور أم مهندس"؟! وبعد دقائق قليلة تدخل أحمد حسن، كابتن المنتخب، في مكالمة هاتفية للدفاع عن زملائه، وقال: من حق الإعلام أن ينتقد النواحي الفنية كما يشاء، ولكن ليس من حقه أن يخوض في أعراض اللاعبين، ويردد افتراءات لصحف تحاول تجميل صورة وطنها.

وأضاف أحمد حسن: إن لاعبي مصر شرفاء ويداومون على الصلاة. وقال إن أحد اللاعبين الذين تعرضوا للسرقة هو محمد أبو تريكة، فهل يجرؤ أحد على اتهامه؟ وطلب كابتن المنتخب اعتذارًا رسميـًا من البرنامج، فانفعل أديب مؤكدًا أنه لم يخطئ ومن يطلب اعتذارًا فليطلبه من صحف جنوب إفريقيا، و"بي بي سي" التي نقلت الخبر.

وأشار حسن إلى حالة الغضب داخل أتوبيس اللاعبين بمجرد وصول أنباء عن إذاعة الحلقة. وطالب أديب بعدم اللعب على مشاعر المصريين، فقال: أديب إذا كنتم 20 نفرًا فنحن هنا 80 مليونـًا نحترق. وطلب أبو تريكة الحديث فقال منفعلاً: "اتقوا الله في هؤلاء اللاعبين ولا تخوضوا في أعراضهم، لأن اللاعبين لم يرتكبوا أي فعل مناف للأخلاق".

وهنا انتقل الحديث إلى حسن شحاتة دون سابق إنذار، فقال بانفعال واضح: "إن الإعلام يحاول تضخيم الأمور، وإن الصحف في جنوب أفريقيا افترت على المنتخب المصري دفاعـًا عن سمعة بلادهم". ووجه سؤاله إلى عمرو أديب: "أنت ركبت الموجة،

والناس دي محترمة عن أي حد فيكم، والكلام اللي انت بتقوله ده ما يصحش"، وأنهى مكالمته غاضبـاً: "طظ فيكم كرهتونا في الكرة، الله يخرب بيوتكم"، ورد أديب ببرود شديد: "عادي يا كابتن حسن وهي دي الناس اللي بتصلي".

وانتقل الحديث إلى برنامج "القارات كمان وكمان" من تقديم أحمد شوبير على قناة "الحياة" المصرية، فتحدث أحمد حسن قائلاً: "ما قيل لا يصح أن يقال في حق المنتخب.. نحن نقبل النقد الفني من أي شخص لأنها في النهاية مباراة كرة قدم وخسرناها ونعترف أننا لم نكن في مستوانا الطبيعي، ولكن أن يتم التشهير بنا واتهامنا في سمعتنا، فهذا لا يجوز، كان من الأحرى بوسائل الإعلام المصرية مساندتنا في هذا الموقف ضد صحف جنوب إفريقية، ويجب أن نحصل على حقوقنا بعد الاتهامات التي تم توجيهها لنا".

وتدخل في الحوار محمد زيدان، مهاجم المنتخب، الذي قال في غضب: "لن نتنازل عن تقديم بلاغ للنائب العام في مصر ضد هذا الإعلامي والقناة التي سمحت له بذلك، ونحن في منعطف خطير لأن الكثير من اللاعبين يصرون على إعلان الاعتزال الدولي، وعلى رأسهم أبو تريكة، وأن كل ما يقال محاولة من وسائل إعلام جنوب إفريقيا لعدم تشويه سمعة بلادهم، خصوصـاً أنهم مقبلون على تنظيم كأس العالم؛ لأن خبر سرقة متعلقات المنتخب المصري انتشر في أنحاء العالم كله، حتى إن أصدقائي في ألمانيا اتصلوا بي لمعرفة قيمة المسروقات التي بلغت 20 ألف دولار".

وعاد أحمد حسن للحديث مرة أخرى، وقال: "جميع وسائل الإعلام لها مراسلون يسكنون معنا في نفس الفندق بل وفي نفس الطابق، فهل يمكن أن يحدث ذلك دون أن يروه وينقلوه لوسائلهم الإعلامية، كما أن أعضاء الجهازين الفني والإداري يقطنون معنا في نفس الطابق، فكيف نحضر فتيات إلى الغرف"، ثم عاد زيدان وهاجم أحد الفنانين الذي رفض ذكر اسمه لاتهامه اللاعبين المصريين بأنهم مدانون في هذه القضية وضرورة الكشف عليهم عند العودة خوفـاً من نقل الأمراض إلى زوجاتهم المصريات.

وأكد محمد أبو تريكة، نجم المنتخب، أنه لن يتنازل عن حقه وحقوق زملائه من اللاعبين، وأنه سيعلن اعتزاله اللعب دوليـاً إذا كانت كرة القدم ستأتي عليه بمثل هذه الإهانة.

وقال أحمد فتحي: "كيف نفعل ذلك ونحن معروفون حول العالم بمنتخب الساجدين، فضلاً عن أننا نقيم الصلاة سويـاً ونقيم الشعائر الدينية في جماعة مع أفراد الجهاز الفني".

وتدّخل الفنان هاني شاكر، الذي هاجمه لاعبو المنتخب بسبب قوله مع عمرو أديب إنه من الضروري الكشف على اللاعبين لأن زوجاتهم مصريات لا ذنب لهن فيما حدث ونقل

الأمراض لهن، وقال شاكر إنه فهم الموضوع بشكل خاطئ، وإن الجميع يعرف أن جنوب إفريقيا بلد تنتشر فيه الجريمة والسرقات، وإنه لم يكن يقصد توجيه أي تهمة أو إهانة للاعبين الذين رفعوا رؤوسنا أمام إيطاليا.

وشن رئيس اتحاد كرة القدم المصري سمير زاهر هجوماً شرساً على عمرو أديب بسبب اتهاماته الباطلة للاعبي منتخب كرة القدم المصري، وقال إن حديث أديب في برنامجه تسبب في أزمة كبيرة وصدمة للاعبين أكثر من الهزيمة.

في السياق ذاته، أبدى حسن شحاتة، المدير الفني للمنتخب، استياءه من الاتهامات التي وجهها عمرو أديب، وقال إنه كان يتمنى أن يتم انتقاده فنياً وتحميله واللاعبين مسؤولية الهزيمة بدلاً من الخوض في الأعراض واتهام اللاعبين بمثل هذه الأمور البعيدة كل البعد عن أخلاق وسلوكيات لاعبي المنتخب. ونفي شحاتة تماماً العلاقة بين حالة السرقة التي تعرض لها اللاعبون وما أثاره أديب في برنامجه، بدليل أن محمد أبو تريكة كان ضمن اللاعبين الذين تعرضوا للسرقة، وتساءل: "كيف نصدق هذا الاتهام في لاعب بأخلاق أبو تريكة؟".

وقد تسببت هذه الاتهامات بالفعل في أزمة كبيرة للاعبين مع زوجاتهم، حيث أحدثت بلبلة بين اللاعبين وأسرهم[330].

وفي ظل تصاعد وتيرة الهجوم عليه، تقدم عمرو أديب باعتذار عن قسوته في الهجوم على المنتخب المصري مستخدماً مصطلحات مثل "النجاسة والنجسين" دون التأكد من صحة ما أثارته إحدى صحف جنوب إفريقيا، حول اصطحاب لاعبي المنتخب لفتيات داخل غرفهم بالفندق، إلا أنه تمسك بحقه في نقل الأخبار للجمهور[331].

وقال عمرو أديب "أنا لم أقصد الإساءة لأحد من أعضاء بعثة مصر من لاعبين أو جهاز فني أو إداريين، فأنا أكن لهم كل تقدير واحترام"، موضحاً: "أنا فقط نقلت ما نشر في وسائل الإعلام العربية والعالمية بصفة عامة وجنوب إفريقيا بصفة خاصة، عن حادث سرقة لاعبي منتخب مصر، حيث قالت وسائل الإعلام إن خمسة من لاعبي المنتخب تعرضوا للسرقة عن طريق (عاهرات) كُن معهم في غرف إقامتهم". وأضاف: "ومن يرد أن يتأكد

---

[330] محيي وردة وكريم أبو حسين ومحمد يحيى، معركة في الفضائيات عقب "الهزيمة" حول اتهام اللاعبين بالسهر مع عاهرات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 23 يونيو 2009.

[331] علام عبدالغفار، اعتذار "أديب" للمنتخب.. والطاعون وشائعات حل البرلمان.. تسيطر على برامج الـ"توك شو"، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 23 يونيو 2009.

من صدق كلامي عليه الاطلاع على وسائل الإعلام، وخاصة الجنوب إفريقية"، مشيرًا إلى أن "بي. بي. سي" تحدثت عن هذا الموضوع أيضـًا[332].

السقطة الأساسية هنا هي أن هيئة الإذاعة البريطانية نقلت الموضوع، لكنها لم تتبن الادعاءات، وهو الأمر الذي بدا لكثيرين أن عمرو أديب أقدم عليه تصريحـًا أو ضمنيـًا، حين تحدث عن رائحة النجاسة في المنتخب عقب الهزيمة أمام المنتخب الأميركي.

غير أن هذه الضجة هدأت تدريجيـًا، خصوصـًا بعد أن صدر بيان إعلامي عن لجنة التحقيقات في جنوب إفريقيا، بخصوص السرقة التي تعرض لها منتخب مصر لكرة القدم، خلال مشاركته في بطولة كأس القارات، جاء فيه أن التحقيقات انتهت إلى أن كاميرات المراقبة في فندق "بريتوريا وندررز"، مقر إقامة لاعبي المنتخب المصري خلال مشاركتهم في البطولة، لم تثبت دخول أي امرأة إلى غرف اللاعبين، باستثناء طاقم الفندق المسموح له بدخول الغرف، وأنه لا دليل على تناول أي كحوليات[333].

وهكذا تجاوز منتخب مصر هذه الفترة العصيبة، لكن المؤسف حقـًا أن من أطلقوا التهم جزافـًا أو أولئك الذين رددوها بفظاظة أقرب إلى الجهل، أفلتوا من الحساب والعقاب.

والشاهد أن مصر عرفت عددًا كبيرًا من نجوم اللعبة الذين تمتعوا بقدر عال من الانضباط الأخلاقي والالتزام الديني، مثل طه إسماعيل، ومحمود الخطيب، وربيع ياسين، وهادي خشبة، ومجدي طلبة، ومحمد أبو تريكة ووائل جمعة. كما شهدنا حارس عرين الأهلي سابقـًا إكرامي الذي اشتهر بلقب "وحش إفريقيا"، ولعب في شبابه عدة أدوار سينمائية بدا فيها أقرب إلى المشاكسة وحُبِّ الحياة، غير أنه مال إلى التدين وإطلاق لحيته بعد سنوات من اعتزاله كرة لعب القدم.

ولعل أول لاعب ومدرب ارتبط اسمه بلقب الشيخ هو طه إسماعيل لاعب النادي الأهلي ومدربه، الذي حمل هذا اللقب لأربعين عامـًا. جاء لقب الشيخ طه نتيجة لواقعة شهيرة، فقد تصادف أن تم تحديد موعد مباراة الأهلي مع فريق الترسانة في الدور قبل النهائي لكأس مصر في أحد أيام شهر رمضان، وطلب مدير الفريق من الشيخ طه أن يفطر

---

[332] طارق صلاح، عمرو أديب: أنا ما جبتش حاجة من عندي.. ووسائل الإعلام قالت إن السرقة عن طريق "عاهرات"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 23 يونيو 2009.

[333] محمد طلعت الهواري، "المصري اليوم" تنشر النص الكامل لتقرير براءة منتخب مصر من تهمة "بنات الليل"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 يوليو 2009.

في هذا اليوم مثل باقي اللاعبين، لكنه رفض، وخرج في نهاية الشوط الأول متعادلاً 1/1، وكان هذا مبررًا لكي يطلب مدير الفريق من طه إسماعيل الإفطار من جديد، ولكنه واصل رفضه.

يبدأ الشوط الثاني، وفي إحدى الهجمات تتهيأ الكرة لطه إسماعيل ويسددها بكل ما أوتي من قوة في اتجاه مرمى مصطفى زعتر حارس الترسانة، وخرجت الكرة غاية في الضعف، ولكنها أخذت طريقها إلى المرمى وسكنت الشباك بعد أن غيرت اتجاهها بسبب عدم استواء أرض الملعب.. وفاز الأهلي بالمباراة لتتأصل فكرة بركة الشيخ طه إسماعيل، حتى إنه قال: وصل اعتقاد جمهور الأهلي في بعض الأوقات إلى حد الاقتناع بأن الفريق يمكن أن يفوز وهو في حالة سيئة بفضل بركات طه إسماعيل[334].

ويقول عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية سابقــاً د. ناجح إبراهيم: "كنت أعشق كرة القدم في صباي وشبابي وكنت ألعبها كل يوم مع معظم أشقائي الذين كانوا يعشقونها كذلك.. وكنت في صغري في الستينيات كشأن كل أبناء الصعيد نشجع النادي الأهلي.. ولم نكن وقتها نسمع عن لاعب متدين سوى لاعب الأهلي طه إسماعيل.. وكان يطلق عليه دون غيره من اللاعبين وقتها الشيخ طه، ويقول المعلق: وأخذها الشيخ طه.. وقطعها الشيخ طه.. وهكذا اقترن اسمه من دون اللاعبين بلقب الشيخ؛ لأنه كان من القلائل الذين يواظبون على الصلاة والصيام والتدين في الستينيات".

اعتزل الشيخ طه اللعب بعد توقف نشاط الكرة رسميــاً بعد حرب يونيو 1967، وقد عمل بالتدريب وتولى تدريب منتخب مصر الأول مرتين كانت أخراهما عام 1994، لكن بركته لم تحل على المنتخب ولم يحقق انتصارات تذكر.

ويسرد ناجح إبراهيم ذكرياته مع كرة القدم، فيقول عن الربع الأخير من القرن العشرين: "وإذا بنا نرى محمود الخطيب ساحر الأهلي قديمــا يصبح مثالا للشاب العفيف المتدين.. ويلتحي ليكتمل ظاهره مع باطنه.. ولولا ظروف قاهرة لاستمر على لحيته. وإذا بمحمود الجوهري المدرب الشهير يجعل جوائزه للاعبيه عند فوزهم على الفرق الأخرى الذهاب إلى العمرة .. سبحان الله!".

ويستطرد قيادي الجماعة الإسلامية في تقديم من يراهم نماذج مضيئة لأخلاق لاعبي كرة القدم، فيقول: "وبالأمس قام اللاعب الخلوق المهذب محمد أبو تريكة بإظهار "فانلته" الداخلية وعليها شعار "تعاطفــا مع أهل غزة" باللغتين العربية والإنجليزية.. وقد قام بذلك في وقت يراه قرابة خمسين مليون متفرج في أنحاء العالم كله على الأقل.. وذلك بعد إحرازه الهدف الأول والثاني في مرمى السودان وتوفيقه توفيقــا عظيمــا أنقذ الفريق المصري من

---

[334] محمود سماحة، لاعبون في سبيل الله!، مجلة "روز اليوسف"، القاهرة، 6 فبراير 2010.

هزيمة محققة. والغريب والعجيب أن الاتحاد الإفريقي قد عاقب أبو تريكة بإنذاره.. وهذا ابتلاء بسيط من الله .. أرجو أن يرزقه الله خيره ويقيه شره وأن يكتبه له في ميزان حسناته".

لم يكن هذا الموقف الوحيد من نوعه للاعب الخلوق أبو تريكة، فحينما سجل هدف الفوز الذي منح مصر الفوز على منتخب كوت ديفوار في نهائي بطولة كأس الأمم الإفريقية عام 2008، إذا به يرفع فانلته ليظهر على فانلته الداخلية شعار "نحن فداك يا رسول الله"، وكان أول لاعب يظهر هذا الشعار، ثم تبعه عبدالظاهر السقا وعبدالحليم علي وآخرون[335].

أما ربيع ياسين نجم الأهلي ومنتخب مصر، أو الشيخ ربيع كما كان يطلق عليه زملاؤه، فقد كان حريصًا على إطلاق لحيته كما رفض البقاء في الملاعب، وكاد يعتزل بعد الفتوى الخاصة بتحريم ارتداء لاعبي الكرة للشورت في أوائل تسعينيات القرن العشرين، ونجح ربيع في الهروب من قوانين الفيفا الصارمة بخصوص الزي من خلال ارتداء "الاستريتشات" الشهيرة التي تقترب من الركبة.

وقد شبَّه البعض ربيع ياسين بالشيخ محمد متولي الشعراوي، وذلك لقيامه بالدعوة للهداية سرًّا في الوسط الكروي وهو ما أدى إلى تحولات كبيرة في حياة نجم الكرة جمال عبدالحميد بعد اعتزاله، حيث أطلق لحيته وانطوى وأصبح يعيش حياة الزاهدين.

في حوار صحفي شهير معه أجري بناء على طلبه في أحد مساجد القاهرة وهو معتكف في المسجد في العشر الأواخر من رمضان، قال ربيع ياسين: "الطاعة كانت سر تألقي".. ثم انطلق يحكي عن بدايته فقال:

منذ انضمامي للنادي الأهلي في 1979، حققت نتائج مبهرة بفضل الله؛ حصلت مع النادي على بطولات الدوري والكأس ودوري أبطال إفريقيا، كما حققت مع المنتخب القومي بطولة الأمم الإفريقية وتأهلنا للأولمبياد ودورة ألعاب إفريقيا وكأس العالم، وكلها بطولات حققتها بفضل شهر رمضان حيث كنا نسافر ونأخذ معنا التموين وكنا نقيم صلاة التراويح وصلاة الفجر والتهجد، فضلاً عن الدروس الدينية التي كان يعطيها لنا الكابتن محمود السايس والشيخ طه إسماعيل، وكنا ننظم مسابقات فيما بيننا، وكان العامل المهم في كل ما سبق هو وجود القدوة الحقيقية أمثال السايس والشيخ طه!

---

335 د. ناجح إبراهيم، من الشيخ طه.. إلى أبو تريكة، موقع "الإسلام اليوم" الإلكتروني، 31 يناير 2003.

ويعد هادي خشبة المدير التنفيذي للجنة الكرة بالأهلي واللاعب السابق في الأهلي والمنتخب القومي، نموذجـًا للاعبين الملتزمين دينيـًا، وهو ليس مجرَّد لاعب مهذب ينتمي إلى أسرةٍ عريقةٍ خلقـًا – والده شريف عبدالهادي خشبة، رئيس منطقة أسيوط لكرة القدم وعضو مجلس إدارة اتحاد الكرة الأسبق– ولكنه أيضـًا رافق خلال رحلته الطويلة أشهر الدعاة. هناك شخصيات لعبت دورًا مؤثرًا في عقلِ خشبة، ومن أبرز هؤلاء الرجال – كما يقول هادي بنفسه– الداعية عمر عبدالكافي، الذي كان خشبة يحرص على حضور ندواته الشهيرة مساء الأربعاء من كل أسبوع في منتصف تسعينيات القرن العشرين. كانت هذه الندوات تركز على تلاوةِ القرآن وإلقاء دروس دينية، وشهدت هذه الجلسات تعرُّف نجم الأهلي الكبير على عددٍ من الممثلين المعتزلين مثل محسن محيي الدين ومجدي إمام.

وفي هذا الشأن يقول هادي خشبة إن "من الدعاة الذين أحرص على حضور دروسهم ومتابعتها د. عمر عبدالكافي والشيخ وجدي غنيم و عمرو خالد وهم من أكثر الدعاة تأثيرًا خاصة بين الشباب. كما أحرص على متابعة فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي من خلال الفضائيات، وأُفضل قراءة كتبه كثيرًا وسماع أشرطة محاضراته وخطبه".

التعارف بين هادي خشبة عمرو خالد، المعروف بلقبِ داعية الشباب، بدأ في أوائل الألفية الثالثة لتنشأ بينهما صداقة قوية، شهدت رحلة طَويلة لدراسةِ الأحاديث النبوية الشريفة والمذاهب الأربعة. ويقول هادي إنه لم يتأثر بعمرو خالد من الزاوية الدينية بعد جلساته القديمة مع الداعية عمر عبدالكافي، ولكنه – كما يقول – أعجب بأسلوبه البسيط في زرع الإيمان بنفوس الشباب. وهو الدور نفسه الذي لعبه هادي مع زملائه بالأهلي، وشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نشأة مجموعة يطلق عليها رجال خشبة، وهي تضم: أحمد بلال (قبل انتقاله من الأهلي) وسيد عبدالحفيظ (قبل اعتزاله اللعب) وأسامة حسني ووائل جمعة وعددًا آخر من زملائه. واهتمت هذه المجموعة بتحديد يوم من كل أسبوع – لأداء التمارين الدينية– بعد صلاة العشاء ليصبح كل منهم لاعبـًا محترفـًا متدينـًا.

وعندما سئل هادي خشبة عن انتشار ظاهرة الالتزام الديني في الوسط الرياضي أجاب قائلاً: "بالفعل هناك إقبال شديد بين اللاعبين على الالتزام بالإسلام، ويزيد باستمرار خاصة في شهر رمضان، فالوسط الرياضي في رأيي أكثر تقبلاً للالتزام الديني؛ لأن اللاعب دائمـًا بحاجة إلى النصر والتوفيق وهو ما يجعله دائم الاتصال بالله. كما أن الرياضة تعود الإنسان على الالتزام وتجعله جزءا من تكوينه؛ إذ لا بدَّ من النوم مبكرًا والانتظام في التدريب والغذاء، وضبط والأعصاب، وعدم تضييع الوقت وعدم الانغماس في الملذات.. إلخ، وهذه كلها صفات إسلامية في الأساس، وتجعل اللاعب بدوره أقرب إلى الالتزام بالسلوكيات

والأخلاق الإسلامية، وهذا ما نجد أثره حاليـــاً في الملاعب فقد صار الالتزام سمة غالبة بين اللاعبين خاصة الشباب، وهذا في رأيي يرجع إلى تأثير الصحوة الإسلامية".

وعن عادات هادي خشبة في المعسكرات أو التجمعات بالنسبة للأهلي أو المنتخب يقول هادي خشبة: "نحاول التجمع قبل التدريب أو بعده في حلقة جماعية لتلاوة القرآن، وكذلك أيضـــاً بالنسبة لأذكار الصباح والمساء، حيث نحرص دائمـــاً على أدائها بشكل جماعي، وأحيانـــاً نذهب إلى أحد دروس العلم التي تشهدها مساجد القاهرة".

وعقب فوز محمد مرسي في أول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير **2011**، لم يهتم أحد بالتساؤل عن دوافع رئيس النادي الأهلي حسن حمدي لتضخيم مكانة هادي في النادي الكبير وتسليمه كل شؤون وملفات الكرة دون أي اعتبار لأسماء أخرى لها وزنها وقيمتها وتاريخها أيضـــاً، وكأن ذلك مكافأة للإخوان أو اعتزازًا شخصيـــاً من رئيس النادي الأهلي بالمسؤول الإداري هادي خشبة[336].

هادي أثار ردود فعل واسعة تراوحت بين التأييد والمعارضة، حين صرح في مارس **2013** بأن الإخوان المسلمين لن هزمهم أي مظاهرات احتجاج أو غضب في المقطم ومصر كلها، وهم الذين، لسنين طويلة، واجهوا حكومات وملوكـــاً ورؤساء ولم ينهزموا.

حارس المرمى الدولي نادر السيد والذي عُرف بإجادته تلاوة القرآن منذ صغره، اتخذه زملاؤه إمامـــاً خلال الصلوات الخمس، سواء على مستوى الأندية التي لعب لها أو أثناء معسكرات المنتخب المصري في عهد المدير الفني محمود الجوهري. وعن الأشياء التي كانت سببـــاً في إطلاق لقب شيخ عليه، يقول نادر: سواء في الوسط الرياضي أو الفني بالأغلبية كل إنسان تبدو عليه علامات الالتزام يطلقون عليه كلمة شيخ، وكأن التزامه هذا سيمثل عبئـــاً أو عائقـــاً له، ولم يعلموا أن الالتزام مع الله يجعل الفرد موفقـــاً في كل عمله، وعمومـــاً أهم أوجه الالتزام التي اتبعتها أني بدأت أداوم على الصلاة والعبادات وأدعو زملائي لأداء الصلاة.

وائل رياض أحد نجوم النادي الأهلي السابقين. تألق "شيتوس" – وهذا هو اسم شهرته في ملاعب الكرة– في صفوف النادي، ولكن تكرار الآلام الغريبة التي كانت تصيبه بمعدته دون التوصل إلى حل أو علاج دائم لها، دفعه إلى الانطواء واللجوء لقراءة القرآن وسماع شرائط الوعظ، ما جعل كثيرين يطلقون عليه الإمام القادم في الملاعب.

---

[336] ياسر أيوب، مع وضد هادي خشبة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، **24** مارس **2013**.

أما طارق السيد نجم نادي الزمالك، فقد لُوحظ تدينه بعد أن مضى ربيع انتصاراته كلاعب مهاجم في منتخب مصر القومي من خلال مشاركته في بطولة الأمم الإفريقية، وبعد أن قاد الزمالك إلى تحقيق انتصارات كبيرة في الدوري. داوم طارق على تلاوة القرآن الكريم بين زملائه أثناء فترة تراجع أداء فريق الزمالك، ليتحول طارق إلى أحد شيوخ الكرة في المستطيل الأخضر.

وعن التزامه الذي جاء مع أفول نجمه، يقول إنه بفضل تقربه من الله استطاع أن يكون واثقـًا طاهر النفس لا يهاب المصاعب، ويضيف أنه لا يربط بين الالتزام والتفوق.. بمعنى أنه لا يلتزم لكي يتفوق في المباريات والتدريبات، بل إنه يؤدي فرض الله وواجبه في الحياة، فالإنسان خُلِقَ للعبادة وكل شيء آخر مسخر لإتمام تلك العبادة.

أسامة حسني لاعب الأهلي الذي يحفظ عشرين جزءًا من القرآن، وقام بتسجيل "جزء تبارك" بصوته على شريط كاسيت، وتولت إحدى شركات الإنتاج توزيع طبعتين من هذا الإصدار، تحدث قبل ذلك عن أسباب تدينه فقال: الذي شجعني على إصدار الشريط هو محمد أبو تريكة فهو ووائل جمعة، والراحل محمد عبدالوهاب من اللاعبين الملتزمين دينيـًا جدًا. وقد كانت وفاة عبدالوهاب دافعـًا لعدد منا على ترك الدنيا والعمل لآخرتنا، فقد تحدث عبدالوهاب إليّ خلال جلوسنا على دكة الاحتياطي قبل بدء المران الذي شهد وفاته حول أهوال يوم القيامة وعلامات الساعة. وقد بدا الفقيد متأثرًا بمصرع أحمد وحيد لاعب الترسانة ومنتخب الشباب، وهو يقول لي إن من علامات الساعة وفاة عدد كبير من الناس في سن صغيرة، ولم يكن عبدالوهاب يعلم أن قدره سيكون بعد دقائق معدودة، وطالبني بالمواظبة على الصلاة وعدم التقاعس عنها ووعدته بتنفيذ ذلك.

وفي الملعب التقى عبدالوهاب الشاب عمرو سماكة لاعب الأهلي المنتقل من الترسانة وقتها، وقال له إن وفاة صديقك أحمد وحيد عظة وعبرة يجب أن تضعها في اعتبارك، وتترك طريق الضلال الذي تمشي فيه، وتترك البنات اللاتي تتحدث معهن، ولا تسهر وتهتم بنفسك وبعملك حتى لا تخسر كل شيء. صمت سماكة ولم يتحدث نهائيـًا، لكنه تأثر كثيرًا عقب رؤيته لعبدالوهاب وهو في آخر لحظات حياته، فعقد سماكة العزم على تنفيذ وصية عبدالوهاب خوفـًا من المجهول، لا سيما أن عمرو كان أحد أكثر المتأثرين بنبأ الوفاة، وظل يبكي بحرقة بسبب الوصية التي تلقاها من عبدالوهاب قبيل وفاته.

أما طارق السعيد فقد كان الأكثر شعورًا بالصدمة، خصوصـًا أن الفقيد ظل يداعبه خلال المران باعتبارهما يلعبان في الجهة اليسرى، ثم ابتعد طارق عن عبدالوهاب الذي وقع على الأرض وفارق الحياة، وذلك في 31 أغسطس 2006. في الوقت نفسه فإن اللاعبين بدأوا يفكرون في المصير المجهول، وقرروا إقامة صدقة جارية خاصة بكل منهم تفيده في حالة حدوث أي مكروه له.

نشير أيضـــًا إلى محمد شعبان، لاعب بتروجيت، الذي كان مسؤولاً عن إلقاء خطب الجمعة في حالة سفر المنتخب، كما حدث عندما ألقى خطبة صلاة الجمعة التي أداها المنتخب في فندق إقامته بزامبيا، والتي كان عنوانها الصلاة وأداء الفروض، كما قام أيضـــًا بدور الإمام، في حين أذن بالصلاة حسني عبد ربه لاعب النادي الإسماعيلي. وفي غيابه، كان لاعب الأهلي أحمد فتحي هو الذي يتولى هذه المهمة[337].

وفاجأ أحمد عبدالظاهر، مهاجم الأهلي، كثيرين بتعمده رفع علامة "رابعة العدوية" عقب إحرازه الهدف الثاني لفريقه أمام نادي أورلاندو جنوب الإفريقي في مباراة النهائي الإفريقي، التي أقيمت على استاد "المقاولون العرب" في 10 نوفمبر 2013.

واعترف أحمد عبدالظاهر عقب اللقاء بانتمائه لجماعة الإخوان المسلمين وتعمده التلويح بإشارة رابعة، موضحـــًا أنه كان مبيتـــًا النية لهذا التصرف، وقال: "ماحدش يقدر يعاقبني.. ولو حصل وخدت عقوبة متفرقش معايا، وأنا دارس الموضوع كويس قبل المباراة". وأضاف: عبرت عن رأيي بصراحة تضامنـــًا مع الشهداء الذين سقطوا في عملية فض رابعة[338].

وفرضت إدارة النادي الأهلي عقوبات بالجملة على عبدالظاهر بينها الإيقاف والحرمان من مكافآت الفوز ببطولة إفريقيا، والحرمان من المشاركة مع الفريق في بطولة العالم للأندية، مع عرضه للبيع[339]، علمـــًا بأنه كان قد شارك في اعتصام رابعة العدوية مع جماعة الإخوان المسلمين وحلفائهم، تأييدًا للرئيس المعزول محمد مرسي.

أطلقت واقعة عبدالظاهر حملة قادها عدد من خبراء الكرة المصرية والمدربين السابقين؛ للتحذير من خطورة خلط السياسة بالرياضة. وطالب هؤلاء بإنقاذ النادي الأهلي مما وصفوه بـــ"المخططات الإخوانية للسيطرة على مقدراته لخدمة جماعة محظورة تحارب الدولة والجيش والشعب عن طريق عناصرها المنتشرة بداخله"، وأشاروا إلى فريق الكرة الذي يضم هادي خشبة وسيد عبدالحفيظ ومجدي طلبة وطارق سليمان، مدرب الحراس، إلى

---

[337] محمود سماحة، لاعبون في سبيل الله!، مصدر سابق.

[338] محمد الشرقاوي وإيهاب الفولي وهاني عبدالنبي، "عبدالظاهر": "تعمدت إشارة رابعة.. ومحدش يقدر يعاقبني وإذا وقفوني مش فارقة معايا"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 11 نوفمبر 2013.

[339] إيهاب الجنيدي، الأهلي يعاقب "لاعب رابعة" بالإيقاف والبيع والحرمان من المستحقات والمونديال، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 13 نوفمبر 2013.

جانب اللاعبين محمد أبو تريكة وأحمد عبدالظاهر وشريف عبدالفضيل، وإيهاب علي، طبيب الفريق، وشقيق ياسر علي المتحدث السابق باسم الرئاسة في عهد مرسي[340].

أما علي فرج، حارس مرمى الفريق الكروي الأول في نادي الاتحاد السكندري، فقد اتهمته بعض الجماهير بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، وهاجمته لظهوره على منصة رابعة العدوية أثناء اعتصام الإخوان تضامنـــاً مع الرئيس المعزول محمد مرسي[341].

ولن تخطئ العين تصنيف قائد منتخب مصر سابقـــاً، أحمد حسن، مجموعة من زملائه اللاعبين، باعتبارهم "مثقفي اللعيبة"، وهم بالترتيب: محمد فضل وأبو تريكة ووائل جمعة، ودلل على ثقافتهم قائلاً: "بشوف معاهم كتب كتير، وأغلبها كتب دينية"[342].

محمد صلاح، لاعب تشيلسي الإنجليزي، رد في إبريل 2014 على زميله الصربي نيمانيا ماتيتش الذي كان قد انتقد نوع الموسيقى التي يستمع إليها صلاح، فقال "أنا لا أستمع إلى أغان، أنا أستمع إلى أناشيد دينية للشيخ مشاري العفاسي.. بس هو- ماتيتش- فاكرها أغاني". فما كان من الداعية والمنشد الكويتي مشاري بن راشد العفاسي إلا أن توجه بالحديث إلى اللاعب المصري محمد صلاح عبر تويتر، ناصحـــاً إياه: "شغّل له سورة البقرة لعلّ الله أن يهديه لكل خير"، يقصد أن يهدي ماتيتش.

لاعب النادي الأهلي ومنتخب مصر محمد أبو تريكة أثار موجة من الجدل حين قال لإحدى المجلات إنه عندما شوهد في "حالة دعاء"، خلال مباراة مصر ورواندا في يوليو 2009، إنما كان يحاول فك التعويذة التي كان قد أحكمها حارس رواندا على مرماه. هكذا، حسب اعتقاده، تمكن منتخب مصر من إحراز ثلاثة أهداف في مرمى الخصم. هذه التصريحات دفعت أحد الكُتاب إلى انتقاد اللاعب الذي سبق له ارتداء فانلة كتب عليها "تعاطفـــاً مع غزة"، في مباراة مصر والسودان في بطولة كأس الأمم الإفريقية عام 2006.

وانتقد د. عمرو الزنط المجتمع الذي "صار فيه التدين السطحي المزيف بديلاً عن النظام والأخلاقيات العامة"، قائلاً إنه إذا حللنا سلوك أبو تريكة في مباراة رواندا "فسنجد فيه

---

[340] إيهاب الفولي وإيهاب الجنيدي، الخبراء: أنقذوا الأهلي من قبضة "الإخوان"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 13 نوفمبر 2013.

[341] محمد زغلول، مضايقات لحارس الاتحاد لانتمائه للإخوان.. و"طلعت" يحتوي غضب ألتراس "أحفاد الإسكندر"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 27 سبتمبر 2013.

[342] هبة عبدالحميد وياسمين القاضي، مصر من بلكونة أحمد حسن: ماليش في السياسة لكن الفول والطعمية مع الرئيس كانوا مختلفين جدًا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 14 يناير 2011.

التعويذة والسحر الأسود والدين والسياسة شيء واحد، فكل الأشياء تختلط، وكل الأفكار خلاله متخبطة وتترنح وتندمج بطريقة عشوائية، لا نظام واضح يحكمها ولا أسس ولا مقومات أو معايير سببية عقلانية تربط بينها"[343].

وكانت السنوات الأخيرة شهدت فترة إطلاق تحذيرات وإثارة "شكوك في تسلل الجماعات الإسلامية بين اللاعبين السابقين والحاليين واستشهدوا على ما أذكر بلحية مجدي عبدالغني وحامت الشبهات حول محمد أبو تريكة وتعرض لحملة عنيفة بعد كشفه عن فانلة كتب عليها ــ تعاطفـًا مع غزةـ بعد إحرازه هدفـًا في مباراة إفريقية، وبرزت تحذيرات من تسلل الإخوان المسلمين للنادي الأهلي للسيطرة عليه وتم إحصاء عدد من الإخوان بين أعضائه"[344].

الثابت أن اهتمام جماعة الإخوان المسلمين بالرياضة جعل منها أمرًا حيويـًا؛ حيث شرعوا في تأسيس أندية خاصة بالإخوان، وأصبحت هذه الأندية تنافس في بطولات الجمهورية في أكثر من لعبة. وربما كان حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، أول من استخدم كرة القدم سياسيـًا في تاريخ مصر.. أول من أحالها من مجرد لعبة إلى منشور سياسي ودعائي، وهو ما ساعده كثيرًا في كسب شعبية هائلة للجماعة عبر 99 فرقة كرة قدم باسم الإخوان في مناطق القُطر المختلفة. بل إن حسن البنا سبق في ذلك القصر وحزب الوفد، وانتصر عليهم أحيانـًا بكرة القدم[345].

ويقول حسن البنا إن فرق الرحلات ظهرت عقب نشأة الدعوة، وإنه ألف بنفسه أول فرقة، وتولى تدريبها على بعض التمرينات الرياضية، حتى تحمل مسؤولية التدريب الرياضي محمد مختار إسماعيل[346].

وحظيت لعبة كرة القدم بعناية خاصة من الإخوان المسلمين بسبب شعبيتها وإقبال الناس عليها.

يقول أحد رجال جماعة الإخوان المسلمين "أن عددًا من الإخوان أصبحوا يمثلون مصر في مختلف الألعاب، أمثال الأخ محمد مصطفي اللوري في لعبة الدراجات، والأخ عرفة السيد في لعبة الملاكمة، والأخ سيد نصير في حمل الأثقال، وفي لعبة كرة القدم برز الإخوة

[343] د. عمرو الزنط، تعويذة أبو تريكة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 18 يوليو 2009.

[344] حسنين كروم، جدو ووضع عمر بن الخطاب خالد بن الوليد على دكة الاحتياط، مصدر سابق.

[345] ياسر أيوب، عيد ميلاد حسن البنا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 1 فبراير 2014.

[346] حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، القاهرة، دار الشهاب، ص 238.

سيد شحاتة في منتخب أسود الإسماعيلية، وعمر شندي في منتخب فاروق (الزمالك حاليـًا)، وعلي عثمان لاعب الترسانة وعبدالرحيم شندي وغيرهم، وفي لعبة السباق برز الأخ حسن عبدالرحيم (السباح المعروف)"، كما تم تسجيل فريق منتخب القاهرة للإخوان المسلمين في الاتحاد المصري لكرة القدم[347].

بل إن الإخوان ابتكروا بعد ذلك فكرة "كأس المرشد العام"؛ حيث أجريت المسابقات على هذا الكأس كل عام، وكان الشيخ حسن البنا يحضر المباراة النهائية ليسلم للفريق الفائز هذا الكأس؛ حيث كانت تتنافس فيه كل فرق الإخوان على مستوى القطر المصري.

ومن الطرائف التي يذكرها د. حسان حتحوت: "أن الإمام البنا في أحد دروس الثلاثاء وقف كعادته لإعطاء الدرس، واستهل الدرس بأخبار شعب الإخوان، فقال: إن فريق كرة القدم لشعبة كذا قد انتصر في المباراة النهائية، وبذلك حصل على الكأس... وهنا صاح من بين الحضور صوت الشيخ محمد الحموي- رحمه الله- وكان سوريـًا يدرس بالأزهر: يا أستاذ، الكأس آلة الخمر، أهذه كلمة تقال في محيط الإخوان؟! فابتسم الإمام وقال في دعابة: أتغضب يا شيخ محمد، إذًا حصل على القدح، فضج المركز بالضحك"[348].

لم يكتفِ الإخوان في المنافسة الداخلية على لعبة كرة القدم أو بعض الألعاب الأخرى؛ لكنهم كوَّنوا فرقـًا كانت تنافس فرقـًا كبرى أمثال فريق الأهلي والترسانة.

وتقول مجلة الجماعة – على سبيل المثال لا الحصر- إن فريق الإخوان بدمنهور مع نادي الترسانة بالإسكندرية على استاد البلدية في تمام الساعة الثالثة والربع ظهرًا.

وفي المعادي أقيمت مباراة حضرها الأستاذ بين فريق إخوان المعادي، وفريق نادي المعادي، وانتهت بفوز الإخوان (3– 1)[349].

وكان إخوان مناطق الصعيد متحمسين لهذا الأمر كإخوان وجه بحري؛ حتى إنه أقيمت مباراة بين فريق إخوان بني سويف وفريق فاروق بني سويف[350].

---

[347] جمعة أمين عبدالعزيز، أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين. الكتاب الرابع: مرحلة التكوين – البناء الداخلي 1938م – 1943م، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة، 2004.

[348] د. حسان حتحوت، العقد الفريد (1942–1952): عشر سنوات مع الإمام حسن البنا، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 14.

[349] مجلة "الإخوان المسلمين اليومية"، القاهرة، العدد 189، ديسمبر 1946.

[350] عبده مصطفى دسوقي، الإخوان المسلمون والرياضة.. بداية مبكرة، موقع "الإخوان المسلمون" الإلكتروني، 30 يناير 2010

ظل هذا الوضع حتى صدر قرار بحل الجماعة عام 1948، فصادرت الحكومة أندية الإخوان وأنشطتهم، إلا أنها عادت مرةً أخرى بعد قرار المحكمة عام 1951 بإلغاء قرار الحل الذي أصدره محمود فهمي النقراشي ليعود الإخوان إلى الاعتناء بالرياضة، حتى توقّفت الأنشطة مرةً أخرى بعد اعتقال الإخوان عام 1954[351].

وبالرغم من ذلك حرص الإخوان داخل المعتقلات – سواء في السجون الموجودة في القاهرة أو الأقاليم– على إقامة الدورات الرياضية مثل سجن الواحات، والذي كان يشرف على هذا المجال محمد مهدي عاكف خريج كلية التربية الرياضية (الذي أصبح مرشد عام جماعة الإخوان لاحقـاً)، وفي سجن قنا الذي كان يشاركهم كثير من ضباط السجن هذا النشاط كالضابط مصطفي دومة، وكتب الإخوان التي تتحدث عن فترة المعتقلات من 1954 حتى 1975 مليئة بهذه الأنشطة الرياضية – ومنها كرة القدم– التي مارسها الإخوان داخل السجون[352].

وبعد أقل من ثلاثة شهور من تنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة، جددت جماعة الإخوان المسلمين رغبتها في تأسيس ناد أو مؤسسة رياضية كبرى للمشاركة في المنافسات الرياضية والمختلفة ومنافسة الأندية الكبيرة مثل الأهلي والزمالك.

وقال القيادي الإخواني د. عصام العريان في تصريحات خاصة لموقع mbc.net: هناك رغبة كبيرة داخل الجماعة في إتمام هذا المشروع، فالجماعة تحاول أن تعود إلى ممارسة حياتها الطبيعية كما كانت قبل عام 1954؛ حين كنا نشارك في كل المجالات ومنها الرياضة". وأضاف العريان أن الجماعة ستشكّل لجنة لدراسة هذا الأمر من كافة الجوانب قبل البدء في تنفيذه رسميـاً، موضحـاً أن مهمة اللجنة ستكون بحث هذه الفكرة وبحث كل الأمور التي تتعارض مع أفكار الجماعة ومبادئها قبل طرحها على لجنة الإرشاد[353].

أثار هذا القرار جدلاً واسعـاً في مصر، وخاصة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، وتباينت ردود فعل الشباب والناشطين ما بين الانتقاد والسخرية اللاذعة.

---

http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=59731&SecID=373

[351] أحمد أبو شادي، رحلتي مع الجماعة الصامدة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1998.

[352] محمد الصروي، الإخوان المسلمون في سجون مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2006.

[353] شافي مسعد، جماعة الإخوان تجدد رغبتها في تأسيس فريق كرة قدم، جريدة "الشروق"، القاهرة، 7 مايو 2011.

وفي خطوةٍ استرعت الانتباه، شارك نحو **500** من شباب وفتيات أمانة حزب "الحرية والعدالة"، التابع لجماعة الإخوان المسلمين في القاهرة، في استقبال فريق الكرة بنادي الترجي التونسي باستاد القاهرة، أثناء مباراته مع فريق النادي الأهلي ضمن منافسات دوري الأبطال الإفريقي، منتصف سبتمبر **2011**.

رفع شباب الحزب لافتة كبيرة في الاستاد للترحيب بالفريق التونسي، ولافتات أخرى ملأت المدرجات، وهو ما استقبله عدد من شباب الإخوان على صفحة "أنت عيل إخوانجي" على موقع فيسبوك بعدة مزحات، مثل القول بأن الجماعة تريد إدخال الكرة في السياسة، وأنها تسعى للسيطرة على النادي الأهلي، وإغراء لاعبيه بالانضمام إلى نادي الإخوان تحت التأسيس[354].

عودٌ على بدء؟

ربما.

الأكيد أن الدين كان، وغالبــًا سيظل على الدوام، جزءًا من نسيج لعبة كرة القدم، وستبقى أشكال ذلك وصوره شاهدًا على التأثير الكبير للدين على اللعبة داخل المستطيل الأخضر.. وخارجه.

---

[354] هاني الوزيري وغادة محمد الشريف، "الإخوان" في الملعب: "500" من الحزب يشاركون في مباراة "الأهلي والترجي" بلافتة "مصر وتونس إيد واحدة"، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 18 سبتمبر 2011.

حرب "الصلاة على النبي"!

"صل على النبي".

الجملة القصيرة الموجزة التي تحمل في مصر دلالات مختلفة، تحولت في صيف 2014 إلى ساحة معركة كبيرة.

فجأة، انتشرت بكثافة ملصقات دينية تحض على الالتزام بالذكر والتسبيح والصلاة على النبي، على جدران البيوت، وعلى الزجاج الخلفي للميكروباصات وسيارات الأجرة، وداخل مترو الأنفاق ومع الباعة الجائلين وفي المقاهي والأندية ومراكز الشباب وصالات الأفراح وسرادقات العزاء.

انتشار دفع البعض للاعتقاد بأنها قد تكون حملة تقوم بها جهة تربوية أو دينية ما لحث الناس على تذكر دينها ورسولها، أو اعتبارها واحدة من مظاهر التدين الشكلي أو الشعبي في أوساطِ شعب مهتم بمظاهر التدين والدعاء ويرى أن الدين النصيحة، ولكنَّ يومـًا بعد يوم ومع انتشار هذه الورقة والتي لا تحمل اسم أو توقيع أي جهة صار الأمر مُثيرًا للاهتمام، حتى بات اللغز المحير هو حديث الجميع: من وراء هذه الحملة؟

عزاها آخرون إلى قرب حلول شهر رمضان، فيما تحفز فريق ثالث ورأى أنها عودة واضحة من جانب تيارات الإسلام السياسي إلى خانة الدعوة عقب خسارة مشروعهم في الوصول إلى مراكز الحكم وصنع القرار في مفاصل الدولة.

لم يكن يعلو الورقة شعار جمعية دينية مثلاً ولم تكن ممهورة بتوقيع مرشح محتمل للبرلمان؛ لكن الورقة البيضاء إلا من التذكير بهذه الفضيلة انتشرت بقوة أكثر منها غموضـًا. التفسيرات حائرة كتنظيم خرافي، كما تخيلت العقليات الأمنية أو التي تسير على دربها.. ولا لأن هناك مخابرات أجنبية تقيس مدى تديّن المصريين، كما تفلسف بعض الدعاة التليفزيونيين.. ولا كل التفسيرات التي جعلت وزارة الداخلية تطاردها في كل مكان.

هل صليت على النبي اليوم؟

الورقة انتشرت كمنشور جماعة سرية، لكنها قادرة على إعلان منشورها وتعليقه على السيارات، وفي المحال التجارية. تكاثرت الورقة أو المنشور في فراغ لا حدود له، كأنها استدعاء لزبائن يُخشى من انفراطهم. "غزوة" تستلهم طريقة "تمرد" في الانتشار في أثناء حكم محمد مرسي، عندما كان يُطبع البيان بطريقة بدائية، وينتشر بجهود خارج منظميه..

لكنها هنا في اتجاه عكسي من "تمرد" على السلطة إلى التذكير بسلطة غائبة أشعرت المجتمع كله بالذنب.. وقادته إلى دروبها بداية من السؤال: "هل إسلامك صحيح؟".

تعامل كثيرون في الشارع المصري بحنين مع المنشور الغامض ووصلتهم الرسالة المشفرة لتجميع العواطف المرتبكة الآن انتظارًا لما سيسفر عنه حكم الجنرال. ولأن كل ما يرتبط بالشعار الديني يتم التعامل معه بمنطق "أيقونات البركة" أو "طرد اللعنات".. فإن تعليق الورقة يكفي لغفران الذنوب اليومية، أو "ضريبة" مسبقة عن ذنوب قادمة.

لعبت الورقة الغامضة على فكرة أنه لن يُضارّ أحد من تعليق السؤال السلطوي/ المحرض على التمتمة بالصلاة على النبي/ أو المخلصة من معصية الكسل عن الصلاة. الورقة/ المنشور تعني أيضًا مشاركة في بناء شبكة واسعة بين قطاعات مجهولة/ أو توحيدًا نفسيًا، تعويضًا عن الوجود السابق للجماعات المنبوذة في ما تسميه الدعاية الرسمية "النسيج الاجتماعي"[355]. ولأنها مفاهيم ركيكة فإنه يمكن إثارتها بفعل يبدو بسيطًا وساذجًا، لكنه يدرك الخلل النفسي المسيطر على مَن تربَّى تحت سلطة الشعور الديني والقمع الأمني والسياسي.

والحقيقة أن أعظم الخلق محمد ليس بحاجة لورقة تُذكِّر المصريين به، لأنه في الحقيقة في قلوب وعقول المؤمنين به في كل بقاع الأرض، والحقيقة أن الرسول الكريم ليس في حاجة أن يُذكّر به بورقة صفراء يكتب عليها هل صليت عليه اليوم!

في مصرنا جعل التدين الشعبي من الصلاة على النبي فاتحة أي حديث أو كلام أو اتفاق بين طرفين، يبدأ الحديث أو الجلسة هكذا: "صلِ على النبي"، ويتبعها أحيانًا "وكمان زيد النبي صلاة"، ثم يدور الحكي أو النقاش والجدل، يحدث هذا، حتى لو كان من يطلب من المستمعين الصلاة على النبي غيرِ مسلم أو كان بين المشاركين في المجلس غير مسلمين. صار ذلك تقليدًا ثقافيًا واجتماعيًا بغض النظر عن الشق الديني أو العقائدي فيه.

إن المصريين هم أصحاب التركيبة العبقرية القادرة على اختزال آلامهم وأحزانهم وأفراحهم وأتراحهم ولحظاتهم الجميلة في جملة واحدة "صل على النبي". تحيط الصلاة على النبي بكثير من تصرفات المصريين وسلوكياتهم وحتى كتاباتهم على واجهات المحال التجارية وجدران البيوت وزجاج السيارات.

أليس هذا هو "هتاف الصامتين" الذي تحدث عنه عالم الاجتماع الكبير سيد عويس في مؤلفٍ شهير يحمل هذا الاسم؟

---

[355] وائل عبدالفتاح، .. مَن سيبتزّنا اليوم؟، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 يونيو 2014.

حتى عندما يريد المواطن في مصر أن يتذكر ما نسيه أو يريد استدعاءه من الذاكرة تجده يقول "اللهم صل على النبي"، وإن رأى طفلاً جميل الطلعة أو امرأة ذات ملامح جذابة أو قوام ممشوق نراه يقول: اللهم صل على النبي، عندما يحمل المصري طفلاً ويدلله يقولها، وقبل أن يبدأ حكاية يقولها، وعندما يرى رجلاً عصبي المزاج على وشك الاقتتال مع آخر تجده يمسك به ويهدئ من روعه بهذه العبارة: "صل على النبي"، يقولها وسيط الصلح بين رجلين أو امرأتين أو حتى بين امرأة ورجلها؛ إذ يستهل مبادرة الصلح بالعبارة الجميلة: "صل على النبي".

المبالغة في الحرص على مظاهر الدين تحتاج إلى تفسير نفسي، هناك مستفيدون من هذه الغيبوبة، يشيعون اليأس، ينفرون ولا يبشرون، يعدون الناس بالعذاب، ليظل لوجودهم مبرر، ويستمر دورهم دعاة إلى جنة في خيالهم، بعيدًا عن جوهر الدين، ومقاصد الشريعة التي تدور مع مصلحة الناس.

انتشرت الظاهرة في الشارع، ولكن بدلاً من أن تكلف الدولة لجنة من الباحثين النفسيين وعلماء الاجتماع في مختلف الأكاديميات أو مركز البحوث الجنائية لدراستها والوقوف على أسبابها، وإجراء دراسة موسعة للتعرف على طبيعة واتجاهات الشعب الحالية من خلال مؤشرات واقعية منها هذه العبارات وغيرها وتفسير السلوكيات العامة، راحت الأجهزة المختلفة تصدر أوامر بإزالتها، دون أن تراعي التركيبة النفسية للمواطن المصري، الذي يميل بطبعه إلى العناد وخرق التعليمات، فكان أن بقيت الملصقات على انتشارها.

استبعد العقلاء أن تكون جماعة الإخوان وراء هذه الجملة، فهي لا تخدم مشروعهم السياسي في شيء، ولو كان الإخوان المسلمون وراء نشر هذه الملصقات لكانوا ختموها بأحد الشعارات والرموز الدالة على الجماعة كعادتهم.

هناك من اتهم السلفيين بشكل محدد بمحاولة نشر هذه العبارة، قائلين إن أتباع برهامي والحويني ويعقوب وحسان هم الذين يقفون وراء هذا الملصق الغامض في القاهرة وضواحيها.

الشيخ محمد حسين يعقوب، عضو مجلس شورى العلماء، أحد كبار مشايخ السلفية، دعا أبناء التيار الإسلامي للعودة للدعوة إلى الله وترك الحياة السياسية، وقال لأبناء التيار الإسلامي، في تسجيل له: ضاعت الدعوة في غمار السياسة، وعلينا تربية القلوب والعودة للدعوة الإسلامية.

وأضاف يعقوب في أحد دروسه في يونيو 2014، إن الإسلاميين وقعوا في أخطاء بدءًا من قضية التوحيد ذاتها وموالاة الكفار، كذلك الجلوس مع المذيعات المتبرجات، والجلوس

على فيسبوك وتويتر، فضاعت الدعوة في غمار هذا، ونريد العودة للدعوة مرة أخرى ونبدأ من "ألف باء"، بعد أن انشغل الدعاة بالشؤون الحزبية.

وربما كانت الصلاة على النبي هي "ألف باء" المقصودة في حديث يعقوب.

الأرجح، إذًا، هو قيام شباب الدعوة السلفية بطبع المطبوعات وتوزيعها، خاصة على واجهات المحال والميادين العامة وأبواب المساجد وعلى أسوار المنشآت الحكومية والسيارات. ولا يمكن تجاهل وجود نشاط مكثف للجناح الدعوي في صفوف السلفيين خلال الشهور الأخيرة، لإبعاد شبهات تغليب السياسة والحزبية على الجوانب الإيمانية والروحية.

أدت الأحداث عقب عزل محمد مرسي وتداعياتها إلى تقوية الآراء الموجودة منذ البداية لدى تيارات إسلامية بالتركيز في العمل الدعوي بديلاً عن المشاركة السياسة، والتي خفتت نتيجة اللحظة التاريخية التي أعقبت 25 يناير 2011 خاصة لدى التيارات السلفية في المقام الأول، ثم لدى جماعة الإخوان.

لم يكن مستبعدًا أن يكون الجزء الأكبر من هذه الحملة يتم بصورة ذاتية من خلال تجاوب أشخاص عاديين أعجبتهم الفكرة فقرروا نشرها.

القانون يُجرم استخدام أو تعليق أي ملصقات أو علامات على السيارات بجميع أشكالها، عدا رقم السيارة ونوعها وإدارة المرور التابعة لها والحمولة في سيارات النقل.

وقد سبق أن انتشرت مثل هذه الشعارات الدينية في سنواتٍ مضت حتى بلغت في تسعينيات القرن العشرين درجة التمييز الديني والبعد الطائفي، بعد أن انتشرت عبارات دينية إسلامية مقابل السيدة مريم وصور المسيح عليه السلام فوق السيارات وفي محال الأقباط. كان رد الفعل يتصاعد والفتنة تشتعل تحت الرماد.. وحكوماتنا تتفرج، حتى صدرت تعليماتٌ بالقضاء على تلك الظاهرة؛ لأنها بدت مقدماتٍ ربما تحمل بين طياتها نُذُر توجه طائفي.

التعليمات الصادرة لرجال الأمن في كل الحملات شددت على تطبيق القانون والتصدي الحازم لأي مخالفات، مهما كان مرتكبوها، وإزالة كل الملصقات من السيارات، وعدم السماح بأي ملصقات غير اللوحات المعدنية.

محمد إبراهيم، وزير الداخلية، قال إن الوزارة بدأت شن حملات مكثفة لإزالة ملصقات تحمل عبارة "هل صليت على النبي اليوم؟"، التي انتشرت في الفترة الأخيرة على السيارات والحوائط في عدة مناطق بالقاهرة والمحافظات. وأضاف الوزير أن الهدف هو "إزالة جميع

الملصقات التي لا تتسق مع القيم والأخلاق، أو التي تحمل تجاوزات، وسيتم القضاء على هذه الملصقات قريبـًا دون استثناء، أو مراعاة لأي عوامل أخرى بهدف تحقيق الانضباط".

كان اللواء عبدالفتاح عثمان، مساعد وزير الداخلية لشؤون الإعلام، قد علق على انتشار الملصقات، قائلاً: "سيتم القضاء عليها في وقت قريب".

"كل مرفوض مفروض" لدى المصريين؛ فما أن أعلنت وزارة الداخلية محاربتها ملصق "هل صليت على النبي اليوم؟" في شوارع مصر، حتى ظهرت المبادرات الداعية لتكثيف نشر العبارة مع التحايل على الأمن بطرق مختلفة، مرة بطباعة مليون ملصق لتوزيعه على المواطنين في منازلهم بمناطق المهندسين وإمبابة وبولاق الدكرور وأرض اللواء وناهيا مع حلول أول أيام شهر رمضان، وأخرى بطباعة العبارة على "تي شيرت" شبابي أنيق.

أطلق شباب الإخوان المسلمين وأعضاء "التحالف الوطني لدعم الشرعية" حملة على موقعَي فيسبوك وتويتر تحمل شعار "هل صليت على النبي اليوم؟" ردًا على إزالة الشعار من الشوارع والسيارات. وأعلن الشباب أن مظاهرات الجمعة التالية (20 يونيو 2014) ستشهد حملة لتعليق ملصقات تحمل نفس الشعار.

للأسف، تُرِك المواطن لسنوات طويلة عشوائيـًا في الشارع نهبـًا للتطرف، والتعليم التلقيني المتخلف، والخطابات الدينية الرجعية، والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، والإعلام الذي يرفع منسوب التوتر والغضب والإثارة السياسية والجنسية لديه، والبلطجة التي تسلبه حقوقه دون أن يستطيع أن يستردها. لا نستغرب لو وجدنا هذا المواطن متزمتـًا أو متطرفـًا، مع قدر لا يستهان به من الجهل والتعصب وكراهية المجتمع.

تحصين المواطن ضد التطرف والانغلاق الديني مسؤولية أطراف كثيرة، لا تتحمل وزارة الداخلية المسؤولية وحدهما، ولا يصح أن نجبن عن المواجهة الحقيقية مع التطرف مكتفين بأحاديث الإعلام الموسمية، ومبادرات السياسيين في الفضائيات دون النزول إلى الشارع، والاكتفاء بالمقالات التي تُدبج للتنديد بالتطرف والعنف، والدعوة إلى الصمود في مواجهة الإرهاب[356].

في أزمة الملصق الغامض، انتقد البعض وزير الأوقاف محمد مختار جمعة، قائلين إنه بدلاً من أن يتفرغ لواجبات مهمته الأصلية في إصلاح البنيان المهترئ للوزارة ومواجهة الفساد المنهجي؛ ودعم الدعاة بما يحتاجونه من إمكانات علمية وأدبية؛ وبدلاً من تحمل مسؤوليته في

---

[356] سامح فوزي، حماية المجتمع وتحصين الفرد، جريدة "الشروق"، القاهرة، 29 أكتوبر 2014.

رفع المستوى المعيشي لأئمة المساجد؛ تفرغ لمحاربة ملصقات الأذكار ومواجهة مؤامرة الصلاة على النبي[357].

حملة ناجحة، أو محاولة فاشلة.. لم يعد هذا مهمــًا الآن.

المهم فعلاً أن المصريين خاضوا - ربما دون أن ينتبهوا- حربــًا لا معنى لها اسمها حرب "الصلاة على النبي"!

[357] نادر بكار، هل صليت على النبي اليوم؟، جريدة "الشروق"، القاهرة، 27 يونيو 2014.

معجزات دينية للبيع

كم ذا بمصر من مضحكات!

فجأةً تراجعت قائمة الأولويات في حياة كثيرين وانزوت المشكلات والأزمات في مطلع عام 2007، لتفسح المجال أمام الحكاية الجديدة: شجرة الكافور المباركة.

أصبحت تلك الشجرة الموجودة في موقف العاشر على طريق مصر- الإسماعيلية الصحراوي صداعــًا للبعض من سكان المنطقة ورجال الأمن، بعد أن روّج البعض أن لفظ الجلالة واسم الرسول الكريم محفوران على لحائها.

وبالرغم من تأكيد أكثر من لجنةٍ علمية أنها ليست شجرةً مباركة، فإن كثيرًا من المواطنين واصلوا التكالب عليها والتدافع للتمسح بها، ليصنعوا زحامهم الخاص الذي عرقل حركة المرور وتسبب في تلقي قسم النزهة أكثر من بلاغ لوقائع نشل وسرقات حدثت في موقع الشجرة.

لم يتوقف كثيرون عند تقرير اللجنة العلمية برئاسة عميد زراعة عين شمس د. عبدالعزيز حسن أستاذ النبات بالكلية لفحص الشجرة، الذي أكد أن العبارات الموجودة عليها حفرها أحد الأشخاص منذ ستة أشهر.. وأفرزت الشجرة مكان الحفر ما يسمى بـــ"التكلسات" والتي صبغت العبارات المحفورة باللون البني، مما أعطى انطباعــًا بأنها طبيعية.

هذا ليس بالأمر المهم، فالشجرة أصبحت بالفعل مزارًا دينيــًا رئيسيــًا في مصر تسمع فيه بوضوح صيحات تكبير الرجال وأصوات النساء وهن يجهشن في البكاء.

ولا تسل: أين اختفى عقل مصر؟

فليس المهم من يحكم في القصر بل من يتحكم في العقل.

أخذت كرة الثلج تكبر والحكومة عاجزة عن اتخاذ قرارٍ بسيط يغلق باب الفتنة الزائفة من عينة قطع الشجرة.

عجزٌ أثار الريبة في رغبة ودوافع التلكؤ في مواجهة الخرافة التي تتغذى على الجهل والإهمال والتواطؤ.

وهكذا وجد المرتزقة مصدرًا واسعــًا للتربح، لدرجة أن أحدهم صوّرها وطبعها ووقف يبيع الصورة مقابل جنيهين:

"معجزة"!

هكذا يهتف باعة الأوهام في زمن الجهل، ليلتف حولهم كثيرون من أتباع الخرافات، ويواصل أهل الحيل والألاعيب بيع "المعجزات" بمقابلٍ مادي ويطلبون منك أن تصدق الكذبة؛ لأنها حسب رأيهم "إلهية" لا تقبل الرد ولا تحتملُ النقاش.

متلاعبون بالعقول ومتسترون بالدين يجدون طريقهم مفروشةً بأشخاصٍ مستعدين لتصديق أي شيء لتستمر اللعبة، من دون أن يسأل أحدهم نفسه عن الحقيقة أو يخضعَ ما يراه للعلم والمنطق.. وكأنهم يريدون أن يقولوا لنا إن هذه "الاكتشافات العظيمة" هي الطريق إلى الإيمان، في حين يتعين أن نؤمن أكثر بأن الدين ليس بحاجةٍ إلى شجرة كافور أو حجرٍ أصم أو حبة فاكهة أو خضروات كي نعرف أن الله – عز وجل– موجودٌ في كل مكانٍ وأنه هو خالق هذا الكون الذي يُسيِّره كيف يشاء.

إن هؤلاء الأشخاص يكذبون على أنفسهم حتى يصدقوا الخدعة ويبتلعوا أقراص الوهم ثم تجدهم يتولون مهمتهم "المقدسة" في نشر الضلالات والخرافات بين الناس.. فالألوهية ليست في حاجةٍ إلى مثل هذه الاكتشافات التافهة وليست أيضـــًا في انتظار كشفٍ علمي كي نقول إن هذا الأمر ورد في القرآن.. فالإسلام قائمٌ والخالق موجود، دون أي "كرنفال" أو دعاية من نوعية العثور على لفظ الجلالة على شجرة كافور على طريق مصر– الإسماعيلية الصحراوي.

من يدرس طبائع المصريين، سيكتشف أن هناك عادات وطقوســًا اجتماعية يظنها الناس من الدين وهي ليست من الدين في شيء. بل هي مناهضة للدين، ومضادة للعقل. ومع ذلك يستمر الناس في فعلها دون التفكير في الامتناع عنها، وإدراك مخاطرها وآثارها السلبية على التربية والتفكير العقلي.

من المؤسف حقــًا أن نجد المصريين يميلون إلى تصديق ما يشاع عن بعض الأماكن، أو الأشخاص، أو حتى الحيوانات أن لها قدرة عجيبة على قدرة شفاء الأمراض ومداواة العلل والأسقام.

وتمدنا المصادر التاريخية بعدد من الحوادث المشهورة التي كان أبطالها محط أنظار المصريين وملاذهم في كثير مما يعتريهم من أوجاع.

ويذكر المؤرخ أحمد جلبي أكثر من حادثة يجتمع فيها الأهالي على الرجل، يُعتقد أن به ولاية، وما إن يشاع الخبر حتى يهرع إليه الجميع كبارًا وصغارًا، رجالاً ونساءً، خاصهم وعوامهم، حتى إن المؤرخ يقول إنه شاهد أحد شيوخه وهو يقبل يد أحد هؤلاء المجاذيب،

ويُدعى محمد العليمي، ولما سأله عن فعله قال له الشيخ: "يا أحمد، اعتقد ولا تنتقد"[358].

ويورد أحمد جلبي والجبرتي[359] حادثة أخرى وقعت في أوائل رمضان سنة 1147؛ إذ ظهر في الجامع الأزهر رجل تكروري ادعى النبوة، فأحضروه بين يدي الشيخ احمد العماوي، فسأله عن حاله، فأخبره أنه كان في شربين فنزل عليه جبريل وعرج به إلى السماء ليلة سبع وعشرين رجب وأنه صلى بالملائكة ركعتين وأذن له جبريل، ولما فرغ من الصلاة أعطاه جبريل ورقة وقال له "أنت نبي مرسل، فانزل وبلغ الرسالة وأظهر المعجزات".

فلما سمع الشيخ كلامه قال له: أنت مجنون، فقال لست بمجنون، وإنما أنا نبي مرسل؛ فأمر بضربه فضربوه وأخرجوه من الجامع.

ثم سمع به عثمان كتخدا فأحضره وسأله، فقال مثل ما قاله للشيخ العماوي، فأرسله الى البيمارستان، فاجتمع عليه الناس والعامة رجالاً ونساء، وهرعوا إليه من قبل شروق الشمس حتى الغروب، وصار البيمارستاني يأخذ منهم أموالاً ليقابلوا الرجل، وكان جملة ما حصله البيمارستاني في ثلاثة أيام تكفي لكساء نفسه وعياله وعمل الكعك وشراء المكسرات ومصروف شهر رمضان المعظم. ثم إنهم أخفوا الرجل عن أعين الناس، ولما رفض التوبة والرجوع عن قوله أمر الباشا بقتله في حوش الديوان.

لقد لمس الرحالة الأجانب قبل أكثر من قرنين من الزمان، هذا الجانب الغيبي في طبيعة الشعب المصري وسجلوه في كتاباتهم؛ إذ يذكر أحد هؤلاء الرحالة أن المصريين كانوا يقصدون دور العبادة يلتمسون فيها العلاج، فيمكثون لمدة عشرة أيام لا يأكلون فيها سوى الخبز والعسل ومسحوق السحالي وبيض العصافير. ويذكر إدوارد وليام لين "أن تركيبة الشعب المصري وشعوبل بلدان الشرق الأخرى تدفعه إلى تبني الخرافات والتصديق بها، حتى وإن كانت من ديانات أخرى، فالمسلمون والمسيحيون واليهود يعتقدون في خرافات بعضهم البعض في الوقت الذي يزدرون فيه العقائد المنطقية والعقلانية في دياناتهم المختلفة، فقد يستعين المسلم مثلاً في مرضه برجال دين مسيحيين ويهود ليصلوا له، وكذا الأمر بالنسبة إلى المسيحيين واليهود الذين غالبـاً ما يستنجدون في الحالات نفسها بالأولياء المسلمين ليبرؤوا من أمراضهم. ومن عادات بعض المسيحيين زيارة أولياء المسلمين في القاهرة يقبلون أيديهم ويتوسلون في صلواتهم ويسترشدون بنصائحهم، أو يأخذون بتنبؤاتهم

---

[358] د. عماد عبدالرءوف الرطيل، الطب والعلاج في مصر العثمانية وعهد محمد علي، كتاب "الجمهورية"، القاهرة، 2014، ص 146.

[359] عبدالرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.

ويحملون إليهم الهدايا ويغدقون عليهم بالأموال"[360].

ومن الأماكن المشهورة التي قصدها المصريون طلبًا للعلاج، وبصفة خاصة النساء، كان "مغسل السلطان" الموجود بميدان الرميلة غرب قلعة القاهرة، والذي كان يتم فيه تغسيل وتكفين من ينفذ بهم حكم الإعدام، وكان هناك حوض يستمد الماء منه، وكثيرًا ما كان هذا الحوض يتلطخ بالدماء التي تتجلط، الأمر الذي ينتج عنه روائح كريهة. وفي هذا المكان تتوجه المرأة العاقر طلبًا للذرية الصالحة، وكذلك المرأة التي تريد تسهيل ولادها، حيث تجرى طقوس غريبة في صمتٍ تام، منها العبور فوق المصطبة الحجرية المعدة سبع مرات، ثم تغسل وجهها بالماء الملوث الموجود بالحوض، كما اعتقدت بعض النساء أهن إذا مررن بجثة رجل نفذ به عقوبة الإعدام بقطع الرأس سبع مرات دون أن يتفوهن بكلمة واحدة يصبحن حاملات من فورهن[361].

وفي قرى مصر، يرى كثير من الفلاحين أن الساحر يتمتع بقوى نفسية عجيبة ومهارات نادرة في استغلال القوى الخفية الهدامة التي يمكن أن تسبب المصائب للناس، ومع ذلك فإن منهم من يستعين بهؤلاء الذين يدَّعون امتلاك قدرات غيبية أو سحرية، لمساعدهم في حالات المرض المستعصي أو العقم، أوفي حالات الخلافات الزوجية أو الرغبة في الارتباط بشريك حياة، أو بهدف التفريق بين رجل وامرأة، أو للعثور على أشياء مفقودة أو مسروقة، أو للوقاية من الأرواح الشريرة. كما يقيم هؤلاء حفلات الزار، استرضاء للجن والعفاريت أو طلبًا للخلاص من استحواذهم عليهم، حسب اعتقادهم[362].

وفي تسعينيات القرن العشرين، انتشرت في الشوارع والميادين الرئيسية في مصر لوحةٌ ملونة كان الباعة يهتفون للترويج لها باعتبارها معجزة. اللوحة كان مكتوبًا تحتها أها صورةٌ التقطها شخصٌ ما في إحدى غابات ألمانيا حيث تبدو الأشجار المتراصة وكأها تشكل جملةَ "لا إله إلا الله".

جازت الخدعة على كثيرين وانتفخت معها جيوب الباعة ومن ورائهم أصحاب هذه الحيلة بعد أن نجحوا في خداع العديد من المواطنين الذين كانوا يقفون أمام هذه اللوحة بانبهار، ثم يمدون أيديهم في جيوبهم ليشتروا "المعجزة" بمبلغٍ لا يزيد على جنيه واحد، ثم

---

[360] إدوارد وليم لين، المصريون المحدثون: شمائلهم وعاداهم، ترجمة: عدلي طاهر نور، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013.

[361] د. عماد عبدالرءوف الرطيل، مرجع سابق، 147.

[362] السيد الأسود، الدين والتصور الشعبي للكون: سيناريو الظاهر والباطن في المجتمع القروي المصري، ترجمة: السيد الأسود، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص 214- 218.

ينطلقون إلى أعمالهم ومنازلهم، ويعلقونها كي يراها غيرهم ويردد مثلهم: "سبحان الله".

لكن اللعبة لم تستمر طويلاً.

فقد ظهر د. سيد الخضري، أستاذ علم الأدوية، ليؤكد أن الصورة المزعومة ليست سوى لوحة.. مجرد لوحةٍ عادية رسمها بنفسه وصاغها بفرشاته وسجلها في الشهر العقاري في المنصورة في 10 سبتمبر 1987، لكنه فوجئ بمن يستغل الفكرة بشكلٍ سيء ويغرر بالعامة من دون أي مراعاةٍ لحقوق الفنان الأدبية.. فليس من المهم هذه الحقوق بقدر ما يهم المنتفعين جني مزيدٍ من الأرباح، ولو كان ذلك عن طريق نشر الأكاذيب والضلالات وادعاء المعجزات والخوارق.

الطريف أن هذا الفنان التشكيلي والأستاذ الجامعي الذي أبدع اللوحة تلقى تهديدات بالقتل في محاولةٍ لإسكاته.. ربما لأنه قطع الطريق على من حاولوا استغلال اللوحة وبيعها على أنها صورة مأخوذة من إحدى غابات ألمانيا لتدلل على أن قدرة الخالق وصلت إلى قلب أوروبا.. وربما أيضـاً لأنه أيقظ الناس من سباتهم على حقيقة اللوحة التي يملك نسختها الأصلية للتدليل على صحة كلامه.

وبين الفينة والأخرى يأتي أحدهم إلى صحيفةٍ ما ليعرض بضاعته وهو يبتسم بفخرٍ واعتزاز؛ لأنه أتى بما لم يأتِ به الأوائل.. ثم يقدمُ حبة فاكهة أو حجرًا أو حتى قوقعة كُتِبَ عليها لفظ الجلالة أو ما شابه ذلك. وطبيعي أن يسعد صاحب هذه "المعجزة" بنشر اسمه وربما صورته وبين يديه تلك "المعجزة" الجديدة. وفي النهاية تساهم بعض الصحف في الترويج لهذه الأشياء الغريبة عندما تنشرها على صفحاتها تحت عناوين من عينة "سبحان الله".

يأسف الإنسان أحيانـاً عندما يرى هذه الضلالات تنتشر وترسخ في أذهان الناس حتى تتحول إلى حقائق لا يجوز المساس بها أو الحديث عنها، مع أن العقل يرفض أن يكون الإيمان بالله عز وجل عن طريق كتابة على قشرة برتقالة أو نقشٍ محفور في حجر صلد أو من خلال حيوانٍ برأسين.

حدث الأمر نفسه معي في عام 1994، عندما وجدت أمام مكتب الاستعلامات في المؤسسة الصحفية الكبرى التي كنت أعمل بها، سيدةً في منتصف العقد الرابع. استوقفني موظف الاستعلامات ليبلغني بطلبها لقاء أحد الصحفيين لتكشف له عن ظاهرةٍ غريبة تمتلك الدليل عليها. سألتها عن مطلبها فوجدتها تخرج من كيسٍ أسود اللون برتقالة حُفِرَ على قشرتها لفظ الجلالة، مدتها في اتجاهي، وهي تقول بابتسامة عريضة: "انظر إلى هذه المعجزة الإلهية".

تأملت البرتقالة قليلاً ولاحظت أن الكتابة على قشرها تبدو وكأنها تمت باليد، لدرجة أنها حفرت مجرى واضحـــا على القشرة.. فاعتذرت لها بلباقةٍ بالرغم من إلحاحها الشديد، لكنني فوجئت على صفحات الجريدة بعد فترةٍ لا تزيد على أسبوع بصورة السيدة وهي تحمل البرتقالة وقد كُتِبَ تحتها كالعادة "سبحان الله" أو شيء من هذا القبيل.

أذكر أن الأردن شهد في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين ضجةً كبيرة عندما سرت أخبار عن تيسٍ يدرُ اللبن.. وأصبح هذا التيس "بَركةً" يتبرك بها كثيرون ممن يلتمسون عنده الشفاء، متناسين أن الشفاء من عند الله وحده عن طريق أسبابٍ محددة في مقدمتها الطبيب المعالج.. لا التيس الحلوب.

الواقعة نفسها تكررت في الكويت ودولٍ خليجية أخرى.. وامتدت الظاهرة لتشمل الحديث عن كائنٍ غريب موضوع في صحنٍ من الماء يتكلم ويساعد على الشفاء!

حدث هذا في مصر في منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين بإحدى المحافظات الريفية، وجنى الرجل الذي زعم أنه عثر على هذا الكائن في الماء أرباحـــاً طائلة من عامة الناس وطالبي البركة والشفاء، ثم تأكد للجميع أن المسألة كلها أكذوبة وأنه مجرد حيوان مائي لا يتكلم ولا هم يحزنون.

إننا غارقون حتى آذاننا في الخرافات.

وبالرغم من أننا نعيش عصر الفضاء والإنترنت والهندسة الوراثية فإننا نواصل تصديق مثل هذه الحكايات الغريبة ونلوكها في مجالسنا مع بعض الإضافات والتوابل اللازمة على سبيل الإثارة والتشويق.

يعتمد مروجو الخرافات والمتربحون منها على الاستدراج النفسي والتكسب بهموم الناس ودغدغة العواطف والإيهام بالحلول في مجتمع انسدت فيه السبل والطرق الطبيعية لحل هذه المشكلات على نحو علمي بتحليل الأسباب ومحاولة تغييرها.

هكذا أصبح منطقيـــاً، ودون أي احترام لأي قواعد علمية، أن يعلن أحدهم عن اكتشاف قطرة (علاج) لكل أمراض العيون، هي قطرة "العرق" زاعمـــاً أن تفكيره هداه إليها بعد أن تمعن في سورة "يوسف"، ورأى أن قميص يوسف الذي ألقي على وجه يعقوب فارتد بصيرًا، كان يحتوي على عرق النبي يوسف!

وحسب أخصائي الطب النفسي د. عمرو أبو خليل، فقد جنى هذا النصّاب الملايين من توزيع "قطرة العرق" للمستسلمين لهذا التخريف والخبل، تحت أعين الجميع من علماء دين

وأساتذة طب، ولم نسمع أحدًا أو جهة ما تصدت لهذا العبث[363].

ولقد ذاعت أخيرًا قنوات تعلن عن مشايخ لعلاج الوساوس والهواجس والظنون والأوهام. تقرأ الكف، وتعرف الطالع، وتستعين بقوى الأفلاك، وتوصل المشاهد بعالم الغيب، الجن والشياطين، وتُعين على إبليس، وتساعد في معرفة القرين[364].

وفي الألفية الثالثة، هناك أشخاصٌ يصرون على معالجة "الخضة" بالطاسة، والإمساك بالخشب منعـًا للحسد، وكسر "القلة" بعد انصراف ضيف ثقيل الظل، وقرص العريس أو العروس في الركبة للحاق سريعـًا بركب المتزوجين.. ونجد من يخشى القطط السوداء اللون والكنس ليلاً وترك المقص مفتوحـًا، ويرى أن رمي قشر الثوم أمام عتبة المنزل يجلب النكد، ويرفض غسل الملابس يوم الاثنين أو خلع الأسنان يوم الاثنين أو الأربعاء أو هز الأرجل وأنت جالس على طرف السرير؛ لأن ذلك يجلب "الفقر".

خرافاتٌ وأساطير وأوهام تشدنا بقوة إلى تاريخ ما قبل الميلاد، في حين يبحث العالم عن مزيد من المنجزات العلمية والطبية التي تيسر نوعية الحياة على الأرض.

لقد نحينا العلم جانبـًا وتركنا أنفسنا فريسةً للجهل المطبق الذي يلغي العقل، وتناسينا أن الدين يدعونا إلى طلب العلم وإعمال العقل والبعد عن البدع والخرافات والتطير من باب التشاؤم.

والظاهرة تتعدى حدود المنطق أحيانـًا لأنها ترتدي في كثير من المناسبات مسوح الدين – أي دين– حتى تضمن الكثير من الأتباع والمصدقين.. أما الهدف فقد يكون رغبةً من مدعي "المعجزة" في كسب المال أو الشهرة أو لفت الأنظار وتحويلها عن قضايا اجتماعية وسياسية مثارة في تلك الفترة.

ففي فجر يوم 20 أكتوبر 2014، تغير كل شيء في عزبة النخل.

فقد احتشد مواطنون بعزبة النخل الغربية، أمام منزل عادل سمير، بعد تداول أنباء عن حدوث معجزة بمنزله، تمثلت في صورتين للمسيح إحداهما تنزف دماء، والأخرى يسيل منها الزيت.

التف المسلمون والأقباط حول المنزل، للتبرك بتلك الصور باعتبارها معجزة، وشهدت منطقة عزبة النخل الغربية، وجودًا أمنيـًا مكثفـًا، بعد حديث أبناء المنطقة عن المعجزة،

---

[363] هيثم أبو خليل، إخوان إصلاحيون، الطبعة الثالثة، دار دوِّن، القاهرة، 2013، ص 100.

[364] د. حسن حنفي، الثورة والخرافة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 23 فبراير 2012.

وانتقل رئيس مباحث قسم شرطة الخصوص، وقوات من القسم، وعدد من القوات الخاصة، وأفراد من جهاز الأمن الوطني، وتفقدوا الصور، وأعدوا تقارير بشأن الأوضاع، وما أثير بشأن تلك الصور.

ونقل القس يسي، أحد كهنة كنائس عزبة النخل، بصحبة قوات الأمن، الصورتين إلى كنيسة العذراء وماريوحنا الحبيب، وسط حشود غفيرة من المواطنين[365].

والحقيقة أنها ليست المرأة الأولى التي يدور فيها حديث من هذا النوع في مصر.

ولعل البعض قرأ أو عاصر الحكاية التي ترددت في مساء يوم الثلاثاء، الموافق 2 إبريل 1968، أي بعد شهور قلائل من هزيمة يونيو عام 1967، عن ظهور السيدة مريم العذراء في كنيسة الزيتون في القاهرة. قيل يومها إن أول من لاحظ هذا التجلي هم عمال مؤسسة النقل العام بشارع طومان باي الذي تطل عليه الكنيسة، وكان الوقت مساء. سريعـًا تدفق عشرات الآلاف على الكنيسة، من مسلمين ومسيحيين لرؤية هذه "الظاهرة". تكرر الأمر لأيام تالية، حسب شهود عيان قالوا إنهم رأوا هالة نور على هيئة السيدة مريم العذراء، حتى أكد البابا كيرلس السادس في بيان رسمي هذه الواقعة[366]. بل إن هناك من قالوا على صفحات الصحف إن ظهور السيدة العذراء مريم أدى إلى شفائهم من أمراضهم[367].

تكرر هذا الحديث في ليلة ذكرى دخول العائلة المقدسة إلى مصر (24 بشنس الموافق أول يونيو 1968) فقد تحدثت جموع كثيرة عن توالي تجلي العذراء في القبة البحرية الشرقية مرات لا يحصيها العد من الساعة العاشرة مساء حتى بزوغ نور الصباح.

أدت هذه الحكايات الغريبة إلى اختلاط الحابل بالنابل.. فمن قائلٍ إنها "معجزة" دينية، ومن مؤكدٍ أنها قصة مختلقة لصرف الأنظار عن الهزيمة وشغل الناس عنْ أحداث أكثر واقعيةً وإيلامـًا في تلك الفترة الحساسة التي عاشتها مصر.

لكن الشيء المؤكد أن الأوهام تصورُ لنا أشياء غريبة وتجعلنا نتخيل أحداثـًا لا يصدقها العقل، فضلاً عن أن الحاجة إلى شغل الناس وإلهائهم هي أم الاختراع عند

---

[365] ريمون ناجي، تفاصيل معجزة عزبة النخل.. ظهور الدماء والزيت على "صورتي المسيح" بمنزل أحد الأقباط، موقع "فيتو" الإلكتروني، 20 أكتوبر 2014.

[366] البابا كيرلس يعلن: ظهور العذراء حقيقة، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 5 مايو 1968.

[367] العذراء ظهرت مرة أخرى أمام الجموع المحتشدة حول الكنيسة.. المرضى الذين شفتهم العذراء سروون كل ما حدث، جريدة "الأخبار"، القاهرة، 8 مايو 1968.

الحكومات والأنظمة غير الرشيدة على اختلاف جنسياها وأزماها.

قصص التجلي والمعجزات الدينية مرتبطة في كثير من الأحيان بأزمات السياسة ووعي المجتمع.

وفي مصر، تبدو الأولى حالة مستمرة، والثانية فاجعة مستقرة.

عندما تكررت حكاية من هذا القبيل في العاصمة الإيطالية روما وقيل إن البعض شاهد السيدة مريم العذراء وهي تبكي من خلال تمثالٍ ضخم بإحدى الكنائس، تبين من الفحوصات العلمية الدقيقة أن التمثال مصنوعٌ في بعض أجزائه من الشمع الذي بدأ في الذوبان من ناحية العينين حتى يخيل للرائي أنها دموعٌ.. في حين أنها مجرد مادة شمعية تنصهر وتذوب فتظهر كقطرات الدموع.

وحين يجهل العامة حقائق العلم وتأكيدات الأطباء فإن الكثير مما يشاهدونه أو يتخيلونه يتحول إلى معجزةٍ في نظرهم مثل الحكايات التي تتردد عن ميلاد طفلٍ على شكل سمكة أو قرد أو يوجد لديه ذيل. وكل هذه الأشياء تعد تشوهات خلقية يفسر الطب جانبـاً منها ويعزوها إلى أسبابٍ متعلقة بالأدوية والعقاقير أو الأشعة التي تعرضت لها الأم أو تناولتها،أو لأسبابٍ وراثية وماً إلى ذلك من تفسيرات مقبولةٍ بالعقل والمنطق.

وفي أوقات الشدائد وأزمنة المحن وفترات الأزمات، يلوذ الناس بالخرافات، التي تتحول إلى وباء يتفشى ويُعمي القلوب والأبصار.

المصيبة أكبر من مجرد حكاية شجرة أو خرافة تظهر هنا أو هناك؛ إذ إن دراسة أعدها المركز القومي المصري للبحوث الاجتماعية والجنائية تقول إن في مصر نحو 300 ألف دجال، منهم 100 ألف في القاهرة وحدها. وتضيف أن 38% من أهل الفن والرياضة والسياسيين يترددون على هؤلاء الدجالين.. وهناك يخترق جاهلٌ حاجز عقولهم ومستوياهم الاقتصادية ومؤهلاهم التعليمية لتبدأ رحلة استغلال جيوهم، في مجتمع معظمه شقي، الفقير بفقره، والغني لخوفه على ثروته.

تلك الجيوب أنفقت نحو 10 مليارات جنيه في عام 2003 على الدجالين والمشعوذين، حسب دراسة أجراها المركز القومي المصري للبحوث الاجتماعية والجنائية، تشير إلى أن ما يصل إلى 274 خرافة تتحكم في سلوك المصريين.

الغريب أن بعض كتب التراث بل ومؤلفات من يوصفون عادةً بالمؤرخين تزخر بمثلِ هذه "الخوارق" و"المعجزات" التي قد تتناقلها الألسن وتضيف إليها مرةً بعد أخرى، فضلاً عن كون أساسها غير صحيح؛ إذ إنه إبان المرحلة العثمانية المملوكية –وهي أكثر الفترات

انحطاطـاً في تاريخ مصر– انتشرت البدع والخرافات على نحو كبير. والذي يقرأ تاريخ ابن إياس أو المقريزي أو حتى الجبرتي فيما بعد، سيجد أن الناس كانت تستنجد بالخرافات لتنجو من واقع مؤلم تنتشر فيه الأوبئة والمجاعات.

وها هي دورةُ التاريخ تتكرر. وفي حين يتطلع الآخرون إلى الأمام ها نحن نرتد إلى الخلف في ظل حالة من البؤس والتراجع ليس لها مثيل. نحن نتفرغ للبحث في قشرة ثمرة عن خربشة للفظ الجلالة، تاركين باقي العالم يفكر ويبحث ويبدع ويكتشف المزيد من أسباب التقدم والنهضة.

يا له من بؤسٍ روحي.. ويا لنا من شعبٍ "لُقطة" ضحكت من جهله.. الحكومات!

عنبر الأنبياء!

داخل مستشفى العباسية للأمراض النفسية والعصبية عنبر أطلق عليه البعض اسم "عنبر الأنبياء"؛ إذ يضم المستشفى نحو 250 حالة ممن يدعي أصحابها النبوة.

لا يقتصر مدعو النبوة داخل المستشفى على الرجال فقط، فهناك عدد من الفتيات أعمارهن من الخامسة والعشرين إلى الثلاثين يدعين أهن مريم العذراء وأهن سيطهرن المجتمع من الفساد.

وفي العقود الثلاثة الأخيرة، ظهرت بكثرة ادعاءات النبوة أو المهدوية في مصر.

لعل آحدث هؤلاء ظهر بقرية "الطوناب" بمركز إدفو بأسوان في عام 2013، وهو مزارع يدعى أحمد محمود أبو الحجاج الطايفي، الذي ادعى أنه المهدي المنتظر، حيث بدأ في نشر أفكار غريبة تتنافى مع صحيح الدين، من بينها إعفاؤه من أداء الفروض الواجبة للصلاة والصوم والزكاة.

قائمة مُدعي النبوة تشمل بالقطع أسماء أخرى غير "الطايفي"، وغالبيتهم ينتمون إلى الصعيد، فقبل أيام من ظهور "نبي أسوان"، كان هناك نبي آخر يظهر في قنا، وهو خلف الله عبدالله مدير مدرسة ابتدائية، وحكاية عبدالله غريبة، فالرجل الذي شارف على عامه الستين، أكد لكل من حوله أن الرئيس الأسبق حسني مبارك عطله عن أداء مهمته لذلك عوقب بالسجن خلف القضبان. عبدالله لم يشرح أبدًا كيف عطله مبارك عن أداء مهامه، لكنه ظل يؤكد أن "مصير المخلوع" سيلقاه أي مسؤول يحاول منعه مستقبلاً من أداء المهمة السامية المكلف بها.

وبنفس الثقة والتأكيد، أعلن مهدي آخر هو أحمد الجنايني، في رسالة بعثها إلى دار الإفتاء المصرية بأنه نبي آخر الزمان، مستدلاً بآيات من القرآن على أنه إمام هذا الزمان، ثم أضاف إليهما أدلة أخرى تعضد وجهة نظره، تؤكد أنه وليس أحدٌ آخر مهدي آخر الزمان، ومنها أن دعاءه مستجاب، ولكنه كما يقول، لا يحب أن يتوجه بالدعاء إلى الله على أحد كي لا يصاب بأذى.

لكن على محمد سلامة، الذي عادة ما يظهر في ميدان التحرير بجلباب واسع وغطاء رأس وعمامة خضراء، أكد كذب الجنايني وأعلن أنه هو ولا أحد غيره إمام آخر الزمان.

وقال إن الحسن بن علي جاءه في المنام، وأبلغه أن حسني مبارك لا يزال هو الحاكم الشرعي للبلاد، وأن مبارك سيحكم مصر مرة أخرى[368].

تلك بعض الحالات التي ظهرت خلال عام 2012، وهي مجرد أمثلة لحالات كثيرة ظهرت منذ الألفية الثانية والمصير الذي انتهوا إليه جميعـًا، هو الإيداع في مستشفى الأمراض العقلية، وهو مصير محمد عبدالنبي عويس بدوي من أبناء سيناء، والذي ألف كتابـًا شرح فيه تعاليمه. المصير ذاته لقيه عبدالفتاح محمد درديرِ بعدما فوجئ المصلون بمسجد المصطفى بشرم الشيخ، بقيامه بإعلاء صوته بأنه أتى لهداية الناس وأن الله اختاره ليخلص الناس من الظلم وهدايتهم ومحاربة الفساد في البلاد، رغم أنه لا يحفظ آية سورة من سور القرآن الكريم.

لم يكن مصير أحمد عبدالمتجلي من الإسماعيلية مختلفـًا، بعد أن أعتكف طويلاً في منزله قبل أن يخرج على الناس، مدعيـًا أن الله ضاق بذنوب عباده فاختاره لهدايتهم، ولم تختلف الطريقة كثيرًا مع حنفي البور سعيدي، قبل أن تعتقله الشرطة، لكنه استطاع الهرب.

حنفي تمكن من الهرب، لكن محمد محمود وهو مدرس من الإسكندرية في الثلاثينيات من عمره لم يستطع ذلك، حيث قبضت عليه الشرطة، بعد أن طلب من أئمة المساجد في حي العطارين إعلان نبوته.

ويبدو أن الإسكندرية مثل الصعيد كانت موطنـًا لكثير من أدعياء النبوة، ففي منطقة "كوم الدكة" أرسل فرّان يدعى أشرف عبدالحميد حسنين (36 سنة) إلى شيخ الأزهر ليطلب منه الاعتراف به كأحد المبشرين بالجنة، وتمادى في خياله معتقدًا أنه المهدي المنتظر، وحضر إلى القاهرة لمقابلته ليُعرّفه بنفسه. تلقّت بلاغـًا من مدير عام سكرتارية شيخ الأزهر – عبدالمنعم كمال زنقلي- يفيد بأن شخصـًا حضر إلى مشيخة الأزهر وطلب مقابلة الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي مدّعيـًا أنه المهدي المنتظر، وطلب مناقشة الشيخ لتصحيح أفكاره.

ألقي القبض على فرّان الإسكندرية، وأجرت نيابة القاهرة في 21 مارس 2004 تحقيقاها معه،فقال إنه رأى في أحلامه أنه من المبشرين بالجنة، وأنه المهدي المنتظر. وفي نهاية المطاف، أحيل إلى مستشفى الأمراض العقلية.

[368] سامي عبدالخالق، بالأسماء: قائمة "مدعي النبوة" في مصر.. غالبيتهم من الصعيد والإسكندرية و"الخانكة" مصيرهم، موقع "حقوق" الإلكتروني، 3 يناير 2013.

تضم قائمة مُدعي النبوة سيد طُلبة، الموظف في هيئة الطاقة الذرية، الذي بدأ مسيرته يعقد جلسات يدعي فيها تمتعه بقدرات خاصة تمكنه من شفاء المرضى بالقرآن الكريم. وما إن بدأ يشتهر بين الناس حتى بدأ دعوته على أنه النبي الجديد على الأرض . مستدلاً على صحة نبوته بأن الله أيده بمعجزة الشفاء بالقران وسر كلمة (كن فيكون). وعندما جادله أحد الأفراد بأن النبي محمد هو آخر الأنبياء، أجابه طلبة قائلاً : نعم، هو آخر الأنبياء، لكنني مُنزلٌ لتثبيت الدين ولإدراك المسلمين قبل أن يغرقوا في المعصية.

ويبدو أن رده أقنع مريديه الذين واظبوا على حضور جلساته ووصل عددهم إلى 17 شخصــًا أغلبهم من المتعلمين والموظفين، فقد كانوا مقتنعين أن طلبة نبي منّ عليه الله بنعمة المشاهدة وهي أقصى درجات التصوف، وادعى قدرته على علاج الأمراض والشلل، وبدأ في تسجيل ندواته على شرائط فيديو، وطالب خلالها بنقل الكعبة إلى مصر.

كما بدأ يتعامل مع من حوله على أنه نبي الله الجديد على الأرض الذي أرسله بمعجزة الشفاء وأن الله يترل عليه من الوحي وملائكة من السماء، وأثناء الجلسات كان يقرأ الآيات التي تتحدث عن العلاج ثم يغمض عينيه وتمر لحظات من السكون التام، وينطق الشيخ طلبة بالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ويقول لمن حوله إنه يرد التحية على الملائكة، وتعلو صيحات الاستحسان في المكان. وبالطبع وصلت أخبار سيد للسلطات المختصة التي قبضت عليه وعلى أتباعه وقدمتهم النيابة للمحاكمة في صيف 2002 بتهمة الترويج لأفكار هدامة وادعاء النبوة.

من مدعي النبوة أيضــًا لطيف صبحي، وهو شاب مصري كان يعمل في بريطانيا، ويعد من أغرب حالات ادعاء النبوة؛ إذ ادعى أنه قد أوحي إليه بأن يدعو الناس. بدأ دعوته عام 1995 مستدلاً على معنى اسمه بالفرنسية الذي يتكون من مقطعين هما tea +Ia وتعني كلمة (لا شيء)، ومن معنى هذه العبارة يستدل بالقرآن بقوله تعالى "وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا، إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ" (23-24: الكهف). فأكد في توضيحه للآيتين أن اسمه هو المقصود؛ لأن (لطيف) بعد تقطيعه وتحويله للفرنسية يكون معناه (لا شيء) وهذا مطابق للآيتين كما يزعم!

أما رشاد خليفة، أو "نبي أريزونا"، فقد ولد في كفر الزيات لأب اشتهر بأنه شيخ طريقة صوفية اسمه عبدالحليم محمد خليفة. عُرِفَ رشاد بالتصوف، تخرج بتقدير مقبول من كلية الزراعة، وأكمل دراسته في الولايات المتحدة حتى نال درجة الدكتوراه في الكيمياء الحيوية. تقلد مناصب عدة، قبل أن يترك عمله ويعود إمامــًا لمسجد مدينة توسان الأميركية ويصبح رئيســًا للمركز الإسلامي في المدينة. اعتنق البهائية، ثم ادعى في إبريل 1989 أن

جبريل عليه السلام أتاه بالوحي ليبدأ دعوته. اشتهر خليفة بمحاولات استخدام الإحصاءات الرقمية للحروف والكلمات الواردة في الآيات القرآنية لإثبات بعض نظرياته وفرضياته بأن الرقم 19 أساس بناء رياضي يقوم القرآن عليه، واستخدم في ذلك مغالطات رقمية تصدى لها د. محمد محمد أبو فريخ وكذلك د. عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) [369] وآخرون.

أصدر المجمع الفقهي فتوى بتكفيره، ومات مقتولاً بطعنات سكين في بيته في توسان، في 31 يناير 1990.

أما محمد إبراهيم محفوظ، فهو مدير أمن سابق لإحدى شركات الملاحة في الإسكندرية. أعلن أنه نبي الله وأنشأ "الطريقة الروحية". وتتلخص دعوته في أن النبي محمد لم يمت وإنما يتجسد فيه. وقد أباح الربا ثم أخذ ينفرد بزوجات أتباعه ممن يلجأن إليه للعلاج الروحي.

وبالمثل كانت حالة د. صلاح بريقع، صاحب "القُبلة المحمدية"، على حد وصفه. ولد في مدينة الإسكندرية عام 1922، وتخرج في كلية الطب ورفض التعيين في الصحة المدرسية. تخصص في عمليات إجهاض النساء واشتهر في هذا العمل، ثم ادعى أنه النبي محمد، وقال إن وفاة النبي محمد لم تكن إلا بالجسد فقط وإن روحه باقية في جسد صلاح، صاحب هذه الدعوة. أحل بريقع تعدد الأزواج، وخلط في طقوس "دعوته" بين الدين والجنس، وكان يُقبل النساء ممن يصدقون مزاعمه، بدعوى التبرك به[370].

ومن مدعي النبوة الذين ظهروا في مصر – تحديدًا في مدينة اسوان – يبرز اسم محمد الجعفري، وهو فلاح شبه أمي، ومع ذلك وصلت دعوته إلى حي الزمالك في القاهرة، حيث تمكن من استقطاب العشرات من أبناء الحي الراقي.

أما محمد عبدالرزاق أبو العلا الذي أُطلِق عليه اسم "النبي الخياط"، فقد كان خياطـًا في منطقة التبين جنوب القاهرة. ادعى النبوة زاعمـًا أن الله عز وجل أنزل عليه الوحي وأن هاتفـًا أيقظه من النوم وقال له: أنت المهدي المنتظر. وجاءه اتصال آخر هاتفي أبلغه "إنك النبي المبعوث وعليك هداية الناس"، من شخص يدعي أنه عامل الوحي.

كما ظهر سامح جلال الحسيني، وكان أحد الطلبة المجتهدين في ريف مصر. ادعى النبوة رغم أن عمره 22 عامـًا، واشتملت دعوته على أفكار جديدة. وكان ينفي خاتمية النبوة والرسالة، قائلاً إن النبوة مفتوحة.

---

[369] د. عائشة عبدالرحمن، قراءة في وثائق البهائية، مؤسسة الأهرام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1986.

[370] عادل عبدالمنعم أبو العباسي، أدعياء النبوة، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، 2007.

وبدأ عمر أمين حسنين رحلة ادعاء النبوة بعد أن أصبح زعيمـًا للطريقة الصوفية البيومية في القاهرة. قال إن جبرائيل عليه السلام وعزرائيل عليه السلام يتآمرون معه ويخففون عنه آلامه، وإنه نجح في رفع الصلاة عن بعض أتباعه لبلوغهم درجة اليقين.

ولهذا المدعي ارتباط مع المدعية منال وحيد مناع، التي زعمت أن بيتها مسجد للصحابة الأولياء؛ ثم ادعت أن منزلها كعبة ومن دخله كمن أدى فريضة الحج. وذهبت إلى القول بأن عمها، الذي ادعى النبوة واعتقل ومات في السجن، يؤدي مناسك الحج نيابة عن أتباعه، وعليه فلا داعي لأن يحجوا. وزعمت أن جبرائيل عليه السلام والحسن والحسين ابنا علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وكلاً من السيدة زينب وفاطمة الزهراء، يتجلون لها بصحبة عمها عمر حسنين. وفي عام 1990 ادعت النبوة علنـًا. كان أتباعها الذين وصلوا إلى 250 شخصـًا على درجة عالية من الثراء، وكان منهم بعض تجار الذهب ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات وأطباء ووكلاء وزارات سابقون.

عوقبت منال، التي وصفت بأنها "سجاح العصر"، بالسجن لمدة خمس سنوات.

أما رامي عبدالفتاح، فقد كان طالبـًا في كلية الهندسة، ادعى النبوة مؤكدًا هبوط وحي من السماء لاختيار نبي لآخر الزمان، وأن الوحي طلب منه تبشير المسلمين والمسيحيين واليهود وباقي الرسالات الأخر بدعواه وضرورة الدخول فيها قبل حلول يوم القيامة، الذي حدده بالحادي والعشرين من شهر مارس عام 2000.

وفي سيناء زعم محمد عبدالنبي عويس أنه (المهدي المنتظر) في عام 2001، وأخرج كتابـًا يشرح فيه تعاليمه، وكان مصيره الإقامة في مستشفى الأمراض العقلية بعد أن اتهمه الناس بالجنون.

وفي يوم 18 مارس 2001م قُدِّم بلاغ إلى مديرية أمن القاهرة عن شخص يدّعي أنه المهدي المنتظر بين أهالي التبين وحلوان. وقال صاحب البلاغ ويُدعى (عاكف) لرئيس المباحث: إن هذا الشخص ادعى لي أنه المهدي المنتظر وخاتم الأنبياء، وطلب مني أن أؤمن به وبدعوته الجديدة، وأخبرني بأن الوحي هبط عليه من السماء وهو نائم في بيته وكلّفه بالرِّسالة الجديدة التي ستكون خلاصـًا للبشرية من كل آثامها وآلامها!

وفي عام 2002، أعلن مصدر أمني عن اعتقال محمد محمود (33عامـًا) في الإسكندرية ادّعى أنه الإمام المنتظر، وقال المصدر إن المدّعي اعتقل بعد أن طلب من أئمة المساجد في حي العطارين (جنوب غرب) إعلان وصول الإمام، وأضاف أن عائلة المدّعي أوضحت أنه يعاني اضطرابات نفسية.

وفي عام 2003، خرج شاب (36سنة) من إحدى حارات منطقة كوم الدكة (الإسكندرية) ليعلن على الناس أنه المهدي المنتظر.. أما ما تبقى من حكاياته فهو دليل واضح على اختلال نفسي له جذور في تركيبته الشخصية، فهو وحيد أخواته البنات، وفشل في دراسته، ولم يتزوج.

المهدي المنتظر المزعوم قال إنه قادم ليخلّص العالم من شرور بوش وشارون، ويبيح الزواج العرفي والسري ولا يتقيد بعدد محدد من الزيجات.. وأضاف أنه يريد أن يجلس مع المطرب شعبان عبدالرحيم لينصبه داعيـاً لأفكاره، وقد أحل المخدرات، ويرى أن حجاب المرأة مسألة شخصية، ولا يختلف مع الأئمة الكبار وعلماء الإسلام لأنه يرى أن خلافاته معهم "حاجة بسيطة" لا تستدعي الخصومة.. كما أنه يريد تغيير قبلة الصلاة، ويؤمن أنه سيقتل الدّجال بنفسه، ولكن لايعرف هل سيتم ذلك بالسيف أم بمدفع رشاش!

وفي 2 مايو 2004، اعتدى شاب على الدكتور علي جمعة مفتي الدِّيار المصرية – حينذاك– بالضرب عقب صلاة العشاء داخل الجامع الأزهر.. وتلقى المفتي لكمات عدة بينها واحدة على عينه قبل أن ينقض حرسه على الشاب المعتدي ويحيلوه إلى الشرطة.. فقد حضر الشاب أمير عبدالعظيم (30 سنة) صلاة العشاء خلف جمعة، وعقب الصلاة ألقى الأخير درسـاً دينيـاً، وإثر انتهائه فوجئ بالشاب يتقدم نحوه ويعتدي عليه بالضرب، وظل يوجه له لكمات متتالية ويقول له: "أنا المهدي المنتظر ولم تكمل وظيفتك كمفت لمصر"[371]، وأخذ يهذي بكلمات غير مفهومة إلى أن حضر حرس المفتي الشخصي وأمسك به وأحاله لقسم شرطة الدرب الأحمر لتحرير محضر ضده.

وفي عام 2006، ادعى أحد الأشخاص في محافظة الشرقية أنه المهدي المنتظر وقد أرسله الله ليهدي الناس إلى طريق الحق والرّشاد؛ ثم تبين أنه مختلٌ عقليـاً.. كان أهالي قرية (منشأة بشارة التابعة لمركز الحسينية في محافظة الشرقية فوجئوا بشاب يبلغ من العمر (22عامـاً) عقب صلاة الجمعة يمسك بميكروفون المسجد ويخطب فيهم ويعظهم ويخبرهم بأنه المهدي المنتظر.

وفي عام 2010، داهمت قوة من مباحث قسم "يوسف الصديق" منزل محمد عبدالتواب رمضان (34 سنة) بعزبة الصبيحي في محافظة الفيوم، وألقت القبض عليه وضبطت بحوزته كتابين لأعمال السحر والدجل، بعد ورود بلاغات تفيد بممارسته السحر والشعوذة، والتربح من تعامله مع المرضى الذين كانوا يترددوا عليه، ممن اعتقدوا بقدرته

[371] شاب يعتدي على مفتي مصر باللكمات خلال صلاة العشاء، جريدة "الشرق الأوسط"، لندن، 4 مايو 2004.

على شفاهم ببركته. وبعرضه على النيابة أصدرت قرارها بإخلاء سبيله، ما لم يكن محتجزًا على ذمة قضايا أخرى.

بدا المدعي هادئ الطباع؛ إذ أخذ يتحدث بصوت خافت لا يكاد يسمع، لكنه افتقد للباقة في حديثه، ولم يكن يحفظ شيئـًا من القرآن الكريم ولا الأحاديث النبوية رغم تأكيده أنه كان يحفظ بعض آيات القران أثناء دراسته بالمدرسة الثانوية التجارية. وقال رمضان إنه المهدي المنتظر مؤكدًا بأنه نزل عليه ملكٌ من السماء.

أقوال محمد عبدالتواب رمضان تكشف شخصيته؛ إذ يقول: "نحن من آل البيت وربنا طهرنا بهذه الكلمات.. أنا في عام 1998 كنت أقيم الليل وأواظب على الصلاة، لكنني أحسست بالتعب ورأيت الهلال والنجوم في وقت الظهيرة أمامي في السماء ثم اختفت، وبعد ذلك رأيت في المنام حجرة كبيرة مكتوب على جدرانها آيات قرآنية مرسومة بالذهب وفيها أناس يشبهون الشيخ الشعراوي، وفي عام 2008 شعرت بتعب مرة أخرى وكنت أبكي، وفجأة ظهر لي شخص قال لي أنا الشيخ "محمود" وهساعدك على أداء الصلاة؛ لأني كنت غير مواظب عليها، وبعدها جاءني وقال لي أنا ملك من السماء من عند الله وهنساعدك على محو الفساد. وكنت بشوف نور أخضر يظهر لي من السماء وطيور بيضاء، حتى وأنا في الجامع رأيت شخصـًا نوره أخضر ومعه آخرون مثله، ورأيت القمر والشمس مع بعض في النهار، وربنا يعلم إذا كنت أنا المهدي المنتظر أم لا".

وأكد رمضان أن ما تم ضبطه في منزله من كتب سودانية تحتوي على أسحار هي كفر أو كما يقول "كفرانيات"، وأنه لم يتربح من ممارسة التعامل مع المرضى الذين ترددوا على منزله للتبرك به والشفاء من الأمراض سوى على (5) جنيهات وضعها في صندوق المسجد بعد ذلك. وقال إنه عمل بمهنة الزراعة ثم سافر إلى ليبيا قبل عامين ولم يمكث بها سوى 11 شهرًا وعاد بعدما أصيب بالتعب مرة أخرى إلى بلدته الصبيحي، ليبدأ في نشر رسالته المكلف بها – حسبما يقول[372].

غير أن أقرباءه قالوا إنه مجنون ومريض نفسي نظرًا لما يفعله وما يصدر منه من أفعال، وأضافوا أنه سبق أن أصاب عمه بجرح في الرأس، كما أكدوا أنه وباقي أفراد أسرته يمارسون أعمال الدجل والشعوذة.

كيف يتمكن أولئك المدعون من إقناع المريدين بنبوهم؟

---

[372] محمد فرغلي، إخلاء سبيل "المهدي المنتظر" بالفيوم.. وأقاربه يصفونه بالجنون، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 13 أغسطس 2010.

هذا السؤال أجاب عنه بحثٌ أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ونُشِرَ في عام 2001 وأكد أن 70% من المجتمع المصري يؤمنون بقدرة فنجان القهوة على قراءة الطالع ومعرفة أحداث المستقبل قبل أن تقع، وأن 47% يعتقدون أن الميت الذي يتوفى يوم الجمعة لا يحاسب يوم القيامة وأن من يُدفن معه طفل لا يُعذب في قبره. وكانت مفاجأة ذلك البحث هي أن 85% من المترددين على المشعوذين في مصر متعلمون.

هذه الأرقام توضح السبب الذي يجعل هؤلاء يؤمنون بوجود نبي على الأرض، فسيد طلبة على سبيل المثال، كما تقول د. سعاد عثمان، أستاذة الاجتماع بجامعة عين شمس، أقنع الناس بقدرته على العلاج لجهلهم، وهو نفسه أكثر جهلاً منهم. والسبب في ظهور هؤلاء المدعين هو الجهل الشديد والاعتقاد بالخرافات والايمان بالدجالين والمشعوذين والاعتقاد في الأولياء الصالحين وإمكانية تحول الشخص العادي إلى ولي من أولياء الله. ومدعو النبوة كثيرًا ما يعانون مشكلات نفسية، وعندما يقرؤون كتابـًا أو كتابين في الدين يعتقدون أنهم أصبحوا أنبياء لكنهم ليسوا أكثر من مرضى نفسيين في مجتمع يبلغ تعداده نحو 90 مليونـًا ويعاني قطاع منه مشكلة الأمية وأزمات اقتصادية عاصفة تجعلهم أكثر استعدادًا للاعتقاد في الخرافات فهم بدون وعي ومن السهل أن يؤمنوا بقدرة شخص ما على العلاج[373].

المسافة بين الشارع المصري و"عنبر الأنبياء" أكثر مما نظن وأعقد مما نتصور.

[373] فتوح سالمان، مدعو النبوة في مصر.. 85 في المائة من أنصارهم من المتعلمين، جريدة "الشرق الأوسط"، لندن، 1 يوليو 2002.

ازدراء الأديان

في مصر ما بعد ثورة 25 يناير، تصاعدت وتيرة ما يعرف بمحاكمات ازدراء الأديان، الأمر الذي يثير تساؤلاً بديهيـًا: كيف طالبت ثورة بالحرية لينتهي الأمر بالتفتيش في الضمائر والنيات؟

ارتفاع معدلات تلك المحاكمات جاء وسط تخوفات من وجود حالة من التربص بحرية الرأي والتعبير من قبل أفراد ومؤسساتٍ تريد فرض وصايتها على المواطنين، في ظل مناخ معادٍ للحريات، مدعوم من السلطة الحاكمة.

ويمكن رصد ٤٨ حالة ملاحقة أهلية وقضائية منذ يناير 2011 حتى نهاية 2013، مع ملاحظة أن بعض هذه الحالات اقتصر العقاب فيها على العقاب العُرفي، وبعضها تم توقيع العقاب فيها من قِبَل جهة العمل، في حين نظرت المحاكم 28 قضية في هذا الشأن خلال هذه الفترة.

لإدراك حجم التطور الكمي في هذه القضايا، نقول إنها تزايدت من ثلاث فقط خلال عام 2011 إلى 12 خلال 2012، ثم إلى 13 قضية خلال 2013.

في تلك القضايا، أدانت المحاكم 27 من 42 متهمـًا، وبرأت ساحة ثلاثة متهمين، في حين لم تقبل الدعوى بالنسبة إلى ١١ متهمـًا؛ لأنها لم ترفع من طرف مختص، في حين ظلت هناك - حتى 20 يونيو 2014- قضية لمتهم واحد هو المواطن شريف جابر، أمام محكمة الجنح.

وفي تقدير كثيرين، فإن المواد القانونية التي يحاكم على أساسها المتهمون تنتهك حقوقـًا دستورية راسخة واضحة، خصوصـًا المادة 98، التي أخلّت بقواعد المساواة في الحماية القانونية، وافتقرت إلى الضوابط الدستورية اللازمة للتجريم، وقيدت الحقوق والحريات.

إن ازدراء الأديان اتهامٌ فضفاض يهدف إلى تكبيل وحصار انتقاد أداء رجال الدين وكذلك مصادرة الإبداع الذي قد يتماس مع الدين أو المعتقد، حسب تقرير "استنساخ القمع: حرية التعبير في مصر والعالم العربي 2013" الذي أصدرته الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان[374].

---

374 استنساخ القمع: حرية التعبير في مصر والعالم العربي 2013، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، القاهرة، مايو 2014، ص 38- 39.

وتمثل المادة "98 أ" من قانون العقوبات قيودًا حادة ما فتئ الصحفيون والحقوقيون والمبدعين ينتقدونه، لاسيما بعد صدور حُكم على الكاتب القصصي كرم صابر في 7 مايو 2013 من محكمة جنح ببا بمحافظة بني سويف بتوقيع أقصى عقوبة ضده وهي السجن 5 سنوات غيابيـــًا بتهمة ازدراء الأديان على خلفية بلاغ تقدم به عدد من المحتسبين في 12 ابريل 2011 يحمل رقم 600 لسنة 2011 إلى المحامي العام لنيابات بني سويف، يتهمون فيه كرم صابر بازدراء الأديان على خلفية إصدار مجموعة قصصية تحمل اسم "أين الله"، تحتوي على 11 قصة.

ثم تقدم كرم صابر بمعارضة علي الحكم الغيابي وتحددت جلسة 10 سبتمبر لنظر أولى جلسات المعارضة، وفي جلستها الأولى قررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة الثلاثاء 22 أكتوبر ثم تداولت القضية بالجلسات إلى أن تم تأجيلها إلى يناير 2013. وقد تقرر تأييد الحكم في بداية 2014.

وفي 1 يونيو 2013 أصدرت محكمة جنح بندر ثان أسيوط، حكمها في الجنحة رقم 2939 لسنة 2013 ضد المحامي روماني مراد سعد والذي قضى غيابيًا بحبسه لمدة عام وكفالة 500 جنيه مع إلزامه بأن يؤدي مبلغـــًا قدره عشرة الآف جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت للمدعيين بالحق المدني، اللذين اتهماه بتعمد الإساءة للدين الإسلامي. بسبب نقاش بين روماني مراد سعد وعدد من المحامين الإسلاميين عبر إحدى صفحات موقع فيسبوك.

ويمكن الإشارة إلى حكم محكمة جنح مستأنف الأقصر، في يونيو 2014 بحبس المعلمة القبطية دميانة عبيد عبدالنور 6 أشهر لإدانتها بازدراء الإسلام. وكانت محكمة جنح الأقصر الجزئية قضت بتغريم المتهمة ١٠٠ ألف جنيه، وإحالة الشق المدني للمحكمة المدنية المختصة، في الدعوى رقم 1647 لسنة 2013 جنح الأقصر.

كانت هذه القضية هي الثالثة في محافظة الأقصر خلال النصف الأول من عام 2014، فقد أصدرت نفس هيئة المحكمة (جنح مستأنف الأقصر) حكمـــًا في 13 إبريل في القضية رقم ٦٧٢ لسنة ٢٠١٤، بالحبس 6 أشهر لكلٍّ من: شهيرة محمد أحمد سليمان، وخليفة محمد خير، بتهمة ازدراء الدين الإسلامي، وألزمت المحكمة المتهمين بدفع المصروفات.

وكانت محكمة جنح الأقصر (أول درجة) قضت ببراءة المتهمين من التهمة المنسوبة إليهما بازدراء الدين الإسلامي، وتغريم المتهمة الأولى مبلغ ١٠٠ ألف جنيه عن تهمة عدم حيازتها بطاقة إثبات الشخصية، يوم ١٩ فبراير ٢٠١٤، خلال الجلسة الأولى للمحاكمة، وقامت النيابة العامة بالطعن على الحكم.

قضية دميانة عبيد تتفق مع قضايا أخرى في أن المتهمة سيدة وقبطية ومعلمة، فقبلها كانت هناك نعيمة.. ففي ٢٠١١ نظم المئات من مسلمي المراغة في سوهاج مظاهرات أمام المدرسة الإعدادية للبنات ومسجد الرحمن وقسم الشرطة متهمين نعيمة وهيب، مديرة المدرسة، بالإساءة إلى الإسلام، مطالبين بمحاكمتها عسكريـًا مرددين شعارات طائفية.. بدأت المشكلة بقرار مديرة المدرسة بامتحان شهري للطالبات، وهو ما رُفض من الطالبات والمدرسين وما دفع الطالبات إلى الإحجام عن دخول الفصول. تدحرجت كرة اللهب لتصل إلى روايات بالتعرض للرسول وتمزيق المصحف.. وقامت النيابة بالتحقيق معها، ثم قدمت إلى المحاكمة استنادًا إلى نص المادة "٩٨ و" من قانون العقوبات بتهمة ازدراء الدين الإسلامي وانتهت المحكمة إلى الحكم بحبسها عامين مع الشغل وكفالة ألف جنيه. شهدت جلسات المحاكمة تجمهر المواطنين مطالبين بتوقيع أقصى عقوبة.. ولم تسلم نعيمة وهيب نفسها.

ثم كان الدور على نيفين، ففي ٢٠١٢ تقدم ولي أمر - ينتمي إلى الدعوة السلفية- بشكوى إلى مدرسة ابنه الإعدادية في منفلوط، ضد نيفين جاد السيد، متهمـًا إياها بالإساءة للرسول في أثناء شرحها، وتجمهر أولياء الأمور ورفع عدد من المدرسين شكوى، وصرح معتز بشنك، المسؤول الإعلامي لحزب النور بأسيوط، بأن الدعوة السلفية اصطحبت الطلاب لتحرير محضر بالقسم. ألقي القبض على المدرسة واحتجزت بالتخشيبة رغم كونها حاملًا في الشهر التاسع. وفي النيابة تذكرت المدرسة أن الطالب الشاكي كان متغيبًا وقت شرح الدرس، وحُفِظ المحضر، لكن أسرة المُدرّسة كانت قد تركت البلدة.

ازدراء الإسلام توجه أيضًا للمسلمين وبالذات الشيعة، ففي ٢٠٠٩ قررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل حسن شحاتة وأحد عشر مواطنـًا آخرين بعد احتجازهم خمسة أشهر على ذمة قضية بتهمة تشكيل جماعة سعت إلى الترويج لأفكار شيعية تسيء للدين الإسلامي والطوائف المنتمية للمذهب السُني، بل توجه ضد أي مسلم إذا ما خرج عما يرى أنه المتفق عليه، ويجيء في مقدمة هؤلاء عددٌ من المدونين، ففي ٢٠٠٨ اعتقلت مباحث أمن الدولة المدون رضا عبدالرحمن بسبب اعتناقه لفكر القرآنيين على مدونته، واقتحموا منزله وتحفظوا على الحاسب الآلي وكتب وأسطوانات بموجب قانون الطوارئ، حيث خضع للتحقيق ووجهت له النيابة تهمة ازدراء الدين الإسلامي وتم استجوابه حول معتقداته ومدى إيمانه وكيفية أدائه للصلاة.

أما المدون كريم عامر فقد قضت محكمة جنايات القاهرة برفض الطعن على الحُكم الصادر ضده من محكمة مستأنف محرم بك بالحبس لمدة أربع سنوات، لإدانته بازدراء الإسلام ليصبح الحكم باتـًا.

لكن محكمة أمن الدولة العليا ألغت قرار وزير الداخلية باعتقال المدون هاني نظير، الذي كانت الوزارة قد اعتقلته على خلفية شائعات سرت في قريته بقنا حول نشره مواد مسيئة للإسلام، لكن حظه يختلف تماماً عن حظ المدون ألبير صابر، الذي تردد أنه أعاد نشر الفيلم المسيء للرسول الكريم على مدونته، ليبدأ التجمهر حول بيته وتقديم بلاغ ضده واقتحام منزله، وهو ما يظل لغزًا إلى أن يتم الاطلاع على التهمة الموجهة إلى ألبير؛ إذ تتضمن استغلاله للدين الإسلامي والمسيحي في الترويج لأفكار متطرفة تدعو إلى الإلحاد. وفي المحاكمة رفع البعض لافتات "أوقفوا محاكمات التفتيش"، وحُكِمَ عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ألف جنيه لإيقاف التنفيذ. وأسدل الستار على قضية المدون، لكن لم يسدل على الدفع الذي دفع به محاموه وهو عدم دستورية المادة "98 و" التي حوكم على أساسها.

من أشهر البلاغات أيضاً البلاغ ضد أبو إسلام أحمد عبدالله ونجله وصحفي؛ إذ وجهت لهم تهمة ازدراء الدين المسيح. اعترف أبو إسلام بتمزيق وحرق الكتاب المقدس، وقضت المحكمة بحبسه. اللافت أن التجمهر على أبواب المحكمة كان من أنصاره مطالبين بنصرة الإسلام.

قائمة المثقفين والفنانين الذين وجهت إليهم تهمة ازدراء الأديان طويلة، وتضم شخصية سياسية واحدة رئيس الوزراء الأسبق د. يحيى الجمل؛ حيث اتُهِمَ بالتعدي على الذات الإلهية في حوار تليفزيوني قال فيه تعليقاً على الانتخابات "لو ربنا نزل من السما وأخد ٧٠% يحمد ربنا"، واستمعت النيابة لأقواله وتقدم باعتذار. وفي ٢٠٠٨ قضت محكمة القضاء الإداري بوقف منح الشاعر حلمي سالم جائزة الدولة للتفوق وسحب الجائزة لحين الفصل في الدعوى المقامة من الشيخ يوسف البدري لنشره قصيدة "شرفة ليلى مراد"، ورفضت المحكمة الدفع بأن المدعي ليست له مصلحة في إقامة الدعوى وقالت "إن الإساءة للذات الإلهية تمس كل مؤمن في عقيدته وتتحقق صفته ومصلحته المباشرة".

والدعوى تتشابه إلى حد كبير مع الدعاوى التي أقيمت ضد كل من الدكتور سيد القمني والدكتور حسن حنفي بعد حصولهما على جائزة الدولة التقديرية، لكن المحكمة قضت برفض الدعويين، وجاء في الحيثيات "إن الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها مصر وأصبحت لها قوة القانون تؤكد حرية كل فرد في الفكر".

كما تتشابه والدعوى التي أقيمت ضد الكاتبة نوال السعداوي بسبب مسرحيتها "الإله يقدم استقالته"، مطالبة بإسقاط الجنسية عنها، لكن محكمة القضاء الإداري رفضت الدعوى واصفة ما طرحته من أفكار بأنه في إطار حرية الإبداع.

وفي عام ٢٠١١، أقيمت دعوى ضد الفنان عادل إمام متهمة إياه باحتقار الدين الإسلامي وأنه يُظهر المسلمين بمظهر التخلف، مما أصاب المدعي بالحق المدني بأضرار. وفي دعوى أخرى قضت محكمة الهرم بحبسه ثلاثة أشهر، ثم برّأته المحكمة.. لكن نفس المحامي عاد بعدها لرفع دعوى ليس عليه وحده، ولكن مع الفنانين الذين عملوا معه.

أما رجل الأعمال نجيب ساويرس فهو صاحب أكبر عدد من الدعاوى، بسبب نشره على تويتر رسمـًا يتضمن فأرًا ملتحيًا وفأرة منتقبة، وهي دعاوى أقيمت من محامين ينتمون إلى التيار الإسلامي.

أسوأ ما في هذه القضايا هو تورط جهات التحقيق في توجيه أسئلة للمتهمين عن معتقداتهم ومدى التزامهم بالشعائر والطقوس الدينية، وغياب صفة الحيادية عن أجهزة الدولة عند التعامل في جرائم ازدراء الأديان؛ حيث تقول المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في تقريرها الذي يحمل عنوان "حصار التفكير":

"واقع الحال يشير إلى رسوخ ممارسات التمييز بين الأديان، فنجد الإجراءات القانونية تُتخذ بسرعة فائقة في حال كان الازدراء موجهـًا ضد الإسلام، بينما تتباطأ إجراءات السير في البلاغات في حال وُجه الازدراء ضد المسيحية. أيضـًا كثيرًا ما يحرك جهات التحقيق مشاعرها الدينية ضد المتهمين من المسلمين.. ومع ذلك فقد كانت هناك نقاط مضيئة مثل حيثيات الحُكم في القضية رقم ٥٢٩ جنح العجوزة في ٢٠١٢ والذي تضمن "أن القصد من التجريم ليس حماية الأفكار والعقائد ومن ثم منع مناقشتها والجدال فيها ولا حماية العواطف المستثارة بطبيعتها إذا ما حاول أحد الاقتراب من ثوابتها الفكرية وخصوصـًا الدينية منها وإنما الحماية القانونية للوحدة وتجنب الفتن وللحريات في ممارسة العقائد طالما لا تجرح الآداب العامة، فالحماية لمصلحة المجتمع وسلامته في المقام الأول"[375].

ملف قضايا إزدراء الأديان، دفع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إلى المطالبة بـ"تغيير التشريعات المقيدة للحريات، التي تنتهك الحقوق الدستورية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان"، ومناشدة وزارة العدل نقل محاكمة كيرلس شوقي عطا الله، الذي حوكم بتهمة ازدراء الدين الإسلامي على إحدى صفحات موقع فيسبوك، اسمها (فرسان الصليب)، أمام محكمة جنح أرمنت بمحافظة الأقصر، إلى محافظة القاهرة، مع توفير بيئة

[375] كريمة كمال، محاكم التفتيش، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 3 يوليو 2014.

مواتية لمحاكمات عادلة لجميع المتهمين، تضمن حقوقهم في الدفاع عن أنفسهم وتقديم دفوعهم[376].

غير أن قضايا إزدراء الأديان تبقى مستمرة، كشاهد على وجود خلل ما في نظرة المجتمع والدولة إلى الدين.

---

[376] وائل علي، "المبادرة المصرية" ترصد 48 ملاحقة بتهمة "ازدراء الأديان" خلال 3 سنوات، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 21 يونيو 2014.

الرئيس في الكاتدرائية

يطرح دور الكنيسة في المشهد السياسي المصري أسئلة كثيرة حول شكل العلاقة بين الكنيسة والدولة قبل ثورة 25 يناير وبعدها.

يمكن هنا النظر إلى الكنيسة القبطية في سياق علاقتها بالدولة والنظام السياسي وليس الكنيسة باعتبارها مؤسسة دينية ترعى شؤون المسيحيين الروحية والدينية، بمعنى تحديد الدور السياسي لقيادة الكنيسة، الذي يرى البعض أنه يتجاوز كثيرًا مفهوم المؤسسة الدينية؛ حيث سعت في العقود الأخيرة لتكون وسيطًا سياسيًا بين المسيحيين والدولة المصرية. ويقول المستشار طارق البشري إن الحديث عن الدور السياسي للكنيسة يُقصد به الإدارة الكنسية "أي هؤلاء الذين يتربعون على قمة النفوذ في البناء الكنسي الهرمي ويصدرون القرارات؛ ما يؤثر على سلوك الأقباط وفي تعاملهم مع مواطنيهم"[377].

نموذج العلاقة بين الكنيسة والدولة، قد يتمثل في تفاصيل صغيرة، لكنها مهمة، مثل زيارات الرؤساء والقادة للمقر البابوي.

عدة مراحل تاريخية سجلت تطور وتدهور العلاقة بين حكام مصر والمقر البابوي. البعض اعتبر المقر دارًا لتأدية واجب العزاء مثل الرئيس المعزول حسني مبارك الذي زارها مرتين، ومنهم من اعتبرها ندًا مثل الرئيس الأسبق أنور السادات الذي زارها مرة واحدة، أو إحدى أدوات القوة الناعمة لمصر مثل الرئيس جمال عبدالناصر، الذي زارها مرتين، أو تعامل معها ومع أعيادها من منطلقات دينية متشددة تحرم تهنئة المسيحيين بأعيادهم كما فعل الرئيس المعزول محمد مرسي. إلا أن واحدًا من الرؤساء الأربعة لم يزر الكنيسة لتهنئة المسيحيين بعيد ميلاد أو قيامة، قبل أن يفعل ذلك الرئيس المؤقت عدلي منصور في 5 يناير 2014.

يمكن القول: إن العلاقة بين الكنيسة والنظام السياسي في مصر مرت بثلاثة مراحل منذ ثورة 23 يوليو عام 1952 وحتى ثورة 25 يناير:

المرحلة الأولى: وهي عهد الرئيس جمال عبدالناصر، ويمكن تسميتها بمرحلة الشراكة والصداقة؛ حيث عقد عبدالناصر شراكة مع البابا كيرلس السادس، ضمن من خلالها ولاء الكنيسة الأرثوذكسية ودعمها للنظام السياسي الجديد، بينما تولى عبدالناصر تأمين وحماية

---

[377] طارق البشري، الدولة والكنيسة، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص 47.

أمن المسيحيين ومكانة البابا "وكان من نتائج هذا الاتفاق عملية تشييد الكنائس التي كانت مجمدة في السابق؛ حيث سمح عبدالناصر ببناء العشرات من الكنائس"[378].

وقد توفرت عدة عوامل أسهمت في استقرار العلاقة بين النظام والكنيسة في عهد عبدالناصر، وأهمها: شخصية البابا كيرلس السادس؛ فقد كان من مدرسة ترى ضرورة أن يكتفي رأس الكنيسة بدوره الروحي والديني والابتعاد عن قضايا السياسية مطبقـاً مقولة: "ما لقيصر لقيصر وما لله لله".

قد نضيف إلى ذلك علاقة الصداقة التي جمعت بين عبدالناصر والبابا كيرلس والتي وصفها محمد حسنين هيكل في كتابه "خريف الغضب" بأنها علاقة إعجاب متبادل بين الرجلين. وفي ظل وجود مشروع وطني قومي جامع تمثل في التنمية والتحرر؛ وهو ما جعل الأقباط جزءا من هذا المشروع، شأنهم في ذلك شأن باقي المصريين من المسلمين، وبالتالي لم يبقوا في حماية الكنيسة أو داخل جدرانها.

إلا أن هزيمة يونيو 1967 وما أحدثته من زلزال في وجدان المصريين كانت بداية النهاية لهذه الصيغة؛ فقد شهدت الفترة التي أعقبت الهزيمة سقوط الكثير من الأحلام والأوهام، وعودة لافتة للدين طلبًا للدعم الروحي والنفسي. ولم تكن هذه العودة قاصرة على المسلمين فحسب بل شملت المسيحيين أيضًا؛ فلجأ المسلمون للمساجد بحثًا عن إجابة أو تفسير لما جرى، واحتمى المسيحيون بكنيستهم. ومع تنامي النزعة الدينية في المجتمع كان لا بدَّ في المقابل من أن تصاحبها نزعة طائفية لتبدأ مرحلة جديدة في علاقة الكنيسة والنظام السياسي[379].

كان عبدالناصر يعرف قيمة الكنيسة المصرية ومكانتها الروحية بالنسبة لمسيحيي الشرق، خاصة إثيوبيا التي تمثل أهمية استراتيجية لمصر، والتي كانت كنيستها تابعة للكنيسة المصرية، حينها تجسدت فكرة إنشاء كاتدرائية كبرى جديدة تليق بوضع مصر وكنيستها التي يتبعها ملايين المسيحيين في الشرق. وعندما صارح البابا كيرلس الرئيس عبدالناصر بذلك رحب الرئيس وخصص 100 ألف جنيه لبناء الكاتدرائية. وأثناء زيارة البابا له

---

[378] جايسون بروانلي، العنف ضد الأقباط والمرحلة الانتقالية في مصر، دراسة صادرة عن مركز كارنيغي، 14 نوفمبر 2013.

[379] شحاتة عوض، إرباك سياسي: أقباط مصر بين مظلة المواطنة ومظلة الكنيسة، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، 20 إبريل 2014.

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/20144161191225263 9.htm

استدعى عبدالناصر أبناءه، وأخبر البابا بأن أبناءه ادخروا في "الحصالة" مبلغـًا رمزيـًا ليتبرعوا لبناء الكاتدرائية، فبسط البابا منديله في يده وتلقى من الأطفال جنيهاهم القليلة في حفاوة شديدة.

استهل الرئيس الراحل جمال عبدالناصر خطابه للكنيسة والشعب في 24 يوليو 1965 أثناء وضع حجر الأساس للكاتدرائية المرقسية الجديدة بحي العباسية قائلاً: "أيها الإخوة: يسرني أن أشترك معكم اليوم في إرساء حجر الأساس للكاتدرائية الجديدة. وحينما تقابلت أخيرًا مع البابا في منزله فاتحته في بناء الكاتدرائية، وأن الحكومة مستعدة للمساهمة في هذا الموضوع. ولم يكن قصدي من هذا المساهمة المادية، فالمساهمة المادية أمرها سهل وأمرها يسير، ولكني كنت أقصد الناحية المعنوية"، حسب نص الكلمة التي سجلها موقع الرئيس جمال عبدالناصر بمكتبة الإسكندرية. وفي حفل افتتاح الكاتدرائية يوم الثلاثاء 25 يونيو 1968 كانت الكاميرات تلتقط صورًا للبابا كيرلس بين الزعيم جمال عبدالناصر والإمبراطور هيلا سلاسي إمبراطور إثيوبيا، لتسجل الزيارة الثانية لعبدالناصر إلى المقر البابوي.

ثلاث سنوات مرت ورحل عبدالناصر ولحق به البابا كيرلس السادس، وصعد لسدة الكرسي البابوي البابا شنودة الثالث.

هكذا جاءت المرحلة الثانية، وهي مرحلة الرئيس السادات، ويمكن أن نطلق عليها مرحلة الأزمة والقطيعة، أو ما يسميه البعض بمرحلة الضغوط المتبادلة بين الكنيسة والنظام. وقد كان لافتـًا أن تغيير رأس السلطة الدينية للكنيسة برحيل البابا كيرلس السادس وتولي البابا شنودة مكانه، قد تزامن مع تولي الرئيس السادات السلطة السياسية خلفـًا للرئيس عبدالناصر في عام 1971.

ومع هذا التغيير بدأت مرحلة جديدة؛ اتسم دور الكنيسة بالتوسع خارج الدور الديني ليمتد إلى دور اجتماعي يتمثل في تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية للمسيحيين، ثم إلى دور سياسي صريح تمثل في الكثير من المواقف التي اتخذها الكنيسة وقيادها من الأحداث والتطورات السياسية التي شهدها مصر. وفي عهد البابا شنودة "ظهرت مصطلحات مثل: شعب الكنيسة، الشعب المسيحي، وتقديمه نفسه والكنيسة كبديل عن الدولة في أمور عدة، علاوة على توجيه المسيحيين لتبني موقف سياسي معين في قضية بعينها"[380].

---

[380] المرجع نفسه.

وقد أدت رغبة البابا شنودة للعب دور سياسي خارج دوره الروحي إلى صدام عنيف مع نظام السادات، بلغ ذروته في سبتمبر عام 1981 بعد أن عقد شنودة سلسلة من المؤتمرات دعا خلالها إلى توفير حماية للمسيحيين وممتلكاتهم، ووضع حد لما وصفه بمصادرة ممتلكات الكنيسة من قبل وزارة الأوقاف، وقد رد السادات على ذلك باتهام البابا شنودة بسعيه إلى أن يكون زعيمـــا للأقباط بل ويسعى لإقامة دولة للمسيحيين في أسيوط بصعيد مصر، وقرر اعتقاله قبل أن يعدل عن هذا القرار خوفـــا من تداعياته، لكنه أمر بوضعه رهن الإقامة الجبرية في أحد الأديرة في وادي النطرون حيث بقي هناك لمدة أربع سنوات.

غير أنه لا يمكن تفسير هذا الصدام بين الكنيسة والنظام في عهد السادات بالأسباب الذاتية التي تخص شخصية البابا شنودة ورغبته في لعب دور سياسي، بل ثمة أسباب موضوعية لتنامي دور الكنيسة وخروجها عن الدور الروحي ومنها:

1. تزايد النزعة الدينية في المجتمع منذ هزيمة 1967، كما سبقت الإشارة، رافقه تنامي دور المسجد في حياة المسلمين المصريين؛ ومن ثم فإن تنامي دور الكنيسة ارتبط بدور المسجد، ومع سيطرة الدولة على المجال العام وغياب أية فرصة حقيقية للمشاركة تحولت المساجد والكنائس ملاذًا للمصريين.

2. تصاعد قوة ونشاط التيار الإسلامي في عهد الرئيس السادات الذي عقد مصالحة مع جماعة الإخوان المسلمين وأطلق قادتها من السجون، كما سمح لقياداتهم بالخارج بالعودة والانخراط في الحياة السياسية. وقد سعى السادات من خلال الانفتاح على الإسلاميين إلى محاربة وضرب التيارات اليسارية والقومية التي وجد أنها عقبة في طريقه.

3. الحضور الملحوظ للدين في الفضاء السياسي الرسمي متمثلاً في إدخال مادة الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع في دستور 1971 وإطلاق السادات على نفسه ألقابـــا ذات دلالات دينية مثل لقب "الرئيس المؤمن". كل ذلك أثار تخوفات الأقباط كأقلية، وبالتالي دفعهم لمزيد من العزلة والاحتماء داخل كنيستهم. وقد دفع ذلك البعض للقول: إن سياسات السادات أسهمت إلى حد كبير في "تفاقم الطائفية من خلال تعديل الدستور المصري وإقامة تحالف أوثق مع الإسلاميين والإفراج عن المسجونين منهم"[381].

---

[381] بشير عبدالفتاح، المسألة القبطية بين الثورة والثورة المضادة، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، 16 إبريل 2013.

http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/7b2e2a3b-f921-4188-8e9a-fb1ebf29b3e6

4. زيادة أعمال العنف الطائفي ضد الأقباط بشكل كبير ملحوظ في عهد الرئيس السادات؛ "فخلال عامي 1971 و1972، وقعت إحدى عشرة حادثة طائفية كان معظمها بسبب الخلاف على تشييد الكنائس أو ترميمها"[382].

مرت سنوات من الصراع المكتوم بين الطرفين حتى جاءت الزيارة الأولى والأخيرة للرئيس السادات إلى الكاتدرائية وسجلتها عدسة المصور فاروق إبراهيم، في صورة منشورة بتاريخ 12 أكتوبر 1977. ظهر فيها البابا شنودة وهو يؤدى صلاته بالتزامن مع صلاة الظهر التي أداها الرئيس السادات ونائبه وقتها حسني مبارك، وممدوح سالم، رئيس الوزراء آنذاك. السادات لم يزر الكاتدرائية مرة أخرى حتى جاءت قرارات سبتمبر التي حدد فيها السادات إقامة البابا وسحب التصديق على قرار تعيينه بابا للكنيسة الأرثوذكسية، وعين لجنة من 5 أساقفة لإدارة شؤون الكنيسة، قبل أن تنتهي الأزمة عقب اغتيال السادات في أكتوبر 1981.

في المرحلة الثالثة من العلاقة بين الكنيسة والدولة، عشنا مرحلة مبارك، ويمكن تسميتها: مرحلة التهدئة والتفاهم والاعتماد المتبادل بين النظام والكنيسة؛ فقد تولى حسني مبارك السلطة في وقتٍ كانت العلاقة بين الطرفين في أسوأ حالاتها؛ فسعى الأول لتدعيم علاقته بالكنيسة، لكنه بذلك كرّس وضعـًا صار فيه البابا شنودة هو الوسيط ما بين الدولة والأقباط "فاختزل الأقباط في شخصه، وقد نجح البابا في ملء الفراغ واستيعاب المشهد"[383]. وإذا كان البعض يحمّل السادات مسؤولية تنامي النزعة الطائفية في المجتمع؛ فإن نظام مبارك هو من أسهم في عزل المسيحيين داخل كنيستهم معتمدًا على عدة وسائل، من بينها: "استخدام الإسلاميين كفزاعة لإخافة الأقباط، في الوقت الذي أغلق فيه النظام أبواب حزبه في وجه الأقباط؛ حيث لم يتجاوز عدد المرشحين الأقباط على قوائمه في أية انتخابات عدد أصابع اليد الواحدة"[384]. ولم تؤد هذه السياسة لعزلة الأقباط وانسحابهم من

---

[382] فيفيان إبراهيم، الكاهن والشيخ: تحديات قبطية في مصر المعاصرة، منشورات منظمة العفو الدولية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا،
http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue19/PriestandSheikhCoptsinEgypt.aspx?articleID=1083&media=print

[383] جايسون براونلي، العنف ضد الأقباط والمرحلة الانتقالية في مصر، مؤسسة كارنيغي، مرجع سابق.

[384] سامح فوزي، المؤسة الدينية وثورة 30 يونيو، مجلة أحوال مصرية، موقع "بوابة الأهرام" الإلكتروني، 1 يناير 2013.

المجال العام فحسب، بل أسهمت أيضـــاً في مزيد من أجواء الاحتقان الطائفي المتبادل في المجتمع بين المسلمين والمسيحيين.

إلا أن هذا النجاح الذي حققه نظام مبارك في إقناع الأقباط بأنه صمام الأمن لهم ولحقوقهم، تعرض لضربات موجعة في سنواته الأخيرة لاسيما في الفترة التي سبقت ثورة 25 يناير، وبلغت ذروتها في تفجير كنيسة القديسين؛ هذا الحادث بدّد الكثير من الأوهام التي روج لها نظام مبارك.

في هذا الإطار يمكن رصد عدة سمات ميزت العلاقة بين الكنيسة والدولة في عهد مبارك، أهمها:

1. الاعتماد المتبادل: فقد عقد مبارك اتفاقـــاً مع البابا شنودة يقوم الأخير بموجبه بدعم النظام سياســـياً في مقابل أن يكون شنودة هو المعبّر عن قضايا ومشاكل الأقباط ومطالبهم وحقوقهم؛ "فقد تنازل النظام عن جزء من سلطة الدولة على بعض مواطنيها للكنيسة في مقابل منح ولائها للنظام السياسي"[385]. ولعل هذا الوضع هو ما يفسر اقتراب الكنيسة وتأييدها لنظام مبارك حتى آخر لحظة قبل سقوطه لأنها كانت ترى فيه الضمانة والحماية لحقوق الأقباط.

2. دعم الكنيسة لسيناريو التوريث، حيث لم يُخفِ قادة الكنيسة تأييدهم لتوريث الحكم لجمال مبارك، بل أعلن البابا شنودة وغيره من قيادات الكنيسة صراحة أن جمال مبارك هو الأصلح لتولي الحُكم بعد والده، وأن غالبية الشعب تفضّل ذلك رافضـــاً اعتبار ذلك نوعـــاً من التوريث "لكن مسألة كفاءة شخصية لشخص معين، خاصة أننا لا نجد من يرشح نفسه أمامه"[386].

3. استغلال الكنيسة لضعف النظام وحاجته إليها لتدعيم شرعيته، فدفعته لتقديم المزيد من التنازلات للكنيسة في مواقف عدة. في هذا الصدد، فإن البابا شنودة رفض مبدأ

---

http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=1476384&eid=11522

[385] د. مي مجيب عبدالمنعم، الأقباط والحياة السياسية المصرية بعد ثورة يناير، موقع "السياسة الدولية" الإلكتروني،

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2208/تحليلات/مصر/خارج-الكنيسة.aspx#desc

[386] فيفيان إبراهيم، الكاهن والشيخ: تحديات قبطية في مصر المعاصرة، مصدر سابق.

المعاملة بالمثل في دور العبادة، ورفض تضمين مشروع القانون الخاص بدور العبادة الموحد بندًا بإخضاع أموال الكنائس للرقابة المالية، كما رفض إخضاع الكنائس والأديرة للتفتيش على غرار دور العبادة الإسلامية"، وكثيرًا ما تجاهلت الكنيسة القوانين المنظمة لبناء وترميم الكنائس عبر تحويل بعض المباني الخدمية التابعة للكنائس والأديرة إلى كنائس واضعة الدولة أمام الأمر الواقع[387]".

4. الدور المؤثر لأقباط المهجر لاسيما في الولايات المتحدة؛ حيث لعب هؤلاء دورًا مهمـًا في تحديد العلاقة بين الدولة والكنيسة خلال عهد مبارك من خلال تكوين ما يمكن تسميته: جماعة ضغط على الطرفين في مواجهة ما يعتبرونه التمييز والاضطهاد الذي يعاني منه الأقباط في مصر. "واللافت أنه منذ ظهور أقباط المهجر على السطح في الثمانينات أصبحوا طرفـًا فاعلاً في السياسة المصرية عن طريق استخدامهم من قبل النظام كفزاعة يرهب بها الداخل (أي أقباط الداخل من خلال اتهامهم بمحاولة تدويل قضية الأقباط)، ومن ناحية أخرى أصبحوا طرفـًا في العلاقة بين النظام والكنيسة"[388].

5. استغلال التوترات الطائفية وتوظيفها سياسيـًا بدلاً من حلها؛ ولذلك كان عادة ما يتم الاعتماد على التسويات العرفية للمشاكل الطائفية خارج نطاق سلطة القانون؛ مما يرى البعض أنه السبب الرئيس في فشل الطرفين في إيجاد حلول جذرية وحاسمة لمشكلات الأقباط بل وأسهم في مزيد من الاحتقان الطائفي.

بمرور الوقت، تغيرت العلاقة بين رأس الدولة ورأس الكنيسة، حتى انتهت في عهد الرئيس المعزول حسني مبارك بأن أصبح الملف القبطي في يد جهاز أمن الدولة، ولم يزر الكنيسة إلا مرتين لتأدية واجب العزاء. المرة الأولى التي زار فيها مبارك الكاتدرائية كانت لحضور قداس الجنازة في يناير عام 2000، لتأدية واجب العزاء في الفريق فؤاد عزيز غالي قائد الجيش الثاني الميداني في حرب أكتوبر، والزيارة الثانية كانت في قداس جنازة المستشار حنا ناشد عضو المكتب السياسي للحزب الوطني المنحل، ورئيس مجلس الدولة الأسبق وذلك بمقر الكنيسة الأرثوذكسية بالكاتدرائية بالعباسية يوم 20 ديسمبر 2006، بصحبة لفيف من رجال الدولة وأعضاء الحزب الوطني المنحل.

يمكن القول إن تمرد قطاع من الأقباط على سلطة الكنيسة أمرٌ سابق على ثورة يناير؛ وهو ما تمثل في انخراط عدد من الشخصيات القبطية في الحركة السياسية المناوئة لنظام

---

[387] من حوار البابا شنوده لقناة "أون تي في"، البابا شنوده: غالبية الشعب يفضلون جمال مبارك للرئاسة والعلاقة بين المسلمين والأقباط، 28 يوليو 2009.

[388] بشير عبدالفتاح، المسألة القبطية بين الثورة والثورة والثورة المضادة، مصدر سابق.

مبارك، مثل: أمين إسكندر وجورج إسحق، اللذين أسهما في تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير، كفاية، والتي كانت أحد روافد الثورة؛ فقد أسهم فشل النظام وعجزه عن الاستجابة لمطالب المصريين، بمن فيهم الأقباط، وتزايد الاعتداءات ضدهم، في خلق حالة من التمرد في أوساط الشباب والطبقة الوسطى من المسيحيين. ولم يكن هذا التمرد ضد سلطة مبارك فحسب وإنما كان قبل ذلك ضد سلطة الكنيسة، وقد تمثل ذلك في ظهور ما سُمّي بالتيار العلماني المسيحي.

من هنا، فإن ثورة 25 يناير شكّلت فرصة للأقباط لإعلان رفضهم لهذه السياسات، وهذا ما بدا واضحــاً في رفضهم لدعوة الكنيسة لهم بعدم المشاركة في المظاهرات والاعتكاف داخل كنائسهم، كما ظهر ذلك في اللافتات والهتافات التي رددها الأقباط في ميدان التحرير خلال الثورة. ولم تكن الدوافع السياسية والشعور بالتهميش داخل المجتمع هي السبب الوحيد وراء تمرد "شعب الكنيسة" على كنيستهم والسعي للخروج عن سلطة قيادتها، بل ثمة أسباب تخص شؤون الأقباط الشخصية وتمثلت في رفض الكنيسة منح المطلّق أو المطلّقة حق الزواج الثاني، وهو ما ساهم في اتساع دائرة التمرد على سلطة الكنيسة، لاسيما أن هناك الآلاف من الأقباط تضرروا من إلغاء العمل بلائحة 38 التي كانت تبيح الطلاق والزواج الثاني[389].

هكذا حملت ثورة يناير، في تفاصيلها، ثورة أخرى تخص المسيحيين، تمثلت في الثورة على دور الكنيسة.

وعلى ضوء ذلك، كانت الثورة نقطة فارقة في العلاقة بين الأقباط وكنيستهم، فبينما كان شباب الأقباط يهتفون في ميدان التحرير ضد استبداد مبارك وسلطة الكنيسة، بقيت قيادة الكنيسة تراهن على بقاء النظام حتى اللحظة الأخيرة. لكن مع نجاح ثورة يناير في إسقاط رأس النظام تغير موقف الكنيسة من الثورة، فراحت في بيان "تحيي شباب مصر النزيه الذي قاد مصر في ثورة قوية بيضاء وبذل في سبيل ذلك دماء غالية؛ دماء شهداء الوطن الذين مجّدهم مصر قيادة وجيشــاً بل مجدهم الشعب كله"[390].

كان من أهم مكتسبات الثورة أنها أخرجت قطاعــاً كبيرًا من المسيحيين إلى الفضاء العام والانخراط في الحياة السياسية بعيدًا عن جدران الكنائس. تمثل ذلك في حضورهم اللافت في ميدان التحرير خلال أيام الثورة الثمانية عشرة وما بعدها؛ ففي الأيام الأولى التي

---

[389] شحاتة عوض، إرباك سياسي: أقباط مصر بين مظلة المواطنة ومظلة الكنيسة، مصدر سابق.

[390] يسري العزباوي، أقباط المهجر: ثلاثية العلاقة بين الدولة والكنيسة والمواطنة، مجلة "السياسة الدولية"، القاهرة، يناير 2013.

أعقبت رحيل مبارك بشّر عدد من رموز النخبة المسيحية، من المحسوبين على ما يُسمى بالتيار العلماني المسيحي، بانتهاء الدور السياسي للكنيسة، بل انطلقت دعوات تطالب الكنيسة بأن تطوي صفحة الماضي وتبدأ مرحلة جديدة "تتطلب أن تقوم الكنيسة بدور وطني في المساهمة في خلق وتنشئة أبناء الكنيسة على لعب دور مهم مع باقي المصريين في بناء وطن يفرض احترام مصر والمصريين في الداخل والخارج، والقيام بتصحيح المفاهيم الخاطئة حول انعزال الشعب المسيحي عن السياسة، وتشكيل لجان داخل الكنائس لرفع الوعي السياسي للمسيحيين لمعرفة الأوضاع المحيطة بهم من أحزاب ومؤسسات"[391].

لم يقف تمرد الشباب القبطي على دور الكنيسة عند حدود لحظة رحيل مبارك بل استمر محاولاً تغيير الصيغة القديمة التي احتكرت فيها الكنيسة الحديث باسم المسيحيين طوال سنوات حكم مبارك الطرف والتفاوض باسم المسيحيين مع النظام والدولة. وهو ما تمثل في الاعتصام والتظاهر أمام ماسبيرو عقب أحداث كنيسة صول بمدنية أطفيح بالجيزة وما تلاها من أحداث مشابهة في إمبابة وأسوان؛ وقد عبّر هذا الخروج في رأي البعض عن "تدشين لهذا الانفصال السياسي عن السلطة الكنسية، كما أسهمت الثورة في تشكيل العشرات من التنظيمات والحركات والاتحادات القبطية التي لم تتبلور أهدافها ولكنها تؤكد على الاستقلالية عن الكنيسة والانفصال السياسي عنها"[392]. وأعقب ذلك انخراط الأقباط في عدد من الحركات السياسية والانضمام للأحزاب السياسية التي تأسست بعد الثورة، مثل: حزب المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي"؛ حيث يبلغ حضورهم في قيادة حزب المصريين الأحرار أكثر من 30 في المائة وفي قيادة الحزب المصري الديمقراطي نحو 23 في المائة[393]".

أنعشت هذه العودة للأقباط للفضاء العام المصري والرغبة في انتزاع الحقوق عبر بوابة المواطنة، الآمال في بناء دولة جديدة جامعة للمصريين مسلمين وأقباطـاً، وكسر العزلة التي ميزت المسيحيين لعقود طويلة. غير أن هذا الشعور الرومانسي لازمه سؤالٌ حول ما إذا كان خروج الأقباط لمعترك السياسة أمرًا طارئـاً ولحظيـاً أم يعكس تحولاً مُهمـاً

---

391 بيان الكنيسة القبطية حول ثورة 25 يناير 2011، 15 فبراير 2011،
http://st-takla.org/News/Holy-Synod-Statements/2011-02-15--January-25-2011-Revolution_.html

392 د. سعيد شحاتة، الكنيسة والسياسة بعد ثورة 25 يناير، موقع "الدستور الأصلي" الإلكتروني، 22 فبراير 2011،
http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=200

393 د. مي مجيب عبدالمنعم، علاقة الأقباط بالحياة السياسية المصرية بعد ثورة يناير، مصدر سابق.

ومستمرًا على ضوء ما تشهد الساحة السياسية المصرية من تطورات؟ وهل يمكن أن تدفع هذه التطورات الأقباط للعودة مرة أخرى داخل أسوار الكنيسة؟

هذا السؤال حمل بين طياته تخوفات مبطنة من أن تؤدي تداعيات الأحداث إلى تبدد فكرة الجماعة الوطنية المصرية التي تجلّت في أوضح صورها في ميدان التحرير. وقد تبين لاحقــًا أن هذه التخوفات كان لها ما يبررها.

شهدت المرحلة الانتقالية، التي تولى فيها المجلس العسكري بقيادة المشير حسين طنطاوي السلطة بعد تنحي مبارك، سلسلة من الإجراءات والأحداث أسهمت في انتكاس هذه الآمال ودفعت كثيرًا من الأقباط للارتداد إلى داخل أسوار الكنائس. في هذا الإطار، يمكن رصد مجموعة من التطورات التي شهدها هذه المرحلة الانتقالية، لعلها تقدم تفسيرًا لارتداد قطاع من الأقباط الذين خرجوا في ثورة يناير، إلى داخل جدران كنائسهم:

• أولاً: تصاعد الاعتداءات على الكنائس والممتلكات المسيحية بعد أيام قليلة فقط من رحيل مبارك؛ ففي شهر مارس **2011** وقعت ثلاث حوادث، الأولى: كانت هدم كنيسة صول في مدينة أطفيح بالجيزة، وأعقبها بأيام أعمال قتل وتخريب لعدد من بيوت وممتلكات المسيحيين في منطقة المقطم بالقاهرة، ثم حادثة قطع أذن مواطن مسيحي في محافظة قنا. وفي شهر مايو **2011**، أُحرقت كنيسة مار مينا في حي إمبابة الشعبي بالجيزة، وسقط خلال الاشتباكات التي صاحبت الحادث عدد من القتلى والجرحى من المسلمين والمسيحيين، ثم هدم كنيسة المريناب في أسوان بجنوب مصر.

• ثانيًا: لجوء قيادة المجلس العسكري إلى نفس المعالجات القديمة لنظام مبارك في مواجهة الأزمات التي أعقبت الاعتداءات على بعض الكنائس؛ فسعت إلى تسويات عرفية مثلما حدث في أزمة كنيسة صول. كما أن السلطة الانتقالية ظلت على النهج السابق في التعامل مع الأقباط من خلال البابا شنودة باعتباره، المعبّر عن مصالحهم.

• ثالثــًا: حادثة ماسبيرو: وقعت في شهر أكتوبر **2011**، وكانت الأخطر في أحداث العنف ضد الأقباط؛ لأنها شكّلت انعطافة كبيرة في علاقة الأقباط بالوطن والكنيسة، كما أنها شكّلت مواجهة مباشرة وغير مسبوقة بين المسيحيين وقوات الجيش خلال الاعتصام الذي نظّمه مسيحيون أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون للمطالبة بالتحقيق في ملابسات هدم كنيسة في قرية المريناب. وقد سقط خلال هذه الأحداث 23 قتيلاً من المسيحيين وأُصيب العشرات. وتعالت الأصوات داخل الكنيسة خلال تشييع جثث القتلى بشعار "يسقط يسقط حكم العسكر". ورغم أن الحادث أثار غضب الكنيسة التي رفضت استقبال أعضاء

من العسكر، فإنه وجّه ضربة قوية لخروج الأقباط للحياة السياسية بعيدًا عن جدران كنيستهم.

• رابعـًا: تصاعد النزعة الطائفية: فقد تحول أول استحقاق سياسي بعد تنحي مبارك، والذي تمثل في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس 2011، إلى حالة من الفرز والاصطفاف الطائفي وتقسيم المجتمع عند بعض القيادات السلفية بين مسلمين مؤيدين ومسيحيين معارضين. فبينما وصف الداعية السلفي محمد حسين يعقوب نتائج الاستفتاء التي جاءت لصالح نعم بـ"غزوة الصناديق"، وردت دعوة بعض الرهبان لأتباعهم بالتصويت بلا.

• خامسـًا: التقاء المصالح بين النظام تحت حُكم المجلس العسكري والكنيسة، أسهم في احتواء هذا الخروج الكبير للأقباط للمشهد السياسي؛ فقد وجدتِ الكنيسة في هذا الخروج وما صاحبه من تشكيل عدد من الحركات السياسية سحبـًا للبساط من تحت أقدامها، بينما وجد النظام نفسه أمام العديد من الجماعات التي تتحدث باسم المسيحيين بعد أن كان في السابق يتعامل مع طرف واحد هو الكنيسة؛ فسعى الطرفان للعمل على إعادة الصيغة القديمة التي كانت في عهد مبارك في مواجهة الوضع الجديد، "ولعل من أبرز مظاهر ذلك الجلسات التي كانت تتم بين قادة وكهنة الكنيسة وأعضاء في المجلس العسكري لاحتواء الأزمات المتكررة ومطالبة المعتصمين الأقباط بفض اعتصاماتهم"[394].

• سادسـًا: إخفاق التيارات الإسلامية، وعلى رأسها الإخوان المسلمون خلال هذه الفترة، في تبديد تخوفات المسيحيين من تداعيات صعود الإسلاميين على أوضاعهم. صحيح أن الإخوان المسلمين بذلوا محاولات جادة عقب الثورة لطمأنة الأقباط، بل شكّلوا في ذروة تصاعد العنف الطائفي لجانًا شعبية لحماية وتأمين الكنائس، لاسيما في أعياد الميلاد عام 2012، لكن التزامن اللافت بين صعود الإسلاميين وتصاعد الاعتداءات على كنائس وممتلكات الأقباط، ألقى بظلاله على تلك المحاولات.

أدت العثرات التي شهدها تلك المرحلة إلى انحسار حماس مسيحيين كثيرين ممن خرجوا للميادين أثناء وبعد الثورة، لكنها لم تبدد التفاؤل لدى مسيحيين آخرين ظلوا على تمسكهم وسعيهم لانتزاع حقوقهم عبر دولة المواطنة وبعيدًا عن وصاية الكنيسة.

قامت ثورة 25 يناير 2011 بآمال أن يغير أول رئيس مدني منتخب علاقته بالكنيسة المصرية، لكن الصدمات تتالت.

[394] د. مي مجيب عبدالمنعم، علاقة الأقباط بالحياة السياسية بعد ثورة يناير، مصدر سابق.

سعى محمد مرسي خلال حملة الانتخابات الرئاسية لطمأنة الأقباط في حال فوزه ووعد بأنه سيعمل على أن يكون رئيساً لكل المصريين على قدم المساواة، كما تعهد لعدد من القوى السياسية بجملة من التعهدات، فيما عُرف باتفاق فيرمونت، وذلك عشية إعلان نتائج الانتخابات، كان من بينها تعيين نائب قبطي. وقد انقسم الأقباط حيال فوز مرسي بين من رأى في وصول رئيس إسلامي للسلطة نهاية للدولة المدنية وبداية لتكريس الدولة الدينية، وبين من رآه انتصارًا لثورة يناير وأهدافها، لكن الجميع اتفق على ضرورة أن يكون الحُكم على الرئيس الجديد استنادًا على الأفعال وليس التخوفات.

إلا أن الخطاب التطميني للرئيس مرسي ولجماعة الإخوان المسلمين عن دولة المواطنة لم يبدد تخوفات الأقباط؛ وهذا يعود كما يرى البعض إلى أنه لم ترافقه إجراءات ملموسة على الأرض، بل إن مرسي لم يفِ بتعهده الخاص بتعيين نائب قبطي واكتفى بتعيين شخصية قبطية هي سمير مرقص مساعدًا للرئيس لشؤون التحول الديمقراطي[395]. ورغم إقرار كثير من المسيحيين بأن أوضاعهم في عهد مبارك كانت سيئة خصوصاً في السنوات الأخيرة التي شهدت تزايد الاعتداءات على كنائس المسيحيين وممتلكاتهم؛ فإن بعض الأقباط يرى أن الوضع في ظل حكم الإخوان المسلمين لم يكن أفضل حالاً بل ازداد سوءًا، مثل سليمان شفيق الباحث في شؤون المواطنة، الذي اعتبر هذا التحول بمنزلة انتقال "من الدولة الرخوة إلى الدولة الفاشلة، فضلاً عن أن الرئيس مرسي لا يملك مقومات الدولة فهو ذراع الجماعة في مؤسسة الرئاسة"[396].

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى استمرار الممارسات القديمة كالتمييز ضد المسيحيين وتقييد ممارسة حقوقهم، كما بقيت نفس المشكلات القديمة كالتهميش في الوظائف ودور العبادة بل زاد عليها "اتهام المسيحيين بأنهم ضد ثورة يناير وأنهم في غالبيتهم فلول، والحقيقة أن هذه هي إحدى التهم الجاهزة التي يستخدمها النظام الحالي (مرسي) لتشويه أي طرف يعارضه تمامًا كما كان يفعل النظام السابق (نظام مبارك)"[397].

---

[395] د. مي مجيب، الأقباط في الصراع السياسي والاجتماعي، مجلة "الديمقراطية"، الأهرام، 23 يوليو 2013.

[396] سليمان شفيق، الأقباط وانتخابات الرئاسة القادمة، موقع "وطني" الإلكتروني، 5 فبراير 2014، http://www.wataninet.com/watani_Article_Details.aspx?A=51388

[397] جوزيف مايتون، المعركة الصعبة: الأقباط في مصر بعد الثورة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 1 مارس 2012، http://carnegieendowment.org/2012/03/01/

بلغ الصدام بين الكنيسة ونظام الرئيس مرسي ذروته بقرار ممثلي الكنائس المصرية الانسحاب من الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور اعتراضاً على المادة 219 من دستور 2012 والخاصة بتفسير مادة الشريعة الإسلامية، فجرى تمرير مشروع الدستور في غياب ممثلي الكنيسة[398]. وكان ذلك إشارة قوية إلى عمق الأزمة بين نظام مرسي والكنيسة التي استغلت أجواء الأزمة والقلق لاستعادة المسيحيين لحضنها والتأكيد على أنها الملاذ. ومع تصاعد حالة الاستقطاب السياسي بين الإخوان المسلمين وخصومهم السياسيين، لاسيما بعد الاعلان الدستوري المكمل الذي أعلنه الرئيس مرسي في 21 نوفمبر 2012 وخروج مظاهرات حاشدة ضد هذا الإعلان، وجد الأقباط ومعهم الكنيسة أنفسهم في مرمى الاتهامات[399]؛ فقد اتهم أنصار الرئيس مرسي الكنيسة بالمشاركة فيما اعتبروه المؤامرة الرامية لإفشال الرئيس المنتخب، وبالوقوف وراء تمويل ودعم ما سُمي بتنظيم (البلاك بلوك)؛ حيث وصف المهندس خيرت الشاطر معارضي الرئيس مرسي بأنهم "أقباط وفلول وعلمانيون"[400].

نلاحظ هنا أن العام الذي تولى فيه محمد مرسي حُكم مصر – قبل أن يتم عزله في 3 يوليو 2013– لم يشهد أي زيارة للمقر البابوي، تزامناً مع فتاوى أطلقتها التيارات الإسلامية التي ينتمي لها المعزول، بشقيها السلفي والإخواني، بتحريم تهنئة المسيحيين بأعيادهم.

تولى الأنبا تواضروس منصبه رسمياً كبطريرك للأقباط الأرثوذكس في مصر قبل ثلاثة أيام فقط من انفجار أزمة الإعلان الدستوري المكمل، وما تلاه من تداعيات سياسية، فكانت هذه أول أزمة سياسية تواجهه، لاسيما أنها فرضت نفسها على الكنيسة والأقباط الذين اصطفت غالبيتهم في خندق الرافضين للإعلان وشاركوا في المظاهرات المناهضة له.

---

[398] أقباط مصر والدولة الجديدة، امتحان الحكم الإسلامي، صحيفة "الأخبار"، بيروت، 28 مارس 2013،
http://al-akhbar.com/print/180187

[399] د. كمال عامر، موقف المسيحيين من الثورة المصرية، موقع صوت الحرية،
http://www.baghdadtimes.net/Arabic/portal/printpage.php?subject=printsubject&sid=143551

[400] من كلمة المهندس خيرت الشاطر في مؤتمر صحفي للهيئة الشرعية للحقوق والاصلاح عقدته يوم 8 ديسمبر، قال: إن 80 في المائة من المتظاهرين أمام قصر الاتحادية ضد قرارات مرسي هم من الأقباط، وهذا الكلام كرّره أيضًا الدكتور محمد البلتاجي القيادي بجماعة الإخوان.

سبق هذه الأزمة غياب الرئيس مرسي عن حضور حفل تنصيب البابا الجديد، كما لم يذهب لتهنئته بخلاف التوقعات، بينما حضرت غالبية القوى السياسية وقادة القوات المسلحة، وهذا ما اعتبره البعض مؤشرًا آخر على بداية غير طيبة في العلاقة بين رأس الكنيسة والرئيس مرسي.

غير أن ذلك لم يكن التحدي الوحيد الذي واجهه البابا الجديد، فبالإضافة إلى سعيه لملء الفراغ الكبير الذي خلّفه رحيل البابا شنودة كان على الأنبا تواضروس العمل على تحقيق التوازن بين دور الكنيسة والحفاظ على علاقتها مع النظام الجديد بقيادة الرئيس الذي ينتمي للتيار الإسلامي وبين حالة الحراك المسيحي، "والذي تمثّل في خروج شباب المسيحيين على الكنيسة وطرح مشكلاتهم باعتبارها جزءًا من مشكلات المصريين"[401].

يضاف إلى ذلك توترات طائفية مثل تعرض بعض المسيحيين لعمليات تهجير قسري من بيوتهم كما حدث في سيناء وفي منطقة دهشور بالجيزة، ثم كانت أحداث منطقة الخصوص شمال القاهرة التي قُتل خلالها عدد من الأقباط، وما أعقبها من أحداث عنف غير مسبوقة أمام الكاتدرائية المرقسية بالعباسية في شهر إبريل من العام 2013، لتشكّل نقطة تحول أخرى دفعت الأقباط أكثر للاحتماء بكنيستهم. وقد بدا ذلك جليــًا في البيان غير المسبوق الذي أصدره المجلس الملي العام للأقباط والذي ألقى بالمسؤولية على الرئيس والدولة تجاه العنف الذي جرى أمام الكاتدرائية، وندد بسكوتهما على ما وصفه بالتواطؤ المشبوه لبعض العاملين بأجهزة الدولة التنفيذية تجاه حماية أبناء الوطن وممتلكاتهم ودور عبادتهم.

على ضوء هذه التطورات فإن البعض يرى أن الدور السياسي للكنيسة كان ضرورة لا اختيارًا للبابا تواضروس؛ حيث لم يكن سعيًا لوصل ما انقطع من دور سياسي للكنيسة عقب ثورة يناير فحسب، وإنما دفاعًا عن مصالح ووجود الأقباط الذي رأت الكنيسة أنه يتعرض لتهديد كبير وأن على البابا أن يقوم بمسؤولياته التي "ترتبط بمدى سلامة المسيحيين"[402]. ومع تسارع الأحداث وسخونتها وتفاقم الأزمة بين الإخوان المسلمين

---

[401] د. مي مجيب، التحديات التي تواجه البابا 118 للأقباط في مصر، موقع "السياسة الدولية" الإلكتروني،
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/107/2785InnerPrint.aspx?NewsContentID=2785
/تحليلات/مصر/

[402] المصدر نفسه.

وخصومهم السياسيين وصولاً لمظاهرات 30 يونيو ثم الإطاحة بمرسي في 3 يوليو، وجدت الكنيسة نفسها سواء كانت مختارة أم مضطرة، جزءاً من المشهد السياسي بل وفي قلبه.

ولم تكن مشاركة البابا تواضروس في مشهد 3 يوليو خروجــاً على تقاليد الكنيسة بل كانت، كما يرى البعض، امتدادًا لسياستها "لو كان الأنبا شنودة موجودًا لشارك في مشهد 3 يوليو مثل تواضروس تمامــاً.. الأقلية بطبيعتها خائفة ولا تعرف مستقبلها، بالتالي لابد أن تقف مع الجيش"[403]. في المقابل، رأى آخرون أن هذا الحضور كان متسقــاً مع تاريخ العلاقة بين المسيحيين والجيش المصري، وأن ما فعله البابا تواضروس هو تكرار لمواقف سابقة "فكما وقف البابا كيرلس الخامس بجوار الزعيم الوطني أحمد عرابي في مواجهة طغيان الخديو توفيق، وكما وقف البابا كيرلس السادس مع جمال عبدالناصر وقف البابا تواضروس مع السيسي"[404].

في المقابل، ثمة من يرى أن حضور البابا تواضروس لم يكن اضطرارًا فرضته لحظة 3 يوليو بقدر ما كان اختيارًا ورغبة من قبل الكنيسة في وصل ما انقطع واستعادة ما كانت فقدته قبيل وخلال ثورة 25 يناير؛ فالكنيسة لم ترفض هذه المظاهرات على عكس موقفها من مظاهرات 25 يناير 2011 التي أعلنت رفضها لها ودعت أتباعها لعدم المشاركة فيها. وقد أقر البابا بذلك مؤكدًا أن الكنيسة كانت على الحياد لأن "الكنيسة لا تمنع الشباب من أن يخرجوا ولا تدفع الشباب ليخرجوا"[405]. بل إن البابا تواضروس وصف يوم 30 يونيو 2013 بأنه "لم يكن يومــاً عاديــاً للمصريين مسلمين ومسيحيين؛ إذ ولد حالة إجماع وتلاحم رائع للتخلص من حكم الإخوان... إن الراهبات كن يحملن العلم المصري جنبًا إلى جنب مع أخواتهن المحجبات"[406].

كما تواصل الحضور السياسي للكنيسة بعد 3 يوليو بدرجة أظهرت انغماســاً في السياسة ربما بدرجة تفوق حتى ما كانت عليه قبل ثورة يناير، في عهد البابا الراحل شنودة الثالث؛ فشاركت الكنيسة بممثليها بقوة في لجنة الخمسين لتعديل دستور 2012. ومع أول استحقاق سياسي كبير بعد عزل مرسي، تمثل في الاستفتاء على الدستور المعدل، دعا البابا

---

[403] د. نبيل ميخائيل أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن، لقاء مع قناة "الجزيرة مباشر مصر"، 17 مارس 2014.

[404] سليمان شفيق، الأقباط وانتخابات الرئاسة القادمة، مصدر سابق.

[405] حديث البابا تواضروس الثاني، صحيفة "وطني"، القاهرة، 15 سبتمبر 2013.

[406] حديث البابا تواضروس لفضائية "الوطن" الكويتية، 23 مارس 2014، http://www.youtube.com/watch?v=6tXli3zuMv0

تواضروس الأقباط صراحة للتصويت بنعم على الدستور وقال قولته: "نَعَمْ تجلب النِّعَم". وواصل مواقفه السياسية فيما يجري في مصر؛ حيث وصف المشير عبدالفتاح السيسي بأن "المصريين يرونه منقذ وبطل 30 يونيو"، لكن الأهم في تصريحات الأنبا تواضروس هو حديثه عن ثورات الربيع العربي، حيث بدا موقفه فيه متطابقـاً تمامـاً مع مقولات القوى المضادة للثورة في مصر؛ فوصف هذه الثورات بأنها "لم تكن ربيعـاً أو حتى خريفـاً وإنما شتاء عربي مدبر، حملته أيدٍ خبيثة إلى منطقتنا العربية، لتفتيت دولها إلى مجرد دويلات صغيرة لا حول لها ولا قوة"[407].

هناك من يرى أيضـاً أن الدور السياسي للكنيسة في عهد الأنبا تواضروس تجاوز كل الخطوط مقارنة بهذا الدور في عهد الأنبا شنودة، وأنه راهن على أن الجيش هو الحامي للأقباط وحقوقهم وليس الشعب المصري أما "الأنبا شنودة كان أكثر حكمة ولم يكن لديه مشكلات مع الإخوان المسلمين، ولم يكن يطالب بحصة "كوتة" للأقباط كما فعل البابا تواضروس"[408]. ويتهم آخرون القوى المدنية اليسارية والليبرالية بالسعي منذ البداية لإغراق الكنيسة في العمل السياسي لخدمة أهدافها "واستخدامها (الكنيسة) كسلاح في مواجهة التيارات الإسلامية الصاعدة، وهو ما ظهر في الإعلان الدستوري الأول في مارس عام 2011"[409].

وقد شكّلت مرحلة ما بعد فضّ اعتصامَي رابعة العدوية والنهضة لأنصار الرئيس مرسي وسقوط المئات من الضحايا خلال عملية الفض مرحلة بالغة الصعوبة بالنسبة للكنيسة وللأقباط الذين دفعوا ثمنًا كبيرًا للتطورات التي أعقبت عملية يوم 14أغسطس 2013؛ فقد تلا ذلك موجة غير مسبوقة من الاعتداءات التي استهدفت الأقباط وكنائسهم؛ حيث تشير بعض المنظمات إلى أن هذه الحملة أسفرت عن "حرق ونهب 44 كنيسة في مناطق مختلفة من البلاد فضلاً عن عشرات المباني التابعة لمؤسسات وشخصيات مسيحية، وسقط فيها سبعة قتلى من المسيحيين فضلاً عن عشرات المصابين"[410].

---

[407] لمياء راضي، بابا الأقباط للسيسي: ترشحك للرئاسة واجب وطني، موقع "العربية نت" الإلكتروني، 23 مارس 2014.

[408] رامي جان، منسق (مسيحيون ضد الانقلاب)، لقاء مع قناة "الجزيرة مباشر مصر"، برنامج "مصر الليلة"، 17 مارس 2014.

[409] محمد جمال عرفة، البابا الجديد وتحدي تسييس الكنيسة، موقع "قصة الإسلام" الإلكتروني، 2 نوفمبر 2012.

[410] إسحق إبراهيم، من يتحمل مسؤولية ما جرى للأقباط، موقع "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية" الإلكتروني، 10 سبتمبر 2013.

ورغم أنه لم يثبت تورط الإخوان المسلمين أو أنصارهم في معظم هذه الحوادث، فإن الربط بين فض الاعتصامين واندلاع موجة العنف أفاد كثيرين في توجيه سهام الاتهام للتيارات الإسلامية، وهو ما دعا الجماعة على لسان المتحدث باسمها أحمد عارف إلى نفي أية علاقة للإخوان بذلك وكذلك فعلت الجماعة الإسلامية أيضـًا. وأيـًا يكن الطرف الذي يقف وراء الاعتداءات التي تعرض لها المسيحيون فالمؤكد أنها فاقمت الخوف لدى الأقباط، وعمّقت شعور الأقلية داخلهم، ما دفعهم مجددًا للاحتماء بكنيستهم التي وجدوا أنها ملاذهم الوحيد في ظل حالة الاضطراب السياسي والأمني وغياب اليقين في المستقبل.

السؤال الآن هو: هل يعني ذلك عودة الأوضاع تمامـًا إلى ما كانت عليه قبل ثورة يناير حين كانت الكنيسة العنوان السياسي لهم؟

ربما هذا ما تسعى إليه الكنيسة وما تريده السلطة التي جاءت بعد 3 يوليو، لكن ذلك لا يعني استعادة المشهد بكامله، فرغم كل الانتكاسات التي تعرض لها خروج الأقباط للمجال العام بعيدًا عن سطوة الكنيسة، فإن قطاعـًا من المسيحيين، ولاسيما من الشباب، ما زال متمسكـًا باستكمال مسيرته والنضال من أجل حقوقه ومطالبه عبر بوابة المواطنة وليس عبر الكنيسة، والعمل على إبعاد الكنيسة عن السياسة. بدا ذلك في الانتقادات التي تعرض لها البابا تواضروس من نشطاء الأقباط حين دعا للتصويت بنعم على الدستور، وكذلك على ضوء حديثه الأخير لإحدى الفضائيات الكويتية حيث ساند العملية السياسية الجارية بعد الانقلاب؛ فقد دعا الناشط مينا ثابت عضو اتحاد شباب ماسبيرو البابا تواضروس للكف عن إدخال الكنيسة في المعادلة السياسية: "حذرنا من التدخل في السياسة، ولكنهم قالوا إنه دور وطني، ولكن طريق انغماس المؤسسات الدينية في السياسة يبدأ بالمساعي الوطنية"[411].

ومن هنا، فإن الصراع بين النخبة المدنية القبطية وبين قيادة الكنيسة سيتواصل ليس حول دور الكنيسة فحسب ولكن حول مختلف قضايا الوطن، وهو "صراع ممتد منذ 1871، تاريخ تأسيس المجلس الملي العام، وحتى 2012، ويدور صراع بين النخبتين: الدينية والمدنية حول إدارة الكنيسة، يحدث ذلك ليس بعيدًا عن الصراع حول الوطن؛

---

http://eipr.org/blog/post/2013/09/10/1815

[411] صحيفة "الشروق"، القاهرة، 23 مارس 2014،

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23032014&id=6297c5dd-cdd7-4dc0-8a2d-5254b5e94a38

فالإكليروس الكنسي كان دائمــًا يستقوي بالحكام بينما القوى المدنية كانت تحاول الاستقواء بالحركات الشعبية مثل حزب الوفد قبل ثورة يوليو"[412].

وإذا كان الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور قام بأول مبادرة لرئيس مصري لتقديم التهنئة إلى المسيحيين في عيد الميلاد بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية[413]، فإننا شهدنا في 19 إبريل 2014، خطوة أخرى في هذا الاتجاه، حين قدم عبدالفتاح السيسي، المرشح الرئاسي المحتمل في ذلك الوقت، التهنئة للبابا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية، بمقر الكاتدرائية المرقسية بالقاهرة بمناسبة عيد القيامة المجيد[414]. هذه الزيارة الأولى للسيسي إلى الكاتدرائية، فتحت الباب أمام تحولات في العلاقة بين الرئيس والكاتدرائية، سيكون لها ما بعدها من تداعيات.

منذ اللحظة الأولى بدا واضحــًا على نطاق واسع أن الغالبية الكاسحة من أصوات الناخبين الأقباط تصب لصالح عبدالفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية. من الواضح أن الأقباط ليس لديهم مشكلة مع المرشح ذي الخلفية العسكرية، بالنظر إلى أنهم يُكنّون احترامــًا كبيرًا للجيش كمؤسسة وطنية مثلهم مثل المصريين جميعــًا، علاوة على أن الأقباط بشكل خاص يرتبطون بالجيش باعتبار أنهم عرفوا المواطنة عبر بوابة الجيش: "فقد أعفى محمد علي باشا من الجزية كل من عمل في الترسانة البحرية، وفي عام 1854 أسقط الخديو سعيد الجزية عن المسيحيين، وفي عام 1856 صدر الأمر العالي ينص على أن أبناء المسيحيين سيُدعون لحمل السلاح أسوة بالمسلمين"[415].

أجواء الانتخابات الرئاسية خيّمت على قداس القيامة بالكاتدرائية المرقسية في العباسية عام 2014، إذ ردد عدد من شباب الأقباط هتاف "السيسي رئيسي" فور وصول حمدين صباحي، مرشح الرئاسة المحتمل حينذاك، إلى الكاتدرائية. وتكرر المشهد، عندما شكر البابا

---

[412] سليمان شفيق، الأقباط والحركة الوطنية، موقع "حركة مصر المدنية" الإلكتروني، 17 يناير 2014، http://civicegypt.org/?p=46461

[413] صفاء صالح، الرئيس في الكاتدرائية.. زيارتان لـــ"عبدالناصر" وواحدة لـــ"السادات" و"مبارك" حضر قداسين.. و"منصور" يسجل أول زيارة في الأعياد ، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 يناير 2014.

[414] عماد خليل ومحسن سميكة ورشا الطهطاوي ومحمد طارق، السيسي يبدأ جولاته بالكاتدرائية ويهنئ البابا بعيد القيامة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 20 إبريل 2014.

[415] سليمان شفيق، الأقباط وانتخابات الرئاسة القادمة، مصدر سابق.

صباحي لحضوره القداس، وعبدالفتاح السيسي لتقديمه التهنئة في وقت سابق؛ حيث حصل صباحي على 7 ثوانٍ من التصفيق، فيما صفق الحاضرون 17 ثانية لاسم السيسي[416].

إلا أن ذلك لا يعني أن الأقباط كانوا جميعـًا من مؤيدي السيسي، لاسيما قطاع الشباب المنخرط في حركات سياسية أفرزتها ثورة يناير وما تلاها، مثل: حركة اتحاد شباب ماسبيرو وغيرها من الحركات التي تمردت على وصاية الكنيسة. لم تكن هذه الحركات تُخفي قلقها وتخوفاتا من أن يكون السيسي استمرارًا لمن سبقه فيما يتعلق بالتعامل مع ملف الأقباط في مصر، وأخذوا يتساءلون عن الضمانات التي يمكن أن يقدمها لهم السيسي أو غيره في هذا الصدد. هذا القطاع داخل الصف المسيحي ليس مهمومـًا بمن يكون الرئيس بقدر اهتمامه بإقامة دولة المواطنة التي تضمن الحقوق المتساوية لجميع مواطنيها، دون تمييز على أساس ديني أو طائفي؛ لأن "الأقباط ليس لهم مطالب لكونهم أقباطـًا، لكن لهم حقوق تُنتَقص لذات التوصيف، ومن هنا نبدأ باتخاذ خطوات رئاسية فاعلة في إعادة الاعتبار للمواطنة التي أقرها الدستور"[417].

شعبية السيسي في صفوف قطاع كبير من الأقباط تجلت في تصريحات عدد من الوجوه الكنسية البارزة؛ إذ قال القمص بولس عويضة، راعي كنيسة الزهراء "عندما أنظر إلى صورة المشير السيسي، أذوب عشقـًا وحبًّا فيه، ونساء مصر معذورات جميعهن"[418]، وأورد الأنبا إرميا في مجلة "المصور" للسيسي 17 صفة منها "المخلص" (لا تطلق إلا للمسيح)، ووصفه د. مينا بديع عبدالملك في "المصري اليوم" بأنه "إكسيوس" (لا تقال إلا للقديسين)، وأسبغ ناجي وليم عليه في قناة "صدى البلد" لقب أثناسيوس (البابا الـ20 حامي الإيمان)، ورأى الأنبا بولا في جريدة "الصباح" أن السيسي "مبعوث الحماية الإلهية".

أما الأب مكاري يونان، كاهن بالكنيسة المرقسية الكبرى بكلوت بك، فقال عقب انتخاب السيسي رئيسـًا إن "الرئيس السيسي مرسل من السماء لإنقاذ مصر، والله أعطاه روحـًا مباركة جدًا.. روحـًا جادة أمينة عاملة مخلصة". وأضاف خلال عظته الأسبوعية بالكنيسة المرقسية، وبثتها على الهواء قناة الكرمة المسيحية: "نأمل أن الله يعين الرئيس

---

[416] احتفالات القيامة بطعم السياسة، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 21 إبريل 2014.

[417] كمال زاخر، الأقباط والرئيس، موقع "بوابة الوطن" الإلكتروني، 6 إبريل 2014، https://www.elwatannews.com/news/details/455372

[418] محمد مجدي السيسي، القمص بولس عويضة: أذوب عشقـًا في السيسي والنساء معذورات في حبه، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 29 يناير 2014.

المبارك المشير السيسي، ونحتاج أن يقف الشعب كله في ظهره؛ لأن شخصـًا واحدًا لا يستطيع إقامة دولة"[419].

خلط الدين بالسياسة مرفوض، ورجال الدين يُستبعدون من المجال السياسي.

هكذا بدأ البيان، الذي استرسل موجهـًا الحديث من "حركة شباب كريستيان لقضايا الأقباط إلى جميع الأساقفة والأكليروس والآباء الكهنة: نرجو وكفاية أوي خلط الدين والسياسة وأن نحترم قرار البابا تواضروس الثاني أن الكنيسة لن تدعم مرشحـًا معينـًا في الانتخابات الرئاسية". واسترسل البيان بعد ذلك معلقـًا: "مرفوض تصريح نيافة الأنبا بولا أن السيسي مبعوث العناية الإلهية لإنقاذ مصر" وتصريح القمص مينا المتحدث باسم الكنيسة القبطية بالأقصر بقوله "إن السيسي منحنا الحياة" وإنه لم يشعر بقيمته كإنسان قبطي مصري إلا في عهد السيسي وإنه لم يكن للكنيسة القبطية أي دور إنساني في التاريخ كما هو الآن، والأنبا أرميا الذي تخطى البابا تواضروس في قراره بشأن هذا الموضوع وعقد ندوة بعنوان "شوطها صح" لم يحضرها البابا.. اتركوا الشعب يعبر عن نفسه واختياره الحر.

الأسوأ حقـًا من مجرد الخلط الذي جرى في هذه التصريحات بين الدين والسياسة؛ لأنها أتت على ألسنة رجال يرتدون الزي الديني، "أن فيها من المبالغة إلى حد الفجاجة ما يسيء لسمعة ليس من قالها فقط بل للكنيسة نفسها والأقباط، ببساطة لأن المبالغة تعني تزلفـًا.. لا أحد يملك توكيل الأقباط ليتحدث نيابة عنهم حتى رجال عقيدتهم"[420].

---

[419] بيشوي وصفي، بالفيديو.. الأب مكاري يونان: الرئيس السيسي مرسل من السماء لإنقاذ مصر، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 6 يونيو 2014.

[420] كريمة كمال، اصمتوا، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 18 مايو 2014.

جمرة الطائفية

نحن جميعــًا الضحايا والجناة في قضية الطائفية التي احترقنا بجمرها مرة تلو الأخرى، من دون أن نعي الدرس ونوقف نزيف الدم المصري المراق.

في عهد الرئيس أنور السادات، وقعت سلسلة دامية من الأحداث ذات البعد الطائفي. ورغم صدور قانون "حماية الوحدة الوطنية" في أغسطس 1972، فقد استمر التوتر بين المسلمين والأقباط حتى بلغ ذروته في حادث الخانكة في نوفمبر 1972، وهو الحادث الذي دفع مجلس الشعب إلى تشكيل لجنة برلمانية تضم مسلمين (محمد فؤاد أبو هميلة وكمال الشاذلي وعبدالمنصف حزين) وأقباطــًا (ألبرت برسوم سلامة ومحب إستينو ورشدي سعيد) للبحث في مسببات الفتنة الطائفية.

في ختام تقريرها، قالت اللجنة البرلمانية إنه "ما لم ننفذ إلى المشكلة في أعماقها، ونتعقب الأسباب المؤدية لها ونضع لها علاجها، فإن هناك تخوفــــًا من أن تتوقف المتابعة حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع، وتفتر المسكنات الوقتية، مما يهدد بعودة الداء الكامن إلى الظهور أشد خطرًا وفتكــًا.."[421].

ولعل هذا ما حدث بالفعل من تكرار للأحداث والمصادمات الدامية في المنيا وأسيوط وبعض الكليات الجامعية في القاهرة خلال عهد السادات.

اللافت للانتباه أن معظم أحداث الفتنة الطائفية في مصر خلال عهد السادات وما بعده من عهود، تقودنا إلى مجموعتين من الأسباب، يمكن إدراج الأولى تحت عنوان الأسباب الظاهرة؛ لأنها تنبثق من تذبذب العلاقات والمعاملات اليومية بين المسلمين والأقباط، بسبب حرص كل جانب على إظهار حماسته الدينية في شكل أنشطة ثقافية أو اجتماعية تهدف إلى تأكيد الذات وربما إثبات الوجود في مواجهة الطرف الآخر، أو في شكل تنافس حاد على بناء المساجد والكنائس في مواقع متقاربة ودون اعتبار للقواعد المنظمة لعملية البناء. نضيف إلى ذلك الأزمات الناجمة عن التحول الديني – أو ما يشاع عن اعتناق أحد أبناء المسلمين أو الأقباط لدين الآخر– أو الارتباط العاطفي بين شخصين ينتمي كلٌّ منهما إلى ديانة أخرى، ورد الفعل الحاد من جانب الأهل والأقارب إزاء هذه العلاقة.

[421] تقرير لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن مجلس الشعب، جريدة "الأهرام"، القاهرة، 29 نوفمبر 1972.

أما النوع الثاني من مسببات الفتنة فهو كامنٌ في ضمير كلا الجانبين، ويرتبط بالجذور الفكرية التي يستمد منها كل طرف منهما شخصيته، ويتركز الصراع العادة في اختلاف الرؤى بشأن مسألة انتماء مصر: قبطية أم إسلامية؟![422]

لم تختلف صورة الصراع ومسبباته في العهود التالية، حتى كأن حوادث الفتنة اتلطائفية تبدو في كثير من الأحيان استنساخـــاً لأحداث بائسة في أزمان مضت.

تقدم السطور التالية تقدم حصرًا للأحداث الطائفية وضحاياها عبر عهود مبارك والمجلس العسكري ومرسي وصولاً إلى أكتوبر 2013، عبر جمع أرقام وبيانات من مصادر مختلفة، على رأسها إحصاءات سليمان شفيق، الباحث في الملف القبطي، وإحصاءات موقع ويكي ثورة، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية،.واتحاد شباب ماسبيرو[423].

سجلٌ طويل من الأرقام المكتوبة بدماء المصريين في مختلف الأحداث والعهود، لكن ما يميز الأحداث الطائفية أنه حتى تحول الضحايا إلى أرقام قد يصبح رفاهية غير متوفرة؛ إذ إنه لم تقم أي جهة رسمية حتى الآن بإعلان أرقام شاملة موثقة، ويشمل ذلك الجهات الاحصائية الحكومية، مثل الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أو الجهات التي تقوم بالدراسات الحكومية، مثل مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

عهد مبارك:

183 قتيلاً.

324 حادثة طائفية.

الاعتداء على 103 كنائس.

عهد المجلس العسكري (الفترة الانتقالية):

59 قتيلاً.

الاعتداء على 24 كنيسة.

---

[422] جمال بدوي، الفتنة الطائفية في مصر جذورها وأسبابها دراسة تاريخية ورؤية تحليلية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1992، ص 27– 28.

[423] محمد أبو الغيط، إحصاءات الدم.. الأحداث "الطائفية" أكثر في عهد مبارك وأسوأ بعد فض رابعة، موقع "بوابةالشروق" الإلكتروني، 26 أكتوبر 2013.

عهد مرسي:

11 قتيلاً.

الاعتداء على 7 كنائس.

مرحلة ما بعد 30 يونيو 2013:

18 قتيلاً.

الاعتداء على 93 كنيسة، علمــًا بأن بعض الكنائس تم الاعتداء عليها أكثر من مرة.

على أثر فض قوات الأمن لاعتصامَي رابعة والنهضة، شهدت الفترة من 14 – 19 أغسطس 2013 أكبر كثافة من الاعتداءات الطائفية في تاريخ مصر، حيث تم في هذه الأيام تسجيل الاعتداء على 83 دار عبادة، و40 حالة تعدٍّ على ممتلكات خاصة أو عامة للأقباط، وسقط 8 قتلى من الأقباط في حوادث متفرقة.

وقائع الاعتداء على دور العبادة شملت الكنائس والأديرة والمطرانيات، في 17 محافظة مختلفة.

تشمل الاعتداءات 4 حالات هدم، و39 حالة حرق، و5 حالات اقتحام ونهب، و4 حالات إطلاق أعيرة نارية، و22 حالة إلقاء حجارة أو مولوتوف على دور العبادة، و8 حالات محاولة اقتحام حدثت بها مصادمات دون الإضرار بالمبنى، وحالة شملت تشويه للجدران فقط.

أما وقائع الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، والبالغ عددها 40 واقعة منفصلة، فتشمل 24 واقعة عن ممتلكات عامة، هي 11 مدرسة، وجمعيتان، ومكتبتان، ومركز شباب، ونادٍ، وملجآن، وباخرتان، وقاعتا عزاء، ومسرح.

أما وقائع الاعتداء على الممتلكات الخاصة فقد أسفر حصرها عن القائمة التالية:

58 –منزلاً بمناطق متفرقة بالجمهورية، وتم تهجير بعض أصحابها إلى خارج المدن.

85 –محلاً تجاريــًا بمختلف المحافظات.

16 –صيدلية بمختلف المحافظات.

3 –فنادق: حورس، وسوسنا، وإخناتون.

75 –حافلة وسيارة مملوكة للكنائس والأقباط.

المنيا أتت في المركز الأول بقائمة الاعتداءات، حيث سجلت وحدها 50 حالة اعتداء، ثم بالمركز الثاني أسيوط 16 حالة، ثم الجيزة والفيوم 10 حالات لكل منهما، ثم سوهاج 8، السويس 6، القاهرة 5، قنا 4، بني سويف والإسكندرية 3 لكل منهما، والغربية 2، وفي آخر القائمة تأتي محافظات شمال سيناء، والأقصر، وبورسعيد، ودمياط، وكفر الشيخ، والمنوفية بحالة واحدة لكل منها.

"حادثة الوراق ليست الأولى التي يتم فيها الاعتداء على أقباط يصلون في الكنائس"، كما يقول سليمان شفيق، الباحث في الملف القبطي، مشيرًا إلى أن هذه الجرائم تحدث بشكل مستمر ونمط متكرر منذ عهد السادات.

يقدم شفيق حصرًا، بما يراها أهم 10 حوادث من هذا النوع خلال العقود الأخيرة:

6/11/1972

إشعال النار وإطلاق الرصاص على دار الكتاب المقدس بالخانكة وإصابة العشرات، ومقتل اثنين من الأقباط.

1978

الهجوم على القس غبريال عبدالمتجلي بمنزله المجاور لكنيسة الملاك ميخائيل بقرية التوفيقية بسمالوط بالمنيا، وضربه حتى الموت.

2/3/1990

الاعتداء على ثلاثة كنائس بمدينة أبو قرقاص بالمنيا أثناء الصلاة، ومقتل ثلاثة أقباط وإصابة العشرات.

12/5/1990

مقتل القس "شنوده" وستة أقباط آخرين أثناء خروجهم من كنيسة العذراء برأس الترعة، بالبحيرة.

19/6/1992

هجوم على منازل الأقباط ومحاولة اقتحام كنيسة العذراء بصنبو بديروط محافظة أسيوط، قتل 4 أقباط وحرق وتخريب 60 منزلاً.

2/4/1994

هجوم مسلح على دير المحرق بالقوصية بأسيوط ومقتل ستة أقباط.

12/2/1997

مقتل تسعة شباب أقباط إثر إطلاق النار عليهم، أثناء اجتماع الشباب بكنيسة مار جرجس، مركز أبو قرقاص بالمنيا.

14/4/2006

مقتل نصحي عطا جرجس، إثر طعنة بالسلاح الأبيض في جمعة ختام الصوم، أثناء صلاته بكنيسة القديسين بالإسكندرية.

6/1/2010

مقتل 6 أقباط وأمين شرطة مسلم، أثناء خروجهم من صلاة العيد بمطرانية نجع حمادي.

1/1/2011

مقتل 21 قبطياً في كنيسة القديسين في تفجير سيارة مفخخة أثناء خروجهم من الصلاة بالكنيسة ليلة رأس السنة.

وفيما يلي حصر تفصيلي بوقائع الاعتداءات بعد فض الاعتصامين بالمحافظات:

1- محافظة القاهرة

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة بازيليك سانت فاتيما للكلدان الكاثوليك- مصر الجديدة- القاهرة. تشويه جدران وتحريض.. 14-8

2- كنيسة أبو سيفين الرشاح ومقتل فوزي مريد – أرض الجنينة – عزبة النخل – المرج – القاهرة.. إطلاق أعيرة نارية.. 15-8

3- كنيسة العذراء – المعادي – القاهرة.. محاولة اقتحام.. 16-8

4- كنيسة مارجرجس – كورنيش المعادي – كوتسيكا – المعادي – القاهرة.. محاولة اقتحام.. 16-8

5- كنيسة مارجرجس – حدائق حلوان – القاهرة.. اعتداء بالمولوتوف.. 16-8

2- محافظة الجيزة

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة الملاك ميخائيل – كرداسة – الجيزة.. حرق كامل ونهب محتوياتها.. 14-8

2- كنيسة السيدة العذراء - كفر حكيم - كرداسة - الجيزة.. حرق دورين وتحطيم.. 14-8

3- مطرانية أطفيح دير كرم الرسل- أطفيح.. اقتحام ونهب.. 14-8

4- كنيسة الشهيدين - قرية صول - أطفيح - الجيزة.. اعتداء بالحجارة.. 14-8

5- كنيسة السيدة العذراء - الصف - الجيزة.. اعتداء بالحجارة.. 14-8

6- مطرانية الجيزة - شارع مراد - الجيزة.. محاولة اقتحام.. 16-8

7- كنيسة العذراء - شارع عشرة - بولاق الدكرور - الجيزة.. حرق.. 17-8

8- كنيسة السيدة العذراء - العمرانية - الجيزة.. اعتداء بالحجارة.. 15-8

9- كنيسة العذراء - المنصورية - الجيزة.. اقتحام ونهب.. 14-8

10- كنيسة العذراء - كفر عبده - 6 أكتوبر - الجيزة.. اعتداء بالحجارة

3- محافظة الإسكندرية

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة الأنبا ماكسيموس - شارع 45 - الإسكندرية.. اعتداء بالحجارة.. 14-8

2- كنيسة مارجرجس ووفاة رامي زكريا - باكوس - الإسكندرية.. محاولة اقتحام.. 14-8

اعتداء على ممتلكات للأقباط

3- حرق سيارة القس موسي مينا، كاهن كنيسة مارجرجس الإسكندرية وسيارة أخرى خارج الكنيسة.

4- محافظة الغربية

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة مارجرجس - طنطا - الغربية.. اعتداء بالحجارة والمولوتوف.. 14-8

2- كنيسة الملاك - شارع الحكمة - طنطا - الغربية.. إطلاق أعيرة نارية.. 16-8

5- محافظة المنوفية

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة السيدة العذراء – قرية بمم – تلا – المنوفية.. حرق متعلقات بالكنيسة.. 16-8

6- محافظة كفر الشيخ

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة القديسة دميانة – تقسيم 2 – كفر الشيخ.. إطلاق أعيرة نارية.. 16-8

7- محافظة دمياط

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة– شارع عبدالرحمن بحي رابع – دمياط.. اعتداء بالمولوتوف.. 18-8

8- محافظة بورسعيد

اعتداء على ممتلكات للأقباط

1- القس شنودة راعي كنيسة مارجرجس – بورسعيد.. تحطيم سيارته.. 19-8

9- محافظة السويس

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- الكنيسة اليونانية القديمة للكاثوليك– شارع براديس – السويس.. حرق.. 14-8

2- دير راهبات الراعي الصالح للكاثوليك وكنيسة الدير – شارع الجيش – السويس.. حرق ونهب.. 14-8

3- الكنيسة الإنجيلية – شارع الجيش – السويس.. حرق..

4- كنيسة الآباء الفرنسيسكان – شارع 23 – السويس.. حرق..

اعتداء على ممتلكات للأقباط

1- مدرسة الآباء الفرنسيسكان – شارع 23 – السويس.. حرق كامل.. 14-8

2- مدرسة ومستشفي تابعان لدير راهبات الراعي الصالح للكاثوليك – شارع الجيش – السويس.. حرق.

10- محافظة الفيوم

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة السيدة العذراء للأقباط الأرثوذكس – قرية النزلة – مركز يوسف الصديق – الفيوم.. حرق كامل.. 14-8

2- كنيسة الأمير تواضروس الشطبي – قرية النزلة – مركز يوسف الصديق – الفيوم.. حرق.. 14-8

3- ركنيسة الشهيدة دميانة – قرية الزربي – مركز طامية – الفيوم.. حرق.. 15-8

4- الكنيسة الإنجيلية – قرية الزربي – مركز طامية – الفيوم.. اقتحام ونهب.. 14-8

5- كنيسة مارجرجس – مركز طامية – الفيوم.. محاولة اقتحام.. 15-8

6- كنيسة الأمير تادرس – دسيا – الفيوم.. حرق.. 15-8

اعتداء على ممتلكات للأقباط

1- جمعية أصدقاء الكتاب المقدس – بندر الفيوم – الفيوم.. حرق.. 14-8

2- مركز شباب تابع لكنيسة الفيوم – منشاة لطف الله – الفيوم

3- منزل القس روفائيل سامي كاهن كنيسة مارجرجس – طامية – الفيوم.. حرق.. 15-8

4- منازل أقباط – الفيوم.. حرق.

11- محافظة بني سويف

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة مارجرجس – الواسطى – بني سويف.. اعتداء بالحجارة والمولوتوف.. 15،16-8

اعتداء على ممتلكات للأقباط

1- مدرسة الراهبات الفرانسيسكان – بني سويف.. إطلاق أعيرة نارية وحرق ونهب.. 14-8

2- منزل كاهن كنيسة مارجرجس – الواسطي – بني سويف.. اعتداء بالحجارة.

12- محافظة المنيا

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة مارمينا العجايبي للأقباط الأرثوذكس ومبني الخدمات التابع لها – حي أبو هلال قبلي – المنيا.. حرق وتكسير.. 14-8

2- كنيسة الأنبا موسى – حي أبو هلال قبلي – المنيا.. حرق كامل.. 14-8

3- كنيسة السيدة العذراء للأقباط الأرثوذكس – شارع الجزارين – حي أبو هلال قبلي – المنيا.. اعتداء بالحجارة.

4- كنيسة مارمرقص للأقباط الكاثوليك – حي أبو هلال قلبي – المنيا.. اعتداء بالحجارة.

5- كنيسة الآباء اليسوعيين – حي أبو هلال قبلي – المنيا.. اعتداء بالحجارة.

6- الكنيسة الإنجيلية الثالثة – شارع النصارى – منطقة جاد السيد – حي أبو هلال – المنيا.. حرق ونهب.. 14-8

7- الكنيسة الرسولية والمركز الطبي وسكن الراعي الخاص بها – شارع عمر – عزبة اسكندر – حي أبو هلال – المنيا.. حرق.

8- كنيسة الأمير تادرس الشطبي – شارع الحسيني – ميدان صيدناوي – المنيا.. حرق كامل ونهب.. 14-8

9- كنيسة خلاص النفوس – ميدان بالاس – المنيا.. حرق.. 14-8

10-كنيسة مار يوحنا – شارع السوق – المنيا.. حرق.. 14-8

11-دير راهبات القديس يوسف – المنيا.. حرق.. 14-8

12- كنيسة السيدة العذراء والأنبا إبرام مكونة من الداخل من 3 كنائس، وملحق بها مبني خدمات ومقر إقامة الأسقف وحضانة أطفال – قرية دلجا – دير مواس – المنيا.. حرق ونهب وهدم.. 14-8

13- كنيسة مارجرجس للكاثوليك – قرية دلجا – دير مواس – المنيا.. حرق.. 14-8

14-دير العذراء والأنبا إبرام الأثري – قرية دلجا – ديرمواس – المنيا.. حرق ونهب وهدم.. 14-8

15- دير القديس لعازر والقديس يوسف الرامي – قرية دلجا – دير مواس – المنيا.. اعتداء بالحجارة.

16-مطرانية الأقباط الأرثوذكس ومبنى خدماتها – دير مواس – المنيا.. اعتداء بالحجارة.. 14-8

17- كنيسة الإصلاح – قرية دلجا – دير مواس – المنيا.. اقتحام ونهب.. 14-8

18- الكنيسة الإنجيلية – بني مزار – المنيا.. حرق.. 14-8

19-الكنيسة المعمدانية – بني مزار – المنيا.. حرق.. 14-8

20- كنيسة مارمينا – شارع المركز – بني مزار – المنيا.. اقتحام ونهب.. 15-8

21- الكنيسة الإنجيلية الثانية – ملوي – المنيا.. حرق كامل وتفجير بأنبوب.. 15-8

22-الكنيسة الكاثوليكية العائلة المقدسة للأقباط الكاثوليك (قلب يسوع) – ملوي – المنيا.. حرق.. 16-8

23- كنيسة المثال – ملوي – المنيا.. حرق..

24-كنيسة العذراء – شارع الصاغة – ملوي – المنيا.. حرق.. 14-8

25-دير رهبان أبو فانا وقطع الطريق المؤدي إليه – ملوي – المنيا.. اعتداء بالحجارة وحصار.. 18-8

26- مطرانية ملوي – ملوي – المنيا.. اعتداء بالحجارة.. 14-8

27- كنيسة مارجرجس وأبي سيفين – قري لهاسة – مغاغة – المنيا.. حرق وتحطيم.. 16-8

28- الكنيسة الإنجيلية – قرية منشاة بديني – سمالوط – المنيا. اقتحام ونهب وهدم.. 8-14

29- كنيسة مارجرجس – أبو قرقاص – المنيا.. اعتداء بالمولوتوف. 15-8

30-مطرانية مطاي – مطاي – المنيا.. اعتداء بالحجارة.. 16-8

اعتداء على ممتلكات للأقباط

1- جمعية الجزويت والفرير – المنيا.. حرق كامل.. 14-8

2- مدرسة راهبات القديس يوسف واستراحة الراهبات بها – المنيا.. حرق.. 14-8

3- مدرسة سان مارك – مركز مغاغة – المنيا.. اقتحام ونهب.. 16-8

4- مدرسة التوفيق المملوكة لمطرانية مغاغة – مركز مغاغة – المنيا.. اقتحام ونهب.. 8-16

5- مجمع مدارس الأقباط – المنيا.. اعتداء بالمولوتوف وإتلاف.. 14-8

6- مدرسة الآباء اليسوعيين – المنيا.. اعتداء بالحجارة.

7- مدرسة الراعي الصالح للأقباط الكاثوليك – ملوي – المنيا.. اقتحام ونهب.

8- مدرسة الأقباط الثانوية بنين – شارع الحسيني – المنيا.. حرق.. 14-8

9- ملجأ للأطفال الأيتام الأرثوذكس – وسط المنيا – المنيا.. حرق.. 14-8

10-ملجأ جنود المسيح للبنين الأطفال الأيتام – المنيا.. اعتداء كلي حرق.. 14-8

11-نادي الشبان المسيحيين الواي – شارع عدنان المالكي – المنيا.. حرق.. 14-8

12-مكتبة دار الكتاب المقدس – المنيا.. حرق.. 14-8

13- قاعة عزاء مملوكة لمطرانية ديرمواس – طريق مصر اسوان الزراعي – ديرمواس – المنيا.

14-سفينة الدهبية التابعة للهيئة الأنجيلية – المنيا.. حرق.

15- الباخرة السياحية ميرميد التابعة للهيئة الأنجيلية والعثور على جثتين – المنيا.. حرق كامل.. 14-8

16-مسرح الجرزيت – المنيا.. اعتداء..

17-منزل القس إنجيليوس كاهن كنيسة العذراء.. قرية دلجا – ديرمواس – المنيا.. حرق.. 14-8

18-منزل القمص صموئيل عزيز كاهن كنيسة الأنبا موسي – المنيا.. حرق.

19- سيارة القمص صموئيل لوقا كاهن كنيسة العذراء والقديس يوسف – المنيا.. حرق.

20- محال ومنازل وصيدليات منها صيدلية العروبة ومقتل اسكندر رزق الله (حلاق، 60 سنة).. تكسير ونهب.. 14-8

13- محافظة أسيوط

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة الادفنتست – شارع يسري راغب – أسيوط.. حرق.. 14-8

2- الكنيسة الرسولية – شارع قلته النميس – أسيوط.. حرق.. 14-8

3- كنيسة مارجرجس للأقباط الأرثوذكس – شارع قلته – أسيوط.. حرق.. 14-8

4- كنيسة الملاك ميخائيل – شارع النميس – أسيوط.. اعتداء بالحجارة.. 14-8

5- كنيسة سانت تريز – أسيوط.. حرق.. 14-8

6- كنيسة الإصلاح – شارع يسرى راغب – أسيوط.. حرق.. 14-8

7- مطرانية دير المحرق – أسيوط.. محاولة اقتحام.. 15-8

8- دير الراهبات الفرنسيسكانيات – أسيوط.. محاولة اقتحام.

9- كنيسة نهضة القداسة التابعة للطائفية السبتية – شارع يسري الراغب – أسيوط.. حرق.. 14-8

10-مطرانية الأقباط الأرثوذكس- أبو تيج – أسيوط.. محاولة اقتحام وحصار.. 14-8

11- كنيسة مار يوحنا المعمدان – شارع السوق – أبنوب – أسيوط.. حرق كامل.. 14-8

12- مطرانية مار يوحنا المعمدان – القوصية – أسيوط.. حرق.

اعتداء على ممتلكات للأقباط

1- مكتبة دار الكتاب المقدس – شارع الجمهورية – أسيوط.. حرق.. 15-8

2- مدرسة الراهبات الفرانسيسكانيات – أسيوط.. محاولة اقتحام.

3- خطف راعي كنيسة الأدفنتست وزوجته – شارع يسري راغب – أسيوط.

4- منازل وممتلكات الأقباط في شوارع قلته وفلتس والجمهورية – أسيوط.. حرق.. 14-8

14- محافظة سوهاج

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة مارجرجس للأقباط الأرثوذكس ومبنى الخدمات التابع لها – وبها مقر مطرانية سوهاج.. حرق ونهب.. 14-8

2- كنيسة العذراء والأنبا ابرام – سوهاج.. حرق ونهب.. 14-8

3- كنيسة مارمرقص ومبني الخدمات التابع لها – شارع الكهرباء – سوهاج.. حرق ونهب.. 14-8

4- كنيسة أبو حلقة ومطرانية طهطا ومصرع ماركو اميل عطيه – ساحل طهطا – طهطا – سوهاج.. إطلاق أعيرة نارية.. 16-8

5- كنيسة السيدة العذراء – نجع أبو شجرة – سوهاج.. اعتداء بالحجارة.

اعتداء على ممتلكات للأقباط

1- قاعة عزاء ملك لكنيسة العذراء والأنبا إبرام – سوهاج.

2- احتجاز 7 أقباط – طرق القاهرة أسوان الزراعي – سوهاج.

3- منازل وممتلكات أقباط أمام كنيسة مارجرجس – سوهاج.. حرق ونهب.

15- محافظة قنا

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة السيدة العذراء – حوض 10 – قنا.. اعتداء بالحجارة والمولوتوف.. 14-8

2- كنيسة مار يوحنا – قنا.. اعتداء بالحجارة والمولوتوف.

اعتداء على ممتلكات للأقباط

1- اعتداء وضرب قمص هدرا عبدالشهيد كاهن بمطرانية قنا، ونزع الصليب من رقبته وإلقائه أرضـــاً.

2- شقتان بعمارة مملوكة لقبطي يُدعى عبده رزق – قنا.. حرق.

16- الأقصر

اعتداء على ممتلكات للأقباط

1- محال تجارية وسيارات وممتلكات للأقباط منهم متجر سانت كلوز – شارع معبد الكرنك وكليوباترا – الأقصر.. حرق.. 14-8

17- محافظة شمال سيناء

اعتداء على دور عبادة للأقباط

1- كنيسة مارجرجس – شارع 23 يوليو – العريش – شمال سيناء.. حرق كامل.. 14-8

ليس هذا كل شيء، مادام هناك جمرٌ تحت الرماد، ومادامت قضايا الطائفية لا تنال الاهتمام الكافي والعلاج السليم مكن جانب الدولة والمجتمع ومؤسساته المختلفة.

ولسنا نرى ما يدل على أن تلك الصفحات الدامية يمكن أن تطوى في أجل قريب؛ إذ طالما ظل الجرح مفتوحـــاً ومليئـــاً بالدماء الطرية والجراثيم والتقرحات فإن التئامه سيظل متعذرًا. ليس ذلك فحسب ولكننا لا نعرف بالضبط ما يمكن أن يفرزه الجُرح وهو على تلك الحالة.

تعداد الأقباط.. ولعبة الأرقام

هذا صراع عنوانه الأبرز: لعبة الأرقام.

وحين تحضر هذه اللعبة، تغيب الشفافية وتبدأ التخمينات في احتلال المشهد.

ربما زاد من حساسية الموقف أننا نتحدث عن تعداد الأقباط في مصر.

وفي دول العالم الثالث التي تعاني مشكلات طائفية أو نوعــًا من الاحتقان الطائفي، دائمــًا تكون أرقام الأقليات فيها سرًا من أسرار الدولة ومشكوكــًا في صحتها لارتباطها بعدد من الحصص والمكاسب السياسية،

هكذا أثار أول إحصاء رسمي لتعداد الأقباط في مصر أزمة بين الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الذي أعلن أن عدد الأقباط 5.1 مليون نسمة، وبين الكنيسة التي أكدت أن عددهم ثلاثة أمثال هذا الرقم.

وكان رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اللواء أبو بكر الجندي، أعلن في سبتمبر 2012 أن أول إحصائية رسمية لعدد المسيحيين بمصر أكدت أن عدد الأقباط 5 ملايين و130 ألفــًا. وأكد الجندي أن الاقباط هم "الأعلى اجتماعيــًا في مصر والأكثر هجرة والأقل في الإنجاب"، موضحــًا أن هذه الإحصائيات "موثقة ولا يستطيع أحد إنكارها"[424].

أثارت هذه التصريحات استنكارًا شديدًا في الأوساط القبطية، ورفض القائم مقام البطريرك للكنيسة القبطية الأرثوذكسية، الأنبا باخوميوس، الأعداد التي قدمها اللواء الجندي. وقال الأنبا باخوميوس إن "ما أعلنه رئيس الجهاز بشأن عدد الأقباط غير صحيح في تقديري، ولهذا أطالبه بإعلان إحصائيات عدد الأقباط في كل محافظة، على حدة"[425].

أما أسقف شبرا الخيمة، الأنبا مرقص، فقد أكد أن عدد الأقباط في مصر "يتراوح ما بين 15 إلى 18 مليونــًا". وضرب مثلاً على هذا بتعداد بعض الأبرشيات في محافظة المنيا؛

[424] لمياء راضي، تعداد الأقباط يثير جدلاً في مصر، موقع "سكاي نيوزعربية" الإلكتروني، 26 سبتمبر2012.

[425] أحمد السعداوي، "التعبئة والإحصاء": المسيحيون في مصر 5 ملايين.. والكنيسة تتحدى: 15 مليونــًا، موقع "بوابة الشروق" الإلكتروني، 25 سبتمبر 2012.

"فهناك في أبرشية ملوي 450 ألفـاً، والمنيا 500 ألف، وسمالوط 300 ألف، وبالقاهرة شبرا الخيمة 350 ألفـاً".

وتساءل أسقف شبرا الخيمة "إذا كان تعداد الأقباط في محافظة واحدة تجاوز المليون و2500 ألف، فما تعدادهم في القاهرة كلها، ومدينة نصر، والمدن الجديدة، وباقي محافظات الوجه القبلي المعروفة بكثافة الأقباط فيها؟"[426].

وأضاف الأنبا مرقص "تعداد الأقباط في مصر معروف لدى الكنيسة، ولكننا لم نقم بتجميعه، ومن الممكن عمل ذلك عن طريق الأنبا باخوميوس، أو البابا القادم [تواضروس الثاني]، ليطالب كل أسقف بتقديم تعداد المسيحيين في أبرشيته".

ووصف عضو المجلس الملي التابع لكاتدرائية الأقباط الأرثوذكس في الإسكندرية نادر مرقص هذه الأرقام بأنها "مغلوطة والهدف من وراء نشرها في هذا التوقيت سياسي بامتياز"، لاستمرار ما سماه "سياسة تكميم الأفواه ومحاولة إسكات الأقباط عن المطالبة بحقوقهم المشروعة".

وأوضح أن أعداد الأقباط في مصر تتراوح بين 10% و15% من مجمل عدد السكان، وهو ما يؤكد أن الأعداد الحقيقية تتخطى 12 مليون شخص، متسائلاً: "منذ آخر تعداد للمصريين عام 1977 هل ازداد تعداد المسلمين 50 مليونـاً ولم يزدد عدد الأقباط ولم يتزوجوا؟"[427].

على صعيد آخر، رفض القس صفوت البياضي رئيس الطائفة الإنجيلية، ما أعلنه اللواء أبو بكر الجندي بشأن عدد الأقباط، مؤكدًا أن إعلان عدد الأقباط مخالف لإعلان الأمم المتحدة عام 1985 الذي شدد على عدم الاعتماد في عمل الإحصائيات على الديانة أو السؤال عنها، مشيرًا إلى أن الكنيسة لديها الإحصائيات الحديثة والمؤكدة عن عدد الأقباط.

في سياق مواز، أصدر ائتلاف أقباط مصر بيانـاً أعلن فيه عن رفضه الصريح لاستمرار ما وصفه "بفكر النظام البائد في تهميش الاقباط وتقليص أعدادهم الحقيقية بشكل مستفز". وشدد البيان على أن "هذا الرقم وإن صح فهو بالتأكيد يخص المسيحيين خارج مصر فقط وليس الداخل حيث يزيد عددهم عن 15 مليون نسمة تتركز أغلبيتها في الوجه القبلي لمصر".

---

[426] المصدر نفسه.

[427] أحمد عبدالحافظ، جدل بشأن تعداد الأقباط في مصر، موقع "الجزيرة نت" الإلكتروني، 28 سبتمبر 2012.

وأعرب الائتلاف عن تخوفه من تصريح اللواء الجندي "وبالأخص في هذا التوقيت الذى يتم فيه إعداد الدستور المصري، والذى سيتأثر بالتأكيد بهذا التقرير غير السليم بالمرة وبالتحديد في أمور العقائد والشرائع والمواد المرتبطة بها". وأضاف الائتلاف أن "التعداد الصحيح والحقيقي للمسيحيين بمصر يأتي وفقـًا لتصريحات المتحدث باسم الكنيسة والذي يدور ما بين 15 إلى 18 مليون مواطن"[428].

وأكد أن "هذا هو الرقم الأكثر مصداقية وواقعية؛ لأن كل أبرشية تعطى لكل كنيسة تابعة لها نظام يسمى خدمة الافتقاد يقوم من خلال تلك الخدمة رعاة الكنائس بزيارة دورية كل 3 أشهر للأسر المسيحية التابعة لكل كنيسة ويتم ملء استمارة يحدد بها تعداد كل أسرة". وتابع الائتلاف في بيانه "إذا سلمنا بالأمر نجد أنه في عهد الرئيس الراحل أنور السادات أجري إحصاء عام فوجد أن تعداد المصريين يبلغ وقتها 51.7 مليون نسمة وذكرت جيهان السادات، السيدة الأولى وقتها، أن عدد الأقباط يبلغ 6 ملايين مواطن".

واعتبر الائتلاف أنه "بالتالي ومع ازدياد الكثافة السكانية ووصولها إلى ما يقرب من 89 مليون نسمة يزداد عدد الاقباط والمفترض أنه يصل إلى ما يقرب من 15 إلى 18 مليون نسمة"[429].

بدوره هاجم الناشط الحقوقي محامي الكنيسة بالإسكندرية جوزيف ملاك إجراء تعداد سكاني للأقباط، وعدَّ ذلك "نوعـًا من التقسيم الطائفي" الذي يرفضه الشعب المصري، وأضاف أن هذا التعداد يخالف مواثيق الأمم المتحدة التي تنص على ضرورة ألا تتطرق الإحصاءات الخاصة بالسكان إلى ديانة المواطن.

وأكد أن الكنيسة لديها إحصائية بعدد الأقباط النهائي من خلال الأبرشيات المنتشرة في كل محافظة، والذي وصل إلى 19 مليونـًا في الداخل وثلاثة ملايين في الخارج، على حد قوله[430].

في صيف 2013، عادت لعبة الأرقام لتطال برأسها من جديد.

فقد أكد البابا تواضروس الثاني، بطريرك الأقباط الأرثوذكس، أن التعداد الحقيقي للأقباط وصل إلى 13.5 مليون شخص، أي ما يعادل 15% من سكان مصر[431].

---

428 جريدة "الأهرام"، القاهرة، 27 سبتمبر 2012.

429 المصدر نفسه.

430 أحمد عبدالحافظ، مصدر سابق.

وأوضح مصدر مقرب من البابا تواضروس الثاني، أن الكنيسة منذ عهد البابا شنودة تجري تعدادًا شاملاً بشكل دوري، آخره بعد ثورة 25 يناير، ويعتمد على شهادات التعميد التي تعطيها الكنيسة للأقباط[432].

وقال أبو بكر الجندي، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إن التعداد السكاني الذي يجريه الجهاز يتضمن سؤالاً اختياريـــاً عن الديانة، ولا يمكن إجبار مواطن على الإجابة عنه؛ لأنه مخالف للقواعد الدولية، ولا يتوافر بالجهاز تعداد للأقباط أو المسلمين.

وأكد ممدوح نخلة، المحامي، أن الحصر الذي تجريه الكنيسة دقيق بدرجة كبيرة، ويقتصر فقط على الأقباط الأرثوذكس الذين يمثلون نحو 90% من إجمالي عدد أقباط مصر، وأشار نخلة إلى أن الدولة تتخوف من إعلان العدد الحقيقي للأقباط، لتجنب مطالبتهم بنسبة من المناصب، بما يتفق مع عددهم في المجتمع.

وأوضح أن بعض العاملين في السجل المدني حصروا بطاقات الرقم القومي التي يحملها أقباط، وأظهر الحصر أن العدد يصل إلى 15 مليونـــاً حتى 31 ديسمبر 2012، بالإضافة إلى وجود مليوني قبطي مهاجر في الخارج.

وقال القمص صليب متى ساويرس، كاهن كنيسة الجيوشي بشبرا، عضو المجلس الملي، إن الكنيسة لا تُجري التعداد لأغراض سياسية، ولكن بهدف الرعاية والخدمة.

وحسب تقديرات رسمية أميركية، فإن المسيحيين في مصر يشكلون 10% من تعداد السكان[433]. وحسب المعلومات الواردة في كتاب "أطلس معلومات العالم العربي" من إصدار المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية بفرنسا، تحرير كل من فيليب فاريج ويوسف كرباج ورفيق البرستاني، فإن نسبة المسيحيين في مصر تبلغ حوالي 5.6% من تعداد

---

[431] جمال جرجس مزاحم، البابا تواضروس: تعداد الأقباط في مصر 15% من عدد السكان، موقع "اليوم السابع" الإلكتروني، 26 مايو 2013.

[432] أميرة صالح، "الكنيسة": عدد الأقباط 13.5 مليون.. و"الإحصاء": لا تعداد رسميــاً لدينا، موقع "بوابة المصري اليوم" الإلكتروني، 27 مايو 2013.

[433] CIA World Factbook: Egypt.
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html

السكان. وهذه النسبة الأخيرة تأكدت فيما بعد، حسب الإحصائيات الرسمية للحكومة المصرية لعام 2001.

حسب إحصاء ذاتي أعلن عنه البابا شنودة الثالث طبقــاً لسجلات "كشوف الافتقاد" الكنسية، يقدر عدد المسيحيين بأكثر من 12.7 مليون داخل مصر؛ هذا بالإضافة إلى مليوني فرد خارج مصر ويتركز معظمهم في الولايات المتحدة؛ إذ يقدر تعدادهم بنحو 900 ألف نسمة بكل الولايات، إضافة إلى كندا وأستراليا وسويسرا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا ونيوزيلندا وإيطاليا واليونان. فضلاً عن أقباط النوبة والسودان وليبيا وإثيوبيا[434].

وإذا كانت تلك هي المرة الأولى التي يعلن فيها البابا شنودة رقمــاً للأقباط، إلا أنها ليست المرة الأولى التي يمارس فيها الاجتهاد في الموضوع. وهو ما سجله وفصّل فيه المستشار طارق البشري في كتابه عن "المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية"[435]؛ إذ أشار إلى المزايدات في المسألة التي أوصلت عدد الأقباط إلى 15 مليونــاً (المؤتمر القبطي الذي عقد في زيوريخ عام 2004)، في حين أن مجمع الآباء الكهنة قال في سنة 1977 إن عددهم سبعة ملايين، وكان التعداد الرسمي الذي أجري في سنة 1976 قد أظهر أن عددهم نحو مليونين ومائة ألف شخص (أصبحوا مليونين و83 ألفــاً في تعداد عام 1986).

ذكر المستشار البشري أن نتائج التعداد التي أعلنت في عام 1976 أثارت ضجة عبر عنها أقباط المهجر، وكانت لها أصداؤها في جهات عدة؛ ولذا تشكلت لجنة لتقصي حقائق التعداد في مجلس الشعب. ضمت أربعة أعضاء، بينهم اثنان من الأقباط.

وفي جلسة مهمة عقدت في 15 يونيو 1998 شرح الفريق جمال عسكر رئيس جهاز التعبئة والإحصاء، ملابسات إجراء التعداد، الذي تساوت نسبة المسلمين والمسيحيين في خطوات إجرائه، وكان أحد المسؤولين عنه في الوجه البحري وكيل وزارة قبطيــاً هو موريس حنا غبريال. وقال إن نسبة المسلمين والمسيحيين لم تتغير طوال 80 سنة (أول تعداد أجري في سنة 1897) وشرح بالأرقام كيف أن كل الطوائف المسيحية كانت تدخل في التعداد.

---

[434] أقباط، ويكيبيديا — الموسوعة الحرة.
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%B7#endnote_.D8.A3

[435] طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، القاهرة، 2004.

ففي حين أن نسبتهم كانت في الأصل في حدود 6.3٪، ولكنها ارتفعت إلى أكثر من 8٪ نتيجة ضم جيش الاحتلال الإنجليزي (خلال السنوات من 1917 إلى 1937)، وتراجعت تلك النسبة بعد عام 1960 حتى وصلت إلى 5.87٪ في تعداد عام 1986، بسبب هجرة الاجانب والمتمصرين من البلاد بعد ثورة 1952، ونتيجة لاتساع نطاق الهجرة المسيحية شبه المنظمة إلى أميركا وكندا وأستراليا بعد حرب عام 1967.

في حديثه إلى لجنة تقصي الحقائق، قال الفريق عسكر إن البابا شنودة كان في زيارة للولايات المتحدة، التقى خلالها الرئيس الأميركي جيمي كارتر، الذي أبلغه بأنه يعرف أن عدد الأقباط في مصر 8 ملايين.

وأبدى رئيس جهاز التعبئة تعجبه ودهشته من أن يكون الرئيس الأميركي قد قام بعدّ المسيحيين في مصر حتى وصل إلى هذه النتيجة، متجاهلاً حقيقة أن كل التعدادات التي أجريت منذ عام 1897 كانت معدلاتها ثابتة بين المسلمين والمسيحيين في حين كان الإنجليز والفرنسيون هم المشرفين عليها، وقد كان رئيس الإحصاء يوماً ما قبطياً هو حنين بك حنين[436].

نشير هنا إلى أن تعداد الأقباط في العام 1911 نحو 600 ألف قبطي، ومجموع السكان في مصر كلها ما بين 10.2 مليون نسمة حسب إحصاء 1907، وبين 11.6 مليون نسمة حسب إحصاء 1911، ونسبة المسيحيين سواء الأقباط الأرثوذكس أو غيرهم تبلغ من مجموع السكان 6.3% في إحصاء 1907، ونسبتهم جميعاً من مجموع السكان في إحصاء 1917 تبلغ 8.3%، وترد الزيادة من شمول التعداد للجنود الأجانب وأسرهم إبان الحرب العالمية الأولى التي جرى تعداد 1917 خلالها[437].

اللعبة مستمرة، والغموض قائم.. أما المزايدات فحدث ولا حرج!

---

[436] فهمي هويدي، تعداد أقباط مصر، جريدة "الدستور"، القاهرة، 29 أكتوبر 2008.

[437] طارق البشري، الدولة والكنيسة، مرجع سابق، ص 82– 83.

فتنة اغتيال بطرس غالي

جاء حادث اغتيال بطرس باشا غالي في العام 1910 ليوسع من هوة الشقاق بين المسلمين والأقباط، الأمر الذي كان له تأثيره بالسلب على الحركة الوطنية في تلك الفترة.

وبطرس غالي (12 مايو 1846- 21 فبراير 1910) هو أحد رجلين من الأقباط توليا رئاسة الوزارة، هو ويوسف وهبة باشا، كما أنه أحد رجلين من الأقباط نالا شهرة سياسية واسعة هو ومكرم عبيد باشا. تولى ابنان له الوزارة هما نجيب غالي وواصف غالي، كما تولى ثلاثة من أحفاده الوزارة أيضا وهم مريت غالي وبطرس بطرس غالي ويوسف بطرس غالي، وكان أحد أبنائه من أقطاب الوفد وهو واصف غالي. عمل في وظيفة مترجم في مجلس تجار الإسكندرية في أوائل عام 1867 ثم باشكاتب المجلس، انتقل بعدها في 1873 لنظارة الحقانية التي ترقى في سلكها سريعـًا حتى أصبح سكرتيرًا لها في 1879 ثم وكيلاً في 10 أكتوبر 1881 وأنعم عليه برتبة الباشوية في العام التالي، وكان أول قبطي يحصل على هذا اللقب الرفيع.

عهد الخديو عباس حلمي الثاني إلى بطرس باشا غالي برئاسة النظارة في 12 نوفمبر 1908، ولكن شابت علاقته بالحركة الوطنية، خاصة الحزب الوطني، شوائب أثرت بالسلب على صورته منها اضطراره لتوقيع اتفاقية السودان 19 يناير 1899، وترؤسه لمحكمة دنشواي الخاصة، وبعث قانون المطبوعات 25 مارس 1909، إضافة إلى دوره في مشروع مد امتياز قناة السويس[438].

أما نهاية هذا الرجل فكانت على يد شاب صيدلاني يُدعى إبراهيم الورداني.

ففي الساعة الواحدة بعد الظهر يوم (11 من صفر 1328 هـ=20 فبراير 1910)، خرج بطرس غالي من غرفته في ديوان الخارجية بصحبة حسين باشا رشدي ناظر الحقانية، وفتحي باشا زغلول (وكيل الحقانية)، وعبدالخالق ثروت (النائب العمومي)، وأرمولي بك التشريفاتي بالخارجية، ثم فارق من كانوا معه عند السلم الخارجي، وبينما هو يهم بركوب عربته اقترب منه الورداني متظاهرًا بأنه يريد أن يرفع له عريضة وأطلق عليه رصاصتين أصابته إحداهما في صدره، وما كاد يلتفت خلفه ليرى صاحب هذه الفعلة حتى أطلق عليه الفتى ثلاث رصاصات أخرى أصابت عنقه من الخلف واثنتين في كتفه، وأطلق رصاصة

---

[438] د. ياسر ثابت، فتوات وأفندية، صفصافة للنشر، القاهرة، 2010، ص 120-121.

سادسة أصابت ثيابه[439].

لم تأتِ الساعة السابعة وخمس وأربعون دقيقة من صباح يوم الاثنين 21 فبراير عام 1910 حتى أسلم بطرس باشا غالي الروح في مستشفى الدكتور ملتون بباب اللوق، وسط بكاء الحاضرين.

وربما كان اغتيال بطرس غالي هو أول جريمة اغتيال سياسي في مصر الحديثة؛ إذ جاء بعد أكثر من قرن من اغتيال سليمان الحلبي للقائد الفرنسي كليبر.

أما الجاني إبراهيم ناصف الورداني، فقد كان شابــًا في الرابعة والعشرين من عمره، تلقى علومه الأولى في المدارس المصرية حتى نال البكالوريا، وتوفي والده فقام بتربيته الدكتور ظيفل باشا حسن وأرسله إلى سويسرا لتلقي علوم الصيدلة ثم ذهب إلى إنجلترا، فقضى بها سنة وعاد إلى مصر فافتتح بها صيدلية في شارع عابدين، وكان من المتحمسين لمبادئ الحزب الوطني المناوئ للخديو عباس وقتذاك.

اعترف إبراهيم الورداني بجُرمه، وبرر إقدامه على قتل بطرس باشا غالي بأنه وقع اتفاقية السودان في 19 يناير عام 1899، بالنيابة عن الحكومة المصرية باعتباره وزير خارجيتها، وكان ضمن أعضاء محكمة دنشواي، وإعادته العمل بقانون المطبوعات القديم في 25 مارس عام 1909، وقانون النفي الإداري في 4 يوليو من العام نفسه، وكان له دور في محاولة مد مشروع امتياز قناة السويس. كما اعترف أنه قصد قتل بطرس باشا غالي منذ زمن[440].

ورغم أن الأسباب التي دفعت الورداني إلى اغتيال بطرس غالي لم تكن ذات طابع ديني، فإن بعض الصحف القبطية والأجنبية اعتبرت أن تحريض صحف الحزب الوطني قد ساهم على الأقل في تهيئة أسباب اغتيال بطرس باشا غالي؛ لذا زادت مطاردة الحكومة لنشاط الحزب ومبادئه. وقال صحيفة "الإيجيبسيان" إن "الورداني وهو يقتل بطرس غالي كان يُجهِز في الوقت نفسه على الوطنية المصرية في مصر"[441].

كما اندفعت الحكومة المصرية تقبض على الناس وتفتش البيوت للكشف عن أي جمعيات أو مؤامرات سرية، لذلك لم تبدأ محاكمة الورداني إلا بعد شهرين من وقوع الحادث، أي في 21 إبريل.

---

[439] د. خالد عزب وصفاء خليفة، "المصري اليوم" تفتح ملف اغتيال بطرس باشا غالي في الذكرى المئوية الأولى (1)، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 22 فبراير 2010.

[440] د. خالد عزب وصفاء خليفة، "المصري اليوم" تفتح ملف اغتيال بطرس باشا غالي في الذكرى المئوية الأولى (2)، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 24 فبراير 2010.

[441] جريدة "الإيجيبسيان"، القاهرة، 8 يناير 1911.

اعترف الورداني في بداية التحقيق بأنه قتل المجني عليه لأنه خان وطنه وكان مصممـًا على قتله من أشهر بعيدة، ولكنه لم يتعمد تنفيذ فكرته إلا عقب إعلان الاتفاق الجديد مع شركة قنال السويس، وعدَّد من خيانته أن الأسباب التي دفعته إلى التفكير في قتله، منها قبوله رئاسة محكمة دنشواي، وتوقيعه اتفاقية السودان، وإخراجه قانون المطبوعات، وإهانته مجلس الشورى والجمعية العمومية. وذكر في أقواله أنه ليس متصلاً بإحدى الجمعيات الفوضوية؛ لأن مبدأ الفوضوية هو التخريب وهو ضد مبدئه فهو دستوري محب للنظام. وقال إن هذا المبدأ هو الذي جعله يرتكب هذه الجريمة؛ لأنه في البلاد الدستورية يجب سقوط الوزارة وتخليها عن الأعمال متى فقدت ثقة مجلس النواب لها، أي أن الأمة لا تريدها.

وفي يوم 3 مارس في التحقيق كتب الورداني إقرارًا بخط يده: "أنا الذي قتلت بطرس باشا كبير الوزراء المصريين في يوم الأحد الساعة واحدة إفرنجي مساء لاعتقادي أن الرجل خائن لوطنه وأن سياسته ضارة لبلاده، ولست آسفـًا على ما ارتكبته لأني أرى ذلك خدمة في بلادي".

فرد عليه فتحي زغلول باشا قائلاً: "يا مسكين لو عرفت أنه أكبر وأصدق وطني في خدمة البلاد ما فعلت فعلتك"، ثم تولى النائب العام تحقيقه مع إبراهيم الورداني، وكان النائب العام آنذاك هو عبدالخالق ثروت باشا[442].

أصدرت المحكمة حُكمها بتاريخ 18 مايو 1910 برفض ما طلبه الدفاع من إحالة المتهم إلى لجنة طبية لمراقبته، حيث ثبت في يقين المحكمة سلامة قواه العقلية، وثانيـًا إرسال القضية إلى فضيلة مفتي الديار المصرية الشيخ بكري الصدفي، ورفع محامو الورداني طعنـًا على هذا الحكم أمام محكمة النقض التي رفضت نقضه.

وفي المحاكمة المذكورة، رفض المفتي الأكبر، لأسباب شرعية، أن يصدر فتوى بالمصادقة على الحكم بالإعدام، وأخذ بوجهة نظر الدفاع القائلة باختلال قوى المتهم العقلية وضرورة إحالته إلى لجنة طبية لمراقبته، ولكن تم تجاهل تلك الفتوى وأُعدم الورداني سرًا في 28 يونيو 1910 [443].

442 د. خالد عزب وصفاء خليفة، "المصري اليوم" تفتح ملف اغتيال بطرس باشا غالي في الذكرى المئوية الأولى (2)، مصدر سابق.

443 عبدالحميد يونس، حكايات قضائية، سلسلة "كتاب اليوم"، دار "أخبار اليوم"، القاهرة، يوليو 1994، ص 37- 39.

يرى الزعيم الوطني سعد زغلول أن محاكمة إبراهيم الورداني فتحت بابًا للخلاف بين عنصري الأمة؛ إذ يقول": "وقد اتخذ الأقباط هذه المسألة لتحريك البغضاء بينهم وبين المسلمين، وقامت جرائدهم تنسب القتل للتعصب الديني، وتجسم أمر الحادثة، وتبالغ في الحوادث التي ترتبط بها ولا يخلو من وقوعها بلد من البلدان. وتختلق الحوادث الأخرى للدلالة على وجود ذلك التعصب.

"فلما أحس المسلمون بذلك، نقموا وعطفوا على الورداني وتمنوا لو خلص من العقاب. وانبث هذا الميل خصوصًا في العامة والنساء والأطفال، وتمكن من أفراد الحزب الوطني. بل عمل الكثير منهم على تمكينه في النفوس، وسعوا جهدهم في تلطيف العقاب، واستعملوا لذلك كثيرًا من الوسائل"[444].

هكذا تحول إبراهيم الورداني إلى بطل وطني في الحس الشعبي، وكان كثيرون يغنون "يا ميت صباح الفل على الورداني"، ورددوا "قولوا لعين الشمس ما تحماشي، أحسن غزال البر صابح ماشي"[445].

وصدر قرارٌ يُحرِّم علي أي مصري الاحتفاظ بصورة الورداني. وقتها انتشرت الأشعار العامية تشيد بالورداني وتصفه بالبطولة، فقال واحدٌ من هؤلاء الشعراء: يا ميت صباح الخير على الورداني واللي قتل بطرس غالي النصراني!

جدَّت الحكومة في منع تداول هذا الشعر الذي كان يتغنى به الناس، ونشرت الصحف وقتها خبرًا يقول: إن البوليس السري ضبط ثلاثة يلحنون مديح الورداني على نغمات الموسيقى، وقد اتضح أن أحدهم تابع لدولة أجنبية، فسُلِّم إلى قنصليته أما الآخران فقد شرعت النيابة العامة في التحقيق معهما. ونظم أحمد رفعت المحرر بصحيفة "العلم" وقتها مجموعة من الأبيات سماها أشعار ورد الربيع، قال فيها:

أسفت على الرياض غداة صارت   مجردة من الورد النضير

وهل تزهر الرياض بغير ورد   ويرغبها الشباب بلا عبير

لعمرك لم يكن للصبح فضل   لو أن الصبح صار بلا منير

---

[444] سعد زغلول، مذكرات سعد زغلول (تحقيق د. عبدالعظيم رمضان) جـ 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص 354.

[445] عبدالحميد يونس، تاريخنا الجنائي في الشارع السياسي، سلسلة اقرأ، العدد 686، دار المعارف، القاهرة، 2003، ص 57.

عليك أسفت يا نضر المحيا وكم رددت ذكرك في ضميري

حزنت على اختفائك من أمامي وكل الناس في حزن نظيري

وفور نشر هذا الشعر ألقت الشرطة القبض على أحمد رفعت، واتهمته بأنه في هذا الشعر لا يقصد الورد وإنما يقصد الورداني[446]!

من جهتها، رأت الصحف القبطية، ومعها كثير من القبط، أن هذه الجريمة لم تُرتكب إلا بدافع من التعصب الديني، وأن بطرس غالي لم يُقتل إلا لأنه قبطي. واتهموا الحزب الوطني بأنه هو الذي هيَّج الرأي العام عليه بكتاباته واحتجاجاته على معاهدة 1899 ودنشواي وقانون المطبوعات وقانون النفي الإداري، واعتبروا أن تحريض صحف الحزب المستمر قد ساهم على الأقل في تهيئة أسباب الاغتيال.

وعند ذاك انحرف بعض أفراد حركة القبط انحرافـًا خطيرًا، فزادوا على الكتابة في الصحف القبطية الشكوى إلى الصحافة الإنجليزية، والنقل عنها في صحفهم، وسافر بعض رجالهم- ومنهم قرياقوص ميخائيل- إلى إنجلترا، شاكين مستنجدين. ودعوا إلى إيجاد فرق من الاحتلال تجوب المدن لحماية الأقباط، وإغلاق الصحف التي تحرض على كراهية الأقباط[447].

واستغلت بعض الصحف القبطية الحوادث البسيطة التي كانت تحدث من الجماهير المتعاطفة مع الورداني، وسيلة لإثارة جماهير الأقباط، وأخذت جريدة "المقطم" الموالية للإنجليز تنشر الروايات المختلفة والمهيجة لمشاعر المسيحيين المصريين.

وعندما قدم المفتي فتواه في قضية الورداني، استخدمتها الصحافة الاستعمارية وسيلة للطعن في الإسلام وإثارة الأقباط. وقالت "الجازيت" تعليقـًا على الفتوى:

"إن الشريعة الإسلامية لا تحسب حياة الوزير المسيحي الأول شيئـًا مذكورًا في جنب أحقر المسلمين"[448].

ونهجت الصحافة الاستعمارية الأخرى على غرار "الجازيت"، فقد مسخت المستند الأصلي الذي ساق فيه المفتي أسباب الرفض، لتوهم الناس أنه بمقتضى الشريعة الإسلامية لا يمكن الحكم على مسلم قتل مسيحيـًا بالموت. وبعد أن شاعت في أوروبا تلك الصورة

---

[446] لبيب حليم لبيب، وقائع اغتيال بطرس باشا غالي، جريدة "الوفد"، القاهرة، 26 مايو 2010.

[447] د. سميرة بحر، الأقباط في الحياة السياسية المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979.

[448] د. خالد عزب وصفاء خليفة، "المصري اليوم" تفتح ملف اغتيال بطرس باشا غالي في الذكرى المئوية الأولى (3)، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 7 إبريل 2010.

الممسوخة وعملت عملها في إثارة الحفيظة الدينية في إنجلترا، أرغم وزير الخارجية البريطاني السير إدوارد غراي على إظهار المستند الأصلي، فظهر أنه مستند عادي اتبعت فيه أوضاع اصطلاحية.

وسط هذه الأجواء المشتعلة، كوّن اخنوخ فانوس هيئة برئاسته باسم "مجتمع الإصلاح القبطي"، أخذت تدعو إلى المساواة بين المسيحيين والمسلمين في جميع الحقوق. وعلى رغم أن طابع الاعتدال هو صبغة هذا الطلب، فإن التشديد عليه كان يُقصد به إثارة مشكلة لم تكن قائمة، وكان في سياق أحداث الفترة وبالنظر إلى مثيريه، يعتبر من قبيل الحق الذي يُراد به باطل، وهو العمل على التجميع الطائفي المهدد للوحدة الوطنية.

ازدادت حدة الجدل في الصحف، ووجدنا بعض الصحف القبطية (منها "مصر" و"الوطن") تتحدث عن "مطالب الأقباط" وضرورة عقد مؤتمر قبطي لمناقشة هذه المطالب. وبعد أخذٍ وردٍ طويلين، وافقت الحكومة على عقد مؤتمر في أسيوط في مارس 1911، وجاء في هذا القرار:

"وبالرغم من معارضة بطريرك الأقباط الشديدة التي أظهرها رسميـاً، وبالرغم من معارضة فريق الأقباط المعتدلين ونصائح الحكومة، فلقد أصر فريقٌ من الأقباط على طلب السماح لهم بعقد الاجتماع في أسيوط، حيث قاموا بالاستعدادات اللازمة وتعهدوا بعدم حدوث شيء يؤدي إلى الإخلال بالأمن. وقد رأت الحكومة أن ليس في طبيعة هذا الاجتماع أو في أهميته ما يدعو إلى منعه"[449].

عارض الحزب الوطني فكرة عقد مؤتمر للأقباط، انطلاقـاً من وجهة نظر ترى أن من شأن الخلاف الطائفي أن يعيد إلى بريطانيا حجتها ضد الحركة الوطنية المصرية.

وعندما عُقِد المؤتمر القبطي في الأيام من 6 مارس إلى 8 مارس 1911 برئاسة بشرى حنا، وحضور 1150 مشتركـاً، معهم توكيلات عن نحو 10500 قبطي من جميع أنحاء مصر، غلبت عليه في نهاية الأمر نزعة التعقل، وحتى بعض الأصوات المتشددة لوحظ في كلماتهم نغمة الهدوء والرغبة في التآلف، ولم يستعملوا نفسِ النغمة التي كانوا يكتبون بها في الصحف. وكان صخب بعض الصحف القبطية بعيدًا تمامـاً عن الجو الذي ساد المؤتمر عند انعقاده. ركز المؤتمر على المساواة في الوظائف وتمثيل الأقباط في الهيئات النيابية ومسألة اعتبار يوم الأحد راحة أو عطلة رسمية، وتطرق إلى محاكم الأحوال الشخصية القبطية والإنفاق من الخزينة العامة على جميع المرافق المصرية على حدٍ سواء[450].

---

[449] جمال بدوي، مرجع سابق، ص 35– 36.

[450] طارق البشري، الدولة والكنيسة، مرجع سابق، ص 82– 83.

وكان من آثار انعقاد مؤتمر أسيوط للأقباط أن تنادى عددٌ من أعيان ووجهاء ومفكري القاهرة لعقد مؤتمر مقابل، وعرضوا فكرتهم على مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء الأسبق على أن يكون هو رئيساً للمؤتمر، فوافق على ذلك.

انعقد المؤتمر في ضاحية مصر الجديدة في 29 إبريل 1911، واستمر حتى 4 مايو من العام المذكور، وأطلق عليه المؤتمر المصري. كان من الداعين للمؤتمر محمود سليمان، وعبدالستار الباسل، وأحمد لطفي السيد، وعبدالخالق مدكور، وأكثرهم يُذكر القارئ بتشكيلات الوفد المصري عندما نشأ في 1919. وكان وجود عناصر مستنيرة في هذا المؤتمر فعالاً ومؤثرًا في تسييره باتجاه تعزيز الوحدة الوطنية في مصر.

أول ما تُلي في المؤتمر كان التقرير الذي أعدته اللجنة التحضيرية، وقد تلاه أحمد لطفي السيد، وساعده في تلاوته أحمد عبداللطيف وعبدالعزيز فهمي، وهو يتكون من مقدمة وثلاثة أقسام. تضمنت المقدمة أن المؤتمر انعقد لخدمة المصلحة العمومية، و"للنظر في التوفيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية التي كاد يتصدع بنؤها من جراء مؤتمر الأقباط". وهو هنا يستخدم عبارة العناصر المؤلفة للوحدة المصرية، وليس عبارة "المجموع المصري"، التي استخدمها مؤتمر أسيوط.

تعرض أحمد لطفي السيد إلى مطالب مؤتمر أسيوط كلها، وأشار إلى أن نسبة الأقباط من سكان مصر 6.43% ونسبة ثروتهم هي 10% من ثروة مصر، وهم في الوظائف إذا كانت نسبتهم في التعليم 6% فإن نسبتهم في وزارة الداخلية 59% بنسبة مرتبات تصل إلى 40.28%، ونسبتهم في وزارة الحقانية 15% بمرتبات نسبتها 14.5%، ونسبتهم في وظائف وزارة المالية 46% غير الصيارف، فإن عددهم 1877 صيرفياً منهم 50 مسلماً فقط، وأرفق بالتقرير بيانات شاملة وتفصيلية بعدد الأقباط في الوظائف ونسبتهم[451].

وتكلم بذات الطريقة عن التمثيل في الانتخابات، وعلى الخزينة العمومية، ثم شدد على أن الأمة يجب أن تبني علاقة أفرادها على التسامح وعلى التضامن مع المعاملة بالمحبة والرحمة، وأن مصر ليست قليلة الواجبات الوطنية حتى تنشغل بما لا فائدة فيه من التنازع على المراكز والتخاصم على شيء من الحقوق التافهة، ودعا الأقباط إلى أي مؤتمر مثيل لهذا المؤتمر ينعقد مستقبلاً.

[451] المرجع نفسه، ص 89– 90.

بدا المؤتمر بأوراقه وأفكاره ومقترحاته السياسية والاقتصادية والتعليمية، أشبه ببرنامج وطني شامل لنهضة مصر في ذلك الزمان.

بالعودة إلى تداعيات اغتيال بطرس غالي، سنجد أنها طالت مواقف عددٍ من الشعراء والمبدعين.

وانتقد الأقباط موقف أمير الشعراء أحمد شوقي، الذي لم ينظم قصيدة رثاء في بطرس باشا غالي، وكان من أصدقائه المقربين، وهو القائل:

"في منازل غالي فزنا بصفو الليالي"

وكتب أحد الأقباط يقول "لعمرك لقد خان شوقي نفسه وهو يقول إنني رجل أخدم الوطن كلما عرضت حال، في خطابه إلى روزفلت. يكذبك الحال يا شوقي. وقد مر عليك موت عظيم مصر بطرس باشا غالي، وقد جمد إحساسك وجف شعورك في مقام العزاء لمصر. أو لم تذكر صفو لياليك حيث قلت:

– في منازل غالي فزنا بصفو الليالي.

"عجبــًا لك يا شوقي! تذكر صفو الليالي، ولا تذكر كدر الأيام!"[452]

وقال كامل منصور مُعرضــًا بالشعراء المسلمين:

"إن يحجم القوم عن نظم الرثاء له فقد رثاه النهي والعلم والأدب

وإن تجف دموع عيونهم فدمع المجد مُنهل ومنسكب

وإن دعاه الألى طالت عقولهم بظالم فأيادي عدله قشب

هل حافظ قد عصته فيه قافية أم ابن هاني عراه الخوف والرهب

ابن القصائد يا شوقي مدبجة من كل ضافية ما إن لها سبب؟

هل القريض عزيز أن تدبجه في فقد من الملا آراؤه شهب؟

أم الدماء التي سالت تروق لنا دم البرئ قلوب حوله تجب؟

دم البرئ ينادينا ألا اجتهدوا لا تغمضوا الطرف حتي ترفع الحجب"

وقد اضطر أحمد شوقي إلى نظم قصيدة قصيرة جاء فيها:

"بني القبط، إخوان الدهور رويدكم هبوه "يسوعا" في البرية ثانيا

[452] محمد سيد كيلاني، الأدب القبطي قديمــًا وحديثــًا، دار الفرجاني، القاهرة، 1962.

حملتم لحكم الله صلب ابن مريم وهذا قضاء الله قد غال غاليا

ووالله لو لم يطلق النار مطلق عليه لأودى فجأة أو تداويا

تعالوا عسى نطوي الجفاء وعهده وننبذ أسباب الشقاق نواحيا

فلا يثنكم عن ذمة قتل بطرس فقد ما عرفنا القتل في الناس فاشيا"

وشوقي هنا يخاطب العقل، فيدعو إلى ترك العواطف الهوجاء. ويقول إن لكل مخلوق أجلاً معلوما. وبطرس لم يمت قبل انقضاء أجله. ولو لم يقتله الورداني لقضى نحبه فجأة أو بعد فترة من المرض والعلاج.

وقد نظم شوقي قصيدة رائعة في الاحتفال بالذكرى السنوية لبطرس غالي، جاء فيها:

"قبر الوزير تحية وسلاما الحلم والمعروف فيك أقاما

ومحاسن الأخلاق فيك تغيبت عاما، وسوف تُغَيِّب الأعواما

قد كنت صومعة فصرت كنيسة في ظلها صلى المطيف وصاما"[453]

ووجه الأديب والناقد الكبير عباس محمود العقاد في كتابه "خلاصة اليومية والشذور" نقدًا إلى شوقي على قصيدته التي رثى فيها بطرس غالي باشا رئيس الوزراء المغتال، وقال فيها:

"والقومُ حَوْلَكَ يا بن غالي خُشَّعٌ يقضون حقا واجبا وذماما

يَسعَوْنَ بالأبصار نحوَ سَرِيرِه كالأرض تنشدُ في السماءِ غماما

يبكون موئلهم وكهف رجائهم والأريحيَّ المفضلَ المقداما

مُتسابقين إلى ثَراك، كأنهم ناديكَ في عزِّ الحياة زحاما"

وكتب العقاد معقبـاً: "أكان يريد أن يقول إن زائري قبر الرجل، وفيهم ساداته الأمراء والوزراء والعظماء والعلماء، وفيهم نائب مولاه الأمير ووكلاء الدول أكابر السراة والوجهاء.. أكان يريد أن يقول إن هؤلاء كلهم ممن كانوا يقصدون من نادي ابن غالي موئلاً وكهف رجاء يستعطفون من أريحية ساكنه الجواد ويستدرون من أفضاله؟... أم تراه يحسب أنهم ملكوا عليه حتى دموع عينيه، وأنه نائحة المعية، أعيد ليرثي كل من يموت من

---

[453] يوسف القعيد، لماذا امتنع شوقي عن رثاء بطرس غالي؟، جريدة "الدستور"، 13 إبريل 2010.

خدامها بلا مقابل؟"[454].

وينبغي القول إن أصواتـــاً قبطية حكيمة لم تنجرف وراء أجواء الاحتقان، واتسمت رؤيتها بالوطنية والبعد عن التعصب الطائفي، ونفي فكرة وجود خلفية دينية أو طائفية وراء عملية الاغتيال، ومن هؤلاء نصيف المنقبادي، ومرقس حنا، ومرقس فهمي.

كتب مرقس فهمي المحامي يقول:

"إذا قتل الورداني تعصبـــاً وحده أو شركاؤه، فليس ذلك دليلاً على أن كل المسلمين أرادوا هذا القتل بسببه.. التضامن هو روح الوطنية وروح كل اجتماع، فلا وطن بدونه، ولا مسلم بدونه، ولا أقباط بدونه".

كما ألقى خطبة في اجتماع عقده القبط بحديقة الأزبكية، ينفي فيها عن المسلمين تهمة التعصب، مسفهـــاً أقوال الذين يتهمون طائفة من الأمة بالاشتراك في اغتيال بطرس غالي جملة، ويحصر عمل الورداني في شخصه، مؤكدًا أن الجريمة التي راح ضحيتها رئيس الحكومة عملٌ يأسف له كل مصري مسلمـــاً كان أو قبطيـــاً.

وقال في إحدى خطبه:

".. تنازعنا في نسبة بطرس باشا: من منا خسره؟ أو من الذي كان يملكه؟ هذا يقول: بطرس للأقباط. وذلك يقول: إنه مسلم، لأنه بصفته ناظرًا في الحكومة المصرية مدة خمسة عشر عامـــا؛ كان شيخـــا للأزهرِ في كل هذه المدة. ولم يكن له أي وظيفة شرعية عند الأقباط، فهو مسلم حكمـــاً وعملاً، بل هو شيخ المسلمين"

"قسمت هذه المناقشة البلد إلي شطرين: أقلية تدعي أنها هي وحدها التي أصيبت في شخص الفقيد، فهي التي عز عليها المصاب، وهي التي يجوز لها أن تطالب بالعقاب. وهي التي يحق لها أن تراقب أعمال التحقيق، وتلاحظ عليه وهي التي تتألم لكل حركة تعتقد أن فيها إهمالاً لتقدير ذلك المصاب الجلل، أو جمودًا في شعور الأكثرية، أو سكوتـــاً لا يتفق مع أهمية الحادث. أما الأكثرية – يعني المسلمين – فماذا كان موقفها؟"

"أخبرني صديق منها أنه صمم علي تأبين الفقيد يوم الأربعين، معتقدًا أن هذا أقل واجب يؤديه. فلما رأي هذه المناقشة خشي أن يحسب الناس منه ذلك نفاقـــاً ورياء؛ فعدل عن

---

[454] عباس محمود العقاد، خلاصة اليومية والشذور، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 92- 93.

قصده نهائيـــاً"[455].

وقال مرقس حنا: "إن التعصب إذا كان موجودًا فلا قضاء عليه إلا بالدستور، ودعا الأقباط إلى كتابة العرائض من أجل الدستور".

وكتب نصيف جندي المنقبادي المحامي إلى جريدة "الإكلير" في باريس خطابــاً يقول فيه:

"اسمح لي بصفتي مصريـــاً أن أقرر بعض نقط تتعلق بمقتل بطرس غالي باشا رئيس الوزارة المصرية، ليس من اختصاصي تقدير عمل إبراهيم الورداني، ولكني أريد من صميم فؤادي أن أبعد التهم التي أشاعها الإنجليز في العالم ضد هذا الشاب، ليقللوا من النتيجة السياسية لعمله، فقد اتهموه بأنه فتى مختل الشعور، قليل الذكاء وأنه أطاع داعي التعصب بقتله بطرس باشا غالي المسيحي، الذي يقولون إنه كان حرًا ووطنيــاً".

"أنا أعرف الورداني شخصيـــاً فهو فتى شديد الذكاء كثير المعارف، ملأت صدره الوطنية الحرة وليس شخصـــاً متعصبــاً.. وأنا بصفتي قبطيــاً – أعني مصريــاً مسيحيــاً– أصرح بأن حركتنا هي حركة وطنية مجردة ترمي إلى الترقي والحرية.. وما تهمة التعصب الإسلامي إلا من إشاعات الإنجليز التي يشيعونها ليبرروا المظالم التي يرتكبونها في مصر"[456].

وظهر من الشعراء الأقباط فريقٌ من الحكماء أخذ يكتب ويتكلم عن عقيدة تنطق بالحق، وتحركه روح وطنية سامية وعاطفة نبيلة. وكان شعراء هذا الفريق يختمون قصائدهم بالدعوة إلى الاتحاد ونبذ كل خلاف، فقال الشاعر تادرس وهي:

ما رأينا كمثله من وزير بلغ القطر سعيه المأمولا

أنشأته كنانة الله شهمًا ذا يدٍ في سياسة الملك طولى

نازعتنا فيه الليالي وودت لو به جادت القرون الأولى

اصطفاء العباس للملك نضرا فاقتطي غارب المعالي ذلولا

وارتضاه إذ لم يجد من سواه في صعاب الأمور قط بديلا

---

455 محمد سيد كيلاني، الأدب القبطي قديمــاً وحديثــاً، مرجع سابق.

456 المرجع نفسه.

وقال أيضـــاً:

يا حليف الشقاء دنيا وأخرى كيف حللت قتله تحليلا

لست منه ولا قلامة ظفر فلك الله خائنا مرذولا

علم الله أن بطرس غالي كان فيما يلي قئولا فعولا

لم يحاول أمرًا يضر فريقًا أو يسود البلاد وقرًا ثقيلا

وختمها بقوله:

ثم أنشد بين القبور وأرخ مات وا مصر بطرس مقتولا[457]

---

[457] لبيب حليم لبيب، مرجع سابق.

قضية الراهب المشلوح

(1)

"النبأ".. في عين الإعصار

فـــي الصباحات العادية، وحدها عناوين الصحف تصنع الزلازل!

هذا على الأقل ما حدث فـــي أحد أيام صيف 2006 فـــي قاهرة المعز.

الشوارع التي يسير فيها كثيرون بلا هُدى مثل شمعةٍ مطفأة، أصيبت يوم الأحد الموافق 17 يونيو 2001 بصدمة اسمها: "قضية الراهب المشلوح".

فقد خصصت الصفحة الأولى من العدد رقم 663 من جريدة "النبأ"، لموضوع واحد يحمل عناوين مثيرة، بينها:

"النبأ تنفرد بنشر الملف الكامل لأول فضيحة من نوعها تهزّ مصر بالوثائق"

"تحويل دير المحرق بأسيوط إلى بيت دعارة على يد الراهب الكبير"

"الساعد الأيمن للرجل الأول بدير العذراء يستحلّ أعراض المسيحيات"

"لقطات صريحة من أول فيلم جنسي صوّره الكاهن لابتزاز ضحاياه"

"الراهب المعجزة يمارس الجنس مع 5 آلاف سيدة فـــي مذبح الكنيسة"

"الراهب الكبير يمسح عورته فـــي ستر الهيكل المقدس بعد قضاء شهوته مع النساء فـــي مكان تجلى فيه روح المسيح"

نشرت الجريدة مع موضوعها – الذي امتد على ثلاث صفحات- 14 صورة، بعضها اعتُبر مخلاً بالآداب العامة، وتضمنت أوضاعـــاً جنسية لراهب مشلوح "مطرود من ديره" يُدعى برسوم المحروقي، مع تحقيق صحفـــي بأن هذه الجريمة ارتكبت فـــي هيكل الدير الذي عرف منذ القدم باسم دير السيدة العذراء واشتهر بدير المحرق وأيضـــاً بدير جبل قسقام. وهذا الدير – الذي يقع فـــي القوصية بأسيوط جنوبي مصر- يعد من أكثر الأماكن قدسية لدى الأقباط، حيث تقول مراجع دينية وتاريخية إن العائلة المقدسة مكثت بين جدرانه ستة أشهر أثناء هروبها إلى مصر.

فضيحةٌ، يعجز كلُّ رجال الإطفاء عن إخماد حريقها.

تبين أن الصور المنشورة في العدد المثير للجدل مأخوذة عن شريط جنسي صوَّره الراهب الذي تم خلعه قبل سنوات من الأزمة ومنعه من دخول الدير بسبب شكاوى وردت إلى الدير من تصرفات وسلوكيات غريبة صدرت عنه، بالإضافة إلى اتهامه بممارسة الدجل والسحر.

وعلى رغم أن المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا، هشام بدوي، أمر بالتحفظ على نسخ الصحيفة، وقد تم بالفعل ضبط **1790** نسخة من الجريدة وغيرها من الجرائد التي نشرت الموضوع نفسه، فإن أعدادًا من "النبأ" وصلت بطريقةٍ ما إلى أيدي القراء الذين تلقفوا العدد وهم في حالٍ من الدهشة أو الصدمة. كما صادرت النيابة في اليوم التالي صحيفة "آخر خبر" التي يصدِّرها أيضـًا رئيس تحرير "النبأ" ممدوح مهران، بعدما أعاد نشر الموضوع نفسه ولكن بدون الصور[458].

أثارت الصور – والشريط الجنسي– احتجاجات واسعة، فيما سارعت مؤسسات المجتمع المدني والحكومي إلى عقد اجتماعات متزامنة لبحث الأزمة في ظل أجواء مشحونة بالتوتر والاستياء.

أصدرت نقابة الصحفيين المصريين والمجلس الأعلى للصحافة بيانين عاجلين. وقالت نقابة الصحفيين في بيانها إن مجلس النقابة يدين كل ما نشر متعلقـًا بموضوع الراهب المفصول واعتباره محاولة غير مسؤوله لتلويث سمعة الكنيسة المصرية العريقة المشهود لها بالتقاليد والمثل الوطنية والأخلاقية السامية. وأشارت إلى أنها تستنكر السياسة العامة للتحرير بجريدة "النبأ" وترفض أسلوبها الذي يعتمد على الإثارة ونشر الفضائح والعبث بأعراض المواطنين وتندد بمخالفتها الدائمة للأصول المهنية للعمل الصحفي المسؤول، وأنها ستستكمل التحقيق مع ممدوح مهران بشأن مخالفاته لميثاق الشرف الصحفي ومساءلته عن دوافعه وراء نشر هذه المادة المسيئة للوحدة الوطنية ورسالة الصحافة.

وبعد اجتماع المجلس الملي العام للأقباط صدر بيان الكنيسة، جاء فيه أن "ما نشرته تلك الجريدة امتلأ عن آخره بما يثير الأقباط إثارة بالغة لمشاعرهم والنيل من مقدساتهم، كما نشر بأسلوب مقزز لكل القراء أيـًا كانت ديانتهم وهو يمس فردًا منحرفـًا لا يمت إلى الرهبنة بصلة، وليس للكنيسة سلطان على لحيته، والملابسِ التي استتر وراءها، واستمر مرتديـًا إياها دون وجه حق؛ لأن الزي الكهنوتي ليس مسجلاً رسميـًا حتى الآن".

أما شيخ الأزهر آنذاك د. محمد سيد طنطاوي فقال إن ما نشر لا يمثل إساءة للأساقفة

---

[458] د. ياسر ثابت، جرائم بالحبر السري، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2010، ص 165.

الأقباط، وإنما هو إساءة بالغة للمجتمع المصري بأكمله.

وتحت رماد الأحداث، اشتعلت جمرة مفادها أن الأمن هو الذي يقف وراء تسرب الشريط الجنسي إلى أيدي الصحافة.

استدعى الأمر تدخل الرئيس المصري حينذاك بنفسه.

ففــي حوار مطول أجراه معه مكرم محمد أحمد رئيس تحرير "المصور" آنذاك[459]، نفى مبارك الشائعات التي ترددت عن أن شريط الراهب المشلوح قد حصلت عليه جريدة "النبأ" من مصادر أمنية، وقال إن وزير الداخلية أبلغه أن الراهب يوزع الشريط على مناطق القاهرة وأنه يخشى من انتشار الأمر. وأضاف مبارك أنه أرسل رئيس ديوانه زكريا عزمي وسكرتيره السابق للمعلومات د. مصطفى الفقي إلى البابا لمعرفة رأيه. وقال إن البابا طلب اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الراهب المشلوح. وتساءل مبارك ما الذي حول قضية الراهب الفاسد والصحيفة الصفراء إلى مشكلة تم إقحام الدولة فيها عنوة وتصور البعض أنها فرصة للمزايدة وإظهار أن الأقباط لا يتحصلون على حقوقهم. وأكد أنه رفض استخدام قانون الطوارئ بإيقاف الصحيفة طالما أن الأمر منظورٌ أمام القضاء فــي جلسات مستعجلة.

جهودٌ مكثفة بُذِلَت لاحتواء الموقف، لكنها لم تفلح فــي تجنب وقوع احتجاجات.

بدأت الاحتجاجات فــي القاهرة بتجمع بضعة آلاف من الأقباط داخل أسوار الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، واصطدم محتجون مع قوات الشرطة عندما حاولوا الخروج إلى الطريق العام وأصيب فــي الاشتباك عدد من الأشخاص، بينهم ستة رجال شرطة إثر رشق المتظاهرين لهم بالحجارة. وتمكنت قوات الشرطة من استعادة الهدوء ونظمت خروج المتظاهرين من الكاتدرائية فــي جماعات صغيرة.

فــي اليوم التالي، انتقلت المظاهرات إلى أسيوط، كرة النار التي تتدحرج دائمــاً.

وشهدت ثلاث كنائس على الأقل فــي أسيوط مظاهرات ضم كل منها ما بين 1500 و2000 قبطي كانوا يهتفون ضد رئيس تحرير "النبأ" ممدوح مهران قائلين "يا مهران يا مهران.. لن تنال من الرهبان".

تحرك الأقباط خلال هذه الأزمة جاء على محورين، الأول جاء بتوجه 50 محاميــاً إلى مكتب النائب العام وتقدموا ببلاغ ضد ما حدث لأنه يشكل تحقيرًا وازدراء للدين المسيحي

---

459 مجلة "المصور"، القاهرة، 1 يوليو 2001.

طبقـاً لنص المادة 98 من قانون العقوبات. وقد أحال النائب العام البلاغ إلى المحامي العام لنيابات أمن الدولة العليا للتحقيق.

المحور الثاني جاء بتوجه الأنبا ساويرس رئيس دير المحرق الذي كان يتبعه الراهب المخلوع إلى مكتب نقيب المحامين – بعد أن مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا للإدلاء بشهادته حول الواقعة – وقام بتوكيله برفع دعوى جنحة سب وقذف بطريق النشر ضد صحيفة "النبأ" ورئيس تحريرها.

بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية البابا شنودة أقام بدوره دعوى قضائية ضد ممدوح مهران فـي 13 يوليو 2001، وأكد أنه على استعداد للتسامح مع الإهانات الشخصية، لكن الإهانة هذه المرة كانت لرمز الكنيسة والمسيحية.

وبجانب دعوى البابا شنودة، قرر الادعاء العام استدعاء ممدوح مهران لمواجهة تهمة التحريض على الفتنة ونشر موضوعات مسيئة فاضحة فيها إهانة لطائفة دينية، الأمر الذي يشعل نار الفتنة فـي البلاد.

فـي الإجمال، واجه ممدوح مهران عدة دعاوى مباشرة وصلت إلى نحو خمس وعشرين جنحة رفعها محامون ورجال دين أقباط فـي محاكم مختلفة.

القمص باخوميوس وكيل دير المحرق والذي قالت الجريدة إن الشريط تم تصويره فيه، أكد أن المدعو عادل سعد الله غبريال المعروف بـ"برسوم المحروقي" بدأ رحلة الانحراف وخرج على تقاليد الكنيسة والرهبنة، فتم تجريده من رتبته الكهنوتية عام 1996 وغادر الدير مطرودًا ولم يدخله مرة أخرى، وبذلك فهو ليس راهبـاً.

وأكد وكيل الدير أن ما نشرته الجريدة من صور بها ازدراء للدير هي بعيدة تمامـاً عن جدران الدير، وأن الجريدة استغلت صورة للراهب المطرود أثناء وجوده فـي الدير بجوار صورة السيدة العذراء بالملابس الكهنوتية، أما باقي الصور فهي فـي أماكن بعيدة عن الدير.

وحول ما ادعته الجريدة أن ممارسة الرذيلة تمت داخل المذبح الموجود فـي "قلاية" الراهب، أكد وكيل الدير أن هذا الادعاء غير صحيح؛ لأن المذبح لا يسع لأكثر من شخص، بالإضافة إلى أن المذبح الذي قالت الجريدة إنه شهد ممارسة الراهب المخلوع للفاحشة مع السيدة، هو منطقة محظور على السيدات دخولها نهائيـاً.

لم يكن ذلك كل شيء.

فقد فجرت النيابة مفاجأة كبرى حين قالت إن شريط الفيديو الجنسي والمستندات

موجودة من ضمن أحراز النيابة فـي القضية رقم 765/ 2001 حصر أمن دولة. وتبين أن الراهب المشلوح محبوس لدى مباحث أمن الدولة مع شقيقه منذ يوم 2 يونيو فـي المخالفات التي ارتكبها.

وأمام النيابة، قالت السيدة صاحبة البلاغ - كما جاء على لسان محاميها عادل عدلي لصحيفة "أخبار الحوادث" بتاريخ 5 يوليو 2001- إن علاقة صداقة بدأت بين الراهب المخلوع وزوجها بعد أن قدم نفسه له على أنه راهب بدير المحرق.

دعاه زوج السيدة إلى منزله للتبرك به، وراح الراهب المخلوع يتردد على منزل الأسرة وتوطدت العلاقة بينه وزوج السيدة. تدريجيـا، بدأت زيارته تطول من عدة دقائق إلى ساعات ثم أيام، حتى إن زوج السيدة خصص له غرفة بالشقة ليقيم بها عندما يحل على الأسرة للزيارة، وتحل على البيت مباركته. ذاع صيت الراهب المخلوع فـي المنطقة، وأخذت السيدات يترددن عليه للحصول على البركة، وراح يمارس هوايته المفضلة ويعبث فـي الفتيات.

وذات يوم، خرجت السيدة وزوجها لقضاء بعض الأمور - كما أكدت فـي أقوالها- وعندما عادا إلى منزلهما اكتشفا اختفاء 4.5 كيلو من الذهب من خزانة المنزل، حيث يمتلك الزوج محل مجوهرات.. لم يشكا لحظة واحدة فـي أن يكون الراهب المحروقي هو اللص الذي استولى على المجوهرات.

وبدأت الشكوك تتجه فـي عدة اتجاهات كلها كانت بعيدة تمامـًا عن الراهب المشلوح.

لجأ زوج السيدة إلى برسوم المحروقي يطلب منه مساعدته فـي كشف اللصوص واستعادة المجوهرات المسروقة، خاصة أن الرجل كان معروفـًا عنه ممارسة السحر. اغتنم الراهب المشلوح الفرصة، فأوهم زوج السيدة أنه سوف يعيد له الذهب المسروق، وبدأ يمارس أعمالاً خدع بها السيدة وزوجها وجعلهما يثقان فـي قدراته، ثم بدأ فـي تنفيذ خطته للنيل من السيدة، حيث طلب من زوجها السفر إلى مدينة الإسكندرية لإلقاء قطعة من القماش فـي البحر، على ألا يعود إلى منزله إلا بعد أن يصرح له بذلك.

وفـي غياب الزوج راح الراهب المشلوح يتحرش بالسيدة ويحاول الإيقاع بها والنيل منها، وعندما نهرته ورفضت الاستجابة له، راح يمارس أعمال السحر الأسود على طفلها الصغير حتى شعرت الأم بمرض طفلها. وتحت التهديد، أقام الراهب المشلوح علاقة جنسية مع السيدة، قبل أن يتوعدها بالانتقام من الطفل إن هي أبلغت زوجها بما بدر منه.

لم يكتفِ الراهب المشلوح بذلك، بل راح يطارد السيدة في غياب زوجها حتى فاض بها الكيل، فأخبرت زوجها بأن الراهب له أغراض دنيئة فيها وفي بنات العائلة فطرده الزوج من منزله، كما طرد شقيقه الذي كان يعمل لديه في محل ذهب يمتلكه. بعدها أصيب الزوج بشلل نصفي ادعى الراهب المخلوع أن "الجنية" هي التي فعلت ذلك به، انتقاماً لطرده له من منزله.

بعدها أسرعت الزوجة – كما أكدت في اعترافاتها أمام النيابة – إلى رئيس دير المحرق لإنقاذها من مضايقات برسوم ليفاجأ الزوجان برئيس الدير ينهرهما على استضافتهما له في منزلهما، وأكد لهما أنه تم عزله الرهبنة وشلحه ومنع تماماً من دخول الدير منذ سنوات بسبب سوء سلوكه وطالبهما بقطع علاقتهما به. عاد الزوجان إلى منزلهما ورفضا إبلاغ الشرطة خوفاً من الفضيحة. واعتقد الزوجان أن مشكلتهما مع الراهب المشلوح قد طويت صفحاتها وانتهت.

لكن ما حدث كان خلاف ذلك، ربما لأن الفضيحة تلوّن ضحاياها أحياناً بألوان فاتحة.

ففي شهر مايو 2001 – أي قبل نحو شهر من نشر جريدة "النبأ" تفاصيل الموضوع– فوجئت السيدة بشقيق الراهب المشلوح يطلب مقابلتها ويعطيها شريط فيديو عندما أدارته وجدت فيه لقطتين في أوضاع مخلة تجمعها مع الراهب.

أحرقت السيدة الشريط معتقدة أنها قد تخلصت بذلك من ذيول الفضيحة ومن ابتزاز الراهب وشقيقه، لكنها فوجئت بظهور شريط آخر، حيث أخبرها شقيق الراهب المخلوع بأن لديه نسخاً أخرى من الشريط وراح يساومها للحصول على مبلغ 50 ألف جنيه مقابل تسليمها الشريط. وبالفعل أعطته مبلغ ثلاثة آلاف جنيه، لكنها ضاقت بمحاولات ابتزاز شقيق الراهب المشلوح، فأسرعت إلى المحامي الذي نصحها بإبلاغ الشرطة.

تم نصب كمين لشقيق الراهب في أتيليه خاص بالسيدة، بعد أن أوهمته بأنها سوف تعطيه مبلغ خمسة آلاف جنيه، وهناك كانت الشرطة في انتظاره.

وفي إفادتها أمام النيابة، أكدت السيدة أنها لم تلتق الراهب في الدير وأنها لم تعطه الذهب بل سرقه كما اعتدى عليها وهي غائبة عن الوعي وتحت تأثير سحره، مشيرة إلى تهديده لها بقتل ابنها الوحيد وزوجها[460].

وقتها صدر قرار باعتقال عادل سعد الله غبريال الراهب المشلوح والمعروف باسم

[460] د. ياسر ثابت، جرائم بالحبر السري، مرجع سابق، ص 166– 170.

برسوم المحروقي، وتولت نيابة أمن الدولة العليا التحقيق في بلاغ السيدة.

جريدة "الأهرام المسائي"، نشرت موضوعًا للصحفي عادل السروجي جاء فيه: "أكدت مصادر قريبة من دوائر التحقيق أن النيابة قد استمعت إلى أقوال السيدة التي تقدمت بالبلاغ ضد برسوم المحروقي وشقيقه (جرجس)، حيث أكدت في بلاغها أنها لجأت إلى الكنيسة قبل بلاغ النيابة وأن بلاغها إلى نيابة أمن الدولة العليا جاء بعد عمليات الابتزاز التي رضخت لها من برسوم المحرقي وشقيقه وسرقتهما كمية كبيرة من المجوهرات بالإضافة إلى حصولهما على مبلغ 34 ألف جنيه مقابل عدم ترويج شريط الفيديو الذي تظهر فيه مع المتهم. وأشار المصدر إلى أن المتهم برسوم المحرقي كان يقنع ضحاياه من السيدات بأنه يساعدهن على الإنجاب من خلال تسخير الجان لتلبية مطالبه.

أكدت التحقيقات التي يشرف عليها المستشار هشام بدوي المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا أن عملية تصوير السيدات كانت تتم خلسة بالاتفاق بينه وبين شقيقه، حيث يقوم برسوم المحرقي بتثبيت كاميرا في مكان مخصص كان يلتقي فيه السيدات، وبعد انتهاء اللقاء يستنسخ الأشرطة، حيث يتولى شقيقه الاتصال بالسيدات الضحايا لبدء عمليات الابتزاز بطلب مبالغ مالية نظير إعادة الأشرطة للسيدات".

وفي أثناء التحقيقات التي تجريها النيابة، فوجئ الجميع بنشر الموضوع وبه صورٌ اعتبرت خادشة للحياء العام وأثارت نفور وغضب المسلمين والأقباط على حد سواء.

نسي الناس تفاصيل الوجه، وتوقفت أصابعهم طويلاً عند موقع الندبة!

ولكن، من هو بطل الفضيحة "برسوم المحروقي"؟

عادل سعد الله غبريال الذي حمل في سلك الرهبنة اسم "برسوم المحرقي"، شخصٌ معروفٌ عنه الذكاء الحاد والقدرة على إدارة الحوار في مجالات مختلفة. التحق بالدير عام 1983 وتخرج في كلية الهندسة وقد مكث بخدمة الدير لمدة 13 عامًا. تدريجيًا نجح في التقرب من الرهبان الكبار ثم وثق علاقته بالأنبا ساويرس رئيس أسقف دير المحرق، وأصبح راهبًا معروفًا في الدير، تخصص في حل المشكلات العائلية وعهد إليه رئيس الدير بمهمة الإشراف على شؤون الكهرباء، وما يرتبط بها. وفي عام 1992 بدأ الرهبان يقدمون ضده شكاوى متتالية، أبرزها أنه لا يلتزم بأصول الرهبنة، وأن بعض تصرفاته لا تليق بشأن الراهب ومكانته.

في هذا العام تحديدًا، 1992، جلس الراهب برسوم على كرسي الاعتراف أمام رئيس الدير، وتمت مواجهته بكل ما يُثار ضده. وكانت الاعترافات تتلخص في عدم

التزامه بواجبه تجاه الرهبنة، التي من أهم سماتها الخدمة الروحية للمترددين والزوار، وأنه بدلاً من أن يصبح سبباً في بركة وشفاء الكثيرين، أصبح يجلب لهم المتاعب.

ومع مرور الوقت ازدادت الشكاوى ضد الراهب برسوم وجلس على كرسي الاعتراف 7 مرات، وعندما ظهرت شكاوى جديدة ضده، دعا الأنبا ساويرس إلى عقد مجمع من أساقفة رؤساء الأديرة السبعة على مستوى الجمهورية للنظر في أمر هذا الراهب وهم رؤساء دير المحرق ودير الأنبا بيشوي ودير البراموس ودير السريان ودير الشهيدة دميانة ببلقاس ودير الخطاطبة بالبحيرة ودير مارمينا بمطروح. الاجتماع الذي عقد عام 1996 واستمر لمدة 8 ساعات انتهى بالموافقة الإجماعية على تجريد الراهب برسوم المحرقي من الكهنوت ورجوعه إلى اسمه العلماني وهو عادل سعد الله غبريال وكذلك حرمانه من دخوله الدير مرة أخرى ولو حتى للزيارة.

وبعد فصله حاول تقديم اعتذار وجلس على كرسي الاعتراف مرة أخرى، وصدر عفو عنه بعد فترة لكنه لم يعد إلى دير المحرق، بل نقل إلى دير الشهداء في سوهاج. غير أن سيل الشكاوى ضده ظل مستمرًا، إلى أن وقعت فضيحة الشريط الجنسي.

نيابة أمن الدولة قررت حبس الراهب المشلوح 15 يوماً على ذمة التحقيق بتهمة استغلال الدين المسيحي في الترويج لأفكار متطرفة، وممارسة أفعال منافية للآداب مع النساء داخل الكنيسة، والاستيلاء على مبالغ مالية من السيدة صاحبة البلاغ.

وفي النيابة العامة، كان رئيس تحرير "النبأ" يخضع للتحقيق.

المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا، هشام بدوي، وجَّه أربع تهم إلى ممدوح مهران رئيس تحرير جريدة "النبأ"، تضمنت اتهامه ببث دعاياتٍ مثيرة ونشر صور منافية للآداب والتحريض بطريقة النشر على الازدراء بطائفة. من جهته، دافع مهران عن نفسه قبل بدء التحقيقات بالقول إنه لم يقصد الإساءة للكنيسة ولكنه نبَّه إلى موقف يسيء إليه.

تصريحٌ يأتي متأخرًا كالتوبة!

إلا أن سلسلة مفاجآت كشف عنها التحقيق مع مفجِّر قنبلة النشر الصحفي للقضية.

قضية الراهب المشلوح

(2)

اعترافات الفتى مهران

الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الحسنة.

والطريق إلى السجن والحبس والتشريد مرصوفٌ بدوافع تبدو نبيلة، على الأقل بالنسبة إلى صاحبها.

وجهنم التي فتح أبوابها الموضوع المنشور في جريدة "النبأ" حول الراهب المشلوح برسوم المحروقي، محفوفةٌ بالأخطار والأهوال، والتساؤلات الحائرة التي تثير الشك وتتراقص معها علامات الاستفهام المعلقة في هذه القضية التي أقامت الدنيا ولم تقعدها.

والشاهد أنه بمجرد نشر تفاصيل ووقائع مثيرة عن الراهب المشلوح مدعمةً بالصور في جريدة "النبأ"، اتسعت دائرة الجدل ومساحة الخلاف، وانقسم الكل إلى بعض، وتحول الضوء إلى ظلال وأطياف مبهمة وغامضة. تداخلت الأشياء والخطوط، فلم يعد أحدٌ يعرف بالتحديد من هو الجاني ومن هو المجني عليه، وبات من الصعوبة بمكان القطع بمسؤولية طرف دون الآخر في هذه القضية الشائكة التي سار فيها الجميع على حبلٍ مشدود تمتد تحته ألسنة اللهيب، في انتظار الضحية التي ستقع حتى تلتهمها، وتلوكها النيران وألسنة الجميع.

ووسط هذا الضجيج الذي ارتفعت فيه أصواتُ كثيرين حتى لم يعد أحدٌ يسمع شيئاً، وتحول فيه الكل إلى أجهزة إرسال ليست مهيأة لاستقبال رأي أو مناقشة أمرٍ بهدوءٍ وموضوعية، خوفاً من أن تلسعه نارُ حساسية الموضوع، نسي الجميع سماع صوت طرفٍ مهم في هذه القضية: ممدوح مهران.

أغفل الكل – أو قل تجاهلوا – سماع رواية الصحفي الذي نشر الموضوع وأثار بالكلمة والصورة موجات متتالية من الغضب والخلاف. وربما أدت الزوابع المحيطة بالقضية إلى السكوت عن هذا الجانب وغض الطرف عنه.

غير أن محاضر التحقيق التي أجرتها نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 2001/769، تبدو كأنها تجرجر وراءها قضية أخرى تحمل رقم 2001/765 حصر أمن

الدولة العليا. ومثلما يحمل سيزيف فـــي الأسطورة القديمة الصخرة حتى يبلغ قمة الجبل فتتدحرج إلى أسفل ليعاود رحلة المعاناة من جديد، تحاول قضية "النبأ" أن تحمل حكاية الراهب المشلوح إلى قمة الجبل، لكنها نفاجأ فـــي كل مرةٍ بأنها تسقط إلى سفح الجبل تحت وطأة ثقل القضية التي تحملها فوق ظهرها.

وبخطٍ جميل منمق – لا يوحي بسخونة الكلمات التي وردت فيه – يأتي محضر التحقيق الذي أجراه محمد الفيصل يوسف وكيل النيابة وكمال محمد سكرتير التحقيق فـــي سراي النيابة فـــي الساعة 5:45 مساء يوم 18 يونيو 2001 مع ممدوح مهران.

أول ما يسترعي الانتباه فـــي هذا التحقيق الذي أتيحت لي فرصة الاطلاع على نسخةٍ منه، ذلك الوصف التفصيلي الدقيق لهيئة وشكل الصحفـــي الذي جرى استجوابه، حيث نقرأ النص التالي: "وحيث نودي على المتهم خارج غرفة التحقيق فاستبان حضوره فأدخلناه إليها، وبمناظرته ألفيناه رجلاً فـــي نحو منتصف العقد السادس من العمر، متوسط طول القامة، معتدل البنية، قمحي البشرة، أشيب الرأس وأسود لون العينين، يرتدي حلة بيج اللون وقميصـــاً لبنيـــاً ورابطة عنق رمادية اللون، وبنطالاً أسود وحذاء جلديـــاً أسود اللون، ولم نلحظ بعموم الأجزاء الظاهرة من جسده إصابة أو علامة مميزة".

لا أحد يدري على وجه التحديد فائدة هذا الوصف التفصيلي الذي يبدو كأنه خارجٌ لتوه من إحدى الروايات والقصص عن أحد الأبطال فـــي ذلك العمل الأدبي.

وجه المفارقة أن "البطل" هنا كان فـــي ورطة!

فقد كان هذا "البطل" يخضع للاستجواب باعتباره "المتهم" فـــي قضية "النبأ" التي نشرت فـــي 17 يونيو 2001 موضوعـــاً مصورًا عن انحرافات الراهب المشلوح برسوم المحروقي.

ممدوح مهران الذي كان آنذاك فـــي سن الخامسة والخمسين، أبدى أثناء استجوابه عدم رغبته فـــي حضور ممثلٍ عن نقابة الصحفيين التحقيق معه، وقال فـــي محضر التحقيق: "وأنا من خلال رئاستي لمجلس إدارة ثالث أكبر مؤسسة صحفية فـــي مصر، مؤسسة دار النبأ الوطني، وبصفتي رئيس تحرير الصحف الصادرة عن تلك المؤسسة، أضع قواعد وضوابط خاصة فـــي عملية النشر. هذه القواعد أراعي فيها المقومات الأساسية للمجتمع والذي أعلم أنه ينهض على دعامتين هما المسيحية والإسلام، وأنه من هاتين الدعامتين يتشكل نسيج المجتمع".

وبغض النظر عن صحة ما يذهب إليه ممدوح مهران من كون دار "النبأ الوطني للنشر" ثالث أكبر مؤسسة صحفية فـــي مصر فـــي ذلك الوقت، فإن الرجل يتحدث مبرئًا نفسه

من التهم الموجهة إليه، وتشمل اتهامه بالتحريض بطريق النشر على بغض طائفة من الناس والازدراء بها، وتكدير السلم العام، وحيازة مطبوعات وصور فوتوغرافية منافية للآداب العامة بقصد التوزيع، ونشره بطريق الكتابة أمورًا من شأنها التأثير فـي دعوى متداولة أمام النيابة العامة.

التحقيق مع مهران يكشف – بدايةً – عن أن دار "النبأ الوطني للنشر" التي تعد الأساس مؤسسة عائلية تتألف من ممدوح مهران رئيسـًا لمجلس الإدارة، وابنه د. حاتم ممدوح مهران نائبـًا لرئيس مجلس الإدارة وعضوًا منتدبـًا، والزوجة هادية عزالدين أحمد. وإذا كانت "النبأ" الأسبوعية قد صدرت بدءًا من العام 1996، فإن بطاقة قيد مهران فـي نقابة الصحفيين – قبل شطبه وابنه من عضوية النقابة فـي ذروة الأزمة – تحمل الرقم 2087 وتاريخ القيد 26 من مارس 1978. الرجل إذًا عضو فـي نقابة الصحفيين قبل صدور "النبأ"، وهو يقول أثناء التحقيق إنه عمل فـي كلٍ من "أخبار اليوم" ومجلات "أكتوبر" و"روز اليوسف" و"المصور"، قبل أن يؤسس دار "النبأ".

اللغز الكبير فـي أقوال مهران أثناء التحقيق معه اسمه فايز!

فهو يقول فـي أثناء التحقيق إنه "من حوالي عدة أيام قبل النشر، جاء إلى مكتبي واحد من شباب الصحفيين فـي المؤسسة وهو تحت التدريب فيها واسمه فايز، واعتذر عن الإفصاح عن باقي اسمه؛ لأنه وفقـًا لقانون الصحافة من حقي أن أحتفظ بسرية مصادري فـي المعلومات. هذا الشاب الصحفـي قال لي إن عندهم فـي الصعيد موضوعـًا يتداوله الناس سرًا، خاصـًا بأحد الرهبان الكبار فـي دير المحرق، وهو يتم تداوله من خلال شريط فيديو يُباع فـي أسيوط بمئة جنيه للنسخة. وذكر لي فايز أن الشريط ده مسجل عليه فيلم جنسي بين الراهب وإحدى السيدات. وأثناء رواية هذا المصدر لمعلوماته عن الموضوع كنت أقوم بتدوين بعض الملاحظات عن روايته، وذكر لي أن هناك قضية رقمها 2001/765 أمن دولة يحقق فيها بخصوص هذا الراهب وانحرافاته، فطلبت منه أن يمدني بنسخة من هذا الشريط، وأعطيته مئة جنيه ثمنـًا لها، وبعد يومين فوجئت بهذا الصحفـي الشاب يقدم لي بمكتبي نسخة من الشريط الذي حدثني عنه".

تستوقفك هنا تساؤلاتٌ طبيعية ومنطقية: كيف عرف هذا الصحفـي تحت التمرين برقم القضية المذكورة؟ وهل كان من السهولة بمكان الحصول على نسخة من شريط الفيديو الجنسي المذكور فـي أسيوط؟ ولماذا لم يذهب ممدوح مهران بهذا الشريط وتلك القضية الجاهزة إلى أجهزة الأمن المعنية، بما يساعد التحقيق ويعزز الأدلة؟

السؤال الأخير فقط ورد فـي التحقيق، وأجاب عنه مهران قائلاً: "أخذت الشريط إلى

منزلي وشاهدته، وهالني أمر ما شاهدته، وانفعلت انفعالاً شديدًا للغاية واعتملت في نفسي مشاعر متضاربة لدرجة أني أخذت سيارتي في شارع الهرم "رايح جاي"، أفكر في الذي شاهدته.. وكان الحوار الدائر بيني وبين نفسي هو كيف أتصدى لخطورة الأمر.. في الوقت نفسه، تساءلت إزاي أتصدى لخطورته.. لو رحت بلّغت مثلاً أي جهة أمنية لا أضمن كيف تتصرف مع هذه الكارثة، وكان عندي تخوف أنه في هذه الحالة من الوارد أن تأخذ مني الجهة الأمنية الشريط وتركنه عندها في الأدراج أو تسيء استعماله بعيدًا عن هدفي المنشود، وهو التنبيه لفداحة الكارثة.. في الوقت نفسه، أي جهة دينية أخرى يمكنني إبلاغها ممكن أن تتصرف بذات الطريقة.. ولو أني نشرت الموضوع على استحياء وباقتضاب فقد يتم تجاهل الموضوع من المسؤولين، لذلك لم أجد أمامي سوى النشر الكامل والتفصيلي للموضوع بهدف التنبيه ودق ناقوس الخطر".

الكلام الذي قاله مهران يعكس شعورًا بالشك وعدم الثقة في حسن تعامل الأجهزة والمؤسسات المختلفة مع مثل هذا الموضوع، يقابله اقتناعٌ بأنه الوحيد القادر على إثارة الموضوع. وعلى رغم أن حالة الريبة وعدم الاطمئنان كانت – وفق ما قاله مهران– السبب في اندفاعه نحو النشر غير المحسوب لهذا الموضوع الشائك، فإن السبب الأصح في تقديرنا هو أن مهران وجد أمامه ما تصور أنها وجبة دسمة وشهية، لم يستطع مقاومة إغراء نشرها.

هي إذًا شهوة نشر، قبل أن تكون رغبة في تحريض أو تكدير السلم العام.

ولعل ما يعزز هذا الاعتقاد ما جاء في التحقيق كالتالي:

* ولماذا لم تقطع في هذا الأمر بمراجعة جهات التحقيق قبل هذا النشر؟

– بصراحة أنا أمام الشريط الذي شاهدته، وبشاعة ما فيه، لم يكن أمامي سوى نشره، وليكن ما يكون. وجميع المراجعات أو التأكيدات صغرت في عيني ولم يكن لديها محل.

* فكيف كان تقديرك لمردود تحقيقك الصحفي على تحقيقات النيابة؟

– تصورت أن ما أنشره لن يؤثر على سير التحقيقات؛ لأني علمت بعدم وجود حظر للنشر في قضية تتعلق بهذا الموضوع أو تحمل الرقم الذي أعطاه لي فايز.

لم يتحقق مهران من صحة المعلومات التي بين يديه، ولم يتأكد على سبيل المثال ما إذا كان برسوم المحروقي راهبًا مشلوحًا، طردته الكنيسة ومنعته من ارتداء زي الكهنوت عام 1996، أم أنه مازال يؤدي مهام عمله في دير المحرق في أسيوط كما ورد في الموضوع الذي أثار الأزمة، ولم يتأكد من صحة حدوث الواقعة المصورة على شريط فيديو.

لنقرأ السطور التالية من واقع محضر التحقيق:

* قررت سابقـاً أن تحري الصدق هو من بين القواعد الضابطة للنشر، فكيف كان هذا التحري إزاء ما تناولته فـي العدد المنشور حول واقعة سرقة الراهب برسوم لأربعة كيلوغرامات من الذهب؟

– لأن محور التحقيق وجوهره هو الانحراف الجنسي للراهب، وهو ما كان مؤكدًا من واقع الشريط الذي شاهدته، ولذلك لم أجد حاجة إلى التأكد من واقعة السرقة التي حدثني عنها فايز.

* يعني هذا أنك نشرت الواقعة المشار إليها دون التأكد من صحتها؟

– أيوه!

لكن مهران يقدم صورة أخرى عن الدافع وراء نشره الموضوع عن الراهب المشلوح، فيقول فـي أثناء التحقيق: "أخذت فـي اعتباري قبل أن أقرر النشر بهذه الكيفية ما يمكن أن يلحق بي من جراء سوء الفهم أو أصحاب المصالح الذين يصطادون فـي الماء العكر.. ولكني حسمت الأمر مفترضـاً أني جندي أضحي بروحي فداءً لبلدي، وقلت لنفسي إنه يشفع لي التاريخ الوطني المشرف لمؤسستي الصحفية ولي شخصيـاً."

وفـي موضع آخر من التحقيق يؤكد أن "هدفـي هو الصالح العام مع سلامة النية، وبالتالي فلا محل للاتهامات الموجهة لي والتي يجب أن توجه إلى الراهب؛ لأنه هو الذي ازدرى المسيحية وكدَّر "السلم العام".

بل إن مهران يرى أنه أسدى خدمة جليلة وصنيعـاً إلى الجهات المسؤولة بنشره هذه القضية، حيث يقول: "أنا تصورت أني أكشف للمسؤولين فسادًا مهمـاً فـي مكانٍ ديني حساس، وبالتالي، فأنا أقوم بدورٍ وطني"![461]

نعود إلى حكاية الصحفـي تحت التمرين: فايز.

فهذه الشخصية تشبه – حسب أقوال مهران – الكنز الذي وضع يده عليه، وفـي أحيانٍ أخرى بدا كأنه سبب الورطة التي وقع فيها ممدوح مهران ولم يخرج منها أبدًا.

ولأن التحقيقات تلف وتدور باحثة عن ثغرة أو منفذ لكشف الحقيقة، فإن المحقق يسأل مهران عن سبب التكتم على باقي اسم فايز، فيرد عليه قائلاً: "قانون الصحافة يعطيني الحق فـي الاحتفاظ بسرية مصادري"، ثم يرد الاستجواب التالي:

---

[461] المرجع نفسه، ص 172– 178.

* ولكن هذا المصدر صحفي بالجريدة؟

– هو صحفي، ولكنه تحت التمرين وغير مسؤول بأي شكل عن التحقيق الذي نشرته.. هو فقط أمدني بالمعلومات ولم يكن له دورٌ في التحرير إطلاقاً، وبالتالي فهو بالنسبة لي مصدر معلومات وليس صحفياً.

* فلماذا أفصحت عن اسمه أحادياً؟

– لأن الحقيقة أنا لا أعرف باقي اسمه بالتحديد.

* وهل سبق له أن أمدك المذكور بمعلومات عن تحقيقات صحفية مثيلة؟

– لا.. دي أول مرة كان يدخل فيها مكتبي ويعطيني معلومات من هذا النوع.

* وهل مازال المذكور يعمل متدرباً بالجريدة؟

– للأسف هو يوم السبت الماضي **2001/6/16** انقطع عن الحضور للجريدة ولم أره اليوم ولا الأمس أثناء الضجة التي أثارها هذا التحقيق.

وعلى رغم جدية التحقيق، فإنه لا يخلو من طرافة، مثلما هي الحال في الحوار الوارد بين مهران وفايز. وقد جاء في التحقيق ما يلي:

* ما الذي قرره لك هذا الصحفي على وجه التحديد؟

– هو قالي يا أستاذ ممدوح في عندنا في البلد في أسيوط شريط جنسي الناس بتبيعه سرًا للحبايب بمئة جنيه للنسخة، فقلت له: وماله يا فايز، ما الدنيا مليانة شرائط جنس، أنت باين عليك صعيدي قفل، فقالي: لا يا أستاذ ممدوح، ده شريط مصوره راهب كبير في دير المحرق اسمه برسوم مع واحدة ست. فقلت له: أنت جبت الكلام ده منين؟ قالي: الشريط موجود في البلد وأقدر أجيب لك واحد منه. وسألني بمنتهى البراءة: ينفع الموضوع ده كموضوع صحفي يتنشر؟ قلت له: طبعاً، بس أنت هاتلي الأول شريط يثبت الكلام ده.. وأخذ مني مئة جنيه علشان يشتري لي الشريط، وفعلاً جابه لي بعد يومين تقريباً.

* هل قرر لك سالف الذكر بمصدر حصوله على هذا الشريط؟

– مقلش لي، لما سألته عن اسم اللي جاب منه الشريط رد وقالي: يا أستاذ ممدوح الحاجات دي زي المخدرات وأنا أخذته في السر من واحد حبيبي.

يطل علينا اسم فايز طوال التحقيق، ربما أكثر من أي اسم آخر – بما في ذلك الراهب المشلوح نفسه محور القضية– فهو هنا المصدر الرئيسي – إن لم يكن الوحيد حسب أقوال ممدوح مهران– لما نشرته "النبأ"، حيث يدور الاستجواب التالي بين المحقق ومهران:

* وهل أدلى لك بثمة معلومات لدى أن سلمك هذا الشريط؟

– أيوه، وأنا اهتميت بكلامه ودوَّنته فـي مذكرة على مكتبي؛ لأنه كان كلام خطير جدًا، وعلشان أحاول أتأكد من صحة المعلومات اللي قالها.

* ما هي المعلومات التي قررها لك فـي هذا الشأن؟

– هي كل الكلام الذي نشرته فـي العدد موضوع التحقيق، وما أذكره أنه قال لي إن الراهب برسوم مقرب جدًا من الأنبا ساويرس رئيس الدير وإنه مشهور عنه ممارسة السحر والشعوذة وتحضير الجن، وإنه يستقبل سيدات كتير.. ويمارس معاها الجنس ويصور الممارسات دي.

وينسب مهران فـي التحقيق إلى فايز معلومة أن هناك قضية رقم 765 أمن دولة حول الراهب المشلوح. وتزيد التساؤلات وعلامات الاستفهام حول "الصحفـي المعجزة" فايز، حين يكرر ممدوح مهران أثناء التحقيق معه "المعلومة دي قالها لي فايز". وعلى سبيل المثال، فإن التحقيق يسير على النحو التالي:

* وكيف علمت بأن النيابة العامة وجهت إلى الراهب برسوم تهمة استغلال الدين المسيحي فـي الترويج لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة؟

– المعلومة دي قالها لي فايز، وأنا اعتقدت أن فايز عرفها من خلال ما يتردد فـي بلده من معلومات، قد يكون علم بها من خلال أحد أطراف القضية "أو" شقيق الراهب اللي بيوزع الشريط "أو" المحامين اللي ممكن يكون اتصل علمهم بها.

* فكيف علمت بواقعة حيازة المتهم لدى ضبطه عظامـًا وجماجم يستخدمها فـي تحضير الجان؟

– عندنا فـي الصعيد الأخبار يتم تداولها وبيسر، خاصةً أدق الأسرار، فمعلومة كهذه وهي الخاصة باستخدام المتهم مثل هذه الأشياء يمكن معرفتها بسهولة، خاصة أنه ذكرهـا لي فايز.

* وبماذا تعلل الفقرة التي نشرتها فـي هذا التحقيق الصحفـي والتي ذكرت فيها اعتراف الراهب لدى مواجهته بالتحقيقات بأمور تتعلق بممارسات غيره من رجال الدين، وبوجود علاقةٍ بينه وبين إحدى السيدات، وبأن النيابة قررت إحالة المضبوطات إلى الطب الشرعي.. وقد كانت هذه الأمور جميعها مما تناولها تحقيق النيابة العامة؟

– فايز اللي قالي إن الناس فـي البلد تتكلم عن تحقيق مع الراهب، وبتقول إنه اعترف فـي التحقيق بكذا وكذا.

* وبماذا تعلل اتصال علم أهالي بلدة المذكور بمجريات تحقيق النيابة العامة والذي لم يجرِ تناوله من قبل؟

– من الممكن يكون شقيق الراهب جرجس من اللي اتصلوا بالقضية سواء المحامين أو غيرهم أشاع هذا الكلام في بلدة فايز، وده كان تعليلي للأمر.

ترى، هل كان ممدوح مهران يعلم أكثر مما قال؟

سؤالٌ مشروعٌ ومنطقي، تماماً مثل استنتاجاته المنطقية أثناء التحقيق، فلدى سؤاله:

* من قولك والثابت من واقع المنشور بالتحقيق الصحفي، إفرادك عنواناً له تضمن "بلاغ سيدة مسيحية..."، وهو ما يعني علمك بوجود بلاغ، فكيف تسنى لك هذا العلم إذاً؟

– علمت من واقع المعلومات اللي قالها لي فايز!

يرجح هذا ما ذكرناه آنفاً في التحقيق من أن المحقق سأل مهران: "وما قولك والثابت في مجمل تحقيقك الصحفي اشتماله على وقائع تناولتها التحقيقات فعلاً وعلى نحوٍ من التفصيل؟".. أما جواب مهران فكان "علمي بأن التحقيقات قد تناولت هذه الوقائع كان مجرد استنتاج". وفي موضعٍ آخر، قال مهران: "ما نشرته كان اعتماداً على ما أخبرني به مصدري الشاب، وتأكد من واقع مشاهدة الشريط. علمت من خلال مراجعة المكتب الإعلامي أنه لا يوجد حظر من نشر في قضية بهذا الرقم. ونسبة هذا الرقم إلى نيابة أمن الدولة من باب الاستنتاج، والإشارة إلى وجود بلاغ في النيابة هو نوع من تحري الصدق بقدر الإمكان".

لعبة الاستنتاج تتكرر مرة أخرى أثناء التحقيق، كما يلي:

* ورد بهذا التحقيق المنشور أن الراهب المعجزة – على حد ما نشرت – مارس الجنس مع خمسة آلاف سيدة.. فكيف وقفت على هذه المعلومة؟

– فايز قالي إن الراجل ده بقاله 18 سنة في الدير، فأنا ذكرت عدد السيدات اللي مارس معها الجنس باستنتاج منطقي، وهو أن يكون بالضرورة مارس الجنس مع عدد كهذا.. يتردد عليه كثير من السيدات طوال هذه المدة.

التحقيق مع ممدوح مهران حول الاستنتاج يجرنا إلى جزئية أخرى في الاستجواب.

* هل تأكدت قبل نشرك التحقيق أن وقائعه محل لتحقيقات نيابة أمن الدولة؟

– لا، ولكني كتبت رقم القضية زي ما أخبرني به فايز، ونسبت الرقم إلى نيابة أمن

الدولة العليا من باب الاجتهاد والاستنتاج من واقع الخبرة.

* وهل يجدي الاستنتاج عن الحق شيئاً في نسبة موضوع كالذي تناولت إلى جهة قضائية دون التحري أو التثبت من حقيقة الأمر؟

- والله إن ما كان يهمني هو نشر الكارثة، ولم أتوقف عند هذا الأمر.

لكن ما يستوقفنا نحن هو استجواب ضابط مباحث أمن الدولة في قضية "النبأ" يوم 19 من يونيو عام 2001.

* وهل كان يعلم الصحفي ممدوح مهران وقت نشره التحقيق الصحفي المشار إليه بجريدة "النبأ" بأن الموضوع محل التحقيق الصحفي هو موضوع التحقيق في نيابة أمن الدولة العليا؟

- أيوه كان عارف، والدليل على ذلك أنه كان ناشر رقم القضية التي يتم التحقيق في الموضوع في نيابة أمن الدولة، وهي رقم 765 لسنة 2001 حصر أمن دولة عليا.

على أي حال، فقد أمر المستشار هشام بدوي المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بإخلاء سبيل ممدوح مهران بكفالة عشرة آلاف جنيه على ذمة التحقيق، وأحيل إلى محكمة جنح أمن الدولة عليا طوارئ بعابدين لمحاكمته في خمس تهم وجهتها له نيابة أمن الدولة العليا.

أما سبب الإفراج عن مهران بكفالة فيعود إلى أنه جرى استجوابه على أساس قانون الصحافة لعام 1996، والذي يحظر حبس أي صحفي يخضع للتحقيق، ويمنع سجن الصحفي إلا بموجب حكم قضائي.

هل لدينا أقوال أخرى؟

نعم لدينا، فأسئلة التحقيق اجتهدت في الإحاطة بحقيقة موقف ممدوح مهران ومعلوماته، والإجابات حاولت الاحتماء بشعار الدوافع النبيلة، في حين تولد دوائر لا تنتهي من التساؤلات حول حقيقة ما جرى وكان، وطبيعة النيات وهوية الأطراف التي تقف وراء النشر، وأسماء - لن ننسى فايزا - تم تداولها، بدءاً من إسحق روحي مدير تحرير "النبأ" الذي صحح كلمة واحدة من مقال مهران قبل النشر، واستشاره مهران لأنه مسيحي فعرض عليه المقال مثلما جعله يشاهد الشريط، فأفاده بأنه ليس في الموضوع ما يمس الكنيسة. القائمة تضم أيضاً علي جمال، أحد المسؤولين الرئيسيين عن التحرير في جريدة "النبأ"، والمصور بالجريدة الذي التقط الصور من شريط الفيديو للنشر، وكل أصحاب الأسماء الواردة في القائمة شاهدوا شريط الفيديو بناء على طلب مهران. إنها

أسئلة حائرة، وإجابات تلد علامات استفهام، ومعلومات داخت من التفاصيل فـــي قضية "النبأ" التي تداخلت بشكلٍ مثير مع قضية "الراهب المشلوح". ونظن أن الفصول التي حدثت بعد التحقيق مع ممدوح مهران كانت أكثر إثارة مما توقع الجميع!

قضية الراهب المشلوح

(3)

هدوء.. من فضلكم!

غليان!

هكذا كانت الحال في الشارع المصري بعد نشر ممدوح مهران موضوعه عن أفعال وممارسات الراهب المشلوح برسوم المحروقي.

لاذ ممدوح مهران بالصمت في الأيام التالية لتفجر الأزمة.

صمت جعل الحروف المتآكلة في تلك القضية بلا نقاط تدل على معنى ما جرى ومغزاه.

وسرعان ما شخصت الأبصار إلى المحاكمة.

كانت قوات الأمن، سواء العناصر بالزي الرسمي أو أولئك الذين يرتدون ملابس مدنية، في حالة تأهب منذ الساعات الأولى من صباح ذلك الأحد الموافق 24 يونيو 2001، داخل وخارج مجمع محاكم عابدين في وسط القاهرة.

الكل كان يترقب انعقاد محكمة جنح أمن الدولة عليا عابدين لبدء سماع الدعوى المرفوعة من قبل المجلس الأعلى للصحافة ضد رئيس تحرير جريدة "النبأ" وشقيقتها "آخر خبر" ممدوح مهران بتهم تتعلق بنشر صور فاضحة والإضرار بالوحدة الوطنية وتكدير السلام الاجتماعي.

كان ما نشره مهران حول قضية الراهب المشلوح مازال يتفاعل ويثير موجات من الصدمة في أنحاء البلاد، سيما في صفوف الأقباط.

بدا من اللحظة الأولى لمحاكمة ممدوح مهران أنها لن تسير على نحو هادئ.

خارج مجمع المحاكم، تمركزت منذ الصباح الباكر ما لا يقل عن خمس عربات مدرعة، محملة بقوات الأمن المركزي. انتشر رجال شرطة بملابس مدنية في الشوارع المحيطة بمحكمة عابدين، تحسباً لوقوع أحداث عنف، خاصة بعد اندلاع أكثر من مظاهرة قبطية ضد مهران.

لم يكن الأمن مستعدًا لاحتمال إفلات الأمور من يده فـــي ذلك اليوم.

وعلى عكس المعتاد، تم الإعلان عن عقد جلسة المحاكمة مبكرًا فـــي حوالي الثامنة صباحـــا ومنع أي أحد من دخولها سوى المحامين والصحافيين بعد إجراءات تفتيش دقيقة والتأكد من هوية الحضور. داخل المجمع كان العشرات من قوات الأمن المركزي والضباط الذين يرتدون ملابس مدنية، يسمحون فقط للمحامين ومجموعة مختارة من ممثلي الصحافة ووسائل الإعلام بالمرور عبر البوابة الإلكترونية التي تؤدي إلى قاعة المحكمة.

لم يظهر مهران فـــي هذه المحاكمة، فـــي حين أوضح محاموه أن القانون لا يتطلب حضوره. ربما كان تغيبه هذا قرارًا حكيمـــًا؛ لأن وجوده كان سيثير بكل تأكيد غضب البعض، وخصوصـــًا المحامين الذين يمثلون الكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

ووسط زحام الحاضرين، لم ينتبه كثيرون إلى وجود د. حاتم مهران، نجل المتهم فـــي القضية، خصوصـــًا أن د. حاتم التزم الصمت طوال مدة الجلسة.

تأجل انعقاد الجلسة إلى أكثر من ساعة ونصف الساعة، تبارى خلالها محامو طرفـــي القضية (مهران والكنيسة القبطية) فـــي الإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام. كان محامو الدفاع تسعة، أما محامو الكنيسة الذين يمثلون مدعين بالحق المدني فكانوا خمسة.

المستشار مرسي الشيخ رئيس فريق الدفاع عن ممدوح مهران قال لوسائل الإعلام إن كثرة الحديث فـــي الصحف حوّل هذه القضية والإدانة المسبقة من جانبها له دور فـــي خلق رأي عام يمكن أن يؤثر فـــي القضاء. وطالب بوقف النشر لصالح إظهار الحقائق وتبرئة ساحة مهران، مشيرًا إلى أن هناك حقيقة واحدة يجب التشديد عليها وهي أن هناك جريمة وقعت من جانب الراهب ونشرها "النبأ" من دون قصد إحداث فتنة طائفية كما يروج البعض.

وأضاف رئيس فريق الدفاع: "هناك خطٌ معين سيلجأ إليه الدفاع وهو يرتكز على عدم تكدير الرأي العام أو الإساءة للسلام الاجتماعي، خاصة أن القضية حساسة جدًا وهناك من "يصيد فـــي الماء العكر" ويحسم المشكلة".

من جانبه، وصف المحامي القبطي والموكل عن الأنبا ساويرس أسقف دير المحرق رمسيس النجار، مهران بأنه لم يكن يهدف بكتاباته التصعيد ضد المؤسسة القبطية "وإنما كان يهدف إلى إحداث شرخ فـــي المجتمع المصري، وأن وراء كتاباته باعثـــًا خبيثـــًا وليس لمجرد النقد بل هو يزدري المسيحية، فكيف يصف الدير المقدس الذي مكثت به العائلة المقدسة بأنه بيت للدعارة؟!"

وشكك المستشار رمسيس النجار - الذي أصبح محامي البابا شنودة الثالث- فـي واقعة ممارسة الراهب المشلوح للرذيلة مع نحو خمسة آلاف سيدة وعدد ضخم من الأطفال قائلاً: "إن هذا ضد المنطق السليم، فهل يصدق عاقل أن راهبـاً مخلوعـاً يستطيع أن يمارس الجنس يوميـاً مع هذا العدد الضخم كما أن الأطفال المعمدين الذين تزعم الصحيفة أنه مارس معهم عمرهم 40 يومـاً".

وأشار رفعت متري المحامي عن الكنيسة القبطية إلى أنه لم يكن معقولاً بأي حال أن تقبل الكنيسة بحق الرد فـي واقعة ليست صحيحة، فالصور ملفقة والراهب المشلوح فصل من الكنيسة لخلافات مع البابا وليس لمخالفات أخلاقية.

ورأى أن النيابة أخطأت بحبس الراهب فـي قضية وهمية؛ لأنها بذلك رجحت كفة مهران الذي بث شائعات مغرضة، ولولا تدخل الكنيسة لتهدئة غضب الأقباط لاندلعت حرب أهلية.

غير أن الحرب الأهلية كادت تقع قبل بدء الجلسة الأولى من المحاكمة.

وإذا كانت اضطرابات لم تحدث خارج المحكمة كما كان متوقعـاً، فإن حالة من الفوضى قد سادت قاعة المحكمة واستمرت رغم بدء أعمال جلسة المحاكمة. واشتعل غضب المحامين الأقباط وكادت تصل المشادات الكلامية إلى تشابك بالأيدي عقب توزيع بيان من هيئة الدفاع على ورق يحمل شعار "النبأ".

بدأ البيان بتقديم تفسير للسبب الذي جعل فريق الدفاع يوافق على الدفاع عن مهران. وأشار إلى أن ما يبعث على القلق هو تشويه الوقائع للزعم بأن الصحيفة كانت تقصد تشويه سمعة الأماكن المقدسة. قال البيان: إن ما نُشِرَ بالصحيفة لم يكن إلا إعمالاً لرسالتها، ومن ثم فإن جريدة "النبأ" المصادرة وفـي مقدمة التحقيق الصحافـي محل الدعوى، قد أوضحت أن غرضها من النشر كان القصد منه تطهير بيوت الله مما يدنسها، بما يؤكد حرص الجريدة على حماية المقدسات ودور العبادة وسلامة مصر الوطن، إسلامية وقبطية.

وجادل البيان بأنه لم يقصد من النشر سوى تصويب خطأ وقع فيه نفرٌ يرتدي عباءة الدين، ولم يكن إلا لتوضيح الحقائق. وأضاف أن هذا الراهب المشلوح تجاوز كل أشكال السلوك المنحرف، ولم يرتكب فقط أعمالاً منافية للحشمة، ولكنه أقدم على هذه الأفعال داخل أماكن مقدسة.

أثار البيان حفيظة عددٍ من محامي الكنيسة، واعتبروه إهانة لهم وتأكيدًا لإساءة مهران للأقباط والديانة المسيحية. وأشار بعضهم إلى أن مضمون البيان كان مخالفـاً لما أعلنته

الكنيسة القبطية التي نفت بشدة أن يكون الدير قد تعرض للتدنيس.

"اتخذوا مقاعد لكم؛ ستبدأ المحاكمة"!

كانت هذه نصيحة رجال الشرطة الذين ارتدوا ملابس مدنية. امتثل أغلبية الحاضرين وجلسوا على المقاعد الخشبية داخل قاعة المحكمة، لكن تلك المقاعد لم تكن كافية لاستيعاب جميع الموجودين. وما إن دخل القاضي أسامة محمد علي قاعة المحكمة حتى هب الجميع واقفين.. وظلوا وقوفـــاً!

البعض وقف فوق المقاعد لرؤية المنصة بشكل أفضل، فـــي حين احتشد آخرون فـــي الممر الموجود وسط قاعة المحكمة. ونصب مراسلو قنوات التلفزيون الميكروفونات أمام القاضي، الذي لم يعترض على ذلك.

طلب القاضي من المحامين إثبات حضورهم، فأخذ محامو الدفاع يثبتون حضورهم، وترأسهم د. أحمد سعد وكيل حقوق بني سويف والمستشار مرسي الشيخ. طالب الدفاع فـــي بداية الجلسة بضم التحقيقات رقم 765 الخاصة بالتحقيق مع الراهب برسوم المحروقي إلى القضيتين المنظورتين أمام المحكمة.

لكن سرعان ما تعطلت تلك الإجراءات.

"نود أن نؤكد أن الصحفـــي [مهران] ومحاميه يصرون على إهانة الأقباط عن طريق بيان وزعوه للتو".

هكذا صاح رمسيس النجار، ممثل الكنيسة لتندلع عاصفة من التصفيق.

رد عليه محامي الدفاع المستشار مرسي الشيخ بالقول: "نُكن الاحترام الكامل لإخواننا الأقباط". وأضاف النجار: "هذا البيان يصر على أنه [الراهب المشلوح] ارتكب خطاياه داخل الدير".

تدخل القاضي الصبور طالبـــاً من الجميع التزام الهدوء.

لكن محامي الكنيسة نجيب جبرائيل صاح قائلاً "إننا لن نتسامح مع هذا".

وفـــي محاولةٍ لاستعادة النظام فـــي قاعة المحكمة قال القاضي: "من فضلكم اهدأوا، أدعو الدفاع إلى تحديد مطالبه".

قال محامي الدفاع مرسي الشيخ "إن الدفاع يحتاج نسخة رسمية من وقائع محضر استجواب المدعي العام [المهران]. إن جميع أبواب مؤسسات البلد أغلقت فـــي وجوهنا، ولم تتح لنا فرصة إلقاء نظرة على المحضر. والمحكمة هي الملاذ الوحيد لدينا".

تساءل المحامي نجيب جبرائيل قائلاً: "أي مؤسسات الدولة تقصد؟".

لكن محامي الدفاع تجاهل السؤال، وقال: "إن هدف [المطبوعة] هو تبرئة ساحة الكنيسة من أي مخالفات".

وبحسم، قال القاضي علي: "نحن لسنا هنا اليوم للاستماع إلى مرافعة الدفاع".

مرة أخرى، صاح محامي الكنيسة رمسيس "هناك إصرار على تشويه سمعة الأقباط. هذه حرب."

هنا نفد صبر القاضي فقال: "لن أتسامح مع هذا أكثر من ذلك"، قبل أن يرفع الجلسة لحين عودة الهدوء، فيما استمرت مباراة الصراخ المستمر.

بعد ذلك علم الجميع من رجال الأمن أن القاضي قرر أنه في حال استمرار هذا السلوك العصبي والمتوتر في القاعة، فإنه سوف يعقد جلسة الاستماع وراء أبواب مغلقة".

غير أن أحدًا لم يهتم لهذا التحذير، وتواصل الجو الصاخب في القاعة وخارجها.

هنا صاح ضابط شرطة في الجميع قائلاً "أريد الهدوء" في الوقت الذي تدفق فيه العشرات من قوات الطوارئ على قاعة المحاكمة لإعادة الانضباط إليها، وتمركزت قوات الأمن المركزي في الممر وسط القاعة، وقرب المنصة.

عادت المحكمة مرة أخرى إلى الانعقاد بعد أن ساد قدر من الهدوء، واستمع المستشار رئيس الجلسة لأقوال الادعاء العام وتسجيل طلبات كل من محامي المتهم مهران ومحامي الكنيسة.

ثم طلب القاضي من رئيس نيابة أمن الدولة العليا، محمد الفيصل، أن يتلو التهم الموجهة ضد مهران في قضيتي "النبأ" و"آخر خبر".

تلا ممثل الادعاء قرار الاتهام في القضيتين والمتضمن توجيه 10 اتهامات لمهران تتمثل في أنه في يوم 17 يونيو 2001 بدائرة عابدين بالقاهرة وبدوائر أخرى بث دعايات مثيرة كان من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وحاز مطبوعات معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها بأن نشر بعدد الجريدة تحقيقاً صحافياً صوّره في الصفحة الأولى بعناوين مثيرة ومتناولاً سلوك أحد الرهبان السابقين بالدير المشار إليه ومعرضاً خلاله بالدين المسيحي وإدارة الكنيسة المصرية، مما كان من شأنه إثارة المواطنين والمساس بتقاليد المجتمع وقيم وحدته الوطنية، وحرض بطريقة النشر على ازدراء رجل الدين المسيحي بما يكدر السلم العام بنشر ذلك التحقيق الصحافي وعرضه للبيع

والتوزيع نسخًا تتضمن عبارات وصورًا جنسية فاضحة منافية للآداب العامة، علاوة على نشر أمور من شأنها التأثير في جهة من جهات القضاء في دعوى مطروحة أمامها، بأن تناول في ما نشر بعدد الجريدة موضوع التحقيقات التي تجريها النيابة.

أورد ممثل الادعاء بعض الأمثلة من العناوين الرئيسية في الصحيفتين ومنها: "الراهب المعجزة يمارس الجنس مع 5 آلاف سيدة في مذبح الكنيسة".

من جانبه، دفع فريق دفاع المجني عليه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى، مشيرًا إلى أن الاختصاص لمحكمة جنايات أمن الدولة، مطالبًا بتعديل الوصف للاتهامات واعتبار أن الوقائع المنسوبة للمتهم تكون جناية ومساسًا لأمن الدولة العليا.

وجدد الدفاع مطالبته بضم التحقيق مع عادل سعد الله غبريال – الراهب المشلوح برسوم المحروقي – في قضية شريط الفيديو الجنسي، على أن يكون ضمن الأدلة في القضية المنظورة.

غير أن المحامي رمسيس النجار احتج قائلاً إن المحكمة لا تعنيها إلا تصرفات مهران، وليس التصرفات المنسوبة إلى الراهب المشلوح، لكن هذا لم يمنع محامي الكنيسة من طلب الاطلاع على ملف القضية.

أحد محامي الكنيسة قال إن محكمة الجنح ليست مختصة للنظر في القضية؛ لأن التهم الموجهة إلى مهران هي تهم جنائية، وطالب بإحالة القضية إلى محكمة جنايات أمن الدولة. وطالب محامون أيضًا القاضي بزيارة دير المحرق للتأكد من استحالة ارتكاب الأعمال التي نسبتها الصحيفتان اللتان نشرتا الموضوع إلى عادل سعد الله غبريال.

قضت المحكمة بتأجيل النظر في القضية إلى الأول من يوليو 2001، لحين تقديم جميع الأطراف ما لديها من مستندات.

لم يكن أحد يعرف أن الدفاع سيفجر مفاجأة من العيار الثقيل في تلك الجلسة.

قضية الراهب المشلوح

(4)

عندما تكلم الوحش

كلاكيت ثاني مرة!

في الجلسة الثانية لمحكمة جنح أمن الدولة طوارئ بعابدين للنظر في قضية النبأ والراهب المشلوح، واصل ممدوح مهران غيابه، في ظل استمرار حال الاحتقان والتوتر بسبب تلك القضية الشائكة.

عقدت الجلسة في الأول من يوليو برئاسة أسامة محمد علي رئيس المحكمة، وحضور علاء فؤاد رئيس نيابة عابدين ومحمد الفيصل وكيل أول نيابة أمن الدولة العليا. وبالرغم من الإجراءات الأمنية المتعددة التي سبقت وقائع الجلسة وأثناءها، فإن حالة من الهرج والمرج تخللت فترات عقد الجلسة التي تم رفعها ثلاث مرات بسبب تزاحم المحامين عن المجني عليه – ممثلاً في الكنيسة والدير – والمحامين عن المتهم، وتكالبهم على إبداء دفوعهم أمام هيئة المحكمة.

بدت تلك الجلسة مشوبة بالمشاحنات والمشادات الكلامية بين دفاع المتهم وممثلي الكنيسة.

ولعدم إحكام السيطرة على حالة الفوضى التي شهدها الجلسة، قرر رئيس المحكمة عقب انتهاء النيابة العامة من مرافعتها استكمال عقد الجلسة بغرفة المداولة. كما قررت المحكمة ضم الدعويين لوحدة الموضوع.

بدأت وقائع الجلسة في جو يشوبه التوتر وقرر رئيس المحكمة في بدايتها أن أعضاء الدفاع عن المجني عليه ليس لهم الحق في الحضور أو إبداء أي طلبات أو الدفع بأي دفوع، باعتبار أن الدعوى جنحة أمن دولة طوارئ وإنما حضورهم الجلسة لكونها جلسة علنية فقط.

وجاء ذلك ردًا على طلب الدفاع عن المتهم بعدم تدخل الدفاع عن المجني عليه في الدعوى؛ لأن النيابة العامة تمثله علاوة على أن قضاء أمن الدولة طوارئ الجزئي أو العليا لا يجوز فيه الادعاء المدني.

وأصر الدفاع على طلب ضم القضية رقم 765 أمن الدولة المتهم فيها الراهب المفصول إلى أوراق الدعوى باعتبارها الدليل الرئيسي في القضية.

شهدت الجلسة مساجلات طوال مدة انعقادها بين المحامين عن الطرفين. في البداية تم إثبات حضور 20 محامياً عن الكنيسة والأقباط فيما تم إثبات 9 محامين عن المتهم مهران، فيما قال أحد المحامين الأقباط مجدي رياض إنه لم ينضم إلى الكنيسة أو البابا ولكنه حضر عن نفسه كمصري. طلب دفاع مهران أن يمثل الكنيسة 3 محامين فقط وأن يمثل المتهم 3 أيضاً، وقررت هيئة المحكمة أن يمثل كل طرف من طرفي القضية 4 محامين، ما أدى إلى وقوع مشادة بين دفاع الطرفين، اضطر رئيس المحكمة بسببها إلى رفع الجلسة للمرة الأولى.

وعندما أعيدت الجلسة للانعقاد، سمح القاضي لمحامي الدفاع بالكلام. غير أن هيئة المحكمة سمحت بعد أن رُفِعَت الجلسة للمرة الثانية بأن يتحدث المحامون الأربعة عن الكنيسة لمدة 5 دقائق لكلٍ منهم.

وترافع ممثل الادعاء محمد الفيصل لمدة تقترب من الساعتين، مؤكدًا أن إحالة هذه القضية إلى المحكمة إنما هي في إطار الدفاع عن المجتمع المصري ومصالحه وعقائده، مشيرًا إلى أن ما نشره مهران في صحيفتي "النبأ" و"آخر خبر" حول انحرافات الراهب المشلوح برسوم المحروقي بصورة فاضحة هو أمر لا مثيل له في الصحافة المصرية. وأوضح أن مهران من خلال ما نشره كاد أن يشعل الفتنة بين المسلمين والأقباط في مصر والذين عاشوا معا في سلام وأمان منذ الفتح الإسلامي لمصر وحتى الآن، مؤكدًا أن ما نشره مهران أدى إلى استياء جموع الشعب المصري مسلمين وأقباطاً وتسبب في خروج مظاهرات.

وشرح ممثل الادعاء أدلة الاتهام في حق المتهم وأركان الجرائم المنسوبة إليه سواء المادي منها أو المعنوي. وقرر أن المتهم طلع علينا بصحيفة بث فيها سموماً من القول لم يرع فيها حرمة أو يوقر عقيدة وقرنها بصور فاضحة، ومناط الحظر أنه يروج لفحش القول تحت ستار من حرية الرأي وأن يتخذ من كفالة الدولة لهذه الحرية مدخلاً لإثارة الفتنة وذريعة للاجتراء على قيم المجتمع ومثله العليا.

وقرر أن المتهم نشر بجريدة "النبأ" التي يرأس تحريرها تحقيقه الصحفي المصور الذي تناول فيه سلوكيات الراهب المفصول بدير المحرق بأسيوط وصدره بعناوين مثيرة. ولم يكتفِ بذلك بل تبعه بنشر تفاصيل عن الموضوع ذاته في صحيفة "آخر خبر" في اليوم التالي استكمالاً للتحقيق السابق أورد خلالها العبارات الشائنة ذاتها، معرضاً بإدارة شؤون الكنيسة المصرية ومحقرًا رجال الدين المسيحي. وقال إن تلك هي وقائع القضيتين أو

المشروعين الإجراميين اللذين ارتكبهما المتهم.

وبتلك الوقائع نسبت النيابة العامة للمتهم ارتكابه جرائم بث دعايات مثيرة كان من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وحيازة مطبوعات معدة للتوزيع تضمن ذلك، وتحريضه بطرق النشر على الازدراء برجال الدين المسيحي وبما كان من شأنه تكدير السلم العام، وعرضه للبيع والتوزيع نسخاً من أعداد الصحيفتين "النبأ" و"آخر خبر" تتضمنان صورًا منافية للآداب العامة ونشره أمورًا من شأنها التأثير في جهة من جهات القضاء وتلك هي الجرائم المعاقب عليها – وبوصف الجنح – بمقتضى نصوص المواد 102 مكرر و171 و176 و178 و187 من قانون العقوبات فضلاً عن نص المادتين 20 و22 من القانون رقم 96 لسنة 96 بشأن تنظيم الصحافة.

ثم تناول ممثل النيابة العامة بالشرح والتفصيل كل جريمة على حدة، وقرر أن جريمة بث دعايات مثيرة الغرض من سنها في قانون العقوبات أن المستهدف بها الضرب على أيدي العابثين ممن يعمدون إلى ترويج الأكاذيب أو بث الدعايات المثيرة التي يكون من شأنها تكدير الأمن العام ويقصد بهذا النص الحرص على استقرار السكينة في ربوع البلاد ثم شرح أركان الجريمة المادي والمعنوي وأنها قد تمت بعلم وإرادة من المتهم إذ لا تقع هذه الجريمة إلا عمدًا.

أما عن جريمة التحريض بطريق النشر على بعض طائفة من الناس فقد كان من شأنها تكدير السلم العام وحالة السلام التي تسود المجتمع والتي من مقتضى بقائها حماية المجتمع من الفتن ومنع تحرش الطوائف بعضها ببعض، وقد توافر لدى المتهم أيضاً القصد الجنائي على التحريض. أما الجريمة الثالثة وهي عرض وتوزيع صور منافية للآداب فقد تحققت في حق المتهم، حيث تم الإعلان عنها بعرض تلك الصور والعبارات على أنظار الجمهور وبيعها وتوزيعها فأدرك الآخرون وجود هذا الشيء المنافي للآداب، وكان المتهم يعلم بماهية هذه الصور ومنافاتها للآداب. أما الجريمة الرابعة وهي نشر أمور من شأنها التأثير على جهة القضاء فإن المتهم قد أتى نشاطاً مادياً بأن نشر بإحدى طرق العلانية تفضي إلى إحداث أثر نفسي بصدد دعوى مطروحة أمام جهة قضائية.

وأخيرًا، فقد نسبت النيابة العامة إلى المتهم ترويجه وبطريق النشر إلى ما من شأنه النيل من رجال الدين المسيحي وهذه الجريمة نظمت أحكامها المادتان 22 و20 من القانون رقم 96 لسنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة، وينبغي أن يكون الجاني صحفياً خاضعاً لأحكام قانون الصحافة والالتزام المهني الذي يقتضي امتناعه عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها أو الطعن في إيمان الآخرين بها وما أتى به المتهم يعد

خرقــًا لهذا الالتزام.

أشاد محامو الكنيسة بمرافعة ممثل الادعاء، وقال رمسيس النجار المحامي "لم نكن سنعبر عن آرائنا بشكلٍ أفضل مما فعل ممثل الادعاء".

وعندما حان دور الدفاع، حاول د. أحمد سعد محامي المتهم النهوض لمخاطبة المحكمة، لكن أحد ضباط أمن الدولة دفعه ليعيده إلى مقعده لأسباب مجهولة. سارعٍ أحمد سعد إلى الرد على هذا الاستفزاز، متسائلاً: "كيف يحدث هذا؟ أنا لستُ مجرمــًا، أنا محامٍ..". تفاعل مع كلماته باقي المحامين، الأمر الذي دفع القاضي إلى مغادرة القاعة مرة أخرى.

فــي الدقائق التالية، زاد عدد رجال الأمن فــي المحكمة بحيث فاق عددهم الآخرين فــي القاعة. وأطلق الضباط الذين يرتدون ملابس مدنية تحذيرات من أن القاضي قد يأمر بعقد الجلسات بدون جمهور، فــي حال استمر الهرج والمرج.

وعندما عاد القاضي إلى القاعة، أمر الدفاع ببدء مرافعته.

استهل المحامي د. أحمد سعد مرافعته بالقول ساخرًا إن ممثل الادعاء بالغ فــي تضخيم الأمور، ويبدو أن الشيء الوحيد الذي لم يُتهم به مهران هو الوقوف فــي ظل الآخرين. هنا رد عليه القاضي بنفاد صبر، وطالبه بالحديث عن التهم الموجهة إلى موكله وعدم الخروج عن الموضوع.

وصف سعد مرافعة النيابة بأنها سيل من الاتهامات، مؤكدًا "إن القضية لاقت زفة كاذبة وإن النيابة أول من تدافع عن المتهم لبيان الحقيقة، إنما ما حدث أنها فسرت وأوَّلت بما لا يتفق مع صحيح القانون واختلقت من الأغراض التي لم تخطر ببال موكلي". ثم دفع محامي المتهم بعدم اختصاص محكمة جنح أمن الدولة طوارئ ولائيــًا بنظر الدعوى ونظرها أمام محكمة الجنح العادية حتى لا تضيع درجة من درجات التقاضي التي تشمل الطعن بالاستئناف والطعن بالنقض بينما محاكمة أمن الدولة طوارئ لا يجوز فيها سوى التظلم أمام مكتب التصديقات على الأحكام.

وقال "إن حكم الإعدام أصدرته أجهزة الإعلام على المتهم مقدمــًا". وأضاف سعد "إن المتهم ليس مقيمــًا فــي دائرة عابدين وليس محل عمله هناك، وإن توزيع الصحيفة فــي عابدين لا يعني أن يحاكم فــي دائرتها؛ لأنه لا شأن للمتهم بالتوزيع".

ثم وقع انشقاق بين دفاع مهران عندما اعترض المستشار مرسي الشيخ على مرافعة سعد، وأكد له أنه بوصفه رئيســًا لفريق الدفاع قرر عدم ترافع الدفاع فــي هذه الجلسة. لحظتها صرخ د. أحمد سعد فــي وجه زميله قائلاً: "لا تقل لي ما الذي أقوله وما الذي لا

أقوله". وساد الهرج والتوتر قاعة الجلسة بعد أن انقسم محامو الدفاع ما بين مؤيد لمرسي الشيخ ومؤيد لأحمد سعد، ما اضطر رئيس المحكمة للمرة الثالثة إلى رفع الجلسة وطلب حضور 4 محامين عن مهران للدخول إلى غرفة المداولة.

وأوضح مرسي الشيخ للصحفيين لاحقًا أن الدفاع لا يريد الترافع، احتجاجًا على نظر محكمة أمن الدولة في القضية، مطالبًا بإحالة القضية إلى محكمة الجنح.

وبعد ساعة من رفع الجلسة، عاد القاضي أسامة محمد علي إلى القاعة ليقرر تأجيل نظر الدعوى إلى جلسة الأحد 8 يوليو 2001.

فجَّر الدفاع مفاجأة، حيث طلب رد هيئة المحكمة التي تنظر القضية بناء على توكيل خاص من المتهم الذي شطبته نقابة الصحفيين من جداول قيدها. أثبت الدفاع طلبه برد المحكمة عندما قام القاضي بتلاوة قرار المحكمة بالتأجيل إلى 8 يوليو، حيث طلب محامي الدفاع نبيه الوحش تأجيل هذا الموعد، استنادًا إلى أن محكمة القضاء الإداري سوف تنظر في اليوم نفسه دعوى مرفوعة من مهران للمطالبة بوقف قرار شطبه من نقابة الصحفيين. وعندما صمم رئيس المحكمة على الموعد نفسه، طلب محامي الدفاع مرسي الشيخ رد المحكمة.

وبنصف ابتسامة، قال رئيس المحكمة: "إذًا، سيتم النظر في اختصاص المحكمة في جلسة 8 يوليو"!

أخذت زخات الرصاص تتساقط على مراحل في تلك القضية.

وفي إحدى جولات الأزمة، أصدرت المحكمة الإدارية في القاهرة يوم الأربعاء الموافق 4 يوليو 2001 قرارًا بإغلاق أسبوعيتي "النبأ" و"آخر نبأ" التابعة لها. وقال مصدر قضائي إن المحكمة ألغت تصريح إصدار وتوزيع الأسبوعيتين إثر الدعوى المرفوعة من المجلس الأعلى للصحافة. وكان المجلس الأعلى للصحافة قرر التقدم بـ "دعوى عاجلة أمام محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة لطلب إلغاء ترخيص الصحيفتين".

وفي الجلسة التالية من المحاكمة، بدت أعصاب الجميع مشدودة، وهواء الأزمة يخنق الحضور.

عقدت الجلسة وسط إجراءات أمنية مكثفة ولم تستغرق سوى دقائق عدة في حضور 7 محامين عن المتهم و22 محاميًا عن البابا شنودة والكنيسة كطرف مجني عليه من النشر.

قدم الدفاع عن المتهم ما يؤكد تقديمه لطلب الرد الذي استند فيه إلى السماح لدفاع الكنيسة بحضور الجلسات والترافع بدون حق قانوني لهم والتصريح لهم باستخراج صورة رسمية من التحقيقات التي تجرى مع الراهب المفصول، مع استمرار المحكمة في نظر القضية

قبل ضم صورة من هذه التحقيقات للدعوى، بالإضافة إلى ما قاله محامو الكنيسة من اطمئنانهم لإصدار المحكمة لحكم بالإدانة وعدم تمكين دفاع المتهم من القيام بواجبه في الدفاع.

أصدرت المحكمة قرارها بإحالة أوراق القضية لرئيس محكمة جنوب والتأجيل. وقدم رئيس المحكمة مذكرة لمحكمة الاستئناف للرد على ما جاء بمذكرة الدفاع في طلب الرد، أكد فيها أن الدفاع اعتمد على أسباب واهية في مذكرته بغرض تعطيل الفصل في الدعوى، وأن الحاضر عن المتهم يريد إطالة أمر النزاع لغرضٍ في نفسه.

المستشار القانوني لمؤسسة "النبأ" نبيه الوحش تكلم دفاعـًا عن موكله، لكن دفاعه ظل باعثـًا على الدهشة الوحش قال عن مهران، ما يستدعي التأمل.

"هذا الرجل ليس مثلما يعتقد كثيرون، فهو يحب مصر جدًا وكذلك فهو يحب جميع الديانات، ويقسم والله العظيم والمسيح الطاهر.. ولما السكرتيرة تعرض عليه البوستة وشه بيحمر".

"وحينما أسأل ممدوح مهران: لماذا تأخذ اتجاه "الجنس والأحضان"، يرد قائلاً: دي مدرسة صحفية ولها أسلوبها وسياستها".

"وحينما كنت أخرج أعدادًا قديمة من الأرشيف علق أحد المحررين قائلاً "إحنا جريدة قبطية وإحنا مش عارفين" من كثافة دفاع ممدوح مهران عن البابا وعن الكنيسة، حتى ضد بعض من ينشقون عنها ويهاجمونها".

"لقد قلد البابا شنودة ممدوح مهران وسامـًا تقديرًا له، وقدم هذا الوسام ضمن حافظة المستندات لدى المحكمة، وكذلك له عشرات الصور التي تجمع بينه وبين قيادات الكنيسة تجعلك تشعر أن هذا الرجل واحد من الأقباط وليس ضدهم".

وفي الحوار الصحفي المذكور[462]، يلوم نبيه الوحش المحامي موكله؛ لأنه لم يطلعه على العدد الذي أثار الأزمة قبل نشره، ويقول: "لم أعرف بما حدث إلا من كشك الجرائد الذي قال لي: الحق يا أستاذ.. شوف!

"وحين واجهت ممدوح بما نشره كان رده: "أنا معي مستندات بالشريط ولم أتجاوز في شيء".

ويشير نبيه الوحش إلى العمودين اللذين كان بطول صفحتَي "النبأ" واللذين كان يحويان

462 جريدة "صوت الأمة"، القاهرة، 11 يوليو 2001.

دفاعـاً عن الكنيسة ومقدساها، وعندما سئل المحامي عما إذا كان مهران يناقض نفسه رد بالقول: "هذه وجهة نظري، وقد أشار ممدوح مهران إلى أن الهدف من النشر هو تحذير الناس سواء مسيحيين أو مسلمين أن فـي صفوف رجال الدين بعض النماذج السيئة، وكذلك نظر الكنيسة إلى وجود مثل هذه العناصر بداخلها".

وحسب هذا المحامي، فإن "البابا أخطأ بأنه لم يعلن عن شلح الراهب فـي وقته ورئيس الدير أخطأ لأنه تناقض مع أقوال الآخرين. فقد صرح الأنبا ساويرس بأنه قد شلح الراهب عام 1996 بسبب إقامته لمدة طويلة خارج الدير.. فـي حين أن السيدة قالت إنها عرفته منذ 8 إلى 10 سنوات، أي منذ أن كان الراهب برسوم المحروقي.. كذلك الأنبا باخوس، فقد صرح قائلاً إنه غير قادر على السيطرة على شهوات الراهب.. لذا طردناه.

"الكنيسة لم تساعد السيدة الشاكية لذا منحت فرصة "لواحد زي ممدوح" يُشهر بيهم!

"ولو نشر الموضوع بدون صورة لكانت الكنيسة قد رفعت قضية دون تدخل من النيابة وكنت وقتها تقدمت إلى المحكمة بالشريط كسند".

نبيه الوحش وجه اللوم إلى ممدوح مهران؛ "لأنه تجاوز حدود النشر"، وحين سُئل عن رقم الخمسة آلاف سيدة والمبالغات التي تضمنها مقال مهران عن الراهب المشلوح، رد المستشار القانوني لمؤسسة "النبأ" بالقول إن "ممدوح مهران قال فـي النيابة إنه شاهد عددًا كبيرًا من السيدات والفتيات فـي نحو 3 إلى 4 شرائط فيديو، وكان الرقم المذكور مجرد إثارة صحفية".

مجرد إثارة صحفية؟!

وردًا على سؤال عما إذا كان ممدوح مهران يملك التحقيقات مع الراهب المشلوح قبل النشر، يقول نبيه الوحش: "لقد طلب مهران ضم قضية التحقيق مع الراهب المشلوح للمستندات التي تقدمت بها هيئة الدفاع، ولا أعتقد أن نيابة أمن الدولة لها يد فـي تسريب التحقيقات، وقد يكون من سربها موظفـاً صغيرًا قد أخذ مقابلاً زهيدًا لتصوير نسخ التحقيقات".

وفـي كل الأحوال، سواء تسربت بفعل فاعل أو بمقابل مادي، فإنها تظل كارثة تتكرر حتى يومنا هذا.

ويشير الرجل إلى أن عدد القضايا المرفوعة ضد مؤسسة "النبأ" الصحفية بلغ من عام 1999 إلى عام 2001 تراوح بين 23 و27 قضية معظمها سب وقذف.. ويقول: "أنا ماسك خرطوم باطفـي القضايا"!

أما أغرب ما قاله نبيه الوحش عن مهران فهو: "ممدوح مهران قد يكون أرعن أهوج أو متسرعًا، لكنه ليس خائنًا، ولم يقصد الفتنة، ولا تحقير رجال الدين المسيحي ولا المساس بالكنيسة. وأنا متضايق من غموضه، وأتعجب كيف يكون غامضًا معي.. أنا الراجل بتاعه"!

المفاجأة التالية هي أن المتهم الصامت ممدوح مهران صمت دهرًا.. ونطق دمعًا!

قضية الراهب المشلوح

(5)

دموع رئيس التحرير

وسط دموعه، حاول ممدوح مهران تبرئة نفسه.

رئيس تحرير جريدة "النبأ" بكى، واشتكى من أن البعض يريده كبش فداء بهدف إلهاء الرأي العام بدمائه.

وعلى مدى ساعتين ونصف الساعة، قدم مهران في مؤتمر صحفي عقده للدفاع عن نفسه في 10 يوليو 2001 أوراق اعتماده كصحفي، على أمل أن يكون ذلك مخرجـًا له من الأزمة التي تسبب فيها.

رئيس تحرير "النبأ" المصرية لم يجد أمامه سوى اتهام المجلس الأعلى للصحافة في مصر وجهات أخرى لم يُسمها بمحاولة إحداث فتنة طائفية بالتربص به وبجريدته.

واستعرض ممدوح مهران تاريخه الصحفي وعلاقاته بالمسيحيين منذ طفولته، وعرض صورًا فوتوغرافية له مع البابا شنودة لتأكيد علاقته القوية برئيس الكنيسة الأرثوذكسية في مصر، مشيرًا إلى أنه يدافع عن قضايا الأقباط. ولفت إلى أن مدير تحرير جريدته مسيحي، وقال إن هدفه من نشر قصة الراهب المفصول كان حماية الكنيسة ورجال الدين المسيحي من هذا الشخص. ورفض مهران التعليق على ممارسة الراهب المفصول. وقال إنه "ليس للجريدة سوابق قضائية سوى قضية واحدة أخذنا فيها البراءة"، وأكد وجود كثير من الإعلاميين تكالبوا على "النبأ" بهدف ذبحها. وأضاف أن المجلس الأعلى للصحافة لم يرسل للجريدة سوى شكوى رجل الأعمال نجيب ساويرس، والتي "نشرناها وأرسلنا ردها للمجلس".

وأكد أن التقارير الخاصة بملاحظات المجلس الأعلى للصحافة والخاصة بملاحظاته على الصحف وضع "النبأ" ثالث صحيفة للأخطاء برصيد 930 خطأ، وذلك بعد "الأهرام" التي سجلت 1988 خطأ خلال فترة الدراسة، ثم "الأخبار" التي سجلت 1010 أخطاء خلال الفترة نفسها، وأتت "الوفد" في المركز الرابع على حد قوله. كما انتقد مهران تصرف المجلس الأعلى للصحافة بوقف "النبأ" بدعوى هذه الأخطاء، قائلاً إنه من المفروض حسب هذه الأخطاء وقف "الأهرام" و"الأخبار".

مهران رأى أنه "لا توجد صحافة صفراء أو حمراء وما حدث ليس أكثر من جريمة نشر"، وقال "إن ما يربطنا من علاقة مع المسيحيين والبابا هي على أعلى وأسمى ما يكون حتى هذه اللحظة". وأشار إلى أنه "إذا تقدمت الكنيسة بمساع للصلح لن أرفضها"، مؤكدًا أن "النبأ" تولت منذ إصدارها قضايا المسيحيين. وقال "إن ما تم نشره كان دفاعـًا عن أقدس المقدسات التي أساء إليها الراهب المشلوح وإن ما كتبه كان من خلال مستندات".

وردًا على الصور الفاضحة التي نشرها قال إن "هذه الصور هي مستندات وإنني لم أوضح صورة السيدة الشريفة فريسة الراهب خوفـًا عليها وعلى أسرتها". واعترض مهران بشدة على سؤال عما إذا كان الشريط قد تسرب إليه من الأمن أو من جهات أخرى، ونفى بشدة أن يكون قد تسرب إليه من أية جهة أمنية، قائلاً إنه لا يكتب ما يمليه عليه ضابط شرطة أو أي مسؤول، ولكن الشريط يباع في الشارع ببلدة القوصية.

وأكد مهران أنه أعلن عن مؤتمر صحفـي كي يحتمي بهذه السلطة بالرغم من أنها أصدرت عليه حكمها مسبقـًا. وأضاف أن الصحافة هي قاض يخاطب الشعب من خلال السلطة التي منحها لها الدستور، وشدد على أنه خدم 40 سنة فـي بلاطها، وأنه عندما نشر هذه التحقيق لم يكن يفتقد إلى الخبرة.

وأشار مهران وسط دموعه إلى أنه التزم الصمت طوال الفترة الماضية، ولكن عندما "تكالب الجميع" على ذبحه أراد عقد هذا المؤتمر ليوضح الحقائق. وأفرد مهران مساحة كبيرة من مؤتمره الصحفـي للحديث عن نفسه وعن إنجازاته وعن تربيته وتعليمه وسط الأقباط فـي بلدته بسوهاج، وكيف أن والده وهو عمدة أعاد بناء سور دير هدمه الفيضان.

رئيس تحرير "النبأ" لم ينس أن يقول إن فـي مصر دستورًا وقانونـًا وحرية رغم الإجراءات التعسفية التي اتخذت، وقال بأسلوب لا يخلو من الخطابة الدعائية: أسجل أن عهد مبارك صنع فـي مصر استقرارًا يرتكز على حرية واسعة وسيادة قانون رادعة وأن الرئيس مبارك نجح فـي ذلك.. ويكفـي أنه لم يظهر فـي عهده ما يسمى بمراكز القوى ونجح فـي أن لا يكون هناك مظلوم.

مهران أكد أنه لن يكون فـي يوم أسيرًا لأي حملة إعلامية.

وأشار إلى الحكم بوقف جريدته قائلاً: إنني لو كنت فـي مكان القاضي الذي أصدر الحُكم، لأصدرت الحكم بوقفها حتى تخمد هذه الثورة. وأكد أنه بالرغم من وجود هذه الإجراءات الإدارية الزائدة عن الحد فإن القانون وحده هو الذي يحدد موقف الصحيفة، وأن القاضي الذي أصدر الحُكم يعلم جيدًا أن هناك من تكالب على "النبأ" ليحرمها من

الصدور.

واستند مهران في هذا إلى حيثيات الحُكم الصادر من القضاء الإداري بشأن وقف صدور "النبأ" و"آخر خبر"، مشيرًا إلى أن هناك جهات عدة، والقضاء انتصر لهذه الجهات في هذا الحُكم، وهي تتمثل في المجلس الأعلى للصحافة الذي تقدم بدعوى ضد مؤسسته الصحفية. وأبدى مهران دهشته من عدم محاكمته أمام قاضيه الطبيعي وهي محكمة الجنايات، قائلاً "إنها قضية نشر، فكيف أحاكم بموجب قانون الطوارئ".

وأشار مهران إلى أن شريط الفيديو الخاص بالراهب مدته 40 دقيقة وما تم نشره 10 ثوان فقط.

وقال إنه "كان لا بدّ من نشر الصور كمستند حتى لا نتهم بالفبركة". ولفت الانتباه إلى بيان الكنيسة التي أكدت أنه فصل بسبب سلوكياته وأوضح أن القضية أخذت منعطفا خطيرًا وبشكل غير طبيعي وهاجمتنا حملة تتارية، كأن هناك من يريد الوقيعة بين الكنيسة وبين النظام فاختلطت الأمور ووقف الجميع يرددون أنهم مع الوحدة الوطنية. وأكد مهران أنه لو عادت "النبأ" للصدور سوف تكون هناك مفاجأة. وأضاف أن تغيبه عن حضور جلسات المحاكمة كان بسبب أنها في مرحلة الإجراءات. وردًا على اتهامه برد المحكمة بشكل مسرحي، قال مهران: "لست ممثلاً، ولكنني أتخذ قرار الرد عن طريق هيئة دفاعي، ولم يكن في الوقائع سوء قصد"[463].

المؤتمر الصحفي الذي عقده مهران استغرق ساعتين ونصف الساعة وحضره العديد من ممثلي الصحف والوكالات المحلية والعالمية، كما حضره بعض أعضاء هيئة الدفاع عن الكنيسة.

في اليوم نفسه للمؤتمر الصحفي، 10 يوليو 2001، قررت محكمة القضاء الإداري تأجيل الدعوى المقامة من دفاع مهران ضد قرار النائب العام بإحالة رئيس تحرير "النبأ" إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ إلى جلسة 4 سبتمبر المقبل لتقديم مستندات.

الجلسة الأخيرة قبل النطق بالحكم، كانت مثيرة على أكثر من صعيد.

ففي حوالي الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد 11 أغسطس، عندما كانت جلسة الاستماع على وشك أن تبدأ، اشتبك المحامون عن الكنيسة في مشادة كلامية مع محامي مهران.. على ترتيبات الجلوس. وفي الجلستين السابقتين، طلب رجال الأمن من محامي الكنيسة الجلوس على المقاعد الخشبية على الجانب الأيسر، فيما جلس محامو مهران على

---

[463] د. ياسر ثابت، جرائم بالحبر السري، مرجع سابق، ص 200– 203.

المقاعد الخشبية على اليمين. غير أن محامي الكنيسة ممدوح رمزي قرر لسبب غير معروف، الجلوس مع محامي مهران. وبعد ما يقرب من نصف الساعة من تبادل الصراخ، نجح رجال الأمن في إقناع رمزي بالانضمام إلى محامي الكنيسة على الجانب الأيسر.

وكالعادة، اتخذ العشرات من ضباط الأمن أماكنهم بين الجانبين، كأنهم قوات فصل.

وعقب دخول القاضي أسامة محمد علي، طلب من فريق الدفاع عن مهران البدء في مرافعته، غير أن محامي الكنيسة نجيب جبرائيل صاح قائلاً: "حضرة القاضي، نود أن تتاح لنا فرصة الكلام". رد القاضي بنفاد صبر "لا يحق لكم الترافع؛ لأنكم لستم طرفاً في القضية. أنتم تحضرون الجلسة فقط لأنها علنية".

أما الدفاع فقد وجد أن حيز المناورة أمامه محدود، بعد أن رفضت محكمة النقض في 8 أغسطس الطعن المقدم من الدفاع في اختصاص المحكمة بالنظر في القضية، والطعن بعدم كون القاضي مناسباً للنظر في قضية حظيت باهتمام عام كبير.

من هنا يمكن فهم كلمات محامي الدفاع مرسي الشيخ؛ إذ قال مخاطباً القاضي: "إننا نؤكد احترامنا لهذه المحكمة، ونود التنويه بأن أي إجراءات سابقة اتخذها الدفاع كانت ممارسة لحقوقه القانونية".

وأعاد الشيخ مع محام آخر في فريق الدفاع، هو نبيه الوحش، المطالبة بإجراء تحقيق في تصرفات عادل سعد الله غبريال المعروف قبل عزله عام 1996 باسم برسوم المحروقي. كما طالب الوحش بضم قضية شريط الفيديو الفاضح المنسوب إلى هذا الرجل إلى أدلة القضية. وقال "إن هذا يظهر أن مهران نشر الحقيقة؛ لأن المرأة التي رفعت شكوى ضد برسوم المحروقي قالت إنه ابتزها على مدى السنوات العشر الماضية، أي قبل شلحه".

هنا صاح المحامي نجيب جبرائيل "هذا إصرار على تشويه سمعة الكنيسة"، لتبدأ مشادة كلامية جديدة بين فريقي المحامين. واضطر القاضي إلي مغادرة قاعة المحكمة. تدفق مزيد من رجال الأمن على القاعة، ونجحوا في استعادة النظام، قبل أن يعود رئيس المحكمة ويطلب من الدفاع مواصلة مرافعته.

بادر المحامي مرسي الشيخ بالقول إنه ينبغي النظر في القضية أمام محكمة عادية، وليس محكمة أمن الدولة، كان فريق الدفاع عن مهران يعقد الآمال على إمكان موافقة محكمة القضاء الإداري على هذا الطلب في جلستها المقررة في 4 سبتمبر.

بعد استراحة استمرت 15 دقيقة، أدلى القاضي بكلمة قصيرة قال فيها: "إن الحكم في هذه القضية سيصدر في 16 سبتمبر. رُفعت الجلسة".

"يحيا العدل"!

هكذا هلل محامو الكنيسة، فيما أصيب فريق الدفاع عن مهران بحال من الوجوم.

لم يكن وجومهم نابعـًا من فراغ.

ففـي اليوم الموعود، أصدرت محكمة جنح أمن الدولة العليا طوارئ حُكمـًا بسجن رئيس تحرير صحيفة "النبأ" ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة وغرامة مالية قدرها 200 جنيه مصري بتهمة إثارة الفتنة.

أدانت المحكمة مهران لنشره تحقيقـًا صحفيـًا وصورًا فاضحة عن ممارسات جنسية منسوبةٍ للراهب المشلوح برسوم المحروقي، فضلاً عن إدانته بتهمة ازدراء الأديان والإساءة إلى الكنيسة المصرية. وقال القاضي فـي منطوق حكمه إن "التحقيق الصحفـي لم يكن يستهدف إلا إثارة الفتنة بين نسيج المجتمع المصري".

ووصف ممثل الدفاع الحكم بأنه باطل، مبررًا ذلك بأن المحكمة لم تسمح له بتقديم الدفاع وقال إنه سيرفع دعوى مخاصمة شخصية ضد القاضي، تتضمن من بين طلباتها الرئيسية إبطال الحُكم الصادر من محكمة أمن دولة طوارئ. بيد أن محامي الكنيسة أشادوا بالحُكم قائلين إنه وسام على صدر القضاء المصري.

مجددًا، فاق عدد رجال الأمن باقي الحضور.

وفـي غرفة المداولة، أوضح القاضي للصحفيين أن مهران وُجدَ مذنبـًا فـي جميع التهم المنسوبة إليه، باستثناء تهمة محاولة التأثير على القضاء. وأشار إلى أنه لا يجوز معاقبة مهران عن كل تهمة على حدة، وإنما يُحكَم عليه فقط بالتهمة التي تتضمن أقصى عقوبة.

لم يكن أمام مهران سوى الخضوع للحكم؛ لأنه لا يمكن الطعن فـي أحكام محاكم أمن الدولة العليا طوارئ ولا يتاح للمتهم أمامها سوى التظلم من الحُكم أمام نائب الحاكم العسكري (رئيس الوزراء طبقـًا لقانون الطوارئ فـي مصر) الذي يصدق على الحُكم أو يعيده للمحكمة مرة أخرى.

وكان مهران قد استأنف حُكمـًا بإلغاء ترخيص صحيفتَي "النبأ" و"آخر خبر"، فـي حين كسب الجولة الأولى فـي قضية ثالثة رفعها على نقابة الصحفيين لمنع شطب اسمه من سجلات النقابة.

وفـي 25 فبراير 2002 ألغت المحكمة الإدارية العليا حُكمـًا سابقـًا يقضي بإلغاء ترخيص صحيفة "النبأ الوطني" الأسبوعية وصحيفة "آخر خبر" اليومية. فتح هذا الحُكم الباب أمام عودة الصحيفتين للصدور بعد مرور عشرة أشهر على توقيفهما.

جاء حُكم المحكمة الإدارية نقضـاً لحكم محكمة القضاء الإداري الأقل درجة بإلغاء ترخيص "النبأ الوطني" و"آخر خبر" فـي يوليو 2001. وذكرت المحكمة الإدارية العليا أن حُكم إلغاء الترخيص لا يتماشى مع النظام القانوني المصري. وقال رئيس المحكمة إن "قانون العقوبات وقانون تنظيم الصحافة خلت جميعها من أي نص يجيز للقضاء إلغاء ترخيص صحيفة، واكتفى فقط بضبط ومصادرة أعداد الصحيفة وتعطيل صدور الصحيفة بصورة مؤقتة".

بعد ثلاثة أيام فقط من الحُكم بحبس مهران، نظرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة فـي الدعوى التي أقامها عدد من المحامين الأقباط ضد وزير الداخلية المصري لإلزامه بتسجيل زي رجال الدين المسيحي بشكل رسمي.

وتضمنت دعوى المحامين الأقباط التي بدأت المحكمة نظرها فـي 24 يوليو 2001 المطالبة بتأثيم من ينتحل أو يرتدي زي رجال الدين المسيحي ما لم يكن له عمل كهنوتي أو رهباني، خوفـاً من تكرار قضية الراهب المشلوح منذ عام 1996 وظل على ارتداء زيه الديني.

وكان عدد من المحامين الأقباط، هم المستشار نجيب جبرائيل وهاني داود وبدوي أبو هيبة وولاء إدوار وانتصار يعقوب وألفونس ميشيل وسميح وفيق، أقاموا دعوى مستعجلة لتسجيل زي رجال الدين المسيحي عقب الأزمة التي شغلت الرأي العام المصري بين الكنيسة المصرية وصحيفة "النبأ".

وقال المستشار نجيب جبرائيل "إننا طالبنا بتسجيل الزي الديني منذ 10 سنوات، ولكن الدولة لم تستجب لطلبنا. ولو كان حدث ذلك ما كانت الأزمة الأخيرة التي أرقت الأقباط وأدت إلى احتقان الشارع المصري". وأشار إلى "ضرورة تأثيم واقعة ارتداء الزي الرهباني أو الكهنوتي مثلما يؤثم من يرتدي زي الشرطة أو القوات المسلحة وذلك طبقـاً لمواد قانون النصب وقانون العقوبات".

غير أن محكمة القضاء الإداري رفضت دعوى تسجيل زي رجال الدين المسيحي حتى الآن.

وفي 14 أغسطس 2012، طالب المركز المصري لحقوق الإنسان، بضرورة تسجيل زي رجال الدين المسيحي، وتجريم كل من يرتديه بدون وجه حق، وذلك منعـاً لحدوث أي مواقف مسيئة، على غرار ما تعرض له القمص بولس عويضة بأحد فنادق القاهرة.

كان عويضة قد خلع ملابسه لدى مروره في بوابة أحد الفنادق، وتبادل الاتهامات مع

إدارة الفندق، حيث أكد أن عامل الأمن أجبره على خلع ملابسه، بينما نفت الإدارة هذا الأمر وتقدمت ببلاغ ضده تتهمه بالتشهير.

وذكر المركز المصري أن هذه الواقعة، تسببت في شعور قطاع كبير من الأقباط بالضيق جراء ما حدث، وأنها أعادت إلى الأذهان المشكلات العديدة التي ظهرت خلال الفترة الماضية نتيجة انتحال البعض لزي رجال الدين المسيحي والقيام بأعمال غير مشروعة، منوهـًا بأن هذه المشكلات استفحلت لعدم وجود أي عقوبات تجاه من ينتحل صفة رجل دين مسيحي.

وقال صفوت جرجس، مدير المركز، إن تسجيل هذا الزي سيعمل على حل العديد من المشكلات ويمنع عملية انتحال صفات رجال الدين المسيحيين، مشيرًا إلى أن بعض الكهنة المشلوحين يقومون بارتداء الزي ويتلقون تبرعات ويصدرون تصريحات "ربما تكدر السلم الاجتماعي". وأضاف: كما أنهم يستغلون عدم سيطرة الكنيسة عليهم بعد أن أصبحوا علمانيين وعادوا إلى طبيعتهم الأولى كمواطنين عاديين، ويقومون بأعمال غير قانونية، في ظل عدم قدرة الكنيسة على إجبارهم على خلع ملابس الكهنوت لعدم وجود قانون يجرم ذلك. وأوضح جرجس أن هذا الزي سيختص بالأساقفة والكهنة والرهبان، وهو ما سيعمل على محاصرة المخلوعين من الكنيسة ويحرمهم من خداع البسطاء[464].

نأتي إلى ممدوح مهران.

بدأ تنفيذ الحُكم بحبس رئيس تحرير "النبأ الوطني" فور المصادقة عليه.

إلا أن مهران عانى من مشكلات في القلب قبل يومٍ واحد من صدور الحكم، فصدر قرار بعلاجه في معهد القلب في إمبابة شمال الجيزة، حيث بقي هناك لشهورٍ طويلة وسط حراسةٍ مشددة.

وبعد 22 شهرًا، وتحديدًا في 13 يوليو 2003، توفي ممدوح مهران في المستشفى، عن عمر يناهز 57 عامًا. وبعد توقيع الكشف الطبي عليه داخل غرفته بمعهد القلب، تبين أن الوفاة جاءت نتيجة ارتفاع في ضغط الدم. وسرعان ما شيعت جنازة مهران من مسجد مصطفى محمود بالمهندسين إلى مقابر أسرته بمدينة 6 أكتوبر.

بالتأكيد، فإن نار الفضيحة أحرقت بشكل أو بآخر ثوب السيدة التي كانت قد تقدمت بشكوى ضد تهديدات وتأثير راهب دير المحرق. أما الراهب المشلوح بطل الفضيحة الذي

---

[464] عماد خليل، دعوة لتسجيل "الزي الكنسي" بعد واقعة تفتيش "عويضة".. وتجريم انتحال صفة رجل دين مسيحي، جريدة "المصري اليوم"، القاهرة، 15 أغسطس 2012.

وصفه البعض بأنه راسبوتين جديد، فقد اختفت أخباره باستثناء خبر صغير بتاريخ 3 أغسطس 2001، جاء فيه أن محاكمة عادل سعدالله غبريال تواجه مأزقـاً، حيث لم يتقدم أي محام حتى ذلك التاريخ للدفاع عنه[465].

ونقلت الوكالة عن أقارب الراهب المشلوح قولهم إن اتصالاتهم بالمحامين الأقباط المقربين من الكنيسة والبابا شنودة الثالث فشلت فـي إقناع أي منهم بتولي مهمة الدفاع عن برسوم المحرقي الذي ترى الكنيسة أنه" تسبب فـي كارثة".

أما جريدة "النبأ" فقد عاودت الصدور تحت رئاسة تحرير د. حاتم مهران، نجل ممدوح مهران، وكأن شيئـاً لم يكن.

[465] وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، الكويت، 3 أغسطس 2001.

سيرة موجزة

ياسر ثابت، صحفي مصري، من مواليد ألمانيا عام 1964.

حاصل على درجة الدكتوراه في الصحافة عام 2000.

عمل مديرًا للأخبار في قناة سكاي نيوز عربية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (2011)، ومنتجـًا أول للأخبار في قناة الجزيرة في قطر (2002)، ورئيسـًا لتحرير غرفة الأخبار في قناة الحرة في الولايات المتحدة (2007)، ورئيسـًا للتحرير في قناة العربية في دبي، الإمارات العربية المتحدة (2007).

له مؤلفاتٌ عدة، بينها:

- "غرفة خلع الملابس: وجوه وقياسات" (دار اكتب، القاهرة 2014)
- "أجمل القتلة" (دار اكتب، القاهرة 2014)
- "ذنب" (دار اكتب، القاهرة 2014)
- "الصراع على مصر: ذئاب مبارك والعهد الجديد" (دار كنوز، القاهرة 2014)
- "أيامنا المنسيّة" (منشورات ضفاف، بيروت/ منشورات الاختلاف، الجزائر 2014)
- "تحت معطف الغرام" (دار اكتب، القاهرة 2014)
- "مراودة" (دار اكتب، القاهرة 2014)
- "زمن العائلة: صفقات المال والإخوان والسلطة" (دار ميريت، القاهرة 2014)
- "صناعة الطاغية: سقوط النخب وبذور الاستبداد" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "رئيس الفرص الضائعة: مرسي بين مصر والجماعة" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "حروب العشيرة: مرسي في شهور الريبة" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "دولة الألتراس: أسفار الثورة والمذبحة" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "محاكمة الرئيس: البحث عن القانون الغائب" (دار اكتب، القاهرة 2013)
- "شهقة اليائسين: الانتحار في العالم العربي" (دار التنوير، القاهرة 2012)

- "قصة الثروة في مصر" (دار ميريت، القاهرة 2012)، (طبعة ثانية، مكتبة الأسرة، القاهرة 2013)
- "هيا بنا نلعب: عن الأوطان والأوثان" (دار اكتب، القاهرة 2012)
- "فضة الدهشة: تغريد على غصن تويتر" (دار العين، القاهرة 2012)
- "لحظات تويتر: ألف تغريدة وتغريدة" (دار العين، القاهرة 2011)
- "جرائم بالحبر السري" (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2010)
- "حروب كرة القدم" (دار العين، القاهرة 2010)
- "فتوات وأفندية" (دار صفصافة، القاهرة 2010)
- "فيلم مصري طويل" (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2010)
- "كتاب الرغبة" (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010)
- "جرائم العاطفة في مصر النازفة" (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009)
- "يوميات ساحر متقاعد" (دار العين، القاهرة 2009)
- "قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة في مدونة مصرية" (كتاب ميزان، القاهرة 2008)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة 2013)
- "جمهورية الفوضى: قصة انحسار الوطن، وانكسار المواطن" (كتاب "ميزان"، القاهرة 2008)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة 2013)
- "ذاكرة القرن العشرين" (مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة 2001)
- "موسوعة كأس العالم" (مدبولي الصغير، القاهرة 1994).

الفهـــــرس